



مشروع

تمكين

لتمكين الثورة من بناء نواة سوريا المستقبل - سوريا الحرة



يمثل مشروع تمكين

محاولة وطنية لإيجاد

مشروع سياسي بنيوي (هيكلية) للثورة،

يقوم على ثلاثة أركان (سياسي - عسكري - خدمي)،

وذلك بعد تحقيق متطلباته الفكرية المتمثلة بالتحول من:

التفكير الأنّي المؤقت إلى التفكير طويل الأمد الاستراتيجي

ومن التفكير الارتجالي الشمولي إلى التفكير الاحترافي التخصصي

ومن التفكير الفصائلي الحزبي إلى التفكير التكاملية الدولي



ملحقات مشروع "تمكين" ¹

¹ رغبة منا في تسهيل الرجوع إلى الملحقات واستعراض عناوينها، سنضع فهرس كل ورقة ملحقة في بدايتها.





الملحق الأول

الوثائق السياسية المتعلقة بالثورة السورية (عرض ونقد)



57	الملخص التنفيذي
58	مقدمة:
58	1- الوثائق السياسية شبه الرسمية:
59	1-1- الوثائق السياسية الصادرة عن الهيئات "الممثلة للشعب السوري":
59	1-1-1- مشروع البرنامج السياسي للمجلس الوطني:
60	1-1-2- وثائق الائتلاف الوطني:
61	1-2-1- الوثائق السياسية الصادرة عن مؤتمرات المعارضة السياسية:
61	1-2-1-1- وثائق القاهرة:
62	1-2-2-1- وثيقة مؤتمر القاهرة لعام 2015:
63	1-2-3-1- وثائق مؤتمر موسكو 1 و2:
64	1-2-4-1- إعلان أستانا للحل السياسي:
64	1-3-1- الوثائق الصادرة عن المؤتمرات الدولية:
64	1-3-1-1- "وثيقة جنيف":
66	1-2-3-1- بيان فيينا 1 و2:
67	2- الوثائق السياسية غير الرسمية:
67	1-2-1- الوثائق السياسية الصادرة عن القوى السياسية:
67	1-2-1-1- عهد الكرامة والحقوق من هيئة التنسيق:
68	1-2-1-2- عهد وميثاق من جماعة الإخوان المسلمين في سوريا:
69	1-2-2- الوثائق السياسية الصادرة عن القوى العسكرية:
69	1-2-2-1- ميثاق الشرف الثوري:
70	1-2-2-2- ميثاق مجلس قيادة الثورة السورية:
71	1-3-2-2- البيان رقم/4/ "المرحلة الانتقالية":
72	1-3-2-3- الوثائق السياسية الصادرة عن المراكز البحثية:
72	1-3-2-1- خطة التحول الديمقراطي في سوريا:
73	1-3-2-2- مبادرة التفكيك -HD-:
74	1-3-3-2- مبادرة مركز بروكجنز للحوار السوري:
75	ملاحظات عامة:



الملخص التنفيذي

تلخص هذه الورقة أبرز الورقات والرؤى السياسية المتعلقة بالثورة السورية، والتي تتضمن بعض الخطوط العامة وأحياناً التفصيلية لمشروع الثورة السياسي كرسم ملامح المرحلة الانتقالية وشكل الدولة السورية في المستقبل.

إذا اغفلنا موقف النظام الذي اتخذ من المناورات السياسية فرصة للمماطلة والتسويف بما يضمن له قمع الثورة عسكرياً، فإن موقف المعارضة والقوى الثورية السورية اتسم بالجمود السياسي في معظم الأحيان، وكان بصورة شبه دائمة في موقف المنفعل الذي يتعاطى مع المبادرات والحلول التي تأتي من الخارج.

ركزت الورقة على أمور أربع، في معرض استعراض الرؤى والحلول السياسية:

- 1- موقف الرؤى السياسية من شكل الدولة السورية مستقبلاً.
- 2- دور مؤسسات النظام وشخصياته في المرحلة الانتقالية، خصوصاً الجيش والأمن وحزب البعث.
- 3- دور مؤسسات الثورة (الفصائل والمحاكم الشرعية) في المرحلة الانتقالية.
- 4- الموقف من حقوق الأقليات والانتخابات كآلية لتداول السلطة.

بعد مناقشة سريعة لكل ورقة ورؤية سياسية خاصة بالوضع السوري، خرجت الورقة بنتائج أساسية هي:

- 1- جميع الوثائق تمثل وجهة نظر موقعيها ولا تعد معبرة عن الشعب السوري، الذي لم يستفت فيها.
- 2- اتصفت الأوراق والحلول السياسية المتبنية من الاجتماعات الدولية "جنيف 1 وبيينا 1-2" بأنها راعت مصالح الدول الإقليمية والدولية، في الحفاظ على بنية النظام الحالي.
- 3- افتقدت الفصائل العسكرية لأي طرح يمكن أن يكسر الجمود السياسي الذي وصلت له الثورة، واكتفت دوماً بالتأكيد على الحل العسكري.
- 4- يمكن أن يبدأ الحل السياسي بتطوير فكرة الهدن المحلية، بحيث تنطلق من المناطق المحاصرة والتي تخضع لهدن بين النظام وبين المعارضة في ريف دمشق وجنوب العاصمة، ثم يتم توسيعها تدريجياً لنصل إلى وقف كامل لإطلاق النار، مع ربط هذه الفكرة بحل سياسي من خطوات متتالية.
- 5- من أهم الصعوبات التي تعترض تطبيق فكرة تجميد القتال: وجود العصابات الطائفية التي لا تخضع لسلطة النظام، وبعض الفصائل المسلحة التي لا تؤمن بالحل السياسي كجبهة النصرة.



مقدمة:

بعد انطلاق الثورة السورية، وتحريرها العديد من المناطق ومع تراجع قوة النظام ومؤسساته، بدأت عدة جهات سياسية وبحثية باقتراح برامج وإجراءات لتسيير أمور الدولة خلال المرحلة الانتقالية، ورؤى ومبادئ مستقبلية تهيئ لعقد جديد ينظم الدولة السورية. في هذه المرحلة كانت الثورة ما تزال في مرحلة الحراك السلمي، الأمر الذي انعكس على تلك المشاريع السياسية، حيث أُنما ركزت على إسقاط أبرز شخصيات النظام المجرم، من دون مؤسساته.

مع تحول الثورة نحو العسكرية نتيجة سياسة البطش والإجرام التي اتبعتها النظام، مستخدماً لتنفيذ جرائمه مؤسستي الجيش والأمن، ارتفعت الأصوات المطالبة بإسقاط النظام بكافة رموزه وأركانه خصوصاً هاتين المؤسستين اللتين كانتا الخنجر الذي استخدمه النظام لذبح الشعب السوري. بدوره انعكس ذلك على الرؤى والمشاريع السياسية التي بدأت تظهر آنذاك.

اقتصرت بعض الوثائق السياسية الخاصة بالوضع السوري على رسم الملامح المستقبلية للدولة السورية مركزة على المرحلة الانتقالية وما بعدها (الوثائق الصادرة عن القوى السياسية، وبعض الوثائق الصادر عن مراكز الأبحاث)، في حين اتخذت وثائق أخرى شكل إعلانات المبادئ دون الخوض في التفاصيل (الوثائق الصادرة عن الفصائل العسكرية). وقلة من الوثائق السياسية التي طرحت حلولاً سياسية للوضع الحالي الذي لما يسقط فيه النظام بعد (وثيقة جنيف - مبادرة التفكيك HD - مبادرة بروكنجز).

تبرز أهمية هذه الدراسة الوصفية في حصر أبرز الوثائق السياسية المتعلقة بالشأن السوري، بقصد الوقوف على توجهاتها في مجالات أربع: شكل الدولة المستقبلي - مستقبل مؤسسات النظام - الموقف من مؤسسات الثورة مستقبلاً - الأقليات - الانتخابات وصندوق الاقتراع كوسيلة لتداول السلطة، وذلك لمعرفة سلبياتها في هذه المجالات وتحديد مكامن النقص فيها.

تعد المواضيع الأربعة المطروحة من أهم النقاط الخلافية التي تثور عند طرح أي حل سياسي، وغالباً ما يتم الشد والجذب فيها، لما تمثله من أهمية يترتب عليها رسم ملامح الدولة السورية الجديدة لعقود تالية.

قسمنا الورقة إلى قسمين، بحثنا في الأول، الوثائق السياسية شبه الرسمية التي تحوز على قيمة قانونية نتيجة صدورها عن منظمات دولية أو هيئات تحوز على شرعية "تمثيل الشعب السوري"¹.

في حين درسنا الوثائق السياسية غير الرسمية في القسم الثاني، وهي الوثائق الصادرة عن القوى السياسية والعسكرية ومراكز الأبحاث، والتي لا تحوز على أية قيمة قانونية، بقدر ما تمثل مقترحات وتوصيات، يمكن البناء عليها.

لنختتم الورقة بسرد أهم الملاحظات العامة على هذه الوثائق، والتي تجسد المقترحات والتوصيات النهائية للورقة.

1- الوثائق السياسية شبه الرسمية:

ونقصد بها الوثائق التي حازت على نوع من القيمة القانونية نتيجة تبنيها من قبل منظمات دولية، أو صدورها عن مؤتمرات "المعارضة" أو هيئات حازت على شرعية باعتبارها "مثلة للشعب السوري".

¹ المقصود بها في معرض هذه الورقة: المجلس الوطني السوري والائتلاف الوطني، والمقصود بالتنصيص: أنه هكذا يفترض بهما وإن لم يكن ذلك واقعاً.



هذه الوثائق تتجسد في: الوثائق السياسية الصادرة عن الهيئات "الممثلة للشعب السوري"، الوثائق السياسية الصادرة عن مؤتمرات "المعارضة السورية"، الوثائق الصادرة عن مؤتمرات دولية.

1-1-1 الوثائق السياسية الصادرة عن الهيئات "الممثلة للشعب السوري":

ونقصد بها الوثائق والرؤى السياسية التي صدرت عن تلك الهيئات التي تشكلت عقب الثورة وأخذت اعترافاً سياسياً يختلف من حيث قوته وعدد الدول والمنظمات المتبنية له" بأنها ممثلة للمعارضة السورية أو الشعب السوري، كالمجلس الوطني السوري والائتلاف الوطني.

1-1-1-1 مشروع البرنامج السياسي للمجلس الوطني¹:

صدر هذا المشروع بتاريخ 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2011. أكد فيه المجلس على إسقاط النظام بكافة رموزه. تبين فقرات هذا المشروع المقصود بإسقاط النظام، حيث ورد في الفقرة الأولى تحت عنوان "المرحلة الانتقالية": "يتولى المجلس الوطني مع المؤسسة العسكرية تسيير المرحلة الانتقالية وضمان أمن البلاد ووحدها حال سقوط النظام"، وجاء في الفقرة الثالثة تحت العنوان ذاته: "يدعو المجلس إلى مؤتمر وطني جامع تحت عنوان التغيير الديمقراطي، لوضع برنامج وملامح المرحلة الانتقالية مع ممثلي المجتمع السوري بكل أطيافه وبمن لم تتلطح أيديهم بدماء الشعب أو بنهب ثروة الوطن من أهل النظام".

وفيما يتعلق بهوية الدولة، أكد المشروع على أن سورية دولة ديمقراطية مدنية تعددية، نظامها جمهوري برلماني، السيادة فيها للشعب، ويقوم على مبدأ المواطنة المتساوية وفصل السلطات وتداول السلطة.

أما بالنسبة للملف الأقليات، فنص المشروع على أن الدولة السورية الجديدة تقوم على مبدأ المواطنة المتساوية، ويكون مواطنوها متساوون في الحقوق والواجبات، ويكفل الدستور الجديد حقوق الشعبين الكردي والأشوري، وإيجاد حل ديمقراطي عادل في إطار وحدة سوريا أرضاً وشعباً.

كما أكد البرنامج على أن شكل الحكم في سوريا الجديدة جمهوري برلماني؛ بما يقتضيه ذلك من أن آلية تشكيل مجلس النواب وإقرار الدستور واختيار الرئيس تتم من خلال صندوق الاقتراع.

التعليق: تتناسب هذه الرؤية مع تلك المرحلة، التي كان يأمل السوريون فيها وقوف الجيش إلى جانبهم، وحينما كان متصوراً إسقاط النظام عبر الحراك السلمي، ولما يكن النظام والجيش قد ولغا في دماء السوريين. أما بعد أن تحول الجيش والمؤسسات الأمنية إلى الخنجر الذي استخدمه النظام لذبح الشعب، تغير موقف القوى السياسية الذي أكد في أكثر من مناسبة - كما سنرى - على ضرورة إعادة تشكيل الجيش والأجهزة الأمنية².

كما بدا واضحاً غياب الحديث عن أي دور للإسلام في الحياة السياسية، ولعل هذا الأمر يعود إلى غياب تأثير القوى السياسية الإسلامية باستثناء الإخوان، وعدم رغبة ظهور التيار الإسلامي داخل الحراك السلمي لأسباب كثيرة ليس المجال هنا لشرحها.

¹ ينظر: [البرنامج السياسي للمجلس الوطني السوري](#)، 2011.

² لا شك أن موقف القوى السياسية، في هذه الناحية، يختلف عن موقف القوى الثورية، التي عدت الجيش أحد أهم الأعمدة التي يستند عليها النظام الحالي، والتي يجب إسقاطها معه.



أما التركيز على حماية حقوق الأقليات، خصوصاً الأكراد والآشوريين، فقد كان بسبب رغبة الثوار في طمأننتها، وجذبها إلى الثورة.

أما فيما يتعلق بتأكيد اللجوء إلى صندوق الاقتراع، فهو نتيجة طبيعية لفكرة المواطنة والمساواة والتداول السلمي للسلطة، وهو ما يرد تأكيده في جميع الوثائق السياسية شبه الرسمية¹.

1-1-2- وثائق الائتلاف الوطني²:

صدرت عدة وثائق عن الائتلاف الوطني بخصوص رؤيته السياسية للمرحلة الانتقالية والتفاوض مع النظام، كان منها مسودة وثيقة المبادئ الأساسية حول التسوية السياسية في سورية الصادرة شباط/فبراير 2015، والتي أكدت على ما يلي:

1- الغاية من المفاوضات تشكيل هيئة الحكم الانتقالية المنصوص عليها في وثيقة جنيف. بما يضمن تغيير النظام الحالي تغييراً جذرياً وشاملاً.

2- وقف عمليات القصف والقتل واستهداف المدنيين واحتجازهم وتعذيبهم شرط أساس لإطلاق عملية التفاوض.

أما بخصوص شكل الدولة السورية في المستقبل، فقد أقر الائتلاف في اجتماعه التأسيسي الرؤية السياسية التي أكدت على أن هدف الثورة هو إنهاء بنية نظام الاستبداد وإقامة الدولة المدنية الديمقراطية التعددية، ذات النظام الديمقراطي الانتخابي القائم على التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة.

التعليق:

لم يغير الائتلاف ما سبق في الوثائق السابقة من حيث التأكيد على هوية الدولة الديمقراطية التعددية. ولكن التراجع المهم الذي سجله هو في تبني وثيقة جنيف بما فيها من سلبيات من دون أي تحفظ، فقد جاء في مسودة المبادئ الأساسية حول التسوية السياسية ما يلي: "إن هدف المفاوضات الأساس هو تنفيذ "بيان جنيف" بكافة بنوده³.

علماً بأن ما جاء في الوثيقة يشير إلى تناقض واضح، بين المقدمات (تنفيذ بيان جنيف) وبين النتيجة (تغيير النظام تغييراً جذرياً وشاملاً). فوثيقة جنيف نفسها وإن حوت عنوان التغيير، إلا أن مضامينها ومحتواها يؤكدان ضرورة المحافظة على بنية النظام الحالية.

¹ لذلك سنكتفي بإيراد النصوص المتعلقة بالانتخابات واللجوء إلى صندوق الاقتراع الواردة في كل وثيقة من دون التعليق عليها، حتى لا نكرر العبارات ذاتها كل مرة.

² ينظر: [الرؤية السياسية للائتلاف الوطني](#)، 2012.

³ اعتقد أنه يمكن تلافي هاتين السلبيتين عبر أمرين: التحفظ على النصوص الواردة بخصوص المحافظة على مؤسستي الجيش والأمن، وبخصوص النصوص المحددة لشكل الدولة المستقبلي.



2-1- الوثائق السياسية الصادرة عن مؤتمرات المعارضة السياسية:

1-2-1- وثائق القاهرة¹:

صدرت هذه الوثائق التي تشمل (الرؤية السياسية والعهد الوطني) عن مؤتمر المعارضة الذي انعقد في القاهرة بتاريخ 2-3 تموز/يوليو 2012 بحضور نحو 210 شخصية تمثل مختلف التيارات السياسية وشخصيات مستقلة في الداخل والخارج والحراك الثوري، وذلك تحت رعاية جامعة الدول العربية.

رسمت هذه الوثائق ملامح المرحلة الانتقالية، والأسس الدستورية لسوريا المستقبل، حيث وردت فيها النقاط المهمة التالية:

- بالنسبة للمرحلة الانتقالية:

- 1- يبدأ الحل السياسي في سوريا بإسقاط بشار الأسد ورموز السلطة الأساسيين.
- 2- تشكل حكومة تسيير الأعمال بالتوافق بين قوى المعارضة السياسية والثورية وسلطة الأمر الواقع الوطنية ومن لم تتلطخ أيديه بدماء السوريين أو بنهب المال العام.
- 3- حل حزب البعث والتحفيز على أمواله وأملاكه مع السماح لأعضائه بممارسة العمل السياسي وفق القوانين الجديدة.
- 4- تشكل الحكومة الانتقالية مجلس أمن وطني يضم في عضويته قادة عسكريين شرفاء ممن لم تتلطخ أيديهم بدماء السوريين ومن الجيش الحر والمقاومة المسلحة وشخصيات مدنية ذات صلة.
- يتولى هذا المجلس إعادة هيكلة القوات المسلحة والأجهزة الأمنية بعد إخضاعها لسلطته، بغية تطهير الأجهزة ممن ثبت تورطه، وحل الميليشيات المسلحة (الشبيحة) وسحب السلاح من المدنيين وضم من يرغب من الثوار إلى القوات المسلحة.
- 5- تشكيل هيئة قضائية مستقلة (هيئة حكم) ولجنة تقصي حقائق (تحقيق)، للكشف عن جرائم النظام المرتكبة خلال الثورة، والبت فيها، ومحاسبة مسؤولي النظام الكبار الذين ارتكبوها.
- 6- فيما يتعلق بالجرائم المرتبطة بأحداث الثورة والتي تشمل الأفراد والعصابات (الشبيحة) يستمر عمل المحاكم العادية وفق القانون السوري متماشياً مع إصلاحها.

- بالنسبة لوثيقة العهد الوطني:

- 1- الشعب السوري شعب واحد، أفراده متساوون رجالاً ونساءً دون تمييز على أساس اللون أو الأصل أو... إلخ، ويحق لكل مواطن أن يشغل جميع المناصب في الدولة، بما فيها منصب رئيس الجمهورية، بغض النظر عن دينه أو قوميته، رجلاً كان أم امرأة.
- 2- تقوم مؤسسات الحكم في الدولة السورية على أساس الانتخابات الدورية والفصل التام بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وعلى مبدأ التداول على السلطة عبر الانتخاب السري والحرّ، واحترام نتائج الانتخابات التي يقرها صندوق الاقتراع مهما كانت.

¹ للاطلاع على الوثائق كاملة ينظر: [مركز الشرق العربي](#)، 2012.



- 3- إقرار وجود القوميات الكردية والآشورية والتركمانية ضمن إطار وحدة الوطن السوري.
4- الشعب هو مصدر الشرعية والسيادة التي تتحقق من خلال نظام جمهوري ديمقراطي مدني تعددي.

التعليق:

على الرغم من أن الوثائق نصت على إعادة هيكلة الأجهزة العسكرية والأمنية، ودمج المقاومة المسلحة فيها، وعلى وجود عناصر منها داخل مجلس الأمن الوطني، فإنها بالمقابل أكدت على استمرار عمل مرفق القضاء، والعمل بالقانون السوري الحالي، من دون التعرض إلى وضع المحاكم القائمة حالياً في المناطق المحررة، وذلك بسبب حداثة التجربة آنذاك وعدم رسوخها.

أهم نقطتين وردتا في الوثائق هي:

- قصرها لـ "إسقاط النظام" بإسقاط بشار الأسد ورموز السلطة الأساسيين، وقبولها بوجود سلطة أمر واقع "وطنية"، إضافة إلى من لم تتلخخ أيديهم بالدماء. وهذه إشكالية كبيرة، قد تفسر إمكانية أن تضم سلطة الأمر الواقع مجرمين بحق الشعب.
 - التوجه نحو علمانية الدولة - كما قرأها البعض بحسب السياق التاريخي لصدورها-، والمساواة بين السوريين جميعاً رجالاً ونساء فيما يتعلق بتولي منصب رئاسة الدولة، وهذا مخالف حتى لدستور 1973 الذي وضعه حافظ الأسد.
- ما يخفف من أهمية هذه الوثائق أنها كتبت باتفاق "شخصيات معارضة" وليس هيئات، فقد جاء في البيان الختامي "أنهى مؤتمر المعارضة السورية..... بحضور نحو 210 شخصية تمثل أطراف المعارضة السورية من تيارات سياسية وشخصيات وطنية... إلخ". وبالتالي هي لم تمثل وجهة نظر الشعب السوري وإنما هي مجرد رؤية لشخصيات وتيارات معارضة.

1-2-2- وثيقة مؤتمر القاهرة لعام 2015:

صدرت هذه الوثيقة عن مجموعة من المحسوبين على المعارضة الداخلية من التيار الديمقراطي والقومي والليبرالي. وعلى اعتبار أن غالبية الشخصيات المجتمعة محسوبة على تيار "التغيير الديمقراطي"، أتت هذه الوثيقة لتكرس هذا التوجه في الحل السياسي الذي اقترحته، وأبرز ما جاء فيها¹:

- إن الهدف السياسي للعملية التفاوضية المباشرة هو الانتقال إلى نظام ديمقراطي برلماني تعددي تداولي.
- إلغاء جميع أحكام محاكم الإرهاب، والأحكام الاستثنائية وتلك التي صدرت من محاكم عادية التي صدرت على خلفية الأحداث منذ آذار 2011،..... كذلك إلغاء كل المحاكم المشكلة خارج مناطق السيطرة الحكومية.
- من المهام العاجلة للحكومة الانتقالية..... الشروع في إعادة هيكلة القوات المسلحة والشرطة والأجهزة الأمنية، وإعادة دمج المنشقين من ضباطها وعناصر في مؤسساتها، وتنظيم عملها وفق المبادئ الدستورية.

¹ من أبرز النقاط التي جاءت بها الوثيقة مصطلح "القوى العسكرية المؤمنة بالحل السياسي والانتقال الديمقراطي"، وتركيزها على ضرورة وجود التزام دولي وإقليمي بوقف دعم "الجماعات المسلحة" دون النظام، ووضعها للنصرة مع داعش في السلة ذاتها، وتحويلها الكلي على القوى السياسية في تشكيل هيئة الحكم الانتقالي.



التعليق:

قامت وثيقة القاهرة على وثيقة جنيف من حيث الجوهر، فهي فصلت في بعض النقاط والمبادئ التي وضعتها وثيقة جنيف (تشكيل هيئة الحكم الانتقالي، والمحافظة على مؤسسات الدولة) وإضافة بعض النقاط المهمة (محرارة الإرهاب).

على الرغم من أن الوثيقة أكدت على إعادة هيكلة القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، إلا أنها بالمقابل أكدت مثلاً على إلغاء كل المحاكم القائمة حالياً في المناطق المحررة، وهذا يشير بصورة غير مباشرة على عدم شرعية هذه المؤسسات الثورية.

1-2-3- وثائق مؤتمر موسكو 2012:

دعت روسيا إلى مؤتمرين بهدف جمع النظام والمعارضة في مفاوضات غير مباشرة لتقريب وجهات النظر بين الطرفين. كان تجاوب النظام ضعيفاً، وبدا ذلك من خلال ضعف مستوى تمثيله في المؤتمرين، وكان حضور المعارضة ضعيفاً أيضاً، وتجلي ذلك في دعوة بعض الشخصيات المعارضة المحسوبة على "معارضة الداخل" و"المعارضة التي أنشأها النظام عقب الثورة" وبعض التيارات السياسية المعروفة بضعف وجودها وتأثيرها.

قامت فكرة المؤتمرين على إيجاد حل سياسي بالاعتماد على وثيقة جنيف لعام 2012 "وفق الرؤية الروسية"، من دون التصريح بمصير النظام الحالي، ويجعل التغيير تحت قيادته بالاشتراك مع تيارات "محسوبة على المعارضة، اختارتها روسيا بما يتوافق مع مصالحها"، إضافة إلى جعل محاربة "الإرهاب" أولوية. ومن أهم النصوص التي جاءت فيها:

- إن نتائج أي عملية سياسية تتم بالتوافق بين السوريين حكومة وقوى وأحزابا وفعاليات مؤمنة بالحل السياسي.
- الحفاظ على استمرارية أداء مؤسسات الدولة.
- دعم وتعزيز المصالحة الوطنية التي تساهم في تحقيق التسوية السياسية ومؤازرة الجيش والقوات المسلحة في مكافحة الإرهاب.
- مطالبة المجتمع الدولي بممارسة الضغوط الفورية والجدية على كافة الأطراف العربية والإقليمية والدولية التي تساهم في سفك الدم السوري بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب ووقف كافة الأعمال الداعية له.
- التسوية السياسية ستؤدي إلى تكاتف وحشد طاقات الشعب في مواجهة الإرهاب وهزيمته، ويجب أن تؤدي هذه التسوية إلى حصر السلاح بأيدي مؤسسات الدولة.

التعليق:

من الواضح تأثير النظامين الروسي والسوري على مخرجات هذين المؤتمرين في إدراج رؤيتهما للحل السياسي التي تقوم على إصلاح النظام من الداخل وإجراء بعض الخطوات التي تعيد تأهيله وتحافظ على بنيته خصوصاً مؤسستي الأمن والجيش، والتركيز على فكرة محاربة الإرهاب وحصره فقط في داعش و"بعض المجموعات المسلحة الثورية"، من دون الإشارات إلى عصابات المرتزقة الطائفية التي جلبها النظام من لبنان وإيران والعراق وأفغانستان.



1-2-4 - إعلان أستانا للحل السياسي:

يعد هذا الإعلان استمراراً للخطة الذي وضعتها القاهرة- موسكو للحل السياسي في سوريا، حيث كان معظم الحضور من ضمن التيارات والشخصيات التي حضرت مؤتمرات القاهرة وموسكو 1-2، ولذلك كان هذا الإعلان قريباً في لغته إلى وثيقة القاهرة لعام 2015.

ومن أبرز النصوص التي جاءت فيه:

- تشكل مشاركة كل القوى الوطنية السورية..... في الحوار، شرطاً لا بد منه في الحل.. على أساس مبادئ جنيف 1.... عبر حكومة توافق وطني مرحلي، بحيث يفضي ذلك في نهاية المطاف إلى تغيير بنية النظام ويفتح الآفاق أمام التحول الديمقراطي الجذري للنظام ومؤسسات الدولة.
- ويتطلع المجتمعون، مع جميع السوريين، إلى إنشاء دولة الوحدة الوطنية التي قوامها المواطنة الحرة والمتساوية، حيث تكون سوريا دولة لكل السوريين والسوريين دون تفرقة أو تفاضل..
- إن بقاء سوريا دولة وطنية واحدة لجميع مواطنيها يشترط تحولاً جذرياً لها، على أساس من اللامركزية الموسعة، نحو الديمقراطية التعددية، بحيث لا يمكن اختزالها في أية هوية دينية أو عرقية.
- يدعو المجتمعون إلى..... إعادة بناء مؤسسة الجيش وفق أسس وطنية تتولى حماية البلاد.

التعليق:

كما أسلفنا يشكل إعلان أستانا استمراراً للنهج الذي سار عليه المجتمعون في القاهرة وموسكو¹، لعدة أسباب أهمها: وجود الشخصيات والتيارات المعارضة نفسها والمحسوبة على تيار "التغيير الديمقراطي" والتي لم يؤمن كثير منها بالثورة وأهدافها²، وتشابه نظرة الدول التي تمت فيها الاجتماعات للحل السياسي في سوريا.

لذلك نجد تشابه غالبية النقاط الواردة في إعلان أستانا مع وثيقة القاهرة لعام 2015 ووثائق مؤتمري موسكو 1 و2 من حيث التركيز على محاربة الإرهاب، ومنح النظام قيادة العملية السياسية، وأن تفضي العملية السياسية إلى نظام ديمقراطي تعددي.

1-3-3 - الوثائق الصادرة عن المؤتمرات الدولية:

1-3-3-1 - "وثيقة جنيف"³:

صدرت بتاريخ 30 حزيران/يونيو 2012 عن مجموعة العمل من أجل سوريا التي ضمت وزراء خارجية الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية ووزراء خارجية كل من تركيا وقطر

¹ لذلك نجد أن الوثيقة نصت على أن "تشكل مبادئ جنيف 1 وتطويراتها أساساً لأي حل سياسي، مع البناء على كل المسارات والأوراق التوافقية الأخرى وموسكو 1-2 كشرط لعملية الانتقال السياسي للسلطة".

² كالقوى السياسية المحسوبة على هيئة التنسيق الوطنية، وتلك التي نشأت وأخذت شرعيتها من النظام كتيار قدري جميل.

³ للاطلاع على الوثيقة كاملة، ينظر: [موقع جريدة المستقبل](#)، 8 أيار/مايو 2013.



والكويت العراق وإيرلندا الشمالية إضافة إلى ممثلة الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية، وذلك في ظل غياب كامل لأي حضور سوري سواء عن النظام أو المعارضة.

رسمت الوثيقة الخطوط العامة للحل السياسي في سوريا بناء على خطة كوفي عنان ذات النقاط الست، وأبرز ما جاء فيها:

- سوريا دولة ديمقراطية وتعددية بحق، تلتزم بديمقراطية تعدد الأحزاب، وتمثل المعايير الدولية لحقوق الإنسان، يتساوى فيها الجميع من دون تمييز على أساس العرق أو الدين أو اللغة.
- تشكيل هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات التنفيذية من الحكومة الحالية والمعارضة والمجموعات الأخرى على أساس الموافقة المتبادلة.
- الشعب السوري هو من يقرر مستقبل البلد. ولا بد من تمكين جميع فئات المجتمع ومكوناته في الجمهورية العربية السورية من المشاركة في عملية الحوار الوطني، مع ضمان مشاركة المرأة في جميع مراحل العملية الانتقالية.
- بعد إقامة النظام الدستوري الجديد، من الضروري الإعداد لانتخابات حرة ونزيهة وتعددية وإجراؤها لشغل المؤسسات والهيئات الجديدة المنشأة.
- يجب على جميع الأطراف أن تتعاون مع هيئة الحكم الانتقالية لكفالة وقف أعمال العنف بصورة دائمة. ويشمل ذلك إكمال عمليات الانسحاب وتناول مسألة نزع سلاح المجموعات المسلحة وتسريح أفرادها وإعادة إدماجهم.
- استمرار المؤسسات الحكومية والموظفين من ذوي الكفاءات. فمن الواجب الحفاظ على الخدمات العامة أو استعادة سير عملها. ويشمل ذلك فيما يشمل قوات الجيش ودوائر الأمن. ومع ذلك، يتعين على جميع المؤسسات الحكومية، بما فيها دوائر الاستخبارات، أن تتصرف بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان والمعايير المهنية، وأن تعمل تحت قيادة عليا تكون محل ثقة الجمهور، وتخضع لسلطة هيئة الحكم الانتقالية.

التعليق:

جوهر جنيف قائم على أن النظام شريك في الحل السياسي، وذلك عبر إحداث تغيير في قيادة النظام مع بقاء بنيته، خصوصاً المحافظة على الجيش والأجهزة الأمنية، أما على صعيد هوية الدولة، فسورية دولة تعددية ديمقراطية، تقوم على مبدأ المواطنة والمساواة بين جميع مكوناتها وفتاتها.

لا شك أن الوثيقة احتوت على بعض النصوص الغامضة والتي تحتاج إلى تفسير: فمثلاً، بعد الحديث عن هوية الدولة (ديمقراطية تعددية) نلاحظ أن الوثيقة نصت على أن الشعب السوري هو من يقرر مستقبل البلد، كما أن عبارة "المجموعات الأخرى" تحتاج إلى تفسير، فمن هي طالما ليست من المعارضة وليست من النظام؟

ولكن من أهم النقاط الواردة في وثيقة جنيف هي فكرة "المحافظة على مؤسسات الدولة" خصوصاً مؤسستي الجيش والأمن. ونزع سلاح المجموعات المسلحة (الثوار)، وإن كان ثمة ثغرة يمكن الولوج منها لإعادة هيكلة هذه الأجهزة عبر العبارة التالية: "استمرار المؤسسات الحكومية والموظفين من ذوي الكفاءات". فيمكن اعتبار هذه الأجهزة مبنية على أساس طائفي وليس على أساس الكفاءة. ولكن هذا التوجه يحتاج إلى مراجعة المحاضر، ومعرفة المقصود بما بالضبط.



على أية حال، فإن الوثيقة أخذت قيمتها من تأييد الدول لها، وليس من موافقة السوريين عليها.

1-3-2- بيان فيينا 1 و2:

صدر بيان فيينا 1 و2 بتاريخ 2015/10/30 و2015/11/14 على التوالي، عقب اجتماع وزراء خارجية دول "المجموعة الدولية لدعم سوريا"¹، ومثلاً الصيغة التوافقية الجديدة للحل السياسي في سوريا بعد انقضاء ما يقارب سنتين ونصف على بيان جنيف 1، في ظل تغير الأولوية لدى أهم الدولة الفاعلة، من إحداث "التغيير السياسي في سوريا" إلى ضرورة "مكافحة الإرهاب". ومن أبرز النقاط التي وردت في البيانين ما يلي:

- 1- وحدة سوريا واستقلالها وسلامة أراضيها وهويتها العلمانية أمور أساسية.
- 2- ستظل مؤسسات الدولة قائمة.
- 3- الاتفاق على ضرورة هزيمة "داعش" و"النصرة" وغيرها من الجماعات الإرهابية كما صنفها مجلس الأمن الدولي واتفق عليه المشاركون، بحيث يتم القضاء عليها.
- 4- في إطار العمل ببيان جنيف 2012 وقرار مجلس الأمن الدولي 2118، فإن المشاركين وجهوا الدعوة للأمم المتحدة لجمع ممثلي الحكومة والمعارضة في سوريا في عملية سياسية تفضي إلى تشكيل حكومة ذات مصداقية وشاملة وغير طائفية، على أن يعقب تشكيلها وضع دستور جديد وإجراء انتخابات.
- 5- اعترف أعضاء المجموعة الدولية لدعم سوريا بالرباط الوثيق بين وقف إطلاق النار ووجود عملية سياسية موازية تجري وفقاً لبيان جنيف لعام 2012.
- 6- وافقت المجموعة الدولية لدعم سوريا على تنفيذ وقف لإطلاق النار في سوريا بحيث يدخل حيز التنفيذ في أقرب وقت.

التعليق:

بدا واضحاً تردد المجتمعين في فيينا بالاعتماد على بيان جنيف 1 من عدمه، ففي الوقت الذي نص فيه بيان جنيف على تشكيل "هيئة حكم انتقالي ذات صلاحيات تنفيذية كاملة"، جاء النص في بياني فيينا 1 و2 "تشكيل حكومة ذات مصداقية وشاملة وغير طائفية"، ومع أن كلا النصين أغفلا الحديث عن مصير بشار الأسد، إلا أن النص الأول كان واضحاً في عبارة "صلاحيات تنفيذية كاملة"، الأمر الذي يعني تفريغ مؤسسة رئاسة الدولة من جميع الصلاحيات التنفيذية ومنحها لـ "هيئة الحكم الانتقالي". كان هنالك توافق بين بيان جنيف 1 وبياني فيينا 1 و2 حول مسألة "وحدة سوريا وسلامة أراضيها وسيادتها" و"المحافظة على مؤسسات الدولة بما في ذلك الجيش والأمن". كما أن غياب السوريين ثواراً ونظاماً عن هذه الاجتماعات الدولية شكل نقطة مشتركة أيضاً.

في حين أن أبرز النقاط الجديدة التي وردت في البيانين الأخيرين، ولم تردا في بيان جنيف 1 هما:

¹ ضمت هذه المجموعة كلاً من: السعودية- تركيا- قطر- الإمارات- فرنسا- المملكة المتحدة- الأردن- روسيا- إيران- العراق- سلطنة عمان- لبنان- مصر- الولايات المتحدة- الصين- إيطاليا- ألمانيا.



- التأكيد على فكرة محاربة الإرهاب والجماعات الإرهابية "داعش" والنصرة" وغيرها من الجماعات التي سيصنفها مجلس الأمن.
 - التغافل عن ذكر العدالة الانتقالية، ومحاسبة المجرمين الذين ارتكبوا الجرائم بحق الشعب السوري.
- في نهاية هذا المحور، وبعد استعراضنا لأهم الوثائق السياسية شبه الرسمية، يمكن أن نخرج بالملاحظات التالية:
- 1- اتصفت الأوراق والحلول السياسية المتبناة من المنظمات الدولية، خصوصاً وثيقة جنيف، بأنها راعت مصالح الدول الإقليمية والدولية، في الحفاظ على بنية النظام الحالي في تجاهل فحج لمطالب الشعب السوري في إسقاط النظام ببنيته العسكرية والأمنية وبناء نظام العدالة والقانون.
 - 2- تبنت جميع الوثائق شبه الرسمية توجهاً واحداً بتبني الآتي: شكل الدولة (ديمقراطية تعددية)، ومبدأ المواطنة والمساواة بين أفراد الشعب، والانتخابات الحرة كأساس لتداول السلطة.
 - 3- ركزت الوثائق الصادرة عن مؤتمرات المعارضة الأخيرة (وثيقة القاهرة لعام 2015 ووثائق مؤتمر موسكو 1-2) على قضية محاربة الإرهاب التي لم تركز عليها وثيقة جنيف¹.
 - 4- أكدت وثائق مؤتمر موسكو على أن عملية التغيير الديمقراطي تكون بقيادة النظام السوري، الأمر الذي يعني ضمناً الاعتراف بشرعيته "كنظام".

2- الوثائق السياسية غير الرسمية:

ونقصد بها الوثائق السياسية التي لا تحوز على أية قيمة قانونية، وإن كان لها قيمة أخلاقية ومجتمعية. وهي الوثائق الصادرة عن بعض القوى السياسية المعارضة، وبعض القوى العسكرية، ومراكز الأبحاث والدراسات. ولعل من أهمها: عهد الكرامة والحقوق (هيئة التنسيق الوطنية- قوة سياسية)، وميثاق الشرف الثوري (قوى عسكرية)، وخطة التحول الديمقراطي (مراكز أبحاث).

2-1-1- الوثائق السياسية الصادرة عن القوى السياسية:

نستعرض فيها على التوالي: عهد الكرامة والحقوق من هيئة التنسيق 2011، وعهد وميثاق من جماعة الإخوان المسلمين في سوريا 2012.

2-1-1-1- عهد الكرامة والحقوق من هيئة التنسيق¹:

صدر هذا العهد بتاريخ 17 أيلول/سبتمبر 2011، ليرسم هذا العهد أهم المبادئ التي يفترض أن تقوم عليها الجمهورية السورية الجديدة، من دون التعرض لسير المرحلة الانتقالية. فهي وثيقة مبادئ أساسية أكثر منها خطة إجرائية لطريق التحول إلى الدولة الجديدة. وأهم المبادئ الواردة فيها:

- 1- شكّلت العهود والعقود والمواثيق أساس التعامل بين الناس وبين أبناء البلد الواحد؛ وكان محتواها هو العلامة التي لا بدّ من حضورها في مرحلة التغيير والانتقال والبناء، وكانت قواعدها هي فيصل المجتمع بمختلف تكويناته وأسس الدولة

¹ للاطلاع على العهد كاملاً ينظر: [موقع هيئة التنسيق الوطنية](#).



حماية الحريات الأساسية وصون السيادة. وهي غير قابلة للتصرف باسم أية أغلبية انتخابية أو سياسية أو اجتماعية، ولا يجوز حذف أي جزء منها.

2- الشعب هو مصدر الشرعية والسيادة التي تتحقق من خلال نظام جمهوري ديمقراطي مدنيّ تعددي،
3- تبني الدولة السورية على أساس المساواة التامة في المواطنة وفي الحقوق والواجبات لجميع أبنائها، لا سيما المساواة المطلقة بين الرجال والنساء، ودون أي تمييز من أي نوع، سواء أكان ذلك بسبب الأصل أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الإثنية أو الرأي السياسي أو الدين أو المذهب، على أساس الشعار التأسيسي للجمهورية الأولى: "الدين لله والوطن للجميع".

4- تقوم الدولة السورية وعلى مبدأ التداول على السلطة عبر الانتخاب السري والحزب.
5- تتطلع الدولة السورية خاصة إلى إرساء تعاون وثيق مع تركيا وإيران في سبيل إنشاء منظومة إقليمية وازنة.

التعليق:

يبدو أن واضعي هذا العهد قد أرادوا وضع مبادئ "فوق دستورية"، بحيث تشكل هذه المبادئ حجراً أساساً للنظام الجمهوري، ولا يتم التصويت عليها؛ فشرعيتها مستمدة من قيمتها كحقوق مدنية وسياسية للإنسان لا يجوز حذفها أو تعديلها من قبل أي جماعة.

إضافة إلى ذلك جاء هذا العهد ليكسر علمانية الدولة بصورة واضحة "الدين لله والوطن للجميع"، معتبراً هذا المبدأ أساسياً لا يجوز تعديله أو حذفه أو التصويت عليه.

ونص العهد كذلك على إقامة علاقات إقليمية متميزة مع تركيا وإيران، في تصريح غير معهود عن شكل العلاقات الإقليمية، والسبب -فيما نعتقد- هو محاولة كسب ود الدولتين الإقليميتين اللتين وقفنا على طرفي نقيض تجاه الثورة السورية، بمسك العصا من الوسط.

2-1-2- عهد وميثاق من جماعة الإخوان المسلمين في سوريا¹:

أصدرته الجماعة بتاريخ 25 آذار/مارس 2012، لتطمين فئات الشعب السوري، وهي -كسابقاتها- وثيقة تضمن المبادئ الأساسية التي تؤمن بها لبناء سوريا الجديدة فحسب، ولعل أبرز ما جاء فيه:

1- دولة مدنية حديثة ديمقراطية تعددية، يتساوى فيها المواطنون على اختلاف أعراقهم وأديانهم ومذاهبهم واتجاهاتهم، ويتساوى فيها الرجال والنساء في الكرامة الإنسانية والأهلية، وتمتع فيها المرأة بحقوقها كاملة.

2- دولة ديمقراطية تعددية تداولية..... يختار فيها الشعب من يمثله ومن يحكمه عبر صناديق الاقتراع، في انتخابات حرة نزيهة شفافة.

3- دولة مواطنة ومساواة.....

4- دولة يكون فيها الشعب سيد نفسه، وصاحب قراره، يختار طريقه، ويقرر مستقبله.

¹ للاطلاع على العهد والميثاق، ينظر: عهد وميثاق من جماعة الإخوان المسلمين في سوريا، 2012.



التعليق:

كما الوثائق السابقة، أكدت الوثيقة على مدنية الدولة وديمقراطيتها، مع إعطاء الشعب الحق في إقرار مستقبله. أما فيما يتعلق بالمساواة، فهي تامة بين المواطنين، وهي بين النساء والرجال محصورة في الكرامة الإنسانية والأهلية. وهي دولة مواطنة ومساواة، يتم تداول السلطة فيها عبر صناديق الاقتراع.

يعد هذا العهد إعلان مبادئ يفسر في ضوء المشروع السياسي للإخوان المسلمين في سوريا الصادر عام 2004، وهو بالجمل لا يخرج عن هذه المبادئ¹.

2-2- الوثائق السياسية الصادرة عن القوى العسكرية:

باستثناء البيان الصادر عن الجبهة الجنوبية والذي حدد كيفية إدارة المرحلة الانتقالية، لم يصدر عن القوى العسكرية في الثورة، خطة متكاملة تبين وجهة نظرها بخصوص هذه المرحلة، وإنما اقتصر على إصدار موثيق ومبادئ تضمنت فيما تضمنت بنوداً متعلقة بشكل الدولة السورية المستقبلية، ونصوصاً عامة متفرقة للتعامل مع إشكالية الأقليات وحقوقها مستقبلاً، ولعل من أهم الوثائق السياسية التي صدرت عن القوى العسكرية هي ميثاق الشرف الثوري، والبيان رقم 4/ المتعلق بالمرحلة الانتقالية الصادر عن الجبهة الجنوبية.

2-2-1- ميثاق الشرف الثوري:

صدر هذا الميثاق عن أبرز القوى العسكرية "الإسلامية" بتاريخ 17 أيار/مايو 2014، وقد كانت الغاية الأساسية منه توضيح المبادئ الأساسية التي تنظم العمل العسكري للفصائل الموقعة على الميثاق، وتضمن إلى جانب ذلك مبدئين اثنين بخصوص الحل السياسي، وشكل الدولة المستقبلي، وهما:

1- للثورة السياسية غاية سياسية هي إسقاط النظام برموزه وركائزه كافة وتقديمهم إلى المحاكمة العادلة بعيداً عن الثأر والانتقام.

2- يهدف الشعب السوري إلى إقامة دولة العدل والقانون والحرية بمعزل عن الضغوط والإملاءات.

وقد وضع البيان الصادر عن بعض هذه القوى بخصوص مؤتمر جنيف² شروط هذه الفصائل للقبول بالحل السياسي²، لعل من أهمها: إطلاق سراح المعتقلين، وفك الحصار عن المناطق المحاصرة، وإيقاف القصف، وتنحي النظام برأسه وبكامة رموزه المجرمة وحل أجهزته الأمنية ومحاسبتهم، إضافة إلى عدم التدخل في شكل الدولة المستقبلية بعد النظام، وعدم فرض أي أمر يناهض الهوية الإسلامية.

التعليق:

¹ ينظر: المشروع السياسي لسوريا المستقبل "رؤية جماعة الإخوان المسلمين في سوريا"، 2004.

² صدر هذا البيان بتاريخ 20 كانون الثاني/يناير 2014، ينظر: بيان القوى الفاعلة على الأرض حول مؤتمر جنيف²، موقع جيش الإسلام، 2014.



ما ورد في الميثاق مبادئ عامة لم تتعرض لموقف الفصائل من: الأقليات- الانتخابات- دور مؤسسات الثورة بعد إسقاط النظام. كما أنها لم تفصل -كما يجري عادة في المواثيق- المقصود بإسقاط النظام، هل يشمل المؤسسات الرئيسية (مجلس الشعب، الجيش، الأمن) فقط، أم يمتد إلى مؤسسات أخرى؟

بالمقابل وضع الميثاق عنواناً عاماً لسوريا المستقبل (دولة العدل والقانون والحرية)، مستخدماً لفظ "الشعب السوري" وهو ما قد يدل إشارة على كافة طوائف سوريا وشرائعها.

أما بالنسبة للشروط الموضوعية للحل السياسي في بيان الموقف من جنيف²: فهي تعني إسقاط النظام، وفي حال تحققها لا داعي للمفاوضات بعدها. هذه الشروط تعجيزية بمقياس النظام ومقياس الدول وحتى الواقع، الذي يدل على أن النظام هو المتفوق على الأرض. مما يؤكد على أن نظرة الفصائل للحل السياسي تتمثل في أنه مضيعة للوقت وتضييع لحقوق الشعب والثورة، وبالتالي لا يمكن أن تقبل به، لذلك تضع له شروطاً عالية.

أما ما جاء في البيان ذاته بخصوص هوية الدولة، فقد بدا واضحاً أن الفصائل تسعى لتكريس الهوية الإسلامية على الدولة بالاستناد إلى أن الشعب هو من يطالب بها في مظاهراته وفي لافتاته التي رفعها في المظاهرات، وتناسب ذلك مع هوية الغالبية من الشعب السوري، الذي حرم -بحسب ما تراه الفصائل- من تقرير هويته الإسلامية في الدساتير السابقة.

2-2-2- ميثاق مجلس قيادة الثورة السورية¹:

صدر هذا الميثاق بتاريخ 4 تشرين الأول/أكتوبر 2014 عن اللجنة التحضيرية للمجلس التي ضمت ممثلين عما يقارب 100 فصيل عسكري في الثورة.

أكد الميثاق على مرجعية الشريعة الإسلامية لأعمال المجلس، وبيّن أن رؤيته متمثلة في "إسقاط النظام السوري المحرم بكل رموزه وأركانه من خلال توحيد القوى المخلصة للثورة والعمل بتنسيق تام وانضباط كامل، وإدارة المرحلة الانتقالية لحين تسلم ممثلي الشعب للسلطة في الدولة؛ وفق محددات تضمن سلامة أهداف الثورة، على أن يكون الأساس خلال هذا كله سيادة القانون والحكم بالعدل".

كما وضع الميثاق سعي المجلس إلى تأسيس سلطة قضائية مستقلة، وإدارة المناطق المحررة، وتأسيس قوة مركزية من الفصائل الثورية تابعة لقيادته.

التعليق:

لم يخرج هذا الميثاق عن سابقه من المواثيق التي صدرت عن الفصائل العسكرية، في التركيز على الحل العسكري، كحل وحيد لإسقاط النظام، وجعل الحراك المدني والسياسي تبعاً للعسكري. وبالتالي تجاهل الميثاق أي ذكر لحل سياسي، ولعل هذا الأمر يتناسب مع طبيعة المتكلم (الفصائل العسكرية) التي تعتبر أن حديثها عن حلول سياسية يمكن أن يفسر كضعف وتراجع.

¹ ينظر: صفحة مبادرة واعتصموا على الفيسبوك، ميثاق مجلس قيادة الثورة السورية.



كما يبدو من نصوص الميثاق أن المجلس يعتبر نفسه الجهة الوحيدة المؤهلة لقيادة مرحلة الثورة (يعهد إلى مجلس قيادة الثورة فور تشكيله إصدار كافة الأنظمة واعتماد القوانين التي تضبط إدارة المناطق المحررة)، وكذلك المرحلة الانتقالية التي لم يشر فيها إلى مؤسسات النظام القائمة خصوصاً (الجيش، الأمن، القضاء)، ولعل هذا التوجه يتناسب مع رؤية المجلس في إسقاط النظام عسكرياً، وبالتالي عدم وجود أي دور لهذه المؤسسات.

بالنسبة لهوية الدولة، تجنب الميثاق أي حديث عن شكل الدولة المستقبلية، مكتفياً بالنص على أن بناء الدولة عملية تشاركية بين أبناء الشعب السوري الناصر. أما فيما يتعلق بملف الأقليات واستخدام "آلية الانتخابات"، فلم ترد أية عبارة بخصوصهما¹.

2-2-3- البيان رقم/4/ "المرحلة الانتقالية"²:

صدر هذا البيان عن الجبهة الجنوبية بتاريخ 2014/12/10 متضمناً رؤية الجبهة تجاه المرحلة الانتقالية، ولعل أبرز النقاط التي وردت في البيان ما يلي:

- 1- الحفاظ على مؤسسات الدولة السورية، بما في ذلك الوزارات والمؤسسة العسكرية.
- 2- تحول الجبهة الجنوبية إلى قوة دفاع مدني من أجل حماية المقرات الحكومية في العاصمة دمشق.
- 3- الحكومة الانتقالية غير مسببة وتشكل من التكنوقراط. ويستمر الموظفون الحكوميون في أداء وظائفهم بما في ذلك القضاء طالما تمتعوا بالكفاءة والخدمة المخلصة للدولة، ويبقى الجيش في تكناته ريثما يستتب الأمن.
- 4- تعطيل الدستور الحالي والعمل بدستور 1950.
- 5- تشكيل هيئة عليا للانتخابات من مهامها، الإشراف على انتخابات عامة لاختيار سلطة تشريعية مؤقتة، تمهد لاختيار لجنة لوضع الدستور والاستفتاء عليه، ثم إجراء انتخابات عامة لاختيار مجلس نيابي وحكومة جديدين.

التعليق:

يعد هذا البيان أول وثيقة صادرة عن فضيل عسكري تحدثت بهذا التفصيل عن المرحلة الانتقالية. لم يشر البيان إلى شكل الدولة السورية، وذلك بسبب أن الوثيقة تنظم المرحلة الانتقالية فقط. بالمقابل أكد على فكرة الانتخابات من أجل تنظيم المرحلة الانتقالية سواء في تشكيل الهيئة التشريعية المؤقتة أو إقرار الدستور أو تشكيل المجلس النيابي الجديد.

لم تذكر الخطة أي دور للسياسيين، كذلك لم تتعرض لدور الفصائل العسكرية الأخرى في المرحلة الانتقالية. وتأكيداً على بقاء مؤسسات الدولة بما في ذلك الجيش، يدل على أن المقصود بإسقاط النظام هو رأس النظام وأبرز الشخصيات المحيطة به. كل ذلك يشير إلى تناسب الخطة في حيثياتها الرئيسة مع ما جاء في بيان جنيف¹.

¹ وردت عبارات عامة غير مباشرة في هذا الخصوص، مثل: "ثورنا ثورة قيم تهدف إلى حياة متحضرة بنسيجها الاجتماعي المتنوع، الذي ينعم كافة أطرافه بالحرية والعدالة...". "إرساء قيم مشتركة تحظى بإجماع وطني...". "...إدارة المرحلة الانتقالية حين تسلم ممثلي الشعب للسلطة في الدولة؛ وفق محددات تضمن سلامة أهداف الثورة".

² موقع الجيش الحر، [البيان رقم /4/ المرحلة الانتقالية، 2014](#).



2-3-3- الوثائق السياسية الصادرة عن المراكز البحثية¹:

سنأخذ ثلاثة نماذج هي: خطة التحول الديمقراطي في سوريا (المرحلة الانتقالية وما بعدها)، مبادرة التفكيك -HD-، مبادرة مركز بروكنجز للحوار السوري.

2-3-3-1 خطة التحول الديمقراطي في سوريا:

صدرت هذه الخطة عام 2013 عن بيت الخبرة السوري والمركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية. ترسم الخطة ملامح المرحلة الانتقالية التي تبدأ بعد سقوط النظام عسكرياً أو بتسليمه للسلطة.

أوصت الخطة بتبني دستور 1950 للمرحلة الانتقالية، وتشكيل مجلس أمن وطني بعد حل الأجهزة الأمنية ودمجها في جهاز أمني مدني، وتشكيل لجان تطهير. أما بالنسبة للجيش فيجب المحافظة على المؤسسة، مع تشكيل لجنة من الضباط النظاميين ومن الثوار تشرف على إعادة هيكلته بما يضمن إدخال الثوار المدنيين ما أمكن، ثم يتم نزع سلاح المجموعات المسلحة.

كما أوصت الخطة بضمان تمثيل الأقليات في الحكومة الانتقالية وفي الهيئات الانتقالية، وتوزيع السلطة عن طريق اللامركزية الإدارية التي هي مطلب الأقلية الكردية.

وفيما يتعلق بالمبادئ الأساسية والحريات العامة، أوصت الخطة بالاعتماد على دستور 1950، وإعادة صياغة المواد المتعلقة بهذا الفصل بما يتماشى مع المواثيق والمعاهدات الدولية.

وبالنسبة لهوية الدولة، فأكدت أنها دولة مدنية ديمقراطية ذات نظام برلماني، وأوصت بتبني المادة الثالثة من دستور 1950 التي اعتبرت أن الإسلام دين الدولة، وبأن الفقه الإسلامي هو المصدر الرئيس للتشريع.

التعليق:

اتخذت الخطة موقفاً وسطاً بين المطالبة بحل الأجهزة الأمنية والعسكرية وبين إبقائها، فطالبت بحل المؤسسات الأمنية مع المحافظة على الجيش، ولكن مع محاسبة المتورطين بالدم السوري، وإدخال المدنيين "بحسب الاستطاعة". مما يعني أن الأولوية للضباط وصف الضباط العاملين في الجيش حالياً.

أما بالنسبة لهوية الدولة، فيبدو أن الخطة لم ترد التعمق في المشاكل الدستورية المستقبلية، وأوصت بتبني المادة الثالثة الموجودة في دستور 1950، التي تعد حمالة أوجه بالنسبة لتحديد مصادر التشريع.

على الرغم من أن الخطة قد وصفت الجهات القضائية الناشئة في ظل الثورة (الهيئة الشرعية- مجلس القضاء الموحد- المجلس القضائي المستقل)، إلا أنها لم تقدم توصيات بخصوص وضعها القانوني وإدماجها في الجهاز القضائي سواء في المرحلة الانتقالية أو بعدها².

¹ لم نعرض تلك الوثائق التي يطلق عليها تسمية "مشاريع اليوم التالي"، أي اليوم الذي يتلو سقوط النظام عسكرياً، لأننا نراها غير واقعية حالياً.

² خطة التحول الديمقراطي، مرجع سابق، ص 102 وما بعدها.



2-3-2- مبادرة التفكيك -HD-:

وهي مبادرة صادرة عن مركز الحوار الإنساني HD، حاولت تقديم حل سياسي للوضع السوري وفق مقارنة تختلف عن المبادرات السابقة، حيث تركز على فكرة أن "قوة المعارضة تتجسد في التأيد الشعبي وليس في القوة العسكرية".

تبنى المبادرة القائمة على استراتيجية "الاسفل إلى الأعلى" خمس أدوات أساسية للتغيير: ١- وقف شامل لإطلاق النار ٢- انتخابات ٣- لا مركزية ٤- جمعية تأسيسية ٥- تدخل دولي.

التعليق:

هذه المبادرة على عكس الأولى لا تتعرض إلى شكل المؤسسات في المرحلة الانتقالية، أي بعد نجاح الحل السياسي. وتترك هذه الأمور مع تحديد شكل الدولة المستقبلي للجمعية العمومية التي تتشكل من جميع الأطراف.

ستحدث عن أهم إيجابيات هذا الطرح، ومن ثم المصاعب التي تعترض تنفيذه، ونلخص ذلك بما يلي:

- الإيجابيات:

- 1- الشرعية الانتخابية: التي تعيد الحق لصاحبه "الشعب السوري"، فكل من النظام والمعارضة يتحدث بوصفه ممثلاً عن الشعب، دون أن يتمكن الشعب ذاته من بيان موقفه.
- 2- المساهمة في كسر الجمود الذي وصلت له الثورة بعد أن تمتدس كل طرف (النظام والثوار) بموقف ثابت غير قابل للتغيير، فهكذا طرح يمكن أن يعيد تدوير القضية بما يسهم للوصول إلى حل يضمن انتصار الثورة بأقل التكاليف، كذلك الأمر بالنسبة للموقف الدولي، فنعتقد أنه من الممكن أن يحرك مواقف الدول "المؤيدة للثورة" ومخرج روسيا والصين، ولكنه لن يغير في موقف الحليف الرئيس للنظام "إيران".
- 3- تحفيز الحيايين خصوصاً الأقليات، التي وقف غالبها على الحياد إن لم يكن قد أيد النظام لأسباب عدة لسنا في معرض مناقشتها ضمن هذه الورقة.
- 4- لا يشترط هذا الحل توحيد قوى المعارضة، سواء السياسية أو العسكرية، ويتخلص من إشكالية طالما اعترضت عمل المعارضة والثوار وهي الحديث باسم الشعب السوري.
- 5- استقلالية قيادة المرحلة الانتقالية عن تأثير القوى الإقليمية والدولية.
- 6- تخفيف بعض التخوفات العالمية المسوّقة عن مستقبل الدولة السورية في حال نجاح الثورة.

- المصاعب:

- 1- تطبيق فكرة تجميد القتال: وهي أولى المصاعب بسبب وجود العصابات الطائفية التي لا تخضع لسلطة النظام (بدى ذلك في اتفاق حمص)، وبعض الفصائل المسلحة التي لا تؤمن بالحل السياسي كجبهة النصرة. فضلاً عن مصلحة بعض الدول الإقليمية في استمرار الصراع وقدرتها على إثارة المشاكل التي قد تؤدي بأي اتفاق لوقف إطلاق النار الذي من المؤكد أنه سيكون هشاً.
- 2- تحقيق توافق دولي وإقليمي يفضي إلى تدخل لضمان تنفيذ المبادرة، وتقديم الأموال اللازمة لإعادة الإعمار.



3- عدم قناعة بعض الفصائل العسكرية الثورية بالحلول السياسية التي تراها تنازلاً عن مبادئ الثورة، وتضييعاً لدماء الشهداء.

4- عدم وجود قوى دولية بما فيها روسيا يمكن أن تضغط على النظام وحليفته إيران للقبول بمكثدا حل، لأن النظام يرى أن تطبيق هذا الحل يعني بطريقة أو بأخرى نفايته وإسقاطه.

5- وجود مساحات واسعة من الأراضي وأعداداً لا بأس بها من الشعب السوري تحت سيطرة داعش.

وفي هذا الصدد يمكن مناقشة مبادرة دي مستورا بخصوص الهدن المحلية.

- **مبادرة دي مستورا "الهدن المحلية":** تقوم هذه المبادرة على إيقاف القتال مؤقتاً في حلب ثم تعميم التجربة على باقي المناطق، بما يضمن عودة الناس إلى بيوتهم، وإعادة الخدمات العامة للمناطق التي يتوقف فيها القتال. نعتقد أن فكرة الهدنة جيدة من حيث المبدأ وقابلة للتطبيق، ولكن تحتاج إلى آليات وشروط لنجاحها. بشكل مختصر، نعتقد أن تطبيق الهدن المحلية في المناطق التي تخضع لهدن حالية بين النظام وبين المعارضة في ريف دمشق وجنوب العاصمة كمرحلة أولى، ثم تعميمها بحيث نصل إلى وقف شامل لإطلاق النار، مع ربط هذه الهدن بحل سياسي وفق جدول زمني ورقابة دولية، يمكن أن يشكل أساساً لحل سياسي قابل للتطبيق.

أما باقي الخيارات بالنسبة للهدن المحلية: كطرح هدنة شاملة بدون خارطة سياسية أو معها، أو هدنة مؤقتة بدون خارطة سياسية، هي خيارات حرب بعضها وفشل (كفشل تجميد القتال الذي أشرفت عليها الجامعة العربية، ثم المراقبين الدوليين في عام 2012)، والبعض الآخر لا يملك مقومات النجاح، من وجود توافق محلي ودولي وغيره من المقومات التي لا يمكن الحديث عن الهدن بدون توفرها.

2-3-3- مبادرة مركز بروكنجز للحوار السوري:

تقوم المبادرة على اقتراح حل سياسي للحرب في سوريا بالاستناد إلى عدة فرضيات أهمها: الحفاظ على وحدة سوريا، وإقامة دولة على أساس المواطنة والتمثيل والتعددية والحرية وسيادة القانون... إلخ. تضمنت المبادرة أربعة مراحل لهذا الحل: المفاوضات السياسية- الاتفاق السياسي- الفترة الانتقالية- الحوار الوطني.

تشابه هذه المبادرة مع مبادرة التفكيك من حيث اشتراط وقف إطلاق النار، ووجود ضمانات دولية، والنتيجة التي يفترض أن تتمخض عن هذا الحل، وهو الوصول إلى دولة مدنية تعددية ديمقراطية.

ولكن تختلف عنها من حيث الأساس (فهي مبادرة قائمة على الحل من الأعلى باتجاه الأسفل)، وفي بعض التفاصيل (مخاربة الإرهاب، واشتراط منطقة آمنة).

أبرز الصعوبات التي تعترض تطبيق هذه المبادرة هي تنفيذ الشروط الأساسية للمهددة للحل السياسي (وقف إطلاق النار والقصف، فك الحصار عن المناطق المحاصرة، منطقة آمنة، انسحاب المقاتلين الأجانب... إلخ)، والتعويل على موافقة النظام والدول الداعمة له، وجود قرار دولي من مجلس الأمن تحت الفصل السابع بتأييد هذه العملية، موافقة الفصائل العسكرية على المبادرة وتأييدها.



مع ذلك أكدت المبادرة على أن يفضي الحل السياسي إلى تغيير جذري للنظام، وإعادة هيكلة المؤسسات العسكرية والأمنية ودمج الفصائل العسكرية الثورية فيها.

بعد استعراض أبرز الوثائق غير الرسمية سواء الصادرة عن القوى السياسية والقوى العسكرية ومراكز الأبحاث، نبين الملحوظات التالية:

1- بالنسبة لوثائق القوى السياسية: بدا واضحاً تبنيها لشكل الدولة المدنية الديمقراطية التعددية، مع التأكيد على مبدأ المواطنة، والمساواة بين جميع الأفراد كأصل عام، وإتاحة حق الانتخاب والترشيح للجميع، واعتماد صندوق الاقتراع كآلية للتداول السلمي للسلطة. غير أنها لم تبين موقفها من مؤسسات النظام بعد سقوطه، ودور مؤسسات الثورة في المرحلة الانتقالية، بسبب صدور هذه الوثائق في مرحلة مبكرة من عمر الثورة.

2- بالنسبة لوثائق القوى العسكرية: ظهر فيها التوجه نحو تكريس الطابع الإسلامي للدولة القادمة، والتأكيد على إسقاط أركان النظام ورموزه، وإعطاء مؤسسات الثورة العسكرية والقضائية والإدارية صفة رسمية (كما جاء في ميثاق مجلس قيادة الثورة).

على صعيد آخر، أغفلت هذه الوثائق ذكر حقوق الأقليات بالنص، واكتفت باستخدام عبارات عامة من قبيل (ممثلي الشعب)، إلا أنها جميعها تجنبت الدخول في تفاصيل استخدام صندوق الاقتراع كآلية لتداول السلطة، والحديث عن حقوق الأقليات في الترشيح والانتخاب ومساواتهم¹ بغيرهم، وإن أشار بعضها لذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية.

ملاحظات عامة:

1- جميع الوثائق تمثل وجهة نظر موقعها ولا تعد معبرة عن الشعب السوري، الذي لم يستفت فيها. وبالتالي لا تعدو أن تكون مجرد مقترحات، وبالتالي فالأفضل فيما يتعلق بالحلول السياسية المطروحة، طرح فكرة الاستفتاء، أو تشكيل هيئة عامة للثورة تكون بمثابة برلمان يقر أو لا يقر أي اتفاق يمكن أن توقعه المعارضة مع النظام.

2- الإشكالية الأساسية فيما يتعلق بشكل الدولة المستقبلية، تكمن في تحديد المرجعية. حتى فكرة المبادئ فوق الدستورية غير ناضجة، وسيثور حولها إشكاليات كثيرة متعلقة بادعاء كل فريق أن مبادئه فوق دستورية هي الحقيقية والتي تمثل سوريا وشعبها، وهنا سنعود ونصطدم بفكرة المرجعية، فما هي المرجعية التي ستحدد وستفصل بين المتنازعين؟

3- افتقدت الفصائل العسكرية لأي طرح يمكن أن يكسر الجمود السياسي الذي وصلت له الثورة، واكتفت دوماً بالتأكيد على الحل العسكري الذي ثبت حتى تاريخه عدم جدواه.

4- لم تكن القوى السياسية بأفضل من العسكرية، حيث أنها اكتفت بالتعامل مع الحلول السياسية المطروحة عليها، دون أن تبادر هي إلى ذلك.

¹ نص ميثاق الشرف الثوري على الآتي: "الثورة السورية هي ثورة أخلاق وقيم تهدف إلى تحقيق الحرية والعدل والأمن للمجتمع السوري بنسيجه الاجتماعي المتنوع بكافة أطيافه العرقية والطائفية"، والمفهوم ذاته ورد بعبارة أخرى في ميثاق مجلس قيادة الثورة السورية، الذي نص على: "نورتنا ثورة قيم تهدف إلى حياة متحضرة بنسيجها الاجتماعي المتنوع، الذي ينعم كافة أطيافه بالحرية والعدالة". من الملاحظ أن كلا النصين تجنبا للحديث عن المساواة بين أطياف الشعب السوري.



- 5- جميع الأوراق التي تعاطت مع الملف القضائي، أغفلت أية مشاركة للهيئات القضائية والشرعية الثورية في المرحلة الانتقالية.
- 6- فيما يتعلق بمستقبل الجيش والأجهزة الأمنية: كان من الواضح أن المبادرات التي أطلقت في 2011 غير مهتمة بإعادة هيكلة هذه الأجهزة أو تفكيكها، ممنية النفس بأن يقف الجيش إلى جانب الشعب، في حين ركزت غالبية المبادرات التي طرحت لاحقاً على ضرورة تفكيك هاتين المنظومتين لدورهما في قتل الشعب السوري.
- 7- سجلت المواثيق الصادرة عن مؤتمرات المعارضة الأخيرة (القاهرة، وموسكو 1-2، وأستانا) تراجعاً عن أهداف الثورة عندما قبل بعضها بأن تكون عملية «التغيير» بقيادة النظام، ويتقدم أولوية محاربة الإرهاب، وقصرها فقط على الفصائل الثورية من دون النظام ومرتزقته.
- 8- من الخطورة بمكان الموافقة على بيان جنيف من دون تحفظ، لأنه يعني "أسدية بدون أسد".
- 9- تبدل المزاج الدولي وتغير أولوياته بعد ظهور "داعش"، بحيث أصبحت قضية "مكافحة الإرهاب" أساسية، وبالتالي يفترض بالشوار التعامل مع هذه القضية ووضع سيناريوهات للتعامل معها. والعمل على إعادة التركيز على أصل المشكلة المتمثل بإرهاب الدولة الذي مارسه نظام الأسد والعصابات والمرتزة الطائفية الإرهابية، وضرورة محاسبة المجرمين الذين ارتكبوا أبشع الجرائم بحق الشعب وفق مبادئ العدالة الانتقالية.



الملحق الثاني

أبرز الأفكار الواردة في التجربة السياسية الليبية بعد سقوط
نظام معمر القذافي بحسب ممثل الأمين العام للأمم المتحدة



المحتويات

79	أولاً- الوضع القبلي في ليبيا وفكرة اللويجيراغا:.....
79	ثانياً- صندوق الاقتراع وبناء مؤسسات الدولة: لمن الأولوية؟
80	ثالثاً- كتائب الثوار ومؤسسة الجيش والأمن:
81	رابعاً- فكرة الحرس الوطني:
81	خامساً- قانون العزل السياسي وآثاره:



مقدمة:

نبين في هذا الملخص أهم الأفكار التي استوحيناها من التجربة الليبية، والتي يمكن الاستفادة منها في المشروع السياسي للثورة السورية. وهي أفكار أولية بحاجة لمزيد بحث واستقصاء¹.

جميع النصوص الموضوعية بين قوسين، هي نقل شبه حرفي لما أورده الدكتور طارق متري في محاضراته عن تعثر الانتقال في ليبيا. تتمثل أهم الأفكار التي استوحيت من التجربة الليبية بما يلي: فكرة اللويباغيريا- فكرة الحرس الوطني- الانتخابات وبناء مؤسسات الدولة- قانون العزل السياسي- موقف الثوار من مؤسستي الجيش والأمن.

أولاً- الوضع القبلي في ليبيا وفكرة اللويباغيريا:

اللويبا جبرغا سنة قبلية وتقليد قديم ضارب الجذور في التاريخ الأفغاني وتحديدًا في القبائل البشتونية التي يمتد وجودها إلى بعض أجزاء باكستان، حيث يجتمع رؤساء القبائل ووجهائها السياسيون والدينيون وسواهم للتشاور في حل مشاكلهم المتعلقة بشؤونهم السياسية والعامة، وتقليدياً كان يستمر اجتماعهم إلى حين التوصل إلى قرار يتخذونه بالتفاهم والإجماع، دون تصويت رسمي. تشير معظم الكتابات إلى الطبيعة القبلية لهذا النظام، وتوافقه مع بنية المجتمع الأفغاني حيث ما تزال القبيلة محتفظة بمكانتها على الرغم من وجود سلطة الدولة، وما ترتب على ذلك من وجود أعيان وشيوخ قبليين يحتفظون بسلطة ما على أفراد قبيلتهم وعشيرتهم.

يعد هذا النظام مزيجاً بين الانتخاب العام والأعيان ومجالس شورى المقاطعات، حيث تختلف نسبة هذه الفئات من مجلس إلى آخر، وهو بذلك يشبه الهيئات العامة التي تجمع مجلسين (أحدهما منتخب والآخر معين).

كانت الغاية من دراسة هذه الفكرة، بحث إمكانية تطبيق نظام "اللويباغيريا" في سوريا، بقصد إيجاد آلية أخرى إلى جانب آلية الانتخاب في الوصول إلى ممثلي الشعب.

ثانياً- صندوق الاقتراع وبناء مؤسسات الدولة: لمن الأولوية؟

"اعتقد المجلس الوطني الانتقالي الليبي أن الطريق إلى الديمقراطية طريق مرسوم، يبدأ بانتخابات هيئة تأسيسية، تنبثق عنها حكومة مؤقتة، تليها عملية صياغة الدستور، وتأتي بعدها انتخابات عامة.

تجاوبت بعثة الأمم المتحدة مع رغبة المجلس الانتقالي، وجرت الانتخابات التي اعتبرت ناجحة بكل المعايير، وأظهرت نتائجها ترجيح كفة الليبراليين (غير الإسلاميين). غير أن كتائب الثوار التي تحمل السلاح لم تر نفسها قادرة على المشاركة بالعملية الانتخابية ترشيحاً لا اقتراعاً، وساورها الشك تجاه الأحزاب التي تشكلت بسرعة، لا سيما حيال تحالف القوى الوطنية الذي

¹ وردت بمجل هذه الأفكار في محاضرة د. طارق متري عن تعثر الانتقال في ليبيا بعد الثورة.

ينظر: د. طارق متري، من الثورة إلى بناء الدولة: تعثر الانتقال في ليبيا، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، 2014/11/22.



حاز على أغلبية الأصوات، والذي ضم شخصيات متنوعة بمن فيها شخصيات من النظام القلم، الذين انقلبوا عليه في آخر لحظة.

انقسم الليبيون بين من قال بأن الثورة لم تستكمل ولا بد من اقتلاع النظام القلم من جذوره، ومن أراد طي هذه الصفحة والقبول بصندوق الاقتراع وإجراء مصالحة وطنية.

لا شك أن الاحتكام للصندوق يتطلب حداً أدنى من حكم القانون ووجود المؤسسات وثقافة سياسية وتمييزاً بين الوصول إلى السلطة والاستحواذ على الدولة. فالانتخابات المستعجلة في بلد منقسم وغير مستقر، والتي تجري قبل توفر الحد الأدنى من حكم القانون، من شأنها أن تعمق الشرخ بين أبنائه.

لقد جرت الانتخابات وكانت ليبيا مثل غابة من السلاح والمسلحين الذين استمر عددهم بالازدياد تحت مسميات كتائب الثوار، الذين بلغ عددهم وفق اللوائح الرسمية 250 ألف عنصر. بالمقابل لم يكن هنالك في ليبيا لا جيش ولا شرطة بالمعنى المؤسساتي الاحترافي".

من حيث النتيجة، لم يقبل الثوار الليبيون بنتائج الانتخابات التي أجريت بعد وضع الدستور الليبي، فحاولنا دراسة الأسباب التي دفعتهم إلى ذلك بقصد تلافيتها، والاستفادة من دراسة هذه الحالة لوضع أفضل تصور لتطبيق فكرة "الانتخابات" ضمن المشروع السياسي للثورة.

ثالثاً- كتائب الثوار ومؤسسة الجيش والأمن:

- **واقع الجيش الليبي:** "لم يكن في ليبيا جيش وشرطة بالمعنى المؤسساتي، فكتائب القذافي التي قادها أولاده وأقرباؤه والتي كانت الأفضل تسليحاً وتنظيماً من الجيش، انهارت.

لقد كان هرم الضباط في الجيش الليبي مقلوباً، حيث يوجد عدد كبير من العقداء -وهي أعلى رتبة عسكرية في الجيش الليبي- وعدد أقل من الرواد، وأقل من النقباء... إلخ. وكان الضباط الكبار (العقداء) في معظمهم قد تخطوا سن التقاعد، ولكن القذافي لم يقعدهم حتى يقفوا تحت ناظريه ويسهل عليه مراقبتهم. كان السواد الأعظم من هؤلاء الضباط محروماً من العمل الميداني ومن التدريب المستمر. وكانت المجموعات المدربة في الجيش والشرطة قليلة العدد".

- **كتائب الثوار والحلول محل مؤسستي الجيش والشرطة:** "رأى المجلس الانتقالي والحكومة المؤقتة التي عينها أن تتولى كتائب الثوار مهام الجيش -وهذه هي أولى المشاكل-، سميت بـ "دروع ليبيا" وبات المنضوون فيها يتلقون رواتبهم من الدولة، والتي كانت أعلى من رواتب الجيش.

عُهد لفئة أخرى من الثوار بمهام الشرطة وسميت بـ "اللجنة الأمنية العليا"، وصار أفرادها بمثابة موظفين في الدولة. بطبيعة الحال ظلت ولاءات الكتائب السياسية وقواعدها الاجتماعية والعلاقات بين أفرادها على ما كانت عليه إبان الثورة وما بعدها، مما جعلها في حقيقة الأمر أقرب إلى الميليشيات التي تميل إلى تغليب مصالحها وحساباتها المحلية الصغيرة على أدوارها الوطنية الكبيرة.



نتيجة اكتساب كتائب الثوار الصفة الشرعية وحصولها على الإمكانيات المادية، فقد الكثير من أفرادها حافز العودة إلى الحياة المدنية مع ما يرافق ذلك من احتمال البطالة، والرغبة في الانضواء فرادى في الجيش والشرطة. لقد أدى ذلك إلى تعثر بناء الجيش والشرطة بفعل غياب إرادة سياسية تدفع نحو إعادة تأسيسهما. لم تكن المشكلة تقنية أو بعدم توفر الخبرات، ولكن الحكومة كانت منقسمة في تصورها لدمج المسلحين في الجيش والشرطة وترددت في التعامل معهم، ولم تقم حواراً معهم، واكتفت بمسايرتهم حيناً، والشكوى من ابتزازهم حيناً آخر.

مارست بعض كتائب الثوار ضغطاً على المؤتمر العام وعلى الحكومة في آن معاً، ولم يقدموا تصوراً لمستقبلهم، بل توقفوا عند إعلانهم "عدم الاستعداد للانضمام للجيش أو الشرطة طالما أن فيه أعداداً كبيرة من ضباط النظام السابق ممن ليسوا جديرين بثقتهم".

انسحب موقف الثوار ومعهم حلفاؤهم من أعضاء المؤتمر الوطني العام من الإسلاميين الراضين للاندماج في الجيش والشرطة، على باقي أجهزة الدولة.

من خلال ما سبق، يتبين لنا وجود مشكلة حقيقية في علاقة الثوار بمؤسستي الجيش والأمن، وهذا الأمر سيعترض غالباً الثورة السورية، لذلك كان لزاماً على المهتمين دراسة هذه الإشكالية الحقيقية التي أعاققت بشكل كبير بناء مؤسستي الجيش والأمن، ومعرفة أسبابها وإيجاد الحلول المناسبة عبر وضع تصور عادل ومنطقي للعلاقة بين الثوار وهاتين المؤسستين.

رابعاً- فكرة الحرس الوطني:

"وهي فكرة تم اقتراحها في ليبيا لضم الثوار إلى مؤسسة بعيداً عن الجيش والأمن. من أهم ميزاتهما أن خدمة الأفراد تكون حصراً في مناطقهم. ومع ذلك، فقد فشلت هذه الفكرة لعدم وجود إرادة سياسية للتعاطي معها".

من وجهة نظرنا، تجسد هذه الفكرة حلاً عملياً لمنح كتائب الثوار غطاءً قانونياً وشرعياً فيما لو رفضوا الدخول في مؤسستي الجيش والأمن. وبالتالي، إمكانية تحقيق توازن عسكري داخل الدولة بين النظام القديم ممثلاً بالجيش والأمن (وذلك في حال عدم القدرة على حلها أو إعادة هيكلتها أو رفض كتائب الثوار الانضمام لها)، وبين النظام الجديد ممثلاً بالثوار.

خامساً- قانون العزل السياسي وآثاره¹:

"أدت الضغوط والمناورات على المؤتمر الوطني، والمناورات داخله" إلى إقرار قانون العزل السياسي في أيار 2013، والذي جاء واسع النطاق شاملاً كل من احتل منصباً على شيء من الأهمية منذ عام 1969، أو عمل في اللجان الشعبية التي أنشأها القذافي.

لقد ترتب على صدور هذا القانون آثار عدة أهمها:

¹ نُجِّث هذه الفكرة من أجل وضع تصور مقبول لهذا القانون بحيث يتم تفادي آثاره السلبية، والتي يمكن أن تنسف جهود بناء مؤسسات الدولة بعد نجاح الثورة.



- 1- حرم هذا القانون فئة واسعة من الليبيين من الحق في تولي المناصب العامة، كقانون اجتثاث البعث في العراق وربما أسوأ. وعلى الرغم من النصائح المتكررة من مفاعيله تغلب منطق الانتقام لدى الثوار ممن حسبوهم أعداء الثورة على منطق المصالحة الذي لا يستبعد إلا من تلطخت أيديهم بدماء الليبيين أو نهبوا المال العام.
- 2- لقد أُنذِر هذا القانون بإفراغ الوزارات والمؤسسات العام من الكفاءات التي خدمت في السابق الدولة الليبية دون أن تكون بالضرورة شريكة في حكم القذافي أو جرائمه، وهذا ما زاد في صعوبة بناء مؤسسات الدولة ليس العسكرية فحسب بل المدنية أيضاً.
- 3- عمّق إصدار القانون المذكور الانقسام السياسي، وغير موازين القوى داخل المؤتمر الوطني العام، فبعد أن كانت هنالك أغلبية ليبرالية وأقلية إسلامية، أصبح الأمر معكوساً بعد القانون، فخسر تحالف القوى الوطنية عدداً من أعضائه ممن طاهم القانون، وانفك عنه عدد آخر لا سيما أن رئيسه محمود جبريل وقع ضحية العزل المذكور، ولم يكن جبريل الشخصية الوحيدة التي أدى صدور القانون إلى إبعادها، فالدكتور محمد المقراني زعيم المعارضة ضد القذافي طيلة ثلاثة عقود اضطر للاستقالة استباقاً لاحتمال إقالته بموجب هذا القانون لأنه كان سفيراً في الهدى بين عامي 1978-1980.

موقف القوى الليبرالية (غير الإسلامية) بعد صدور قانون العزل السياسي:

"انتهجت القوى السياسية غير الإسلامية طريق الدفاع عن النفس، وبدأت تشكك في شرعية المؤتمر الوطني العام، واستاءت من تنامي نفوذ كتائب الثوار الإسلاميين المنحدرين من مدينة مصراته، والتي كان لها دوراً مهماً في الثورة. حيث اختلف الليبيون حول حق كتائب مصراته في اقتطاع حصة من السلطة مكافأة لها على دورها في الثورة.

لقد بدأت هذه القوى السياسية "غير الإسلامية" معركتها ضد "الإسلاميين" على صعيدين:

- 1- سعت من جهة إلى تعبئة الليبيين ضد كتائب الثوار الذين نعتوا بوصف "الإسلاميين" ووصموا بالإرهاب.
- 2- اعتمدت بشكل متزايد على كتائب أخرى وجماعات مسلحة تناصب الإسلاميين وكتائب مصراته العداء، منها: كتائب القعقاع والصواعق وكتائب الزنتان.

لم تتبع القوى الوطنية غير الإسلامية نهجاً سياسياً منسجماً، فبينما كانت تحث المدنيين على رفض المسلحين، كانت تلعب لعبة المسلحين وتحاول إيجاد نوع من توازن القوى العسكرية، أي توازن الرعب الذي أعاق التقدم في طريق بناء الدولة.

استمر الطعن في شرعية المؤتمر الوطني العام، وأطلقت حملة ضده "لا للتمديد"، ونتيجة ذلك عُيّن موعد حزيران لإجراء انتخابات مبكرة، كانت حرة ونزيهة وشاركنا في تنظيمها، ولكن تبين أن عدداً كبيراً من الليبيين (500 ألف من أصل 1.7 مليون) عزفوا عن ممارسة حقهم في الاقتراع معبرين بذلك عن خيبة أملهم في العملية السياسية، ومسجلين اعتراضهم على سلوك النخب السياسية".



الملحق الثالث

أبرز النقاط الواردة في وثيقة الحوار الشامل – اليمن



تعد وثيقة الحوار الشامل في اليمن من الوثائق السياسية المهمة التي يمكن الاستفادة من مضمونها في طرح بعض الأفكار في الحالة السورية، وقد تم قراءة هذه الوثيقة قراءة أولية، وتحديد أهم الأفكار والحلول التي يمكن توظيفها في الوضع السوري، وقد لخصناها بما يلي:

- الاستفادة مما ورد بخصوص القضية الجنوبية والحلول المطروحة لها في معالجة قضية الأكراد، (نسب محددة في المراكز القيادية في المرحلة الأولى - نصوص دستورية... إلخ)
- الاستفادة من إجراءات بناء الثقة (11+20).
- ضرورة الاطلاع على أهم المواثيق والقواعد الدولية ودراستها، ووضع آليات للتعامل معها والاستفادة منها، حيث اعتمد التقرير في العديد من بنوده على المواثيق والمعايير الدولية مثل "معايير القانون الإنساني الدولي - اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد- توصيات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في تشكيل لجان التحقيق وإجراءاته... إلخ".
- ضرورة دراسة الشكل الاتحادي أكثر "أمريكا، سويسرا، الإمارات المتحدة... إلخ" فقد يكون أحد الحلول لسورية، علماً بأن الشكل الاتحادي المقترح في اليمن -بحسب ما ورد في الوثيقة- يقوي الولايات على حساب السلطة المركزية، إضافة إلى منحها الحق في إدارة الموارد الطبيعية وتنميتها بما في ذلك عقود الاستكشاف والتطوير، بالاشتراك مع السلطة المركزية.
- صياغة النصوص الدستورية والقانونية المتعلقة بالعدالة الانتقالية بصياغات واضحة ومحددة وغير قابلة للتأويل أو لتعدد التفسيرات.
- اعتبار كل الصراعات السياسية السابقة جزء من تاريخ اليمن تتحمل مسؤوليتها كل الأطراف التي اشتركت فيها.
- الاستناد إلى عدة مرجعيات في حل القضية اليمنية: الدستور اليمني، القانون الدولي الإنساني، المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، كل ذلك بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.
- إقرار بعض المفاهيم وتعريفها منها: الضحية، الانتهاك، المساءلة، الكشف عن الحقيقة، المصالحة الوطنية.
- القيام بالتحقيقات والكشف عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني. واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان عدم التنصل من المسؤولية وفي حال قيام أي طرف بإعاقة الآليات والإجراءات الموضوعية بموجب قانون العدالة الانتقالية أو التخلف عن التعاون معها، يخضع هذا الطرف المعيق للملاحقة القضائية ولا يجوز أن تحول أية عوائق دون تنفيذ هذه المادة مع مراعاة اتخاذ التدابير اللازمة لمعاقبة مرتكبي أي جرائم بحق هيئة العدالة الانتقالية، بما في ذلك: عرقلة عمل الهيئة، أو الإدلاء بمعلومات مزورة عن قصد، أو التقاعس عن المثول أمام الهيئة، أو عدم الإفصاح عن معلومات سرية، أو إتلاف الأدلة أو الأرشيفات.
- تشكل هيئة العدالة الانتقالية من عدد لا يقل عن 11 ولا يزيد عن 15 عضواً على أن لا تقل نسبة تمثيل النساء عن 30% والجنوب عن 50% من قوام تمثيل الهيئة.
- يمنع كل من ثبت تورطه بأدلة دامغة وبما لا يدع مجالاً للشك بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان أو جرائم فساد، من تولي الوظائف العليا، ويحرم من الترشح للانتخابات العامة.



- تشكيل لجنة تحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان عام 2011 وفقاً لقرارات مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن (قد تتم المطالبة بالأمر ذاته في سورية، خصوصاً وأن لجنة التحقيق الدولية المستقلة تصدر تقارير نصف سنوية عن الوضع في سورية، وتسجل انتهاكات الطرفين).
- معايير تشكيل لجنة صياغة الدستور.
- تلتزم الدولة العمل بميثاقى الأمم المتحدة والجامعة العربية والعمل بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق والمعاهدات الدولية وقواعد القانون الدولي التي صادقت عليها السلطة التشريعية في اليمن، وعليها ملائمة كل القوانين مع هذه المواثيق.
- الشريعة الاسلامية مصدر التشريع، والاجتهاد في تقنين الشريعة مكفول حصراً للسلطة التشريعية.
- النظام الانتخابي (القائمة، أم الفردي)، (القائمة المغلقة أم المفتوحة؟)، (القائمة النسبية أم المطلقة؟).
- الأخذ بنظام المجلسين فيما يتعلق بالسلطة التشريعية، ولكن وفق تشكيل خاص يراعي وضع الأقاليم، حيث أن المجلسين يتم انتخابهما مباشرة من الشعب.
- تشكيل مجلس القضاء الأعلى، والمحكمة الدستورية العليا وفق النسب التالية: من قبل القضاة (70%) - المحامين (15%) - أساتذة الجامعات (15%)، يصادق على التعيين من السلطة التشريعية، ويصدر قرار التعيين من رئيس الجمهورية.
- وضع شروط لاستلام المناصب القيادية كخيار بديل عن قانون العزل السياسي.
- وضع معايير للدبلوماسية من حيث الأهمية السياسية والاقتصادية وعدد المغتربين.
- الحكم الرشيد وتطبيقه على وزارات الدولة والإدارات المحلية.
- تجريم القضاة المنتسبين للأمن أو الأحزاب أو العمل لصالحهما.

ما يتعلق بخصوص الجيش والأمن:

- تجريم العمل الحزبي في الجيش.
- تطبيق نظام التدوير على كافة قيادات الجيش.
- يتم التمثيل في القوات المسلحة والأمن والمخابرات في المرحلة التأسيسية 50% شمال و50% جنوب على مستوى المراتب القيادية في الجيش والأمن والمخابرات ما عدا ذلك 50% سكان و50% جغرافياً.
- تحديد الحجم الأنسب للقوات المسلحة طبقاً للنسب المعمول بها عالمياً 1-1.5% من عدد السكان قوات عاملة ومن 2.5-3% قوات احتياطية ويتم توزيعها بتوازن على القوى الرئيسية وعلى الفئات والوظائف بحيث تكون قوة مهنية واحترافية ويفضل النوع على الكثرة أو الكم وينظم كل ذلك بقانون.
- إعادة ترتيب وتنظيم وتشكيل القوات المسلحة من حيث التسليح والعتاد على أساس الملاك البشري والمادي الثابت في العلم العسكري والمعمول بها في جيوش العالم من خلال دمج الوحدات الغير مكتملة الملاك والمتماثلة مع بعضها (مقاتلين - تسليح - وسائل - معدات - الخ) وكذا الوحدات التي لديها زيادة في القوة البشرية والتسليح يتم تشكيل منها أكثر من وحدة.



- تقليل حجم القوات الخاصة وقوات الاحتياط الاستراتيجي وألوية الصواريخ واحتياط وزارة الدفاع ووحدات الحماية الرئاسية وتحديد تبعيتها بما يتناسب والمهام التي تؤديها تلك الوحدات ووضع آليات شفافة لإزالة الفوارق والامتيازات بين جميع وحدات القوات المسلحة ماعدا الامتيازات التي تعتمد للقوتين الجوية والبحرية والتسوية بينهما في الحقوق.
- دراسة الإجراءات الفورية على صعيد الجيش والأمن وهي تقارب 40 إجراء يتعلق بعضها بإعادة هيكلة الجيش ونسب القوات المسلحة (مهمة).
- الإجراءات والآليات الكفيلة بالمساعدة لإعادة التنظيم وأبرزها إحالة من بلغوا سن التقاعد إلى التقاعد بقوة القانون.



الملحق الرابع

نحو تمكين سياسي للثورة السورية ومنجزاتها



المحتويات

- أولاً- توصيف التعاطي السياسي للثورة: 90
- ثانياً- الخيارات المتاحة تجاه عمل الثورة السياسي: 90
- ثالثاً- الرؤية الواقعية لعمل الثورة السياسي: 92
- رابعاً- الفئات التي يفترض تسويق فكرة تفعيل عمل الثورة السياسي لديها: 92
- خامساً- الفئات التي يجب جذبها لتفعيل عمل الثورة السياسي: 93
- سادساً- متطلبات تفعيل عمل الثورة السياسي: 93
- سابعاً- مخرجات تفعيل عمل الثورة السياسي: 94



مقدمة:

بعد تحول الثورة إلى العمل العسكري، كان واضحاً توجه مختلف الجهود والإمكانات لتحقيق نصر عسكري كامل، يؤدي إلى إسقاط النظام، يتبعه بناء دولة تتحقق فيها مبادئ الثورة من قبيل: إسقاط الاستبداد والطائفية، إيقاف تغول الأجهزة الأمنية والعسكرية في الحياة العامة، استقلال القضاء، الحكم الرشيد، تكريس الهوية الإسلامية المؤدية لاستعادة الكرامة... إلخ.

بعد أن طالت الثورة، وبدا واضحاً أن الحسم العسكري الكامل قد يحتاج لسنوات، كان لزاماً على الثورة توجيه قسم أساسي من جهودها وإمكاناتها لإسقاط النظام عسكرياً، وفي الوقت ذاته، توجيه قسم آخر أساسي من جهودها وإمكاناتها لبناء مؤسسات نموذج دولة تتحقق فيها معاني الثورة آنفة الذكر.

إذا كان العمل العسكري هو الأساس لإسقاط النظام وهدمه، فإن العمل السياسي هو الأساس لبناء الدولة ومؤسساتها.

من هذا المنطلق، تهدف هذه الورقة لطرح أفكار عامة من أجل تفعيل عمل الثورة السياسي بما يقود إلى بناء مؤسسات ثورية حقيقية، ويكرس مفاهيم الثورة التي ضحى الناس لأجلها بالغالي والنفيس، ويوظف الإنجازات العسكرية سياسياً، وذلك بالتدرج ووفق الإمكانيات المتاحة.



أولاً- توصيف التعاطي السياسي للثورة:

يفترض أن التعاطي السياسي للثورة قد أفرز هيئة سياسية تقود الثورة وتمثلها، ومشروعاً سياسياً يمثل وجهة نظرها لواقع الثورة ومستقبلها. لكن أي من هذه الفرضيات لم يتحقق حتى الآن.

نستطيع حالياً توصيف الواقع السياسي للثورة بالصفات الثلاث التالية:

أ- تركيز القوى خصوصاً العسكرية منها على العمل العسكري وتحقيق إنجازات عسكرية على الأرض، من دون توظيفها لتحقيق بعض المكاسب السياسية ذات البعد الاستراتيجي.

ب- اتصفت مختلف "المؤسسات" التي أنشأتها القوى الثورية بالصبغة الخدمية نتيجة عدم وجود الغطاء السياسي (هيئة سياسية)، إضافة إلى التعاطي معها باللاوعي بعقيلة "مؤقتة" لحين اسقاط النظام.

ج- لم تستطع المؤسسات والقوى الثورية تكريس المفاهيم السياسية التي قامت الثورة من أجلها كتحديد الحياة المدنية من تغول القوى العسكرية والأمنية، الحكم الرشيد،.... إلخ بشكل يجعلها نموذجاً ناجحاً للسلطة والإدارة شعبياً وخارجياً.

لقد افتقدت الثورة للتوظيف السياسي للمؤسسات والأعمال الثورية، واقتصرت العمل السياسي على بعض البيانات والمواقف والعلاقات التي تصنف ضمن "الشكليات"؛ حيث نظرت مختلف القوى الثورية خاصة العسكرية منها إلى البعد السياسي للأعمال والمؤسسات بوصفه تابعاً لأعمال أساسية تقوم بها "عسكرية، خدمية، تعليمية.... إلخ"، وبالتالي ركزت على هذه الأعمال مهملة التوظيف السياسي لها، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، فإن الأعمال السياسية، على قلتها، قامت بها القوى الثورية كردة فعل على ما يطرح عليها من مبادرات وأعمال يقوم بها الآخرون (النظام أو المجتمع الدولي).

لعل من أهم الأسباب التي أدت إلى هذا الواقع ما يلي:

أ- ضعف قناعة الكثير من الثوار بأهمية العمل السياسي في إنجاز أهداف الثورة.

ب- ضعف الخبرة السياسية لدى الثوار.

ج- ضعف الثقة بين السياسيين والعسكريين¹.

د- افتقاد البيئة المناسبة لممارسة العمل السياسي في الداخل نتيجة الوضع الميداني الصعب وعدم الاستقرار.

هـ- ربط البناء وتحقيق أهداف الثورة بسقوط النظام الكلي، وهو أخطرها في تقديرنا.

ثانياً- الخيارات المتاحة تجاه عمل الثورة السياسي:

نعتقد أن الثورة أمام خيارات ثلاثة في هذا المجال:

الخيار الأول: التركيز على العمل العسكري فقط، بحيث تكون جميع الأعمال الأخرى مهياً له، ونقتصر على الأعمال الخدمية الضرورية التي لا يمكن الاستغناء عنها من أجل استمرار الحياة في المناطق المحررة. ولعلنا نجد التعبير عن هذا التوجه لدى الفصائل

¹ يفترض أن يكون التنسيق والتكامل بين الطرفين على أعلى مستوى خصوصاً بعد تحول الثورة إلى العسكرية.



خصوصاً، من خلال ألفاظ لا تخطفها الأذن ك: استمالة\كسب الحاضنة الشعبية، التخفيف من معاناة الناس، ليس الآن وقت البناء وافتتاح جامعات، شراء طلقة أولى من تعبيد طريق... الخ. أما الأعمال السياسية في هذا الخيار، فتتمثل ضمن المكاتب السياسية للفصائل عبر التركيز على البيانات والمواقف وردود الفعل على ما يطرح من مبادرات خارجية.

ولعل أنصار هذا الخيار، يرون أنه لا انتصار للثورة السورية إلا بتحقيق النصر العسكري الكامل الذي لا يتحقق إلا بسقوط النظام، وبالتالي يجب تسخير جميع الجهود والإمكانات لأجل تحقيق ذلك، بحيث لا نقوم بأعمال أخرى سياسية أو خدمية إلا "ما تضطرنا حاجة الناس إليه، وبما يخدم الجهد العسكري فقط".

الخيار الثاني: وهو التركيز الكبير على الأعمال والمبادرات السياسية. ونعتقد أن هذا الخيار غير منطقي وغير واقعي في ظل وجود نظام كنظام الأسد الذي لا يفهم إلا لغة القوة، وبالتالي لن نفضّل فيه¹.

كان تركيز الائتلاف والعديد من القوى السياسية على الخيار الثاني، بدا ذلك من خلال عدم استعداد هذه القوى لتحمل استحقاقات العمل المشترك مع الفصائل، مما أبقاها عملياً أقرب إلى دائرة الحل السياسي. بالمقابل، كان تركيز الفصائل العسكرية عملياً على الخيار الأول، من خلال رفضها التعاطي مع المبادرات السياسية² وعدم اهتمامها بالانخراط في المؤسسات السياسية.

الخيار الثالث - وهو ما نرجحه-: يأخذ موقفاً وسطاً بين الخيارين السابقين، وهو التركيز على العمل العسكري الذي يؤدي إلى تحرير المناطق، وفي الوقت ذاته، استثمار ذلك سياسياً عبر بناء نموذج دولة وفق الحدود والإمكانات وبالتدرج، لتحقيق فيها الأهداف التي خرجت الثورة من أجلها، مع ما يقتضيه ذلك من توزيع الجهود وجميع الموارد المتاحة تجاه الأمرين.

يرى أنصار هذا الرأي، بأن الوضع الحالي قد يطول، وإسقاط النظام كاملاً يحتاج إلى سنوات عديدة إضافية، فهل يعقل أن نركز على العمل العسكري فقط، في ظل وجود مساحات محررة واسعة يمكن أن نبني فيها مؤسسات سياسية تستطيع منافسة مؤسسات النظام المحتل (السيادية والخدمية سواء بسواء)، التي يمكن أن نسحب منها الشرعية تبعاً (شعبياً وعالمياً)، وحتى لا نترك الفرصة أمام قوى تريد القفز على الثورة والثوار (داعش وغيرها) تستغل الفراغ، وتقيم مشاريعها ودولها، فضلاً عن أن هذا الخيار سيكون مثبّتاً لحاضنة الثورة، ومحفزاً لأنصار المشاريع الأخرى (النظام وداعش) الشكليين والفئة الصامتة، لالتحاق بركب الثورة "مصلحياً".

¹ أكدت جميع المبادرات السياسية، انطلاقاً من جنيف¹ وحتى الآن، أن النظام وحلفاؤه لا يمكن أن يقبلوا بأي حل سياسي عادل ومنصف يحقق انتقالاً سياسياً حقيقياً، وهذا الأمر طبيعي في ظل تقييمهم لما يجري في سوريا بأنه "مجموعات إرهابية تريد القضاء على الدولة ومؤسساتها" وليس مطالب شعب محقة بالتغيير، وبالتالي فالتعويل على فكرة "الحل السياسي" فقط، هو ضرب من ضروب الخيال.

² بدا ذلك واضحاً في موقف أهم الفصائل العسكرية الراضة لمبادرات جنيف².
ينظر: بيان للقوى الفاعلة على الأرض بخصوص مؤتمر جنيف²، 20 كانون الثاني/يناير 2014.



ثالثاً- الرؤية الواقعية لعمل الثورة السياسي:

تقوم هذه الرؤية على وضع استراتيجية تستند إلى ثنائية العمل العسكري-السياسي، بقصد الوصول إلى نموذج دولة بالتدرج الذي يراعي الواقع والإمكانات، بحيث يضع هذا النموذج الثورة وأهدافها ضمن إطار مؤسسي فاعل، يستطيع منافسة المشاريع القائمة "النظام وداعش".

في ضوء ما تقدم، نستطيع رسم ملامح الرؤية العامة لعمل الثورة السياسي وفق المحددات التالية¹:

1- تفعيل العمل السياسي بكل أبعاده وتفصيله من خلال ما يلي:

أ- طرح مبادرات سياسية: سواء محلية مع النظام لإثماكه سياسياً وإيصاله إلى "حل سياسي" يؤول إلى نهايته الناجزة، وتحقيق بعض المكاسب الجزئية أو المرحلية للثورة مثل توفير بعض الخدمات للمواطنين لكسب مزيد من المشروعية والتعاطف، أو دولية للضغط على حلفاء النظام وإحراجهم دولياً². أو خليط بينهما.

ب- تحشيد قوى دولية مؤيدة للثورة: عبر مبادرات لتثبيت المؤيد منها، وأخرى لتحويل المحايدين إلى صفوف المؤيدين.

ج- تكريس المفاهيم التي قامت الثورة من أجلها في حياة الثورة ومؤسساتها (إسقاط الاستبداد، الحفاظ على

الهوية المسلمة للمجتمع، الحكم الرشيد، استقلال القضاء، سلطة الشعب، ... إلخ).

د- توظيف الإنجازات العسكرية سياسياً بما في ذلك طرح الحل السياسي.

2- بناء مؤسسات للثورة ومنحها الغطاء السياسي: يتطلب هذا الأمر وجود هيئة سياسية، تمثل الثورة ثم تقودها.

نعتقد ضرورة التعامل مع هذه المحددات وفق فقه الممكن، فما نستطيع تنفيذه الآن وتوفر شروطه ومتطلباته، نبدأ بتنفيذه وتكريسه (كمفهوم استقلال القضاء)، وما لا نستطيع تنفيذه، نخطط ونعد البيئة المناسبة التي تحقق متطلباته وتتجاوز معوقاته (الحل السياسي مثلاً).

رابعاً- الفئات التي يفترض تسويق فكرة تفعيل عمل الثورة السياسي لديها:

لعل من أهم الفئات التي تعارض حالياً، أو على الأقل لا تستشعر أهمية التوظيف السياسي لأعمال الثورة ومؤسساتها هي:

1- الثوار العسكريون وعناصرهم.

2- جزء لا بأس به من الحاضنة الشعبية.

3- قادة محليين/ شخصيات هامة من القدوات في المجتمع.

¹ فصلنا بين العمل السياسي والهيئة السياسية لافتراضنا صعوبة تشكيل هيئة سياسية تمثل الثورة في المدى المنظور والقريب، حيث نعتقد أن هذا التقسيم لا يربط ممارسة العمل السياسي بوجود الهيئة السياسية، وإن كان وجود الأخيرة سيزيد من فعاليته، على عكس المؤسسات التي لا يمكن بناءها وتشغيلها "كمؤسسات دولة" من دون وجود الغطاء السياسي.

² يجب الملاحظة هنا أنه من الواجب أن ترتض صفوف الثوار بحيث لا يحكم على الهيئة السياسية أو مجلس قيادة الثورة بالخيانة والعمالة بسبب هذه المناورات/المبادرات. فلا بد من حماية ظهر هذا المجلس بل ودعمه بكل السبل لكي يتفرغ وهو مطمئن لمواجهة الخصم فيديع في المناورات السياسية.



ولعل السبب في رفضهم لفكرة "التوظيف السياسي"، الصورة التي يأخذونها عن مخرجاته، بأن السياسة ستقود إلى حل استسلامي يضيع دماء الشهداء، وتأتي بالمتسلقين الذين استغلوا الثورة ولم يضحوا ليستلموا الحكم.

لذلك نعتقد ضرورة إقناع هذه الجهات على الأقل بأهمية التوظيف السياسي للثورة، وبأن العمل السياسي مثله مثل العمل العسكري، يهدف إلى تحقيق أهداف الثورة.

خامساً- الفئات التي يجب جذبها لتفعيل عمل الثورة السياسي:

ونقصد بذلك ضرورة جذب بعض الفئات، وكسب تعاطفها وتأييدها إلى جانب الثورة من أجل تفعيل العمل السياسي للثورة. ولعل أهم هذه الفئات:

- 1- "المتقاعدون" من الثورة أفراداً ومؤسسات.
- 2- النخب السياسية والمفكرون والأكاديميون.
- 3- رجال الأعمال والمستثمرين.
- 4- الإعلاميون والمؤسسات الإعلامية.
- 5- كبار الموظفين الشرفاء في الدولة من ضباط وقضاة.

سادساً- متطلبات تفعيل عمل الثورة السياسي:

يتطلب تفعيل عمل الثورة السياسي وجود قناعة وإرادة لدى الثوار بمختلف تخصصاتهم بأهمية العمل السياسي، وقدرته على تحقيق أهداف الثورة الأولى تبعاً، إضافة إلى وجود مناطق محررة تعمل فيها مؤسسات ثورية في مختلف التخصصات.

على الرغم من قلة متطلبات تفعيل العمل السياسي للثورة (الإرادة+ مناطق محررة)، إلا أنه يعترض إيجادها العديد من التحديات لعل من أهمها:

- عدم وجود قناعة كافية لدى الثوار خصوصاً العسكريين بأهمية العمل السياسي وقدرته على إحداث التغيير وتحقيق أهداف الثورة.
- ضعف الثقة بين الثوار حتى من بين أصحاب الاختصاص الواحد، الأمر الذي أدى إلى التفرق والتشردم، الذي أدى بدوره إلى غياب المؤسسات الثورية الفاعلة.
- سياسة التدمير المنهج التي يتبعها النظام ضد المناطق المحررة.
- الواقع الجغرافي الحالي للمناطق المحررة، المتمثل بالانفصال بين الشمال والجنوب، فضلاً عن وجود مناطق محاصرة.
- وجود بعض الفصائل العسكرية القوية التي ترفض أي تعاطي سياسي ثوري.
- التناقضات الدولية والإقليمية المؤثرة على اطلاق واستقرار النموذج.

ومع ذلك، فإن تجاوز هذه التحديات ليس بمستحيل على من يبحث عن حلول بجدية وعزم، حيث تتوفر أدوات وخيارات متعددة للتغلب عليها، والبدء ببناء نموذج الدولة.



يمكن القول: إن النموذج المأمول ليس حلمًا وريدياً، وإنما هدف نستطيع تحقيقه بإمكانياتنا وقدراتنا إذا أحسننا توظيفها ووجدت الإرادة وثقافة التنازل لبعضنا البعض ومبدأ مراعاة التخصص. وهذا لا يعني خلو الأمر من العقبات والعوائق، بل هي في حالتنا كثيرة ومعقدة كما في القائمة أعلاه.

سابعاً- مخرجات تفعيل عمل الثورة السياسي:

تمثل المخرجات حافزاً للعاملين في الثورة من أجل حث الخطى لتوظيف الأعمال التي يقومون بها والمؤسسات التي ينشئونها، سياسياً. ولعل من أهم هذه المخرجات التي يمكن تحقيقها ما يلي:

1. دستور "مؤقت" يحسم قضايا عدة مبكراً يمثل دستور الثورة، ويكون أساساً ورقماً صعباً في أي دستور قادم لسوريا.
2. إرادة شعبية تتمكن من تطبيق مفهوم "سلطان الأمة"، تجعل للثورة قطاع شعبي عريض مؤيداً متبني يصعب تجاوزه في أي حل، داخلياً وخارجياً.
3. جيش وطني يكون نواة لجيش سوريا المستقبلي يحرس حدود الأراضي المحررة، ويحجز المزيد من التراب السوري، ويحمل عقيدة وظيفية واضحة يترى عليها.
4. إدارة محلية/حكم محلي واسع الصلاحيات ينتهج الحكم الرشيد والمشاركة الشعبية والتداول السلمي للسلطة يحتوي الاحتقانات/التخوفات في أماكن تواجد/كثرة الأقليات.
5. قضاء مستقل ونافذ يستند إلى مرجعية واحدة في القانون والإجراءات.
6. عودة المهجرين وتفعيلهم في مؤسسات الثورة والمجتمع، واستعادة "المتقاعدین" من الثورة.
7. حماية "الثوار" مبكراً بالمشروعية الشعبية قبل ملاحقتهم في المستقبل لتخلص منهم.
8. اعتراف دولي يبدأ بالأقرب ثم الأقرب، ويفرض نفسه بالمشروعية الشعبية وبالجيش الموحد بالمنطقية في التعامل.
9. إقبال رؤوس الأموال للاستثمار وإعادة الإعمار.

لا شك أن تحقيق هذه الأهداف حالياً قد يعد ضرباً من الخيال، إلا أن وضعها نصب أعيننا والتفكير بالمكاسب التي ستعود على الثورة بوجودها، سيلهمنا لنبدع نماذج عملية لتجاوز العقبات التي تعترضنا، والسعي الدؤوب من أجل تحويلها واقعاً معاشاً ولو تدريجياً.



الملحق الخامس

بنية الهيئة السياسية الممثلة للثورة



الفهرس

96.....	الفهرس
97.....	ملخص تنفيذي:
98.....	مقدمة:
99.....	1- نظرة تاريخية إلى بنية الأحزاب والقوى السياسية: أحزاب ذات بنية ضعيفة منعزلة عن المجتمع
102.....	2- نية الأحزاب والقوى "التقليدية والناشئة" وتأثيرها في ظل الثورة: استمرار ضعف البنية رغم عودة السياسة
102.....	1-2- بنية قوى المعارضة "التقليدية" وتأثيرها في ظل الثورة: استصحاب حالة الضعف
104.....	2-2- بنية القوى الثورية "السياسية الناشئة" وتأثيرها في ظل الثورة: صعود القوى العسكرية والمحلية
104.....	1-2-2- بنية هيئات وتنسيقيات الحراك السلمي وتأثيرها: التراجع في ظل عسكرة الثورة
106.....	2-2-2- بنية الجناح السياسي للفصائل العسكرية وتأثيره: ثقة الحاضنة رغم ضعف البنية
107.....	2-2-3- بنية المجالس المحلية وتأثيرها: الاستفادة من وجود الهيئة الناجبة ..
109.....	2-2-4- بنية القوى السياسية الثورية وتأثيرها: ضعف متوقع في مرحلة التأسيس
110.....	3- بنية الهيئات السياسية "الممثلة للثورة" وتأثيرها: هيئات ثورية بحاجة لفاعلية الثوار
110.....	3-1- بنية المجلس الوطني وتأثيره: السياسيون وضياح الفرصة الأولى
111.....	3-2- بنية الائتلاف الوطني وتأثيره: الإصرار على أخطاء الأمس
114.....	3-3- بنية الهيئة العليا للمفاوضات: الإطار الوطني الواسع لبنية هشة
115.....	3-4- مقارنة بين المجلس الوطني والائتلاف الوطني والهيئة العليا للمفاوضات: اختلاف التوصيف والنتيجة واحدة
117.....	4- رؤية مستقبلية لبنية الهيئة السياسية التي تمثل الثورة: بنية تستعيد ثقة الحاضنة أولاً
117.....	4-1- معطيات بنية الهيئة السياسية الممثلة للثورة: باتجاه هيئة ثورية
119.....	4-2- شروط بنية الهيئة السياسية الممثلة للثورة وقوة تأثيرها: الداخل مناط الثقة
120.....	4-3- خيارات بناء الهيئة السياسية الممثلة للثورة: النمطية أم الثورية؟
124.....	خاتمة:



ملخص تنفيذي:

شهدت الثورة السورية ميلاد هئتين سياسيتين، كانت وظيفتهما محددة بتمثيل الثورة سياسياً. هذا التخطيط النظري، كان بعيداً عن الواقع، فبعد أشهر من ميلاد كليهما ظهر ترهلها البيوي، وضعف تأثيرهما على الثورة وحاضنتها. ترافق ذلك مع نشوء قوى ثورية جديدة على الصعيد العسكري والمدني بدأت تمارس السياسة وتحاول -خصوصاً العسكرية منها- إثبات حضورها السياسي على الساحة.

في أواخر عام 2015، كان تشكيل الهيئة العليا للمفاوضات، التي لم تختلف بنيتها عن بنية الجسمين السياسيين السابقين من حيث الضعف، إلا أنها اختلفت عنهما من حيث محدودية دورها الوظيفي، واقتضاره على تمثيل المعارضة في مفاوضات الحل السياسي.

لم تستطع الهيئات السياسية السابقة، ولا القوى الثورية الناشئة تشكيل جسم سياسي ذي بنية صلبة يعتمد على قوى المعارضة والثورة، ليشكل خرقاً لحالة المراوحة التي أصابت الثورة على صعيد التمثيل السياسي.

حاولت هذه الورقة تحليل بنية القوى السياسية والثورية، من أجل الوقوف على تأثيرها، وتحديد تلك التي لها الأولوية في تمثيل الثورة سياسياً، ووضعت معطيات بناء الهيئة السياسية الممثلة للثورة وشروطها، وقد خلصت الورقة إلى نتائج عدة، أهمها:

- 1- ضعف بنية الأحزاب التقليدية وعزلتها عن المجتمع الذي فقد الثقة بها أثناء الثورة لأسباب متعددة.
- 2- تراجع دور قوى الحراك السلمي، في ظل صعود القوى العسكرية والمحلية التي بدأت بممارسة أنشطة سياسية رغم ضعفها البيوي.
- 3- ضعف الدور السياسي لكل من الفصائل العسكرية والمجالس المحلية، من جهة الاحترافية والأداء المفضيان الى انجازات حقيقة تراكمية، على الرغم من الثقة التي يحظيان بها، مقارنة بالقوى السياسية التقليدية.
- 4- سيطرة قوى وأحزاب سياسية ذات بنية تنظيمية تقليدية، ومحصورة الانتشار على الهيئات التي يفترض "تمثيلها للثورة".
- 5- حتمية إعطاء القوى العسكرية والمجالس المحلية دور فاعل في تمثيل الثورة سياسياً.



مقدمة:

لكل ثورة هيئة سياسية تقودها أو تمثلها، وتعبّر عنها داخلياً وخارجياً من أجل إظهار قيمها ومبادئها، هذا هو منطق الثورات، ولم تكن الثورة السورية لتشدّ عنه.

بعد انطلاق الثورة بأشهر قليلة، شعر الثوار ومعهم القوى السياسية المعارضة بحاجة الثورة لهيئة سياسية تمثلها وتنطق باسمها، فحرت محاولات عدة، توّجت بالإعلان في استنبول عن تشكيل المجلس الوطني السوري في تشرين الأول/أكتوبر 2011، الذي ضم إلى جانب القوى السياسية التقليدية التي وقفت مع الثورة، القوى الثورية ممثلة بالحراك السلمي (التنسيقيات) الذي نشط آنذاك في تنظيم المظاهرات.

في تشرين الثاني/نوفمبر 2012، عقد مؤتمر الدوحة الذي شارك فيه المجلس الوطني، ليتم الإعلان في نهايته عن تشكيل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة بمشاركة ممثلين عن المجالس المحلية إلى جانب القوى السياسية، في ظل غياب كامل لقوى الثورة العسكرية - كمؤسسات - التي كانت قد بدأت تجذب الثوار لها بعد التحول إلى العمل المسلح.

شهدت الساحة في أواخر عام 2015 تشكيل الهيئة العليا للمفاوضات التي أنيط بها مهمة تمثيل المعارضة في مفاوضات الحل السياسي، حيث ضمت الهيئة لأول مرة ممثلين عن الفصائل العسكرية إلى جانب ممثلين عن القوى السياسية.

على الرغم من التأييد الذي حظي به المجلس الوطني ومن بعده الائتلاف والهيئة العليا للمفاوضات، إلا أن سهام الانتقاد طالتها مع مرور الزمن من جهة ضعف بنيتها، وعدم أخذ القوى الثورية حقها في التمثيل والحضور.

لقد آلت الأمور، بعد مضي خمس سنوات على انطلاق الثورة، إلى عدم وجود هيئة سياسية تمثل الثورة حقيقة بقواها الفاعلة، فلا الهيئات السياسية "الممثلة للثورة"¹ استطاعت تطوير بنيتها لتستوعب القوى الثورية الفاعلة، ولا القوى الثورية تمكنت من توحيد جهودها في إنشاء جسم سياسي يعبر عن قوى الثورة بمجموع تخصصاتها يمكن أن يمثل "حالة وطنية جامعة".

لذلك تحاول هذه الدراسة سبر بنى القوى الموجودة في ساحة الثورة السورية (السياسية والثورية الناشئة) لتقف على حجمها وتأثيرها، تمهيداً لوضع مقترحات وتوصيات بخصوص هيئة سياسية تمثل الثورة بقواها الحقيقية والفاعلة، من دون التعرض لتحليل نشاطها وممارساتها السياسية.

تنبع أهمية الدراسة من حاجة الثورة الملحة لتمثيلها سياسياً من قبل هيئة تجمع القوى الحقيقية، وما سيشكله ذلك في حال حدوثه، من رافعة للثورة خصوصاً على مستوى رأب الصدع الحاصل حالياً بين القوى السياسية من جهة وبين القوى العسكرية وبعض قوى المجتمع المحلي من جهة أخرى.

اتبعت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، حيث وصفت واقع القوى السياسية والثورية الحالي، والأسباب التي أدت إليه، بهدف تحديد وزنها على الساحة، تمهيداً لوضع توصيات ومقترحات بخصوص مشاركتها في الهيئة التي يفترض تمثيلها للثورة.

¹ المقصود بـ "الممثلة للثورة": المجلس الوطني السوري والائتلاف الوطني، والمقصود بالتنصيص: أنه هكذا يفترض بما وإن لم يكن واقعاً.



بدأت الدراسة بنظرة تاريخية إلى بنية الأحزاب والقوى السياسية السورية، ثم بحثت بنية القوى السياسية والثورة الناشئة وتأثيرها في ظل الثورة، لتستعرض بعدها تجارب الهيئات السياسية "الممثلة للثورة" من حيث البنية والتأثير، وليكون الختام برسم ملامح مشروع لجسم سياسي يمثل قوى الثورة الفاعلة.

1- نظرة تاريخية إلى بنية الأحزاب والقوى السياسية: أحزاب ذات بنية ضعيفة منعزلة عن

المجتمع

شهدت فترة الحكم الفيصلي 1918-1920 بداية ظهور النخبة السياسية السورية الحديثة، بدخول الشباب المثقف الذي درس وتعلم في أوروبا، وتأثر بالفكر القومي، إلى مؤسسات الحكم والدولة، إلى جانب أبناء العوائل الإقطاعية والبرجوازية من أبناء المدن، والذين استأثروا بالسياسة خلال فترة الحكم العثماني، لتشكل هذه التركيبة أساس النخبة السياسية السورية في التاريخ الحديث¹.

إذا كان أبناء العوائل البرجوازية الإقطاعية المثقف والمتعلم في أوروبا قد تزعموا التيارات السياسية (ذات التوجه الليبرالي الوطني) في فترة الانتداب الفرنسي (حزب الشعب 1925- الكتلة الوطنية 1932² - الحزب الوطني 1947- حزب الشعب 1948)، فإن الوضع اختلف في خمسينيات القرن العشرين لتشهد تلك الفترة صعوداً للأحزاب الأيديولوجية (اليسارية والقومية والإخوان المسلمون)، والتي عدت بمثابة المجال السياسي للفئات الوسطى³.

تصدرت الأحزاب القومية واليسارية المشهد السياسي في سوريا لأسباب عدة، وذلك منذ خمسينيات القرن الماضي وحتى بداية الستينيات، ليتوج هذا الصعود باستيلاء حزب البعث على السلطة بعد انقلاب 8 مارس/آذار 1963.

لقد استقر المشهد السياسي السوري منذ انقلاب حافظ الأسد 16 نوفمبر/تشرين الثاني 1970 إلى ما قبل انطلاق الثورة المباركة في مارس/آذار 2011 على الصورة الآتية: حزب البعث هو القائد للمجتمع والدولة يقود جبهة وطنية تقدمية تضم

¹ د. رضوان زيادة، استشراف آفاق الحياة السياسية وقوى المجتمع المدني في سوريا، مشروع الأمم المتحدة الإنمائي، سلسلة أوراق سورية 2025 (5)، بدون تاريخ، ص 1-2.

² كان أغلب قادة الكتلة الوطنية من العائلات الإقطاعية التي تملك مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، أمثال: هاشم الأتاسي، الشيخ أحمد بن زعل باشا الرفاعي، سعد الله الجابري، عبد الرحمن الكيالي، جميل مردم بك، شكري القوتلي، الشيخ محمد خير بيك الحريري، سلطان باشا الأطرش، فارس الخوري، نجيب البرازي.

هذه الكتلة الإقطاعية البرجوازية تعرضت للانقسام بعد الاستقلال بين الحزب الوطني (1947) الذي كان نفوذه واضحاً في دمشق في أوساط التجار وبعض شرائح البرجوازية الصغيرة وكتل أحياء المدينة القديمة. وبين حزب الشعب (1948) الذي تركز نفوذه في حلب وحماة وحمص، والذي مثل محاولة للمحافظة على مصالح الإقطاعية والبرجوازية عبر تقديم بعض التنازلات للطبقات والفئات والاجتماعية الأخرى.

ينظر: د. عبد الله حنا، الأحزاب السورية (1920-1950) ومدى تأثيرها بالعامل الأوربي، Orient-Institute Studies، 2012/1.

³ ينظر: د. رضوان زيادة، استشراف آفاق الحياة السياسية وقوى المجتمع المدني في سوريا، مرجع سابق، ص 8، توفيق المدني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، اتحاد الكتاب العرب، 1997، ص 733 وما بعدها.



أحزاباً يسارية وقومية ضعيفة. هذه التركيبة السياسية في مواجهة مؤسسة عسكرية (يهيمن عليها النصيريون) تشكل عنصر التوازن الفعلي في الإدارة المحلية والأمن وتبسط نفوذاً كبيراً على جهاز الحكم المدني¹.

على الرغم من تعدد اتجاهات القوى والأحزاب السياسية السورية، وامتداد نشاطها الذي يقارب مئة عام منذ تأسيس الكيان الجمهوري السوري عام 1918، فإن صفات عدة عامة تنطبق على بنيتها وتأثيرها العام²، أهمها:

1- ضعف بنية الأحزاب الداخلية: الأمر الذي يفسر ظاهرة الانقسامات السياسية التي سيطرت عليها، سواء القديمة منها أم الحديثة. فما أن ينشأ الحزب حتى تبدأ الخلافات بين الأعضاء، وتبدأ سلسلة الانشقاقات عنه، بما يدل على ضعف الثقافة التشاركية والجماعية بين النخب السياسية³.

2- غياب دور البرامج السياسية وتغلب النزعة الفردية: نتيجة فقدان الأحزاب لبرامج سياسية رصينة تقنع الشارع، اندفعت إلى الاستعانة بوسائل أخرى لكسب التأييد الشعبي، كاستغلال البعد الإقليمي "المحلي" الذي يحظى به بعض الأعضاء للحصول على الأصوات بدلاً من الاستناد إلى إقناع الناس بفكر الحزب وبرنامجه⁴. فمثلاً كان الحزب الوطني ينجح في دمشق كون غالبية أعضائه منها، وكان حزب الشعب يحقق نجاحاً في حلب وحمص ولحمص للسبب ذاته، والأمر ذاته انطبق على حزب البعث عندما حصل على نسبة أصوات مرتفعة في حماة في انتخابات 1958 بسبب وجود أكرم الحوراني⁵.

3- ضعف تأثيرها وعزلتها عن المجتمع: بدا ذلك منذ عهد الانتداب الفرنسي، حيث كانت النخبة السياسية من أبناء العائلات الإقطاعية في المدن تمثل النفوذ التجاري والسياسي أكثر من تمثيلها للشارع السني. وظهر هذا الأمر جلياً في الانتخابات الحرة التي جرت عقب الاستقلال (1947-1954) إذ كانت غالبية الأعضاء من المستقلين، ولم يتمكن أي حزب من الحصول على الأغلبية التي تؤهله لتشكيل الحكومة. والأمر ذاته، ينطبق على حزب البعث الذي صعد إلى السلطة عن طريق الانقلاب العسكري بعد أن تيقن من عدم قدرته على الوصول إليها عبر صناديق الاقتراع⁶.

¹ د. بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سوريا، دار الحايية، الطبعة الأولى، 2008، ص 426.

² سنسرد الصفات العامة، ونوصف الواقع دون الغوص في الأسباب، لأن دراسة الأخيرة سيؤدي إلى تشعب البحث وإطالته، وبالتالي الابتعاد عن فكرته الأساسية المتعلقة بدراسة بنية الهيئة السياسية الممثلة للثورة.

³ برزت ظاهرة الانقسام السياسي بصورة واضحة عقب الانفصال عام 1961 حيث أن غالبية الأحزاب انقسمت على نفسها بين مؤيد ومعارض، وكذلك الأمر بعد إنشاء حافظ الأسد للجهة الوطنية التقدمية، حيث انقسمت غالبية الأحزاب إلى قسمين: أحدهما قبل الدخول في الجبهة، في حين رفض الآخر ذلك. ينظر: د. رضوان زيادة، استشراف آفاق الحياة السياسية وقوى المجتمع المدني في سوريا، مرجع سابق، ص 15، 22 وما بعدها، إسماعيل أحمد، الخارطة السياسية السورية، مركز الشرق العربي، 2006، ص 13-17.

⁴ لقد سيطرت مفاهيم العائلة والقبيلة والإقليم والطائفة على العقل السياسي السوري، بحيث يمكن الجزم بأن الأحزاب السياسية نفسها التي نشأت بعد الاستقلال، إنما كانت أشبه بالعائلة الكبيرة خلف غطاء أيديولوجي، وأن الصراع بين الأحزاب خصوصاً الوطنية الليبرالية (التقليدية) إنما كان في جوهره خلاف حول الزعامة بين أبناء هذه العائلات.

ينظر: المرجع السابق، ص 6.

⁵ المرجع السابق، ص 9، د. بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سوريا، مرجع سابق، ص 117، 352 وما بعدها.

⁶ أعلى نسبة حصل عليها حزب البعث هي 14% في انتخابات 1954 و 1962، كما بلغ عدد أعضائه عند استلامه للسلطة عقب انقلاب مارس/آذار 1963، ما يقارب 400 عضواً، مما يدل بصورة واضحة على ضعف التأييد الشعبي للحزب. ينظر: د. بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سوريا، مرجع سابق، ص 76 و 361 وما بعدها.



لقد بقي واقع الأحزاب من حيث ضعف التأثير مستمراً خصوصاً في فترة حكم آل الأسد حيث غابت السياسة عن المجتمع¹، لتشهد الأحزاب نقصاً حاداً في شعبيتها، ومن عزلة عن المجتمع، بل وأكثر من ذلك عدم القدرة على مخاطبته والتأثير فيه².

4- الارتباط بالعسكر والتغلغل في صفوف الجيش³: وذلك كأقصر طريق للوصول إلى سدة الحكم، فقد كان الشعور السائد لدى أغلب السياسيين بأن مفاتيح السلطة بيد المؤسسة العسكرية، مما دفع بالعديد من السياسيين لرجح الجيش في أتون المعارك الانتخابية⁴ وتشجيع الفكر الانقلابي وتأييده⁵.
لقد لعب السياسيون دوراً سلبياً في صراع المؤسسة العسكرية حيث كانوا يستخدمون العناصر المتعاونة معهم داخل الجيش لتصفية حساباتهم الحزبية⁶.

ضمن هذه المعطيات القاسية التي حددت بنية القوى والأحزاب السياسية السورية ومدى تأثيرها بالمجتمع، والتي ترتب عليها طغيان روابط المناطقية والطائفية والعائلية على الرابطة الأيدولوجية الحزبية، وضعف تأثير الأحزاب في الحياة العامة، فجر الشعب السوري ثورته في مارس/ آذار 2011 ليعيد السياسة للمجتمع وللأحزاب المعارضة بعد أن افتقدوها.

¹ على سبيل المثال، كان غالبية الشعب السوري، بما في ذلك النخب، يجهلون أسماء أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية وأعدادها على الرغم من أنها مشرعة بموجب نص دستور 1973، وتشارك في الحكم. والأمر ذاته ينطبق على بقية أحزاب المعارضة سواء الموجودة داخل سوريا (الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي بقيادة حسن عبد العظيم أو خارجها (الإخوان المسلمون)، حيث كان نشاطها يقتصر على إصدار البيانات وبعض الاجتماعات المعدودة لأعضائها. ناهيك عن الأحزاب الجديدة التي كانت تؤسس بصورة غير مشروعة في الداخل كتتحالف الوطنيين الأحرار في سوريا (سمير نشار) والتجمع الليبرالي الديمقراطي (كمال اللبواني) أو في الخارج كحزب الحداثة والديمقراطية الموجود في برلين، وحزب الإصلاح السوري (فريد الغادري) في الولايات المتحدة، والتي بالكاد يعرف غالبية الشعب السوري عنها شيئاً.

² د. رضوان زيادة، استشراف آفاق الحياة السياسية وقوى المجتمع المدني في سوريا، مرجع سابق، ص 21 وما بعدها.

³ د. بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سوريا، مرجع سابق، ص 117 و 281 وما بعدها.

⁴ كما حصل عندما دعم الجيش بعض مرشحي اليسار في حماة في انتخابات 1954، الأمر الذي ساهم في حصول حزب البعث على نسبة جيدة من الأصوات وفوز مرشحيه.

ينظر: د. رضوان زيادة، استشراف آفاق الحياة السياسية وقوى المجتمع المدني في سوريا، مرجع سابق، ص 11.

⁵ بدأ ذلك في اتخاذ غالبية قيادات الأحزاب السياسية الأيدولوجية مواقف مؤيدة ومشجعة لانقلاب الزعيم؛ فضلاً عن العلاقة التي ربطت أكرم الحوراني بالزعيم، فإن ميشيل عفلق أرسل رسالة من سجنه يعتذر فيها عن معارضة حسني الزعيم، ويستجدي إطلاق سراحه، مما اعتُبر بمثابة الإهانة لحزب البعث نفسه، أما الحزب الشيوعي فقد بدأ مؤيداً في البداية على الأقل لتخليص الشعب السوري من "الطغمة الرجوازية الحاكمة". ينظر: المرجع السابق، ص 10.

⁶ كان أكرم الحوراني خير مثال للتلاعب السياسي في شؤون المؤسسة العسكرية، فكان من ضمن المتعاونين مع حسني الزعيم للإطاحة بالقوتلي، ثم مع سامي الخناوي لخلع الزعيم. كما تعاون بصورة مؤقتة مع أديب الشيشكلي للإطاحة بالحكومة الشعبية، وبعد ذلك تزعم الحوراني جناح المتأمرين للإطاحة بالشيشكلي سنة 1954.

ينظر: د. بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سوريا، مرجع سابق، ص 281.



2- بنية الأحزاب والقوى "التقليدية والناشئة"¹ وتأثيرها في ظل الثورة²: استمرار ضعف

البنية رغم عودة السياسة

بعد أن فجر الشعب السوري ثورته المباركة في مارس/آذار 2011، حاولت بعض القوى السياسية "التقليدية" مسيطرة الحراك الثوري، فتبنت مطالب الثورة وحاولت تمثيلها، في حين خط بعضها الآخر مساراً سياسياً خاصاً مستقلاً عن النظام وعن الثورة. في هذا الوقت كانت الثورة قد بدأت بفرز أحزاب سياسية وهيئات تمارس السياسة من دون أن تأخذ شكل الحزب.

2-1- بنية قوى المعارضة "التقليدية" وتأثيرها في ظل الثورة: استصحاب حالة الضعف

بعد انطلاق الثورة بعدة أشهر بدأت ترسم ملامح الخارطة السياسية لقوى المعارضة السورية، لتصبح وفق التوزيع التالي:

أ- إعلان دمشق لقوى التغيير الديمقراطي: يضم أحزاباً ليبرالية وقومية وشخصيات وحركات ذات توجه إسلامي كحزب الشعب الديمقراطي السوري وحركة العدالة والبناء وحركة الاشتراكيين العرب... إلخ، وذلك بعد انسحاب الأحزاب والقوى اليسارية وغالبية القوى القومية في عام 2007³.

ب- الأحزاب الإسلامية: وأبرزها الإخوان المسلمون وحزب التحرير.

ت- الأحزاب والقوى السياسية الكردية: ويأتي في مقدمتها المجلس الوطني الكردي⁴، وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الذي يعد جزءاً من هيئة التنسيق الوطنية.

ث- القوى الليبرالية: مثل التحالف الوطني الديمقراطي السوري⁵ والكتلة الوطنية الديمقراطية السورية⁶.

ج- هيئة التنسيق الوطنية: وتضم عدداً من القوى القومية العربية واليسارية والماركسية والكردية وشخصيات من الاتجاه الإسلامي الديمقراطي⁷.

يمكن تقييم بنية الأحزاب والقوى السياسية وتأثيرها في ظل الثورة بما يلي:

¹ نقصد بالقوى السياسية التقليدية: تلك الأحزاب والقوى السياسية التي كانت موجودة، وتمارس نشاطها قبل انطلاق الثورة السورية. في حين أن المقصود بالقوى الناشئة: تلك القوى والأحزاب التي نشأت في ظل الثورة، وتمارس النشاط السياسي فيها سواء أخذت شكل الحزب أم لم تأخذه.

² لن نتحدث عن بنية الأحزاب والقوى السياسية المحسوبة على نظام الأسد، حزب البعث وجبهته الوطنية التقدمية ومنظماته الشعبية، لأنها تعد المنظومة السياسية التي تمهد الثورة لإسقاطها، وبالتالي سيكون الحديث محصوراً عن القوى والأحزاب السياسية "التقليدية" المحسوبة على المعارضة، سواء تلك التي تبنت مطالب الثورة أم لا.

³ ينظر: إعلان دمشق، مركز كارينغي للشرق الأوسط، يوليو/تموز 2012.

⁴ يضم المجلس الوطني الكوردي 16 حزباً إضافة إلى العديد من التنسيقيات الشبابية، ينظر: المجلس الوطني الكردي، مركز كارينغي للشرق الأوسط، يوليو/تموز 2012.

⁵ يشارك في التحالف أحزاب وتيارات عدة وعلى رأسها تجمع المنبر الديمقراطي، وتجمع الوطنيين الأحرار، وحزب الأحرار، والاتلاف الديمقراطي السوري، وتيار التغيير الوطني، وتجمع أحرار سوريا، والاتحاد السرياني السوري.

ينظر: التحالف الوطني الديمقراطي السوري، الجزيرة، مايو/أيار 2013.

⁶ تعد الكتلة نفسها وريثة للكتلة الوطنية وللحزب الوطني السوري الذي نشأ في 1947. تشارك حالياً في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة. ينظر موقع الكتلة على الانترنت.

⁷ ينظر البيان التأسيسي لهيئة التنسيق الوطنية.



أ- على الرغم من انفتاح المجتمع السوري على السياسة، لم تستطع القوى والأحزاب السياسية استغلال ذلك لإثبات وجودها، وزيادة شعبيتها، وإنهاء حالة القطيعة مع المجتمع، والتي كانت موجودة قبل الثورة. ولعل أسباباً موضوعية كثيرة لا تتعلق بالأحزاب قد ساهمت في ذلك أهمها: عدم توفر بيئة مناسبة لممارسة النشاط السياسي الحزبي بسبب تحول الثورة إلى العمل المسلح، وسياسة القتل والتدمير المنهج التي مارسهما النظام ضد مناطق الثورة، الأمر الذي جعل ممارسة النشاط الحزبي صعباً إن لم يكن مستحيلاً¹.

ب- لم يطرأ تغيير جوهري على بنية الأحزاب والقوى السياسية، من حيث استمرار ضعف بنيتها، ووجود أعضائها الفاعلين خارج سوريا²، وقلة كوادرها خصوصاً الشباب منهم³، واعتمادها بشكل أساسي على تاريخ بعض شخصياتها المعروفة أكثر من برامجها ورؤاها السياسية، الأمر الذي أدى إلى ضعف تأثيرها على الحاضنة الثورية التي لم تستعد الثقة بها بعد.

ج- ساهم تبني بعض القوى السياسية لرؤى تختلف عن مطالب الثورة، ولا تتسجم معها، إلى ضعف، إن لم نقل انعدام، تأثيرها في أحداث الثورة، كهيئة التنسيق الوطنية، التي لم تواكب الحراك الثوري عندما تحول نحو العسكرية منادياً بإسقاط النظام، وأصرت على فكرة "التغيير الديمقراطي السلمي"⁴. الأمر الذي دفع الثوار إلى المناداة بإسقاطها، والتأكيد على أنها لا تمثلهم⁵.

¹ حاولت بعض الأحزاب الاستفادة أجواء الانفتاح في المناطق المحررة لممارسة نشاطها وتكوين قاعدة شعبية لها. على سبيل المثال، عاد حزب التحرير لممارسة نشاطه بصورة علنية. هذا النشاط اقتصر بطريقة أو بأخرى على التوعية السياسية من خلال توزيع المنشورات وتنظيم بعض الملتقيات والمحاضرات السياسية. الأمر الذي عاد سلباً على الحزب نتيجة قناعة الناس الحالية في المناطق المحررة بأنها بحاجة لمن يدافع عنها ويقدم لها الإغاثة بمختلف أشكالها، ويفتح لها المدارس لتعليم أبناءها... إلخ، أكثر من حاجتها لـ "التنظيم السياسي".

² في ظل الملاحقة والتضييق الذي مارسه الأسد الأب بحق المعارضين السوريين من مختلف التيارات خصوصاً الإسلاميين منهم، كان من الطبيعي أن نجدهم مهاجرين خارج البلد، لأن بديل ذلك كان إما القتل أو السجن. هذه الحالة استمرت مع حكم الوريث بشار، لذلك وجدنا مع انطلاق الثورة وجود أهم الشخصيات السياسية المعارضة خارج سوريا، ومن كان داخل سوريا اضطر في بداية الثورة مع القمع الذي مارسه النظام، إلى مغادرتها.

إذا كان وجود المعارضة السياسية مبرراً لدى الشارع في بداية الثورة للظروف التي ذكرناها آنفاً، فإن الأمر تغير في السنتين الأخيرتين لأسباب عدة:

- 1- وجود مناطق محررة، يمكن لمعظم السياسيين العودة إليها والإقامة فيها.
- 2- رغبة الحاضنة بوجود السياسيين معها، يعيشون مأساتها، ويصبرون صبرها.
- 3- موقف الفصائل العسكرية والإعلام الثوري المتمثل بأن السياسي مثله مثل العسكري يعيش معاناة الداخل، ويضحي من أجله. وإذا لم يكن كذلك فهو منفصل عن الواقع، ولا يمثل الداخل. ساهم في توكيد هذا الموقف بعض السياسيين الذين كانوا يظهرها على الشاشات ويتبنون هذا الموقف، مما ساهم في ظهور شعار من يمثلني "نوار الخنادق لا نوار الفنادق".

³ سعت غالبية القوى السياسية إلى استقطاب الطاقات الشابة السورية بعد انطلاق الثورة من أجل تقوية بنيتها، وتجديد كوادرها. فمثلاً أدخل التحالف الوطني الديمقراطي السوري إلى تشكيلاته بعض تنسيقيات الثورة، ينظر: التحالف الوطني الديمقراطي السوري، الجزيرة، مرجع سابق. وكذلك الأمر بالنسبة للمجلس الوطني الكردي، ينظر: المجلس الوطني الكردي، مركز كارينغي، مرجع سابق. في حين أنشأ الإخوان المسلمون مكتباً للشباب داخل هيكلتهم، وفسر انتخاب حسام الغضبان نائباً للمراقب العام على أنه توجه نحو إعطاء الشباب دور قيادي داخل الجماعة. ينظر: رافايل لوفيفر، زعماء جدد لجماعة الإخوان المسلمين السورية، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 12 كانون الأول/ نوفمبر 2014.

⁴ عمر كوش، تغيرات المشهد السياسي: إشكالية التمثيل والرهنات الخاسرة، مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية، 2014/5/6، ص 10-11. مجموعة الأزمات الدولية، كل شيء إلا السياسة: وضع المعارضة السياسية السورية، تقرير الشرق الأوسط رقم 146، تشرين الأول/ أكتوبر، 2013، ص 3.

⁵ ينظر: مظاهرة في حي دير بعلية في حصص 2011/11/8، مظاهرة في حي الحميدية في حماة 2012/1/8، مظاهرة في حي الرحيبة في ريف دمشق 2011/11/9، مظاهرة في حي باب تدمر في حمص 2011/11/4.



د- نتيجة وضع الثورة وتحولها نحو العسكرية، وازدياد حاجات الناس في الداخل للإغاثة بمختلف أشكالها الغذائية والطبية والتعليمية... إلخ، انخرطت بعض القوى السياسية في هذه الأعمال الثورية بشكل مباشر أو غير مباشر للترويج لأفكارها وكسب ود الحاضنة الشعبية، مما يؤكد على وجود قناعة لدى هذه القوى بأن النشاط السياسي داخل سوريا حالياً لن يؤدي إلى توسيع قاعدتها على عكس تلك الأعمال¹.

بالمحصلة، وكنتيجة لأخطاء بنيوية وسلوكية، تعاني المعارضة الخارجية التقليدية من انفصامها عن الحراك الثوري في الداخل، وذلك لأنها لم تنجح في الانعتاق من إرثها التاريخي وتطوير منطلقاتها الإيديولوجية، مما أدى إلى التعامل معها باعتبارها جزءاً من البنية السياسية التي قامت الثورة ضدها، فهي لم تقدم حتى الآن نماذج جيدة من النزاهة والاحتراف، ولم تنجح في تسويق نفسها كبديل واضح عن السلطة القمعية. وتؤكد شواهد الحراك الثوري بأن التيار العارم في الداخل يتعاطف أكثر مع المستقلين، ولا يقيم اعتباراً كبيراً للسياسيين القادمين من الخارج².

2-2- بنية القوى الثورية "السياسية الناشئة" وتأثيرها في ظل الثورة: صعود القوى العسكرية والمحلية

بعد انطلاق الثورة ظهرت الحاجة إلى تنظيم الحراك الشعبي السلمي، فشكل الناشطون هيئات وتنسيقيات "ذات طابع مدني" من أجل تنظيم المظاهرات وتوحيد شعارات الثورة. مع تقدم الثورة وتحولها نحو العسكرية ظهرت الفصائل والكتائب العسكرية إلى جانب بعض المؤسسات والجمعيات التي اختصت في المجال الإغاثي. في نهاية عام 2012 بدأت تنحسر سلطة نظام الأسد عن العديد من المناطق، وهنا بدأ تشكيل المجالس المحلية كشكل من أشكال الإدارة المحلية. إلى جانب هذه المجالس، ظهرت العديد من الأحزاب والقوى السياسية الجديدة³.

سندرس بشكل مفصل بنية هذه الهيئات الناشئة التي يمكن أن تمارس دوراً سياسياً في الثورة، لأنها ستكون الأساس في بناء أي جسم سياسي يمثل الثورة.

2-2-1- بنية هيئات وتنسيقيات الحراك السلمي وتأثيرها: التراجع في ظل عسكرية الثورة

تشكلت أغلب التنسيقيات في منتصف عام 2011، بجهد من الشباب السوري الذي كان في غالبيته من دون خلفيات أيديولوجية، ولا ينتمي إلى أحزاب المعارضة التقليدية. وكان الهدف من هذه التنسيقيات تنظيم المظاهرات ومختلف فعاليات الحراك الاحتجاجي الشعبي، الذي بدأ عفويًا من دون قيادة سياسية أو تنظيمية، ومع دخول الجيش إلى المدن، وازدياد عدد الشهداء والجرحى، وسعت هذه التنسيقيات نشاطها ليشمل العمل الإغاثي.

¹ مثل بعض القوى الإسلامية، حيث تحدثت الدراسة التي أعدتها شركة انغريتي عن دورهم في رابطة حوران "منظمة إغاثية".

ينظر: المجالس المحلية في محافظة درعا، شركة انغريتي للأبحاث والدراسات، تموز/يوليو 2014، ص2.

² د. بشير زين العابدين، سوريا: مشكلات العمل السياسي وآفاق التغيير، موقع مفكرة الإسلام، 2012.

³ لا بد من الإشارة إلى منظمات المجتمع المدني التي ازداد عددها بشكل كبير في ظل الثورة، ولعبت دوراً أساسياً في مجالات الإغاثة وتوثيق جرائم النظام والتعليم. يرى البعض أنه وعلى الرغم من الدور المهم الذي تضطلع به هذه المنظمات إلا أن طبيعة عملها تقتضي ابتعادها عن السياسة؛ فمن أهم صفاتها الاستقلالية، وتسييسها ينفي عنها هذه الصفة حكماً. لذلك يجب أن يقتصر دور هذه المنظمات على تقديم الخدمات.

ينظر: مصطفى محمد، منظمات المجتمع المدني.. النشاط الإشكالي في الثورة السورية، مجلة صدى الشام، 2014/12/16.



مع انتشار التنسيقيات في مختلف أرجاء سورية، برزت الحاجة إلى التنسيق بينها سواء على مستوى المحافظة أم على مستوى الوطن ككل؛ فظهرت هيئات وتشكيلات تضم عدداً من التنسيقيات المحلية، كاتحاد تنسيقيات الثورة¹، والهيئة العامة للثورة السورية²، ولجان التنسيق المحلية³، والمجلس الأعلى لقيادة الثورة.

كانت التنسيقيات هي الشكل التنظيمي المناسب للحراك الاحتجاجي والفاعلة ميدانياً، وشكلت البديل الميداني والعملي لمختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية المعارضة، حيث تجاوزتها في العمل على الأرض، وفي التنظيم والتحصيد واستخدام التقنيات ووسائل الاتصال الحديثة⁴.

إذا كانت التنسيقيات قد نجحت محلياً في تنفيذ المهام المناطة بها، فإن المؤسسات الجامعة لها كاتحاد التنسيقيات والهيئة العامة، فشلت في التحول إلى كيانات مؤسساتية قادرة على التحكم والسيطرة، ولم تستطع الصمود طويلاً حتى تعرضت للانقسامات والانسحابات على مستوى القيادة⁵، ولتدخل في أواخر عام 2012 مرحلة الخمود والتراجع مع انتقال الثورة إلى العمل المسلح، وضعف الحراك السلمي، وتحول الكثير من التنسيقيات المحلية إلى التخصص في أنشطة ثورية أخرى؛ حيث انحصر نشاط بعضها في الأعمال الإغاثية والإعلامية، في حين أن البعض الآخر تكاد تكون انتهت كمؤسسة، وأصبح تأثيرها محصوراً بالأشخاص المعدودين الموجدين فيها.

¹ أسس اتحاد تنسيقيات الثورة بتاريخ 1 حزيران/يونيو 2011.

² تأسست الهيئة العامة للثورة السورية بتاريخ 18 آب/أغسطس 2011.

³ تأسست لجان التنسيق المحلية في منتصف عام 2011.

⁴ عمر كوش، تغيرات المشهد السياسي: إشكالية التمثيل والرهانات الخاسرة، مرجع سابق، ص5.

⁵ تعرضت الهيئة العامة للثورة للعديد من الانشقاقات في أواخر العام 2012، ومع توقف الدعم عنها أصبحت شبه منتهية، فحالياً جميع المكاتب متوقفة ولا يوجد لها أي نشاطات، اللهم إلا وجود صفحة على الفيس بوك يديرها أحد الأعضاء. مقابلة مع أحد أعضاء الهيئة العامة للثورة السورية بتاريخ 2015/1/25، والأمر لها ذاته ينطبق على المجلس الأعلى لقيادة الثورة، الذي فقد العديد من أعضائه سواء بالانسحاب كعماد الدين رشيد أو بالفصل كفاءه المخبوذ. مقابلة مع أحد أعضاء المجلس الأعلى لقيادة الثورة بتاريخ 2015/1/13، وحتى لجان التنسيق المحلية نلاحظ أن نشاطها يقتصر على صفحة فيس بوك دون الموقع، وأن عملها الإغاثي متوقف منذ نهاية 2012، ينظر: موقع لجان التنسيق المحلية. ومن أسباب فشل هذه الهيئات وانقسامها ما يلي:

- 1- اختلاف الأعضاء في الرؤى: فالتنسيقيات بالأساس ليست تنظيمات أيديولوجية بقدر ما كانت وسائل تنظيمية للحراك السلمي، وبالتالي ضمت أشخاصاً ذوي رؤى مختلفة يجمعهم رغبتهم في التنسيق والعمل من أجل تنظيم المظاهرات والحراك السلمي. ولكن مع مرور الوقت بدأت الخلافات تظهر شيئاً فشيئاً، مما أثر على عمل هذه التنسيقيات وعلى عمل الهيئات الجامعة لها وكان سبباً في حدوث الانقسامات.
- 2- ضعف التواصل والتنسيق: نتيجة الوضع الجغرافي في سورية وصعوبة التنقل بين المحافظات بسبب سيطرة النظام آنذاك على مختلف الطرق. ومع أن هذه الهيئات حاولت تعويض ذلك عبر استخدام وسائل الاتصال الالكترونية، إلا أنها ونتيجة تضخم العمل وأهميته، لم تستطع هذه الآليات حل مشكلة الاتصال والتواصل.
- 3- التنافس على القيادة وحب السلطة.
- 4- ضعف الثقة بين الأعضاء نتيجة تمثيلهم محافظات عدة، وعدم معرفتهم ببعضهم البعض، مما شكل حاجساً لدى العديد منهم خشية اختراق النظام لهم. ساهم في ذلك، دخول بعض الشخصيات إلى هذه الهيئات كمثلين عن مناطق معينة، ظهر لاحقاً ضعف تأثيرها، وقلة نشاطها الثوري.
- 5- تعدد مصادر التمويل، مما ساهم في استقلالية بعض أعضاء هذه الهيئات، وعدم انضباطه بالقواعد التنظيمية لهذه الهيئات.
- 6- قلة الخبرة في ممارسة الأعمال الجماعية ذات الطابع التنظيمي والسياسي.



2-2-2- بنية المكاتب السياسية للفصائل العسكرية وتأثيرها: ثقة الحاضنة رغم ضعف البنية

لعبت الفصائل، بعد تحول الثورة إلى العمل المسلح، دوراً مهماً في المجال السياسي، خصوصاً بعد تبني الأجسام "المثلة للثورة" لرؤى سياسية، تراها الفصائل متناقضة مع تاريخ غالبية الشعب السوري وتوجهاته ورؤاه¹، الأمر الذي دفعها إلى تشكيل مكاتب وهيئات سياسية² تعبر بصورة أو بأخرى عن توجهات الفصيل السياسية³.

لا يشمل المكتب السياسي للفصيل عدداً كبيراً من عناصر الفصيل، بل تقتصر عضويته على عدة أشخاص، وفي أحيان قليلة، عشرات الأشخاص، تنحصر مهمتهم في تمثيل الفصيل "سياسياً"، والدفاع عن رؤيته التي يتم وضعها في الغالب بالاشتراك بين أطراف ثلاثة داخل الفصيل "العسكريون- طلبة العلم الشرعي- السياسيون". غالباً تمثل هذه الرؤى قناعات القيادات ولا يتم تبنيها من قبل القواعد والعناصر نتيجة عدم بذل جهود من قبل السياسيين لنشرها بينهم وإقناعهم بها⁴.

عمدت الفصائل العسكرية مؤخراً إلى تشكيل هيئة سياسية ضمن هيكلية مجلس قيادة الثورة السورية الذي ضم ما يقارب 100/ فصيل من أهم الفصائل العاملة على الأرض السورية⁵، وقد اقتضت عضوية المجلس على الفصائل العسكرية، إذ رفض ممثلوها في اللجنة التحضيرية إدخال ممثلي القوى السياسية إلى الهيئة السياسية لعدة أسباب أهمها⁶:

- أ- صعوبة تحقيق التوافق، وتنظيم القوى المشاركة في ظل وجود عدد كبير من الفصائل والقوى، خصوصاً وأن الفصائل المشاركة كانت قد استمرت أكثر من ثلاثة أشهر حتى وصلت إلى توافق، فكيف إذا دخل ممثلو القوى السياسية!
- ب- نظرة غالبية الفصائل إلى السياسيين على أنهم "وصوليون" يريدون "قطف الثمرة" من دون أن يضحوا.
- ج- عدم استعداد الفصائل وفق واقعها الحالي على العمل في مؤسسة أو هيئة سياسية تتشابه تركيبتها وبنيتها مع الأجسام السياسية الحالية "المثلة للثورة"، من حيث وجود ممثلين عن الأقليات الدينية وعن تيارات سياسية علمانية.

يعد استبعاد القوى السياسية وممثلي القوى المدنية عن المشاركة في الهيئة السياسية للمجلس، سلبية رئيسية في تشكيل هذه الهيئة. فإذا كانت الفصائل، بما تحوزه من ثقة الحاضنة الثورية⁷ نتيجة تضحياتها ودفاعها عن الثورة، قد ملكت الحق في المشاركة بتمثيلها

¹ جاء في المادة الأولى من رؤية الائتلاف السياسية ومبادئه الأساسية أن "سورية دولة مدنية ديمقراطية تعددية"، في حين أن مختلف المواثيق التي أصدرتها الفصائل العسكرية (ميثاق الشرف الثوري- ميثاق الجبهة الإسلامية- ميثاق الاتحاد الإسلامي لأجناد الشام- الميثاق السياسي لحركة حزم ميثاق جبهة ثوار سوريا... إلخ) تراوحت نصوصها بين التصريح بإقامة دولة إسلامية، أو دولة القانون والعدالة بمرجعية إسلامية، ما يعني رفضها لفكرة الدولة الديمقراطية ببعدها الإيديولوجي العقدي الذي يعطي حق التشريع للشعب ونوابه.

² كان آخرها الهيئة السياسية التابعة لمجلس قيادة الثورة الذي تم الإعلان عنه في 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2014.

³ من أبرز الوثائق السياسية التي صدرت عن الفصائل العسكرية: [البيان رقم 1/](#) الذي وقعته أبرز الفصائل كحركة أحرار الشام ولواء الإسلام وألوية صقور الشام ولواء التوحيد وجبهة النصر وتجمع استقم كما أمرت وكتائب نور الدين الزنكي، والذي أكد عدم الاعتراف بالائتلاف كمثل للشعب السوري، و**[بيان الفصائل العسكرية برفض حضور مؤتمر جنيف 2](#)**، و**[ميثاق الشرف الثوري](#)**.

⁴ وهذه قاعدة تنطبق على كثير من الفصائل العسكرية، وهي تتوافق مع طبيعة تكوين الفصائل ومهمتها. فالغاية من وجود الفصائل هي حمل السلاح والدفاع عن الناس، وبالتالي فإن انضمام العناصر إلى الفصيل يكون بناء على دراسة وقناعة بأدائه العسكري ووجوده على الأرض أكثر من قناعاته ومشروعه ورؤيته السياسية، إن وجدت.

⁵ ينظر: **[مبادرة "واعتمصوا" التي أسست لتشكيل مجلس قيادة الثورة السورية](#)**.

⁶ لقاء مع ممثل أحد الفصائل العسكرية في مبادرة واعتمصوا بتاريخ 2015/3/8.

⁷ يجادل البعض في هذه النتيجة، مستدلاً على ذلك بخروج العديد من المظاهرات والأصوات الواقفة ضد الفصائل كما حدث في بعض المناطق كجنوب دمشق. من وجهة نظرنا، الأمر يحتاج إلى تحري واستقصاء عن طريق المسوح واستطلاعات الرأي المحايدة.



سياسياً، فإن هذا لا يعني انفرادها في ذلك. فالثورة بجراحتها المدني والسياسي لا تقل أهمية عن العسكري، وإن لم تكن توازن حالياً. فضلاً عن أن حصر تمثيل الثورة سياسياً بممثلي الفصائل يتناقض مع مبدأ "عدم تدخل العسكريين في السياسة".

لا شك بأن ثقة الحاضنة الثورية التي يحظى بها الفصيل، والنابعة من تضحياته ودفاعه عنها، تمنحه وقيادته العسكرية والسياسية قبولاً جيداً لديها، وبالتالي القدرة على التأثير فيها أكثر من أية جهة أخرى. ومع ذلك تبقى هذه الثقة مرتبطة بالتضحيات أكثر منها قناعة بالأفكار السياسية والتوجهات التي يطرحها الفصيل.

لقد اتسمت بنية المكاتب السياسية للفصائل، بما فيها الهيئة السياسية لمجلس قيادة الثورة بصفات عدة أهمها:

أ- قلة الكوادر السياسية العاملة لدى الفصائل وضعف خبرتها.

ب- غلبة الطابع المناطقي على غيره من الاعتبارات¹.

ج- سيطرة القادة العسكريين على القرار السياسي للفصيل، نتيجة ضعف ثقتهم بممثليهم السياسيين.

ومع كل ما سبق، لا يبدو أن أحداً في الساحة الثورية يجادل في أحقية مشاركة الفصائل العسكرية عبر ممثليها السياسيين في أي هيئة سياسية تمثل الثورة بنسبة عادلة توازي تضحياتها والثقة التي تحظى بها، رغم ضعف بنية مكاتبها السياسية وقلة أعضائها².

2-2-3- بنية المجالس المحلية وتأثيرها: الاستفادة من وجود الهيئة الناجبة

عندما ظهرت المجالس المحلية في المناطق المحررة لسد الفراغ الخدمي الذي خلفه انسحاب النظام، كان من المستغرب أن يخصص مكتب في هيكلتها لممارسة النشاط السياسي³. ولكن ثمة أسباب عدة دفعت الثوار إلى ذلك منها: ضرورة إيجاد وسيلة لتمثيل المجتمعات الشعبية المحلية التي كان لها الفضل في إشعال فتيل الثورة، خصوصاً بعد تحولها إلى العسكرية، وتراجع دور التنسيق المحلي وانتفاء الكثير منها، وعدم وجود أحزاب وقوى سياسية يثق الشارع بها، ليفوضها بتمثيله وقيادته، فضلاً عن اعتبار المكتب السياسي داخل المجلس بمثابة الممثل السياسي للمنطقة الموجود فيها، والذي يعبر عن توجهات أبنائها وأرائهم تجاه القضايا السياسية المستجدة⁴.

¹ بدى ذلك واضحاً أثناء مداوات مجلس قيادة الثورة، فعلى الرغم من أن النقاشات ذات الطابع الأيديولوجي لم تأخذ وقتاً طويلاً، فإن المناقشات المتعلقة بالمناطق وحصّة كل جبهة داخل المجلس، أخذت وقتاً أطول بكثير، وكان ممثلو الفصيل الواحد ينقسمون على أنفسهم تبعاً للمنطقة التابعين لها، فكان ممثل الفصيل الفلاني يقف إلى جانب ممثل فصيل آخر من محافظته ضد ممثل فصيله في محافظة أخرى. مقابلة مع أحد ممثلي الفصائل في مبادرة "واعتمصموا" بتاريخ 2015/3/8.

² قد يثير البعض تساؤلاً متعلقاً عن ماهية العلاقة بين الفصائل وممثليها السياسيين، وضرورة انفصال الممثلين عن فصائلهم تنظيمياً من أجل ضمان عدم تدخلهم بالسياسة.

على الرغم من وجاهة هذا التوجه، بسبب المخاوف المترتبة من ارتباط السياسيين بالعسكريين، وما يمكن أن ينجم عنه من تهديد باستخدام السلاح كوسيلة لحسم الخلافات السياسية، وفتح المجال لاستمرار تحكم العسكريين بالسياسة، وعدم مراعاة فكرة تخصص كل فريق بمجاله، إلا أنه ونتيجة وجود هذه العلاقة في الحياة السياسية السورية منذ زمن بعيد، وانتشارها في ممارسات الفصائل العسكرية الثورية، إضافة إلى افتقاد العسكريين لثقتهم بالسياسيين، يتطلب الأمر القبول بها حالياً ريثما ينتشر قدر كاف من الوعي السياسي بين الثوار، ويثبت السياسيون حسن نواياهم وإدارتهم للملفات السياسية.

³ ينظر على سبيل المثال [تشكيل المكتب التنفيذي لمجلس محافظة حلب الحرة](#) الذي يضم مكتباً سياسياً، موقع مجلس محافظة حلب الحرة.

⁴ يبدو ذلك واضحاً من البيانات السياسية التي تصدر عن المكاتب السياسية التابعة للمجالس المحلية، ينظر على سبيل المثال: [بيان مجلس محافظة حلب الحرة حول الهجمات الأجنبية على سورية](#)، بيان مجلس محافظة حمص بخصوص استهداف المدنيين السوريين في عرسال بتاريخ 2014/8/4.



حاولت هذه المكاتب القيام بدور سياسي استثنائي "غير حزبي"، وتكرس ذلك من خلال وجود ممثلين عن المجالس المحلية في الائتلاف الوطني¹ الذي يفترض أنه "الممثل السياسي للثورة"²، لكنها عانت من بنية ضعيفة نتيجة افتقادها لخبرات سياسية، وقلة عدد أعضائها، وضعف تأثيرها على مجتمعاتها المحلية في كثير من الأحيان، إضافة إلى ضعف شرعيتها الناتج تارة عن طريقة التشكيل (الانتخاب أو التوافق أو التعيين) وعن الأداء تارة أخرى؛ فمن المؤكد أن المجلس الذي يتشكل بالانتخاب ويكون أداؤه جيداً يحظى بشرعية جيدة والعكس بالعكس³.

في الآونة الأخيرة تم الاستغناء عن هذه المكاتب في تشكيلات المجالس المحلية التي عادت لوظيفتها الرئيسية، وانحصر دورها في المجال الخدمي؛ وذلك بسبب إلحاق المجالس المحلية بوزارة الإدارة المحلية في الحكومة المؤقتة، الأمر الذي لم يعد ينفع معه أن تمارس أي دور سياسي⁴.

مهما يكن، تبقى المجالس المحلية وآلياتها "الهيئة الناحبة"⁵ أفضل صيغة متاحة يمكن من خلالها تمثيل المجتمعات المحلية سياسياً؛ لأنها حالياً هي المؤسسات الوحيدة التي تعبر عن إرادة شعبية سواء بالانتخاب أو التوافق، في ظل عدم قدرة الأحزاب على ممارسة نشاطها داخل سوريا.

لذلك، نوصي بتمكين المجتمعات المحلية من اختيار ممثلها داخل الهيئة السياسية، عبر تمكين الهيئة الناحبة في المحافظة (التي تضم ممثلي المجالس المحلية عن المدن والبلدات داخلها) من اختيار ممثل المحافظة، كلما كان ذلك ممكناً⁶، بالآلية ذاتها التي يتم عبرها انتخاب رئيس مجلس المحافظة، بحيث يكون الشخص المنتخب ممثلاً عن الهيئة الناحبة وليس عن المجلس المحلي.

¹ نود الإشارة هنا إلى عقد اجتماعين تحت عنوان "المجالس المحلية" قبل تشكيل الائتلاف، حيث ضم الاجتماعان مجموعات من الناشطين المهتمين بهذا المشروع، وكانت الغاية منهما هي التحضير لتشكيل المجالس المحلية في المحافظات السورية وتطويرها.

مقابلة مع أحد أعضاء الائتلاف عن كتلة المجالس المحلية بتاريخ 2015/3/7، ولقاء مع أحد أعضاء المجلس الأعلى لقيادة الثورة بتاريخ 2015/3/6، لقاء مع أحد الأعضاء السابقين في مجلس قيادة الثورة في إدلب والمكلف بإدارة ملف المجالس المحلية آنذاك، بتاريخ 2015/3/6.

² خصص /14/ مقعداً للمجالس المحلية داخل الائتلاف الوطني.

³ ينظر: استطلاع الرأي الذي أجرته مؤسسة صدى للأبحاث واستطلاع الرأي عن تقييم تجربة المجالس المحلية الناشئة بتاريخ 2014/9/11 حيث عبرت نسبة 49% عن ضعف قبولها بأعضاء المجالس المحلية الحالية. [استطلاع رأي حول تقييم تجربة المجالس المحلية الناشئة](#)، مؤسسة صدى.

نود الإشارة هنا إلى وجود أسباب عديدة أدت إلى ضعف شرعية المجالس المحلية بشكل عام، يتعلق بعضها بطريقة التشكيل وبعضها الآخر بالأداء. ولكن من المهم التأكيد على أنه لا يمكن إطلاق حكم عام على جميع المجالس المحلية، لتفاوتها في الكفاءة والتماسك والتنظيم.

⁴ هذا ما أكده أحد الموظفين الرئيسيين في وزارة الإدارة المحلية، مقابلة عن طريق الهاتف بتاريخ 2015/3/7.

⁵ بموجب المادة /10/ من اللائحة التنفيذية المؤقتة للإدارة المحلية رقم /1/ لعام 2014، تضم الهيئة الناحبة جميع المواطنين المسجلين في قيود سجل الأحوال المدنية للمجلس المحلي. هذا هو الأصل، واستثناء، يجوز أن تقتصر الهيئة الناحبة على ممثلين عن القوى والفعاليات الثورية العاملة ضمن الحدود الإدارية للمجلس المحلي.

⁶ في لقاء مع أحد ممثلي المجالس المحلية داخل الائتلاف أكد أن تطبيق "آلية الاستبدال" ستفتح مجالاً لا يمكن إغلاقه في ظل عدم تحديد الجهة التي يحق لها طلب ذلك. هل هي المجالس الفرعية أم الهيئة الناحبة أم المكتب التنفيذي؟ خصوصاً وأنه لا يمكن تشكيل بعض المجالس حالياً كما في دير الزور والرقبة ودمشق وطرطوس... الخ. مقابلة على الويبيكس بتاريخ 2015/3/6.

نعتقد أن ما سبق ذكره ينطبق على المحافظات التي يتعذر فيها تشكيل الهيئة الناحبة، أما تلك التي يتاح لها ذلك، فيجب إتاحة الفرصة أمامها لاستبدال ممثليها؛ لأن هذا الأمر سيزيد من شرعية الكيان السياسي، ويعطي الناس دافعاً جديداً للاهتمام بالهيئة الناحبة، ويدرهم تدريجياً على الاعتماد على صندوق الاقتراع كآلية لانتخاب الممثلين السياسيين.



2-2-4- بنية القوى السياسية الثورية¹ وتأثيرها: ضعف متوقع في مرحلة التأسيس

نتيجة فشل القوى السياسية "التقليدية" في التواصل مع الداخل، وتمثيل الثورة فضلاً عن قيادتها، بسبب ضعف بنيتها، وانفصالها عن الشعب لعقود طويلة، وعدم امتلاكها لرؤية سياسية ناضجة يمكن أن تقنع الشارع الذي فقد الثقة بها، اندفع -بصورة رئيسة- المثقفون والناشطون، إلى البحث عن صيغ سياسية مناسبة لتنظيم جهودهم والتعبير عن رؤاهم، لتشهد الساحة السياسية نشوء العديد من التشكيلات السياسية من مختلف التيارات والتوجهات².

على الرغم من العدد الكبير للحركات والتجمعات والأحزاب التي يعلن عنها تباعاً، لم تتمكن من إثبات حضورها السياسي على خريطة الثورة. ومع الاقرار بصعوبة قياس مدى القابلية الشعبية لهذه التجمعات فإن التحدي الحقيقي لها يبدأ عبر تقوية جذورها في المجتمع. مع الإشارة إلى أن فرص التيارات التي تنشأ أو نشأت خارج الحدود في النجاح، هي أقل من غيرها سواء التي تبلورت أفكارها أو التي لما تبلور بعد³.

تميزت هذه الأحزاب بوجود بعض الناشطين والمستقلين إلى جانب بعض المثقفين الذين كانوا خارج سوريا غالباً، ولكن هذا لم يقو بنيتها العامة التي اتصفت بالضعف؛ لحداثة التكوين وقلة الأعضاء، واستحالة ممارسة النشاط السياسي داخل سوريا، مما أوهن تأثيرها على الحراك العام الذي لم يثق بها بعد.

تستطيع هذه القوى في الوقت القريب إثبات حضورها، وفي ظل عدم القدرة على ممارسة النشاط السياسي داخل سوريا، عبر أحد أمرين:

الأول: الخروج عن طابعها السياسي، وممارسة أنشطة ثورية يمكن أن تكسبها تأييداً شعبياً، كممارسة النشاط الإغاثي، وهذا ما سلكته بعض الأحزاب السياسية فعلاً⁴.

الثاني: التقدم بمشاريع وأفكار سياسية تساهم في إنجاح الثورة، وتحقيق هدفها في إسقاط النظام بأقصر وقت وبأقل الخسائر. وهذا السبيل ما تحتاجه الأحزاب والثورة بأن معاً للأسباب التالية:

- أ- هذا النشاط يتناسب وطابع الأحزاب السياسي.
- ب- وجود هيئات ومنظمات ثورية تخصصت في جميع الأنشطة الثورية الإغاثية والعسكرية والإعلامية.... إلخ.
- ج- ممارسة الأحزاب لنشاطات ثورية يتناقض مع طبيعتها ووظيفتها، ويتناقض مع مبدأ التخصص والاحتراف الذي تحتاجه الثورة.

¹ نقصد بالثورية: وقت الثورة؛ أي الأحزاب والقوى السياسية التي تكونت وتأسست أثناء الثورة.

² ينظر على سبيل المثال: [الحزب الوطني للعدالة والدستور](#) "وعد"، [تيار العدالة الوطني](#)، [حزب الجمهورية](#)، [حزب العدالة السوري](#) "تحت التأسيس"، [الحزب الثوري السوري](#)، [تيار بناء الدولة السورية](#)، [تيار التغيير الوطني](#).

³ [الإرهاصات السياسية الناشئة في مرحلة الثورة السورية](#)، مركز سورية للبحوث والدراسات، 2013/12/30.

⁴ وهذا ما لجأ إليه الحزب الوطني للعدالة والدستور "وعد" عندما خصص مكتباً لممارسة الأنشطة الإغاثية، ينظر: موقع الحزب، [صفحة قيادة الحزب](#)، حيث يوجد في هيكلية قيادة الحزب مكتب إغاثي.



3- بنية الهيئات السياسية "الممثلة للثورة" وتأثيرها: هيئات ثورية بحاجة لفاعلية الثوار

بعد انطلاق الثورة برزت الحاجة إلى وجود هيئة سياسية تمثلها وتقودها، فتداعت القوى السياسية "التقليدية" وعدد من الشخصيات الوطنية المعارضة بمشاركة من ناشطي التنسيق ومنظمي الحراك المدني، لتشكيل المجلس الوطني.

بعد مضي ما يقارب العام على تشكيل المجلس، ونتيجة لأسباب متعددة، تأسس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة ليكون بديلاً عن المجلس الوطني الذي أصبح جزءاً فاعلاً فيه.

بعد عودة الحديث عن ضرورة إيجاد حل سياسي للثورة في منتصف عام 2015، تشكلت الهيئة العليا للمفاوضات لتكون وظيفتها محددة بتمثيل الثورة في مفاوضات الحل السياسي من دون أن ترتق لتمثيل الثورة.

سنيين بنية هذه الهيئات ومدى تأثيرها على أحداث الثورة، لنخرج بمقارنة بينهما.

3-1- بنية المجلس الوطني وتأثيره: السياسيون وضياح الفرصة الأولى

ضم المجلس الوطني الذي تشكل في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2011، طيفاً واسعاً من كتل المعارضة التقليدية على رأسها الإخوان المسلمون وإعلان دمشق، إضافة إلى الحراك الثوري ممثلاً بـ (المجلس الأعلى لقيادة الثورة ولجان التنسيق المحلية)¹ والعديد من الشخصيات الوطنية المستقلة، وذلك وفق آلية "التوافق". وقد خصص للداخل نسبة 60% من المقاعد، أعطي ثلثها (40% من مقاعد المجلس الكلية) للحراك الثوري وشباب الثورة².

اكتسب المجلس زخماً شعبياً لدى تشكيله، وبدى ذلك واضحاً عندما سمى الناشطون جمعة 7 تشرين الأول/أكتوبر 2011 بـ "المجلس الوطني يمثلني"، إضافة إلى الترحيب الذي لاقاه على المستوى الدولي.

من خلال تحليل بنية المجلس وهيكلته، ودراسة تأثيره على مدى عام تقريباً، وهي المدة التي اعتبر فيها "ممثلاً للشعب السوري" من الناحية النظرية على الأقل، يمكن وضع الملاحظات التالية:

أ- على الرغم من الجهود التي بذلها المجلس لتوسيع قاعدته إلا أنه فشل في ضم أية قوى جديدة إليه؛ فلم ينجح في ضم القادة المحليين وإيجاد تمثيل حقيقي للفصائل والكتائب التي ظهر تأثيرها بقوة في بداية عام 2012 بعد تحول الثورة نحو العمل المسلح³.

¹ شارك المجلس الأعلى والهيئة العامة ولجان التنسيق في الاجتماعات التحضيرية التي سبقت إعلان تشكيل المجلس، وبموجب الاتفاق الأساسي كان لكل هيئة 15/ ممثل. سمى المجلس الأعلى ممثليه فوراً، أما لجان التنسيق فلم تستكمل أسماءها إلا بعد سنة تقريباً، في حين انسحبت الهيئة العامة للثورة نتيجة خلافات بين أعضائها، مما استدعى تشكيل لجنة من الحراك الثوري شارك فيها الإخوان المسلمون لتسمية الأعضاء 15/ من الحراك الثوري من غير المحسوبين على المجلس الأعلى ولجان التنسيق. مقابلة مع أحد أعضاء المجلس الوطني بتاريخ 2015/1/31.

² صفحة المجلس الوطني السوري على الفيس بوك.

³ عمر كوش، تغيرات المشهد السياسي: إشكالية التمثيل والرهانات الحاسرة، مرجع سابق، ص 12، مجموعة الأزمات الدولية، كل شيء إلا السياسة، مرجع سابق، ص 2، يزيد الصايغ، المعارضة السورية ومشكلة القيادة، مركز كارينغي للشرق الأوسط، نيسان/أبريل 2013.

نعتقد أن من أهم الأسباب التي دفعت سياسي المجلس الوطني لعدم ضم القادة العسكريين، هي نظرتهم "المثالية" بضرورة عدم تدخل العسكريين في السياسة، وحصر العمل السياسي الثوري بالسياسيين، متناسين الواقع الذي تعيشه الثورة، وبأن تطبيق هذه القاعدة يحتاج إلى وجود وعي سياسي وتجربة طويلة من الممارسة السياسية، يفتقدها الواقع السوري والعربي بشكل عام.



ب- سيطرة القوى والأحزاب التقليدية، والتي يقيم غالبية أعضائها خارج سوريا، على مراكز القيادة والقرار داخل المجلس، على الرغم من أنه يفترض نظرياً، حيادية الداخل، خصوصاً النشطاء، على نسبة تفوق النصف من المناصب القيادية¹، وذلك بسبب ضعف تنظيم قوى الحراك الثوري الناتج عن تعدد الكتل والتنسيقيات²، وكثرة الأشخاص المستقلين³، إضافة إلى ضعف الخبرة.

ج- تناقص تأثير المجلس الوطني تدريجياً في الداخل نتيجة تركيزه على كسب الشرعية عن طريق اعتراف الدول أكثر من حرصه على بناء سلطته ومؤسساته في الداخل. إضافة إلى أسباب أخرى يتعلق أغلبها بسوء الأداء وضعف تمثيل الثوار، خصوصاً بعد تحول الثورة إلى العمل المسلح، وما رافق ذلك من تراجع لدور التنسيقيات وهيئات الحراك السلمي (كالهيئة العامة للثورة والمجلس الأعلى لقيادة الثورة... إلخ).

3-2- بنية الائتلاف الوطني وتأثيره: الإصرار على أخطاء الأمم

هيئة أوسع تمثل الثورة والقوى السياسية المعارضة وتتصل بالثوار على الأرض وتوحد جهودهم، تلك هي الغاية من تشكيل الائتلاف الوطني الذي أعلن عنه عقب اجتماع الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر 2012⁴، ليحل محل المجلس الوطني، ويصبح الهيئة السياسية التي "تمثل الثورة".

وكسابقه استفاد الائتلاف في البداية من الدعم الشعبي الذي عُبر عنه من خلال مظاهرات جمعة 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، التي سميت "دعم الائتلاف الوطني"⁵، إضافة إلى الترحيب العربي والدولي به، والذي تجسد بصدر العديد من القرارات الدولية باعتبار الائتلاف "ممثلاً شرعياً للشعب السوري"⁶.

¹ بدى ذلك واضحاً في تركيبة أول مكتب تنفيذي للمجلس، حيث حصل الحراك الثوري على مقعد واحد من أصل عشر مقعداً. للتوسع ينظر:

Aron Lund, "Divided They Stand: an Overview of Syria's Political Opposition Factions", Foundation for European Progressive Studies, May 2012, p.38-42.

ويؤكد هذا الأمر أحد أعضاء المجلس الوطني عن الحراك الثوري بقوله: "استطاعت قوى الحراك الثوري منع المجلس الوطني من اتخاذ أي قرار سياسي يمثل تنازلاً عن ثوابت الثورة، هذا من ناحية القرار السياسي. ولكن كعمل سياسي على مستوى الأجهزة والقيادات والمكاتب، ذهبت غالبية المناصب إلى القوى السياسية، ولم يحصل الثوار سوى على نسبة بسيطة قد لا تصل إلى 20%". مقابلة بتاريخ 2015/1/31.

² بلغ عدد التنسيقيات والتجمعات الممثلة للحراك الثوري داخل المجلس الوطني بعد التوسع الأخير إحدى وثلاثون.

³ بلغ عدد النشطاء المستقلين الأعضاء في المجلس بعد التوسع الأخير 37/عضو من 418، بنسبة تقارب 9%، وإذا أضفنا لهم الشخصيات المستقلة والتي عددها 62/ بنسبة 14.83%، تصبح نسبة الأعضاء الموجودين داخل المجلس بدون مؤسسة أو كتلة حوالي 25%؛ أي الربع. وبالتالي سيكون من الطبيعي في ظل هكذا تركيبة سيطرة الكتل والأحزاب على المجلس.

⁴ أهم الأهداف التي سعى الائتلاف الوطني لتحقيقه هو: "توحيد دعم القيادة المشتركة للمجالس العسكرية الثورية والجيش الحر".

⁵ ينظر على سبيل المثال: [مظاهرة في مدينة كفرنبيل في محافظة إدلب 2012/11/16](#)، [مظاهرة في حي الوعر في مدينة حمص 2012/11/16](#)، [مظاهرة في مدينة الباب في محافظة حلب 2012/11/16](#).

⁶ ينظر: قرار مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري رقم 7595-د.ع (139) -ج4- 2013/3/6، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 262/67 تاريخ 15 أيار/مايو 2013 الذي لم يعترف بالائتلاف كمثل شرعي، وإنما رحب به "باعتباره يضم المحاورين الذين يمثلون فعلياً تلك القوى اللازمة لعملية الانتقال السياسي".



على الرغم من منح المجلس الوطني ثلث مقاعد الائتلاف البالغة 63 في ذلك الوقت، فإن تخصيص /14/ مقعداً لممثلي المجالس المحلية¹ ومقعد واحد لكل من الهيئة العامة للثورة السورية ولجان التنسيق المحلية، وانتخاب رئيس الائتلاف ونائبه منهم؛ (معاذ الخطيب من كتلة المجالس المحلية، وسهير الأتاسي من الهيئة العامة للثورة السورية)، أعطى مؤشراً على وجود نفوذ أكبر للنشطاء²، لكن سرعان ما تبدد هذا الأمر مع انقسام الائتلاف إلى كتلتين رئيسيتين لم يكن فيهما لمثلي الحراك الثوري أثر قيادي حاسم، ومع فقدان الشخصيتين القياديتين في الائتلاف (معاذ الخطيب وسهير الأتاسي) لوزنهما السياسي نتيجة افتقارهما لدعم كتلة سياسية³.

لم تمض أشهر معدودة على تشكيل الائتلاف، حتى ظهرت أصوات داخلية وخارجية تطالبه بتوسيع قاعدته، وبدلاً من تكريس هذه الفرصة لتوسيع تمثيل القوى الثورية الفاعلة على الأرض، والتي من الممكن أن تعيد له شيئاً من الزخم والشرعية التي بدأ يفقدتها نتيجة ضعف أثره على مختلف القوى والمؤسسات الموجودة داخل سورية، جاءت التوسعة باتجاه توسيع نفوذ القوى السياسية التقليدية. فأعلن في 31 مايو/أيار 2013 عن إضافة 43 عضواً جديداً وفق التوزيع الآتي: /14/ لقائمة الاتحاد الديمقراطي، /14/ للحراك الثوري، /15/ ممثلين عن قيادة الأركان.

على الرغم من أن قرار التوسعة جاء بـ /29/ عضواً محسوبين نظرياً على الحراك الثوري والقوى العسكرية، فإنه من الناحية العملية، لم يضيف أي ثقل يذكر لتمثيل هاتين الكتلتين، بسبب الطريقة التي سُمي من خلالها الأعضاء الجدد؛ فبالنسبة لممثلي القوى العسكرية "هيئة الأركان"، تمت تسميتهم من قبل رئيس هيئة الأركان بالتشاور مع الائتلاف، علماً بأن هيئة الأركان بواقعها الحالي، هي مجرد هيئة رئاسية شكلية لا وجود حقيقي لها على الأرض، وليس لها أية سلطة على الفصائل العسكرية الفاعلة. أما بالنسبة لممثلي الحراك الثوري، فقد اختيروا من قبل لجنة من أعضاء الائتلاف⁴ تمثل الكتل المتنافسة فيه، وليس من

¹ ما يثير الاستغراب أن تسمية الأشخاص الممثلين عن المجالس المحلية للمحافظات قد سبقت تأسيس المجالس ذاتها، الأمر الذي يدعو للتساؤل عن الآلية والمعايير التي تم بموجبها اختيار هؤلاء الممثلين.

ينظر: [بيان الهيئة العامة للثورة السورية بالانسحاب من الائتلاف](#).

² مجموعة الأزمات الدولية، كل شيء إلا السياسة، مرجع سابق، ص 2-3.

وللاطلاع على أسماء أعضاء الائتلاف الـ /63/، ينظر: [صفحة الائتلاف الوطني على الفيس بوك](#).

³ مجموعة الأزمات الدولية، كل شيء إلا السياسة، مرجع سابق، ص 19.

⁴ ضمت اللجنة الأعضاء التالية أسماءهم: جمال الورد- جابر زغين- كمال اللبواني- حسين السيد- محمد قداح- واصل الشمالي.



قبل ممثلي قوى ثورية محلية ومدنية¹. ولعل السبب في اختيار هاتين الطريقتين في تسمية الأعضاء، هو الحرص على إبقاء التوازن بين كتل الائتلاف، أكثر من الرغبة في إيجاد تمثيل حقيقي لقوى الثورة².

يعاني الائتلاف حالياً من مشاكل بنيوية عدة، منبعاها افتقاده للمعايير التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد تأثير كل كتلة من كتله على الثورة وحاضنتها، مما أدى إلى الاعتماد على آلية "التوافق بين القوى السياسية والثورية" كأساس لتشكيله، الأمر الذي نتج عنه وجود قوى وشخصيات ضعيفة التأثير داخله، وفي الوقت ذاته، غياب قوى مؤثرة وفاعلة عنه. إضافة إلى ذلك، ثمة سلبيات في نظام العضوية والاستبدال، التي تفتقد لآلية تنفيذ واضحة³.

لقد كان لفشل الائتلاف في بناء هيكل إدارية وقيادية قاعدية في الداخل السوري في مختلف المجالات المدنية والعسكرية والسياسية، والتجاذبات والمناكفات داخله، والتدخل الدولي في أعماله، الأثر الكبير في إضعاف قدرته على التأثير في مجريات الثورة، وتحويله إلى مجرد متفرج على أحداثها⁴.

لم يستطع الائتلاف الوطني إعداد قيادة سياسية وتوجه استراتيجي ذي مصداقية، ولم يفلح في بناء هيكل إدارية فعالة وتكريس حضوره في المناطق المحررة في سوريا. كما لم يوفر الائتلاف فرصة للتغلب على هذه العيوب في المستقبل؛ نظراً إلى ديناميكياته الداخلية المختلفة، واعتماده الكلي على اعتراف أصدقاء سوريا المستمر به، للحصول على مكانة سياسية والبقاء على قيد الحياة⁵.

¹ كانت قد حددت ثلاث كتل محسوبة على الحراك الثوري (الهيئة العامة للثورة السورية- لجان التنسيق المحلية- المجلس الأعلى لمجلس قيادة الثورة) بالانسحاب من الائتلاف إذا لم يمنح الحراك الثوري نسبة لا تقل عن 50% من مقاعد الائتلاف ومؤسساته القيادية. حيث جاء في البيان الذي وقعته بتاريخ 2013/5/29: "إن خطوة توسيع الائتلاف التي جرى العمل عليها خلال الفترة الماضية ليست أكثر من محاولة ترقيع بانسة، نرفض أن تقتصر على ضم شخصيات وكيانات لا تتمتع بحضور فاعل مؤثر في الثورة"، [رابط البيان](#).

بعد صدور قرار التوسيع، نفذت الهيئة العامة للثورة السورية تحديدها وانسحبت من الائتلاف محتجة على طريقة تسمية الأعضاء، حيث ذكرت في البيان المؤرخ في 2013/6/1: "في تاريخ 2013/5/26 أرسلنا إليهم بياناً نطالبهم فيه بالعدول عن تعيين بعض الأشخاص الذين لا يمثلون الثورة، وأن تتم توسعة الائتلاف باتجاه ثوار الداخل، إلا أن كلامنا لم يجد صدقاً لدى مسامعهم وجاءت اقتراحات توسعتهم بأسماء كنا في يوم من الأيام نحتف لإسقاطها في مظاهراتنا ضد النظام الأسدي الفاشي ونحسبها أبواقاً للنظام"، [رابط البيان](#).

بغض النظر عن ثقل الهيئة العامة للثورة وباقي الكيانات الموقعة على البيان الأول، فإن ذلك يشير إلى التوجه العام الذي كان مرافقاً لعملية التوسعة، وكيف أنها لم تكن باتجاه توسيع تمثيل قوى الثورة.

² ينظر: مجموعة الأزمات الدولية، كل شيء إلا السياسة، مرجع سابق، ص 19.

³ خصص النظام الأساسي للائتلاف المواد 13-14-15/ لمسألة العضوية، وعلى الرغم من النص في المادة 15/ على أربعة أسباب لخلو مقعد الائتلاف وهي: الوفاة، العجز، الاستقالة، إسقاط العضوية من قبل الائتلاف. فإن المواد المشار إليها لم تتعرض لا تلميحاً ولا تصريحاً لآلية الاستبدال التي تتيح للكتلة الممثلة داخل الائتلاف استبدال أعضائها، مما جعل الأمر خاضعاً لاجتهاد اللجنة القانونية.

⁴ د. يزيد صايغ، [التوقعات القائمة للمعارضة السورية](#)، مركز كارينغي للشرق الأوسط، نيسان/أبريل 2014.

⁵ المرجع السابق، شمس الدين الكيلاني، الائتلاف الوطني السوري: بين رهانات الولادة وعسر المهمة "تقييم حالة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، كانون الثاني/يناير 2014، ص 19.



3-3- بنية الهيئة العليا للمفاوضات¹: الإطار الوطني الواسع لبنية هشة

انبثقت الهيئة عن مؤتمر الرياض الذي عقد في الفترة 9-10 ديسمبر/كانون الأول لعام 2015²، والذي ضم ممثلين عن الفصائل العسكرية- الائتلاف الوطني- هيئة التنسيق- تيار بناء الدولة- علماء دين- شخصيات وطنية مستقلة³، وقد حظيت الهيئة بدعم أهم الأطراف المعارضة باستثناء بعض الجهات⁴.

تشكلت الهيئة وفق مبدأ المحاصصة⁵، حيث حظيت الفصائل العسكرية بالنسبة الأكبر من المقاعد (الثلاث)⁶، وجمعت إلى جانبها لأول مرة القوى السياسية، ليس المحسوبة على الثورة فقط، وإنما المحسوبة أيضاً على "معارضة الداخل" التي تبنت استراتيجية "التغيير الديمقراطي ورفضت عسكرة الثورة"، ليمثل ذلك بداية انزياح بنيوي من الثوري إلى "المعارضة" بمفهومها السياسي⁷، ولتصبح هذه الهيئة أول مؤسسة سياسية بعد انطلاق الثورة تضم هذا الطيف الواسع من القوى السياسية والعسكرية.

استطاعت الهيئة حتى الآن المحافظة على تماسكها⁸، وتأدية المهمة المنوطة بها وهي: "تمثيل المعارضة والثورة في مسار الحل السياسي"، إلا أن ذلك لا يخفي هشاشة بنيتها لعدة أسباب أهمها: التباين الواضح في الرؤى السياسية بين الأطراف المشاركة

¹ سنركز في هذه الفقرة، كما هو واضح في العنوان، على بنية الهيئة، وبالتالي لن نتحدث عن المضمون الذي تعمل وفقه "بيان مؤتمر الرياض"، لأن ما نريده من هذه الفقرة، هو بحث قابلية تطوير الهيئة لتصبح ممثلاً سياسياً للثورة من عدمه.

² عقب اجتماع فيينا 2، أسندت المجموعة الدولية لدعم سوريا "ISSG" للمملكة العربية السعودية مهمة جمع أطراف المعارضة من أجل الخروج بحيغة تمثّلها في مفاوضات الحل السياسي.

³ بلغ عدد حضور المؤتمر /102/ وفق التوزيع التالي: /36/ للائتلاف، /14/ للفصائل العسكرية، /13/ لهيئة التنسيق الوطنية، /2/ لتيار بناء الدولة، والبقية ممثلون عن الطوائف الدينية والعرقية من المستقلين.

ينظر: قائمة بأسماء المعارضين المشاركين في مؤتمر الرياض، عكس السير، 7 كانون الأول/ديسمبر 2015.

⁴ إذا أغفلنا موقف القوى المحسوبة على المعارضة نظرياً، والتي تمثل وجهة نظر النظام ورؤاه في غالبية توجهاتها فعلياً، كحزب الاتحاد الديمقراطي PYD، فإن الجهات التي رفضت مخرجات مؤتمر الرياض هما: حركة أحرار الشام الإسلامية، وجماعة النصرة.

ينظر: بيان انسحاب حركة أحرار الشام من مؤتمر الرياض، مقابلة قائد جبهة النصرة أبو محمد الجولاني.

⁵ ضمت الهيئة /34/ مقعداً، وزعت على الشكل الآتي: /11/ للفصائل، /9/ للائتلاف، /8/ مستقلون، /6/ لهيئة التنسيق.

ينظر: ارتفاع عدد أعضاء الهيئة العليا للتفاوض للمعارضة السورية، السورية نت، 11/12/2015.

⁶ قد لا تكون نسبة المقاعد الممنوحة للفصائل في الهيئة عادلة مقارنة مع حجم تأثير الفصائل في المسار السياسي وأهميته، ولكن يبدو الأمر أقل وطأة لو قارنا بين نسبة حضورهم في المؤتمر التي بلغت 13.72%، وبين نسبة حضورهم في الهيئة التي وصلت إلى 33%.

⁷ بدأ ذلك واضحاً في وجود هيئة التنسيق الوطنية وتيار بناء الدولة وشخصيات مما اصطلح على تسميته "التيار الثالث"، الذي يعتبر نفسه خارج النظام والمعارضة، إضافة إلى ممثلين مستقلين عن مؤتمرات القاهرة وموسكو. حيث تقترب رؤى هذه القوى والشخصيات من وجهة نظر النظام في الإصلاح أكثر من قربها من وجهة نظر الثورة في التغيير.

⁸ باستثناء انسحاب تيار بناء الدولة الذي أعلن عنه رئيسه لؤي حسين بتاريخ 25 إبريل/نيسان 2016. ينظر: صفحة لؤي حسين على الفيسبوك.



فيها¹، والطبيعة المؤقتة والمحدودة لعملها²، واعتمادها على مبدأ المحاصصة وعدم قناعة بعض الأطراف بنسب تمثيلهم³، إضافة إلى عدم وجود الثقة بين العديد من الجهات والقوى المشاركة فيها.

3-4- مقارنة بين المجلس الوطني والائتلاف الوطني والهيئة العليا للمفاوضات: اختلاف التوصيف والنتيجة واحدة

بعد استعراضنا لبنية كل من المجلس الوطني والائتلاف والهيئة العليا وتأثيرهم، سنجري مقارنة سريعة بينهم بناء على عدة معايير، للوقوف على أهم أوجه الشبه والاختلاف فيما بينها.

المعيار	المجلس الوطني	الائتلاف الوطني	الهيئة العليا للمفاوضات
"تمثيل الثورة"	✓	✓	✗
الطبيعة الدائمة للعمل	✓	✓	✗
وجود تمثيل حقيقي للفصائل العسكرية	✗	✗	✓
وجود قوى سياسية غير مؤمنة بأهداف الثورة	✗	✗	✓
وجود قوى ثورية محسوبة على الحراك السلمي	✓	✓	✗
وجود قوى ثورية محسوبة على "النظام"	✗	✗	✓
وجود قوى مجتمع مدني	✗	✓	4 ✗
وجود تمثيل للمجالس المحلية	✗	✓	5 ✗
تأييد في بداية التشكيل ثم توقف أو اعتراض أو نقد	✓	✓	6 ✓
سيطرة القوى السياسية على القرار	✓	✓	✗

¹ على سبيل المثال: لم تستطع الفصائل المتوافق مع الائتلاف على رؤية سياسية موحدة، وبدوره لم يستطع الائتلاف التوافق مع هيئة التنسيق على رؤية سياسية موحدة. يبين ذلك الاختلاف الواضح بين الرؤى السياسية بين هذه الجهات.

للاطلاع أكثر على مضمون الرؤى والأفكار السياسية لكل جهة من هذه الجهات، ينظر: الوثائق السياسية الخاصة بالثورة السورية "عرض ونقد"، مركز الحوار السوري، غير منشورة، 2015.

² باعتقادنا، يعد هذا الأمر سبباً رئيساً لقبول مختلف الأطراف الانخراط في الهيئة على الرغم من وجود جهات متباينة في الرؤى والمشاريع السياسية، وإلا لو كانت مهام الهيئة ووظيفتها تتجاوز قضية تمثيل المعارضة في المفاوضات، إلى ما هو أكبر وأهم، لما شهدنا قبول هذه الجهات "المتباينة في الرؤى" بالانخراط في الهيئة.

³ للتدليل على ذلك، يكفي أن نبين أن أحد الأسباب التي استندت إليها حركة أحرار الشام لتبرير انسحابها هو "إعطاء دور أساسي لهيئة التنسيق الوطنية وغيرها من الشخصيات المحسوبة على النظام..."، وكذلك استنكرت منظمات تركمانية سورية ضعف تمثيلها في مؤتمر الرياض.

ينظر: [منظمات تركمانية سورية تستنكر ضعف تمثيلها في مؤتمر الرياض](#)، وكالة الأناضول، 2015/12/12.

⁴ قد يجتج البعض بأن قوى المجتمع المدني ممثلة داخل الهيئة العليا للمفاوضات بشكل غير مباشر عبر الائتلاف الوطني الذي يضم العديد من هذه القوى. لكن ما نعيه بتمثيل قوى المجتمع المدني داخل الهيئة هو الوجود المباشر من حيث تخصيص مقاعد لها بصورة مباشرة، وهذا غير متحقق. فضلاً عن أن الادعاء بوجود تمثيل لقوى المجتمع المدني داخل الائتلاف يعطي حضوراً لها في الهيئة العليا، أمر غير سليم لعدة أسباب منها: ضعف تمثيل هذه القوى داخل الائتلاف الوطني بالأساس، حيث يبلغ عدد تمثيلها 4 أعضاء بنسبة 4.08%، ولكن هذا لا يتعارض مع وجود تأثير لبعض شخصياتها سواء داخل الائتلاف أو الهيئة العليا للمفاوضات يكون مرده لظروف شخصية أكثر منها مؤسسية.

⁵ ما ذكرنا في الهامش السابق بخصوص قوى المجتمع المدني ينطبق على المجالس المحلية، حيث يبلغ عدد تمثيلها 12 عضواً بنسبة 12.24%، وكذلك الأمر بالنسبة لتأثير بعض شخصياتها داخل الائتلاف والهيئة العليا.

⁶ ظهرت بوادر هذا التراجع مؤخراً من خلال كتابات بعض المهتمين بالشأن السوري، كـ [كمقال لييب النحاس المنشور في موقع الدرر الشامية بعنوان: "قواعد اللعبة الجديدة ومستقبل الثورة السورية"](#)، وتعليق مجاهد ديرانية المعنون بـ "ملاحظاتنا على هيئة المفاوضات" بتاريخ 2016/3/24، وتعليق عمر مشوح بعنوان "رسائل سريعة لهيئة التفاوض العليا".



✓	✓	✓	ضعف حضور القوى السياسية الموجودة في الساحة
✗	✗	✗	وجود معايير واضحة لتحديد تأثير كل كتلة
✓	✓	✓	اللجوء إلى آلية المحاصصة في التشكيل
✓	✓	✓	التشكيل بناء على مبادرات خارجية
✗	✓	✗	الاعتراف القانوني الدولي
✓	✓	✓	الاعتراف السياسي الدولي

نستنتج عدة مؤشرات من المقارنة السابقة أهمها:

- 1- على الرغم من تزايد حضور القوى الثورية في الائتلاف، ولو نظرياً، ممثلاً بالمجالس المحلية وممثلي الأركان وممثلين عن بعض منظمات المجتمع المدني، عما كان عليه الأمر في المجلس الوطني، فإن التمثيل في الهيئة العليا للمفاوضات لم يتسع إلا لضم ممثلي أهم الفصائل.
 - 2- بشكل عام امتلكت القوى السياسية وكتلتها القرار في مؤسستي المجلس الوطني والائتلاف، في حين أصبح هنالك تأثير واضح على قرار الهيئة العليا للمفاوضات من قبل الفصائل العسكرية، على الأقل من الناحية النظرية، نظراً لامتلاكهم ثلث الأصوات¹.
 - 3- الاستمرار في الاعتماد على آلية "المحاصصة" في تشكيل الأجسام السياسية، الأمر الذي شكل سبباً رئيساً في ضعف بنيتها.
 - 4- أدى غياب المعايير الواضحة في تحديد تأثير الكتل السياسية والفصائل العسكرية في مختلف هذه الهيئات إلى وجود وازن لقوى سياسية وفصائل عسكرية ذات تأثير ضعيف، وغياب أو ضعف حضور أخرى ذات تأثير قوي، الأمر الذي أدى بالمحصلة إلى ضعف تأثير هذه القوى وضعف ارتباطها بالحاضنة الشعبية.
 - 5- تشكلت جميع هذه المؤسسات بناء على مبادرات خارجية، مما يدل على أمرين في غاية الخطورة: الأول، عدم امتلاك الفصائل الثورية والقوى السياسية للإرادة بتشكيل جسم سياسي للثورة. والثاني، الأثر الكبير الذي تمتلكه الدول على هذه الفصائل والقوى، وقدرتها على جمعهم ودفعهم -ولو بشكل غير مباشر- إلى التوافق.
- بناء على ما تقدم، يمكن القول: لقد سيطرت على الهيئات التي يفترض "تمثيلها للثورة" قوى وأحزاب سياسية ذات بنية تنظيمية تقليدية محصورة الانتشار²، يقيم معظم أعضائها في الخارج³. في مقابل وجود ضعيف وحجول للقوى الثورية خصوصاً العسكرية

¹ قلنا من الناحية النظرية، لأن بعض التسريبات بينت انعدام التنسيق بين ممثلي الفصائل العسكرية في كثير من القضايا المهمة والمصيرية.

² د. حازم نحار، المستقلون في التحالفات السياسية للمعارضة، زمان الوصل، 2014/3/20.

³ يمكن استحضار تجربة الكتلة الوطنية السورية عام 1928 للتدليل على أن الأجسام السياسية الائتلافية يجب أن تمارس نشاطها وتقود الحراك من داخل البلد، وما يتطلبه ذلك من أن يكون غالبية أعضائها مقيمين فيه. فقد تشكلت الكتلة من 38 عضواً من داخل سوريا أضيف إليها ما يقارب 14 عضواً من الخارج، في حين أننا نجد أن في تجربتي المجلس الوطني والائتلاف الوطني كان الأمر معاكساً حيث غالبية الأعضاء مقيمين خارج سوريا والقلة منهم مقيمين في الداخل. للاطلاع على تشكيل الكتلة الوطنية، يراجع: د. رضوان زيادة، استشراف آفاق الحياة السياسية وقوى المجتمع المدني في سوريا، مرجع سابق، ص 6.



داخلها. ليساهم مع هذه المثالب ضعف أداء هذه الهيئات، ومهاراتها الداخلية، والتدخلات الخارجية بعملها وقراراتها، وعدم قدرتها على مد الجسور مع الثائرين، في فقدان الثقة بينها وبين الحاضنة الشعبية.

وكذلك الأمر بالنسبة للهيئة العليا للمفاوضات، والتي لا يمكن التعويل على تطويرها مستقبلاً -على الرغم من إطارها الوطني الواسع، وجمعها للفصائل العسكرية والقوى السياسية لأول مرة- بسبب محدودية وظيفتها وتأقيته، والتباين الواضح بين رؤى مكوناتها.

4- رؤية مستقبلية لبنية الهيئة السياسية التي تمثل الثورة: بنية تستعيد ثقة الحاضنة أولاً

بعد استعراضنا لبنية الهيئات السياسية التي "تمثل الثورة" وتأثيرها على الحاضنة الشعبية، تكون قد اتضحت أمامنا السلبيات التي وصمت هذه البنية. وبعد دراستنا لبنية القوى السياسية "التقليدية والناشئة" نكون قد وقفنا على تأثير هذه القوى وحجمها داخل الثورة. وتكون النتيجة هي ضعف بنية الأجسام "الممثلة للثورة" سواء كانت محسوبة على القوى السياسية أم الفصائل العسكرية، وضرورة إعادة بناء الهياكل الحالية أو إنشاء جسم جديد، يتلافى السلبيات الناتجة عن غياب التمثيل الحقيقي للقوى الفاعلة والناشئة.

لكن قبل الحديث عن الخيارات المتاحة المتعلقة بإعادة الهيكلة أو إنشاء جسم جديد، لابد من دراسة أهم المعطيات والشروط التي يجب في ضوءها بحث هذه الخيارات.

4-1- معطيات بنية الهيئة السياسية الممثلة للثورة: باتجاه هيئة ثورية

ونقصد بالمعطيات: الظروف الموضوعية والذاتية التي تمر بها القوى السياسية والثورية، والتي تؤثر بصورة مباشرة على بنية الهيئة السياسية ودورها وتأثيرها.

تتلخص هذه المعطيات بما يلي:

- أ- تعد الفصائل العسكرية ومكاتبها السياسية، حالياً، أكثر القوى الثورية التي تحوز على ثقة الناس في الداخل، وهي القوة الموجودة على الأرض القادرة على إفضال أي مشروع للحكم أو بناء المؤسسات المدنية فضلاً عن العسكرية إذا لم تكن جزءاً منه، وهي التي تقدم التضحيات في الدفاع عن الحاضنة الشعبية والمناطق المحررة. فالناس لا تثق إلا بالأشخاص الذين يعيشون معاناتها، ويقاوتون معها، ولا تستمع إلا لمن يدافع عنها¹.
- ب- على الرغم من أن المجالس المحلية بدأت تشكل هياكلها على الأرض شيئاً فشيئاً، حيث تسعى لترسيخ مؤسسات محلية خدمية تسد حاجات الناس في المناطق المحررة، وكسب ثقتهم على اعتبار أنها منبثقة عن إرادتهم انتخاباً أو توافقاً، وتقوم بممارسة بعض الأنشطة السياسية كونها المؤسسات الوحيدة حالياً التي يفترض أنها ناتجة عن شرعية شعبية، فإنها حقيقة ما تزال تناضل لتأكيد سلطتها في ظل منافستها، وأحياناً مناكفتها، من قبل الفصائل العسكرية

¹ ينظر: سلامة كيلة، أزمة المعارضة والبدل السياسي للسلطة في سوريا، موقع الأخبار، 2011/10/19. ولعل موقع البيان رقم 1/ بتاريخ 2014/9/24، قصدوا هذا المعنى في ضوء تبرير موقفهم الراض للاعتراف بالائتلاف والحكومة المؤقتة المنبثقة عنه، فقد نص البيان على: "أن الأحقية في تمثيلها إلى من عاش همومها وشاركها تضحياتها من أبنائها الصادقين".



والهيئات الإدارية والقضائية التابعة لها، وتقاوم النقص الحاد في التمويل والموارد المادية الأخرى، وسياسة التدمير الممنهج للبنى التحتية في المناطق المحررة التي يتبعها النظام.

ج- لم تستطع غالبية، إن لم نقل جميع، القوى السياسية الناشئة "الأحزاب والتيارات التي نشأت في ظل الثورة" من إثبات وجودها وكسب ثقة الناس، فضلاً عن التأثير فيهم، حتى الآن؛ نتيجة عدم قدرتها على العمل في الداخل، وعدم توفر الظروف الملائمة لممارسة النشاط السياسي الحزبي الذي يتطلب استقرار الدولة، وهو ما لم يتحقق بعد في ظل استمرار الثورة.

لا يمكن لهذه القوى، والحالة كذلك، من المشاركة في تمثيل الثورة طالما لم تبدأ في بناء هياكلها وكوادرها داخل سوريا. د- نعتقد عدم إمكانية مشاركة قوى المجتمع المدني¹ في تمثيل الثورة سياسياً لأسباب عدة منها: تعارض ممارسة العمل السياسي مع الطابع المستقل لهذه القوى، وأعدادها الكثيرة، حيث بلغت عدة مئات، وبالتالي إشراك بعضها دون الآخر سيدخل الهيئة السياسية المفترضة في جدالات ومناورات، هي في غنى عنها².

هـ- فقدت قوى الحراك السلمي والتنسيقيات أهميتها نتيجة تحول الثورة نحو العمل المسلح، ورأينا كيف أن غالبيتها قد تحولت إلى مجموعة أشخاص دون إطار مؤسسي فاعل.

و- جميع الأحزاب السورية المعارضة التقليدية صغيرة، وتسم بضعف تأثيرها وعزلتها عن المجتمع الذي فقد الثقة بها نتيجة أسباب موضوعية وذاتية³.

لقد فشلت القوى السياسية خلال الثورة في تقديم نموذج جيد في الفكر والسلوك والاتفاق والتنسيق على حدود دنيا في عملها، مما أفقدها بعض الرصيد الذي كانت حازته بعض شخصياتها قبل الانتفاضة أو في بداياتها⁴.

¹ تعرف منظمات المجتمع المدني بأنها: "مجموعة التنظيمات والبنى التطوعية الحرة، التي تشغل المجال العام في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والمهنية والثقافية والدينية والأثرية، والتي تتلاقى طوعياً حول مجموعة قيم أو مصالح مشتركة. يتحدد موقع هذا القطاع ما بين الدولة ومؤسساتها من جانب، والقطاع الخاص المهادف للربح من جانب آخر".

ينظر: د. رضوان زيادة، استشراف آفاق الحياة السياسية وقوى المجتمع المدني في سوريا، مرجع سابق، ص 26. نستنتج من التعريف السابق أن من أهم خصائص منظمات المجتمع المدني: استقلاليتها عن الدولة (فهي ليست جزء من الدولة ومؤسساتها ومجالسها) وابتعادها عن الجانب السياسي، عكس الأحزاب، وبالتالي عدم سعيها للوصول إلى الحكم. والطابع الطوعي للعمل فيها، فضلاً عن سعيها لتحقيق المصلحة العامة بعيداً عن مفهوم الربح.

² لعل البعض يعترض على هذا التوجه، مطالباً بمنح دور سياسي لقوى المجتمع المدني، مبرراً ذلك بكثرة قوى المجتمع المدني الثورية ودورها المهم في خدمة الثورة، وبالتالي حقها في المشاركة في تمثيلها، وبالوضع الاستثنائي للثورة، وما يفرضه من خروج عن بعض القواعد التي تمنع مثل هذه القوى من الانخراط في العمل السياسي. لا شك أن لمشاركة قوى المجتمع المدني في تمثيل الثورة سياسياً، بعض الإيجابيات منها: اتساع القاعدة التمثيلية للهيئة السياسية بإشراك قسم مهم من حراك الثورة فيها، وتوفير الدعم للهيئة السياسية في مختلف المجالات الإعلامية والمالية والقانونية... إلخ نتيجة امتلاك هذه القوى لعنصري التخصص والكفاءة في تقديم الخدمات. لكن، نعتقد -نظراً للسلبات المشار إليها في المتن- بضرورة ابتعاد قوى المجتمع المدني عن المجال السياسي حفاظاً على استقلاليتها، وابتعاداً عن التجاذبات السياسية التي تفقدها فعاليتها وتشتت جهودها. إلا أن ذلك لا يعني فقدانها لأي دور في المجال السياسي، إذ تستطيع هذه القوى في حال بنائها هياكل فاعلة وتأمين تمويل جيد، أن تمارس دوراً رقابياً، ودوراً استشارياً تجاه الهيئة السياسية.

³ ينظر على سبيل المثال: د. بشير زين العابدين، سوريا: مشكلات العمل السياسي وآفاق التغيير، مرجع سابق، سلامة كيلة، أزمة المعارضة والبدل السياسي للسلطة في سوريا، مرجع سابق، عمر كوش، تغيرات المشهد السياسي: إشكالية التمثيل والرهانات الخاسرة، مرجع سابق، ص 7، علي بدوان، الأحزاب والنخب وثورات الشارع العربي، موقع الجزيرة، مقالات رأي، 2011/4/4.

⁴ حسام ميرو، أمراض النخب السياسية السورية، موقع مجلة البديل، 2014/11/29.



ز- عدم القدرة على إجراء انتخابات داخل سوريا للموقوف على تأثير كل حزب أو قوة سياسية أو ثورية، وبالتالي فإن آلية "التوافق" هي الحل المؤقت لإنشاء الهيئة السياسية، مع الأخذ بعين الاعتبار المؤشرات غير المباشرة من دراسات وإحصائيات واستبيانات من أجل التوصل إلى صيغة تمثيل سياسي وثوري أقرب ما تكون إلى الواقع.

ح- سورية في ثورة، وبالتالي فهي بحاجة إلى هيئة سياسية ثورية¹، بما يقتضيه ذلك من إيجاد بنية تتوافق مع الثورة من حيث التشكيل والتنظيم. للأسف بنيت الهيئتان اللتان "مثلتا الثورة" وفق أسلوب يتوافق وحالة دولة مستقرة، حيث كانت الغالبية في التشكيل للقوى السياسية التقليدية على حساب القوى الثورية، بينما يفترض العكس.

وفي هذا السياق، يطرح التساؤل التالي: ما هي وظيفة هذه الهيئة السياسية الثورية؟ هل هي قيادة للثورة أم تمثيلها²؟ نعتقد أنه في ضوء المعطيات المذكورة سابقاً، خصوصاً تلك المتعلقة بضعف ثقة الحاضنة بالقوى السياسية، وقلة الخبرة السياسية لدى القوى الثورية الناشئة، وضعف بنيتها، تتمثل وظيفة الهيئة السياسية حالياً بتمثيل الثورة ربما بتغيير هذه المعطيات.

هذه هي أهم المعطيات التي تؤثر في بنية الهيئة السياسية التي تمثل الثورة، وننتقل الآن لنبين أهم شروط بنية هذه الهيئة وقوة تأثيرها.

4-2- شروط بنية الهيئة السياسية الممثلة للثورة وقوة تأثيرها: الداخل مناط الثقة

تستند الشروط على المحددات والمعطيات المذكورة أعلاه، فهي نتيجة طبيعية لها. تتلخص أهم الشروط اللازمة لبناء الهيئة السياسية وزيادة تأثيرها بالآتي:

أ- أن تكون الأغلبية للقوى الثورية ممثلة بالممثلين السياسيين لكل من الفصائل العسكرية والهيئات الناحية المكونة للمجالس المحلية.

بالنسبة لتمثيل الفصائل العسكرية، فهو ضروري بسبب ثقة الحاضنة بها، وتأثيرها المباشر على مجريات الثورة بعد تحول الثورة إلى العمل المسلح. مع ضرورة مناقشة الوضع التنظيمي للممثلين السياسيين للفصائل مع الفصائل (استمرار عضوية أو انفصال)؛ لأسباب عدة أهمها: (1) عدم التهديد بالسلاح أو استخدامه لحل الخلافات السياسية، (2) الفصائل هي جيش سوريا المستقبلي الذي يفترض به عدم تدخله بالسياسة وفرض إرادته على الشعب وعلى السياسيين، (3) تخصص كل فريق بعمله.

أما بالنسبة للمجالس المحلية، فلا بد من الاعتراف بها كشريك في القيادة السياسية وتمكينها ومنحها امتيازات للقيام بهذا الدور بعد تطويرها وترسيخ وجودها كمؤسسات حكم محلية حقيقية³؛ لأنها تعد التعبير المحلي عن السلطة الناشئة،

¹ ينظر: زهير سالم، بين يدي السنة الثالثة للثورة السورية: تحتاج الثورة إلى قيادة ثورية، صفحة الكاتب على الفيس بوك، 2013/1/27، محمد صبرا، حلقة [الواقع العربي بعنوان: ما الذي بقي من الائتلاف السوري المعارض؟](#)، بثت على قناة الجزيرة الفضائية، 2015/1/11.

² تمثيل الثورة يقتضي أن الهيئة السياسية هي مجرد تعبير عن إرادة الثوار، وبالتالي لا تستطيع تغييرها وتلتزم بما. أما قيادة الثورة، فتعطي الهيئة القدرة على اتخاذ أي قرار تراه مفيداً للثورة. ويمكن أن نضرب مثلاً عملياً لذلك من خلال قضية التفاوض مع النظام: فالهيئة الممثلة لا يحق لها التفاوض لأن هذا الأمر غير مقبول لدى الثوار، في حين الهيئة القيادية تستطيع اتخاذ مثل هكذا قرار إذا وجدت مصلحة للثورة فيه.

³ يزيد الصايغ، المعارضة السورية ومشكلة القيادة، مرجع سابق.



والتي تجسد في حالة الثورة السورية الأساس الذي يمكن البناء عليه لاحقاً؛ خصوصاً مع الاضطرار لتكريس المحلية ولو مؤقتاً، بسبب الوضع الميداني للمناطق المحررة وانفصالها عن بعضها البعض (حي الوعر والغوطتين الشرقية والغربية مثلاً) وبالتالي صعوبة الاتصال فيما بينها، وما يترتب على ذلك من صعوبة بناء سلطة مركزية من الأعلى من دون مراعاة البعد المحلي (المناطقي)، كما هو حال الهيئتين السياسيتين اللتين "تمثلان الثورة"¹.

ب- وجود الهيئة السياسية داخل سوريا: فلم يعد مقبولاً بقاء هيئة سياسية تمثل الثورة خارج سوريا في ظل وجود مناطق محررة². ففضلاً عن دور ذلك في إعادة الثقة المفقودة بين السياسيين من جهة والثوار والحاضنة الشعبية من جهة ثانية، فإن وجود الهيئة في الداخل يعطيها القدرة على التواصل مع الفاعلين في الثورة، ويمكنها من الإشراف على بناء الهياكل والمؤسسات الثورية³.

يؤكد هذا الشرط، ما حدث مع الناشطين الذين كانوا يتمتعون بشعبية ومصداقية في بداية الثورة، فقدوها حالما غادروا سوريا⁴.

4-3- خيارات بناء الهيئة السياسية الممثلة للثورة: النمطية أم الثورية؟

في ضوء المعطيات والشروط المذكورة آنفاً، يبرز السؤال الأصعب: ما هي الهيئة السياسية التي تمثل الثورة؟ هل نعتد على الهيئات الموجودة حالياً، ونسعى إلى إصلاحها وإعادة هيكلتها؟ أم الأفضل بناء جسم جديد يتخلص من أية قيود بنبوية مفروضة على الهيئات السابقة؟

الخيار الأول: إنشاء هيئة سياسية جديدة⁵: بحيث تتم دعوة مختلف القوى الثورية السياسية والعسكرية والمحلية وشخصيات وطنية (وفق معايير محددة)⁶ لمؤتمر وطني جامع تبتثق عنه هيئة سياسية جديدة تمثل الثورة. ويمكن في هذا المضمار طرح عدة

¹ في هذا السياق، نعتقد أن الهيئة الناجبة على مستوى المحافظة هي أحق الجهات بالتمثيل السياسي، إذا أخذنا بعين الاعتبار أنها أكثر المؤسسات الحالية تعبيراً عن الإرادة الشعبية، طبعاً هذا في حال كانت آلية تشكيل غالبيتها قد تم عن طريق الانتخاب.

هذا الوضع الاستثنائي الذي تتداخل فيه الهيئة الناجبة للمجالس المحلية بالهيئة السياسية الممثلة للثورة، أمر مؤقت. ريثما تستطيع الأحزاب الدخول إلى البلد، وتمارس نشاطها السياسي داخله، عندها من الطبيعي أن يتم الفصل بين الإدارة المحلية وبين البرلمان.

² هذا لا ينفي ضرورة وجود مكاتب تمثيل خارجية للهيئة، فما نقصده، وجود المقر الرئيس للهيئة داخل سوريا، طالما أنه بالإمكان تأمينه مثله مثل مقرات الفصائل العسكرية حالياً.

³ ينظر على سبيل المثال: المرجع السابق، رشيد الحاج صالح، نريد ائتلافاً ثورياً، موقع الجزيرة- مقالات رأي، 2013/7/13، صلاح بدر الدين، الثورة السورية وإشكالية التمثيل والقيادة، الحوار المتمدن، 2012/11/23.

⁴ ينظر: مجموعة الأزمات الدولية، كل شيء إلا السياسة، مرجع سابق، ص 19.

⁵ لعل السيناريو الذي بدأ الحديث عنه هو تشكيل هيئة سياسية جديدة تضم الائتلاف وهيئة التنسيق بضغط من بعض الدول. إن صحت هذه المعلومات، فذلك يعني نفس الفرصة الأخيرة التي يمكن من خلالها جمع القوى الثورية مع القوى السياسية. فهئة التنسيق، كما أوضحنا سابقاً، لم تكن يوماً متبينة لأهداف الثورة، فكيف ستكون في هيئة سياسية ممثلة لها!

⁶ الغاية من وضع "المعايير المحددة"، ضبط هذا المصطلح العام، وتلافي ما حدث داخل الائتلاف من انتقال الشخص ذاته من تمثيل هيئة أو كتلة إلى كتلة "الشخصيات الوطنية" لكي يحتفظ بعضويته، عندما كانت تطلب الهيئة أو الكتلة التي يمثلها استبداله. فترك الأمر بدون ضوابط محددة سيفتح المجال لسجلات وخلافات لا يمكن ضبطها.



سيناريوهات لعل أهمها: تشكيل جسم سياسي جديد وفق المعطيات والشروط السابقة، يكون للائتلاف الوطني نسبة معينة فيه¹، في تكرار لتجربة الائتلاف الوطني ذاته، عندما منح المجلس الوطني نسبة معينة من مقاعده.

من إيجابيات هذا الخيار أنه يؤدي إلى ميلاد جهة سياسة متوافق عليها من كل القوى على عكس الأجسام السياسية الحالية التي ليست محل إجماع ثوري، فضلاً عن الدفع المعنوي الذي سيتولد داخل الثورة نتيجة ميلاد هكذا جسم. لكن من أهم سلبياته، هي الصعوبات الكثيرة التي تعيق تشكيله والمتمثلة فيما يلي:

أ- التجاذبات الحالية بين قوى الثورة والمعارضة.

ب- عدم وجود قناعة لدى كل من القوى السياسية والفصائل العسكرية بتشكيل هيئة سياسية تضمهما، فكل منهما لديه قناعة بقدرته على تمثيل الثورة سياسياً².

ج- التدخلات الإقليمية والدولية: يزيد من حدتها ما سبق وذكرناه من عدم وجود قناعة لدى القوى السياسية والثورية³، والتي قد تؤدي بالنتيجة إلى ميلاد هيئة سياسية تعكس التوازنات الإقليمية والدولية أكثر من توازن القوى السياسية والثورية السورية وتأثيرها، وهو ما سيعيدنا إلى المربع الأول.

د- تأمين الاعتراف والدعم الدولي الواسع لإنشاء هذه الهيئة السياسية⁴.

الخيار الثاني: الاعتراف بإحدى الهيئات السياسية الموجودة: يوجد ثلاثة أجسام سياسية حالية يمكن الاعتماد عليهما من حيث المبدأ هي: الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، والهيئة السياسية لمجلس قيادة الثورة، والهيئة العليا للمفاوضات.

بالنسبة للائتلاف الوطني: تتجسد إيجابيات اعتماده بأنه الهيئة السياسية المعترف بها دولياً كمثل شرعي للثورة، ووجود قرارات دولية عدة بهذا الصدد⁵، وما يراه البعض من أنه أصبح أكثر تمثيلاً للثورة بعد التوسعة التي تمت في 2013/5/31 وضم ممثلين عن الحراك الثوري والتيار الديمقراطي. أما بالنسبة لسلبيات هذا التوجه، فتتمثل في وجود اعتراضات كثيرة من قبل الثوار العسكريين خصوصاً لجهة عدم وجود تمثيل حقيقي لهذه الفئة داخل الائتلاف، فضلاً عن تبنيه رؤية سياسية تختلف تماماً مع توجهاتهم⁶،

¹ لا يشترط أن تكون نسبة الائتلاف في هذه الحالة، النسبة ذاتها التي منحت للمجلس الوطني، فالغاية من الطرح هي الإشارة إلى التشابه بين ظروف الهيئتين في حال حدوث هذا الخيار.

² بدأ هذا التوجه في تشكيل الهيئة السياسية لمجلس قيادة الثورة السورية، عندما اقتصر أعضاؤها على ممثلي الفصائل.

³ ولعل جميعاً يذكر التدخلات التي حدثت إبان تشكيل الائتلاف الوطني، والضغط الدولي والإقليمي الذي مورس على المجلس الوطني، والذي لولاه لما شاهدنا تشكيل الائتلاف.

مقابلة مع أحد أعضاء المجلس الوطني و"عضو سابق في الائتلاف الوطني" في الرجانية بتاريخ 2015/2/16.

⁴ صرح أحد أبرز الإخوة الذين شاركوا في التحضير لمشروع مجلس قيادة الثورة السورية، بأن أهم سبب لفشل المجلس وجموده حتى الآن هو: عدم وجود غطاء ودعم دولي له. لقاء بتاريخ 2015/3/13.

⁵ ينظر: الهامش رقم 66/ من هذه الورقة.

⁶ جاء في المادة الأولى من رؤية الائتلاف السياسية ومبادئه الأساسية أن "سورية دولة مدنية ديمقراطية تعددية"، في حين أن مختلف المواثيق التي أصدرتها الفصائل العسكرية (ميثاق الشرف الثوري- ميثاق الجبهة الإسلامية- ميثاق الاتحاد الإسلامي لأجناد الشام- الميثاق السياسي لحركة حزم- ميثاق جبهة ثوار سوريا... إلخ) تراوحت نصوصها بين التصريح بإقامة دولة إسلامية، أو دولة القانون والعدالة بمرجعية إسلامية، ما يعني رفضها لفكرة الدولة الديمقراطية، التي تجعل السيادة لغير الشرع فقط، من دون الاعتراض على الشق (المتعلق بالآليات) كالاتخاب وغيره، وإن كان هناك بعض الاعتراض على تسميتها (بآليات الديمقراطية)، وتفضيل وضعها في إطار الشورى.



إضافة إلى ضعف أدائه، والمشاكل الداخلية الكثيرة التي تعصف به. وفقدانه أطراً تنظيمية تربط عمله بالداخل، وسمعته السيئة لدى الحاضنة الشعبية، مما يجعل إعادة تسويقه من دون تعديلات أساسية وجوهرية أمراً شبه مستحيل¹.

وفي هذا السياق، يطرح البعض فكرة إصلاح الائتلاف ضمن هذا الخيار بشكل يجيد اعتراضات الفصائل العسكرية، الغائب الأبرز عنه، والمتمثلة في أمرين جوهريين: نسبة تمثيلهم والرؤية السياسية. فإذا أعطيت الفصائل تمثيلاً بنسبة عادلة داخل الائتلاف تجعلهم مؤثرين في سياساته وقراراته، وعُدلت رؤيته السياسية بحيث تبنى على المبادئ الواردة في ميثاق الشرف الثوري² أو مبادئ مجلس قيادة الثورة أو وثيقة المبادئ الخمسة³ مثلاً، يصبح الائتلاف -نظرياً- مناسباً لقبوله من الفصائل.

نعتقد أن العقبات الأساسية أمام تنفيذ هذا الطرح تتمثل بما يلي:

أ- وجود مؤشرات على عدم توفر إرادة واضحة وفعالية لدى الائتلاف في الإقدام على هكذا خطوات جوهرية لضم ممثلي الفصائل⁴.

ب- عدم توفر دعم دولي لأي خطوة من هذا النوع وفق المعطيات الظاهرية⁵.

ج- عدم ضمان قبول الفصائل بالائتلاف حتى ولو تمت التعديلات المقترحة⁶، نتيجة صعوبة إعادة تسويقه لديهم ولدى الحاضنة الشعبية.

أما بالنسبة للهيئة السياسية في مجلس قيادة الثورة: فتتمثل إيجابيات اعتمادها في اعتراف الفصائل العسكرية بها، مما سيعطيها قوة في الداخل وأمام الدول، مع إمكانية تسويقها في الداخل بسهولة خصوصاً مع الزخم الشعبي الذي حظي به المجلس عقب

¹ ساهم نشر مواد إعلامية عدة عن اجتماعات الائتلاف وأعضائه في تشويه صورته أمام الحاضنة الشعبية، مثل: [مقطع الفيديو الذي ظهر فيه السفير الفرنسي وهو يوجه كلاماً قاسياً لعدد من أعضاء الائتلاف](#)، المناوشات التي كانت تحدث خلال بعض اجتماعاته، كما في [هذا المقطع](#)، أحد أعضاء الائتلاف يتحدث عن ضرورة وجود إسرائيل.

ساهمت هذه المقاطع، مع ما كان ينتشر على الإعلام الثوري من تحكم بعض الدول بقرار الائتلاف، كما حدث عقب قرار التوسعة في 2012/5/31، والسجلات التي كانت تحدث إبان كل دورة انتخاب لرئيس الائتلاف أو الحكومة المؤقتة، بتشويه صورة الائتلاف لدى الحاضنة الشعبية، ولم يسهم وجود العديد من الشخصيات الوطنية ذات التاريخ النضالي والسمعة الطيبة بين أعضائه، في تحسين صورته.

² مما يشير إلى إمكانية تطبيق هذا الطرح، دعمَ الائتلاف الوطني القوي المقاتلة للتوقيع على ميثاق الشرف الثوري، لذلك يمكن أن يشكل الميثاق نقطة التقاء بين الائتلاف الوطني الذي يضم القوى السياسية، وبين الفصائل العسكرية الثورية، تجعل منه مرجعية أساسية تستند عليه الرؤية السياسية المعدلة للائتلاف.

³ وهو الخيار الأفضل من وجهة نظرنا، نظراً لما حظيت به الوثيقة من شبه إجماع بين مختلف الأطراف الثورية بمختلف تخصصاتها.

⁴ في حال التأكد من عدم وجود هذه الإرادة، فسيكسر ذلك مقولة: "ما يهم الائتلاف هو اعتراف الدول به وعدم الإخلال بمطالبها ولو على حساب تمثيل القوى الثورية وتطلعاتها، وبأن القوى السياسية الموجودة فيه ما تزال تبنى رؤاها ومواقفها على فرضيات غير حقيقية، من قبيل: تأييد الشارع للسياسيين، وضرورة أن تكون الأغلبية في جسم الثورة السياسي للقوى السياسية".

في ظل ذلك، لا يتوقع الائتلاف والقوى السياسية الممثلة فيه بأن تحظى بدعم الفصائل العسكرية وغيرها من قوى المجتمع المحلي الفاعلة، وسيبقى الائتلاف، كما هو وضعه الآن، أقرب إلى تمثيل قوى سياسية صغيرة، منه إلى تمثيل ثورة.

⁵ قد يثير البعض تساؤلاً وجيهاً في هذا الصدد: ما المانع من وجود التدخلات الإقليمية والدولية ذاتها التي تعترض تشكيل هيئة سياسية جديدة؟ نعتقد أن الأمر وارد، بل مؤكد، ولكن تبقى حدة التدخلات هنا أقل من حالة تشكيل هيئة جديدة، لأن الائتلاف يحظى بشعبية وتأييد خارجي -وإن كان نظرياً بحسب ما يسميه الكثير- من حيث وجود قرارات دولية وإقليمية بالاعتراف به، فضلاً عن وجود أجهزة وأنظمة داخل الائتلاف تسمح له بإدخال قوى جديدة تخفف من مجال التدخلات الإقليمية والدولية في هذا الصدد.

⁶ رفض الفصائل لفكرة إصلاح الائتلاف، يشير إلى أن ما تنيره من اعتراضات عليه هو مجرد غطاء لأسباب أخرى حقيقية لا تريد الإفصاح عنها، ولعل من أهمها عدم الثقة بالسياسيين، وما يترتب على ذلك -وفق وجهة نظرهم- من حصر تمثيل الثورة سياسياً بالفصائل.



التأسيس، مما يزيد في شرعيتها. في حين تتجسد السلبيات في عدم اتضاح صورتها بعد، وصعوبة تأمين الاعتراف الدولي بها، وحصر التمثيل السياسي فيها للفصائل العسكرية دون دعوة باقي مكونات الثورة من سياسيين ونشطاء ومجالس محلية... إلخ، الأمر الذي يجعل هذه الهيئة ممثلة للعسكريين وليس للثورة بكاملها.

أما بالنسبة للهيئة العليا للمفاوضات: فيمكن تطويرها لاحقاً باتجاه أن تصبح جسماً سياسياً يمثل الثورة بتحقيق شرطين¹: أولها، إعادة النظر في نظام المحاصصة الحالي للهيئة²، فكما أسلفنا أن غالبية إن لم نقل جميع مكوناتها قد قبلت النسب الحالية نظراً لمحدودية دور الهيئة وتأقيته واقتصاره على تمثيل المعارضة في مسار الحل السياسي. وثانيها، تبني رؤية سياسية يمكن أن تلتف حولها القوى الثورية بمختلف تخصصاتها، كوثيقة المبادئ الخمسة أو ميثاق الشرف الثوري.

من أبرز إيجابيات تطوير الهيئة العليا للمفاوضات، الطيف السياسي الواسع الذي ضمته، والتمثيل المقبول للفصائل داخلها، إضافة إلى التأييد التي تحظى به حتى الآن من قبل الفصائل العسكرية والقوى السياسية³، وسهولة تسويقها دولياً⁴.

أما من أبرز سلبيات هذا الأمر، هو هشاشة بنية الهيئة أصلاً وصعوبة تسويقها أمام الحاضنة كمثل للثورة بوجود قوى سياسية لم تعترف بأهداف الثورة ومبادئها كهيئة التنسيق وتيار بناء الدولة⁵، الأمر الذي يجعل وجود هذه القوى عائقاً كبيراً أمام تطوير الهيئة، اللهم إلا إذا قبلت برؤية سياسية ثورية، وغيرت من مبادئها وهيكلها، وهذا أمر يكاد يكون مستحيلاً في الوقت الحالي.

¹ تتوافق هذه الشروط مع المحددات التي أشرنا لها في الفقرات الماضية.

² لا يعني هذا الأمر تأييدنا لنظام "المحاصصة" بقدر التعامل معه من باب الأمر الواقع، وإلا فالأفضل والأصلح للثورة هو الابتعاد عن هذا النظام والانتقال إلى أسلوب "الاحترافية"، الذي يركز على التخصص والكفاءة.

ينظر: د. بشير زين العابدين، ماذا بعد مؤتمر الرياض "ورقة تحليلية"، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 14 كانون الأول/ديسمبر 2015، ص 6.

³ ينظر على سبيل المثال: بيان صحفي: ملتزمون بدعم الحل السياسي والهيئة العليا للمفاوضات، الائتلاف الوطني، 16 نيسان/أبريل 2016، بيان صحفي حول الهدن المحلية واعتداءات النظام، الفصائل العسكرية، 30 نيسان/أبريل 2016.

⁴ قد يجتج البعض على أن الهيئة العليا لم تحظ حتى الآن باعتراف دولي "قانوني" كما هو الحال بالنسبة للائتلاف الوطني الذي صدرت عدة قرارات دولية تعترف به "كممثل للشعب السوري"، وبأن التأييد الذي تحظى به الهيئة العليا من قبل بعض الدول لا يتجاوز التأييد السياسي الذي قد يتغير في أية لحظة. نعتقد أن هذا الانتقاد في محله فيما لو كان قد ترتب على "الاعتراف القانوني" بالائتلاف أية نتائج عملية سياسياً وقانونياً، أما وأنه لم يحدث ذلك، فلا نجد أي فرق بين الاعتراف السياسي والقانوني، من حيث القيمة العملية، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، يكفي مراجعة جدول اللقاءات الرسمية الدولية لكل من الائتلاف الوطني والهيئة العليا خلال شهر نيسان بحسب موقع الائتلاف وصفحة الهيئة العليا للمفاوضات على تويتر، لنرى بأن اجتماعات الائتلاف بلغت أربعة، في حين بلغت اجتماعات الهيئة العليا 6، فضلاً عن مستوى اللقاءات وأهميتها. ما نود توضيحه أخيراً، أن قضية الاعتراف الدولي، على الرغم من أهميتها، إلا أنها تبقى مسألة خارجية متعلقة بالدول، والأهم من ذلك هو التركيز على الاعتراف الداخلي، وكسب الحاضنة الشعبية وتأييدها.

⁵ لعل من الإشكاليات المترتبة على استبعاد هيئة التنسيق وتيار بناء الدولة وما شابهها من قوى وشخصيات سياسية في أي جسم سياسي ثوري مستقبلي هو صعوبة تسويقه دولياً "كممثل للشعب السوري"، بعد أن كرس مؤتمر الرياض صورة نمطية للجسم السياسي الوطني الشامل الذي يضم أمثال هذه القوى. وبالتالي لا بد من أخذ هذا الأمر بالحسبان ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لتلافيه.



خاتمة:

خسرت الثورة كثيراً نتيجة فقدانها جسماً سياسياً يمثلها، ويسعى لتحقيق أهدافها، وكان لحالة الفصام الموجودة بين السياسيين والعسكريين الدور الأكبر في ذلك. صحيح أن السياسيين أضاعوا الفرصة الأولى والثانية حينما فشل المجلس الوطني ومن بعده الائتلاف في تمثيل الثورة وبناء مؤسساتها، إلا أن العسكريين بما يجوزونه من قوة على الأرض وثقة بين الناس، لم يبادروا لسد هذا الثغر، وجمع جهود القوى السياسية والثورية نحو بناء هيئة سياسية تمثل الثورة حقيقة.

إصرار بعض القوى على تبسيط المشكلة التي نعاني منها سياسياً، من جهة. واعتقاد البعض الآخر بأنه قادر على سد الثغر بمفرده دون مشاركة البقية، من جهة ثانية، وتهميش العمل السياسي الثوري وإظهار عدم أهميته من جهة ثالثة، يعني استمرار حالة غياب الفعل السياسي الثوري، مما يترتب على ذلك من تضييع لفرص جمة، وعدم التوظيف السياسي للانتصارات العسكرية التي تتحقق.

لعل ما حدث في أواخر عام 2015 يعطي مثلاً حياً عن حالة الضعف والترهل السياسي الذي وصلت له الثورة؛ فبعد عودة الحديث عن الحل السياسي، قبلت غالبية القوى السياسية والعسكرية به على أساس وثيقة جنيف 2012، بعد أن كانت تعد ذلك خيانة يستحق مرتكبها المحاكمة والمحاسبة¹، ومن ثم تشكلت الهيئة العليا للمفاوضات بمشاركة من تيار بناء الدولة وهيئة التنسيق الوطنية، اللتان كانتا بنظر الثورة الوجه الآخر للنظام².

بغض النظر عن الأسباب، فإن ما وصلت له الثورة على الصعيد السياسي في ظل التطورات الداخلية والدولية، يتطلب موقفاً سياسياً صلباً ورشيداً، وذلك لن يتحقق إلا بوجود هيئة سياسية تستند إلى قوى الثورة الفاعلة، تستطيع رسم رؤية سياسية متكاملة للثورة.

الخيارات المتاحة أمام القوى الثورية بخصوص تمثيل الثورة سياسياً صعبة، ولا يمكن تذليلها إلى بتقدم التنازلات من جميع الأطراف. ونعتقد أنه بعد مضي خمس سنوات من الثورة، وصلت مختلف القوى إلى قناعة تامة بضرورة الخروج من مرحلة المراوحة السياسية. بما تمثله هذه القناعة من أساس لأي تغيير مستقبلي.

¹ ينظر: بيان هام للفصائل الثورية بشأن مؤتمر جنيف 2، ومما جاء فيه: "ونعتبر حضور مؤتمر جنيف (2) والتفاوض مع النظام بخلاف ما سبق متاجرة بدماء شهداءنا وخيانة تستوجب المثول أمام محاكمنا".

² ينظر: الهامش 27-28/ من هذه الدراسة.



الملحق السادس

الرؤية المستقبلية لفصائل الثورة



الفهرس

126	الفهرس
128	ملخص تنفيذي
129	مقدمة:
130	1- الجيش السوري: تاريخه وواقعه
130	1-1- الخلفية التاريخية للجيش السوري: جيش طائفي-عقائدي يتحكم بالسياسة
130	1-1-1- التدخل في السياسة والتحكم بها:
130	1-1-2- الجيش الطائفي:
131	1-1-3- الجيش العقائدي:
131	1-1-4- جيش يستهزأ بدين غالبية شعبه "الإسلام" ويعاديه:
132	2-1- دور "الجيش السوري" في الثورة السورية: حماة الأسد
132	1-2-1- الجيش السوري" في مواجهة الشعب
132	2-2-1- عسكرة الثورة نتيجة طبيعية لقمع النظام وجرائمه:
133	2- المشهد العسكري في سورية: الثوار المتفرقون في مواجهة إرهاب العصابات الطائفية وقوى الغلو
133	1-2- الواقع العسكري لـ "جيش النظام" ومرترقه: تحول الجيش إلى ميلشيات إرهابية
134	2-2- واقع تنظيم "داعش" العسكري: الحرب على الثورة والنظام
134	2-3- واقع الميلشيات الكردية PYD العسكري: ميلشيا الحكم الذاتي لمناطق الأغلبية الكردية
135	2-4- واقع القوى الجديدة (قوات سوريا الديمقراطية وجيش سوريا الجديد):
135	2-5- واقع جبهة النصرة العسكري: تحول البوصلة
136	2-6- واقع فصائل الثورة العسكري: التفرق والاختلاف حالة مستمرة
136	3- الرؤية المستقبلية لفصائل الثورة السورية: أبرز التحديات والحلول
137	3-1- المبادئ العسكرية للثورة:
137	3-2- وسائل تطوير عمل الثورة العسكري:
138	3-2-1- توحيد القيادة العسكرية:
143	3-2-2- التحول من العمل الفصائلي إلى نظام الجيش بالتدريب:
143	3-2-3- الاعتراف بقيادة سياسية:



- 144.....إعادة تفعيل الكفاءات العسكرية المنشقة عن النظام: 4-2-3
- 146.....وضع استراتيجية عسكرية شاملة للثورة: 5-2-3
- 147.....الجدول رقم (1) يبين تشكيلة الفرقة الثانية من المشاة في القوات الخاصة للشرق
- 147.....الجدول رقم (2) احصائية بعدد الضباط المتخرجين في /12/ دورة من 2009-1987
- 148.....الخريطة رقم /1/ تبين توزع مناطق السيطرة في سورية



ملخص تنفيذي

دفعت سياسة النظام الطائفي، القائمة على قمع الثورة السلمية والتعامل مع مطالبها المحقة بالرصاص والحديد والنار، الثورة نحو حمل السلاح للدفاع عن المتظاهرين السلميين والأبرياء.

ظهرت الفصائل والكتائب المحلية الصغيرة التي اتبعت أسلوب حرب العصابات، ثم تحولت، مع ازدياد أعدادها وقوتها، إلى أشكال جديدة من التنظيم، فظهرت الجبهات والألوية التي يشمل نطاق عملها أكثر من فصيل وأكثر من محافظة.

مع بدايات عام 2013 شهدت الساحة العسكرية تطورات مهمة كان أبرزها دخول المرتزقة الشيعية إلى جانب النظام، وظهور تنظيم الغلو "داعش"، الذي طعن الثورة في خاصرتها.

بعد مرور خمس سنوات على انطلاق الثورة، نسعى للخروج برؤية مستقبلية لفصائل الثورة، تركز على ثلاثة محاور: توحيد الجهود والقيادة، التحول نحو نظام الجيوش وبناء المؤسسات تدريجياً، الاعتراف بقيادة سياسية. وفي سبيل ذلك خلصت الورقة إلى نتائج عدة أهمها:

- 1- مبادئ العمل العسكري فرع عن مبادئ الثورة وأهدافها، وغاية العمل العسكري، كما الثورة، إسقاط النظام بكافة رموزه وأركانها.
- 2- نسعى إلى التحول من الحالة الفصائلية إلى نظام الجيوش، مع ما يقتضيه ذلك من تغيير العقيدة القتالية للمجاهد، بحيث يصبح متهيئاً لأن يكون عنصراً في جيش وطني سوري.
- 3- أن تعمل جهة عسكرية مركزية كإهيئة العسكرية في مجلس قيادة الثورة، على وضع خطة لإعادة دمج العناصر العسكرية المنشقة في الفصائل الثورية.
- 4- أن تعمل جهة عسكرية مركزية كإهيئة العسكرية في مجلس قيادة الثورة، على وضع استراتيجية عسكرية للقضايا العامة، واختصاص القيادات المحلية بوضع الاستراتيجية الخاصة بالمناطق الموجودة فيها.



مقدمة:

مع انطلاق موجة الربيع العربي، لم يكن مستغرباً أن يهب الشعب السوري الأبي مطالباً بحريته وكرامته، ليقف الجيش، الذي يفترض أن يكون حامياً للوطن، إلى جانب النظام الطائفي البغيض، ويبدأ بقتل الشعب وتمجيده وتشريده. لم يكن موقف الجيش بمستغرب لمن يعرف حقيقته الطائفية العقائدية البغيضة.

صبر الشعب لمدة ستة أشهر على بطش الجيش وطائفته، ليضطر بعدها إلى حمل السلاح دفاعاً عن نفسه وأهله وماله وعرضه وكرامته. حيث ساهم المنشقون عن "جيش الأسد" مع المدنيين في تشكيل التنظيمات العسكرية للدفاع عن المتظاهرين السلميين. بعد توسع العمليات العسكرية ودخول "جيش الأسد" إلى جانب النظام فاقداً بذلك الوظيفة التي يفترض أنه أنشئ من أجلها، وهي: الدفاع عن البلاد وشعبها، تحول هذا الجيش إلى عصابات ومليشيات بيد حفنة من القتلة.

لم يكن عمل الثوار العسكري منظماً في البداية، حيث اعتمد على وجود مجموعات صغيرة استخدمت أسلوب حرب العصابات لإحناك النظام، ثم ومع ازدياد أعداد المنشقين عن جيش النظام والثوار المسلحين واتساع المناطق المحررة، أخذت هذه المجموعات الصغيرة تندمج في تشكيلات أكبر. لجأ النظام في هذا الوقت، إلى تشكيل عصابات ما يسمى (الدفاع الوطني)، وإدخال المرتزقة الطائفيين من لبنان والعراق وإيران ودول شرق آسيا، والاستعانة بالطيران الروسي، بعد أن تفككت مؤسسة الجيش التابعة له، وأصبحت غير قادرة تماماً على تنفيذ مهام القتل والقصف ضد الشعب.

تبرز أهمية هذه الدراسة في أنها تحدد دور الفصائل العسكرية، وعلاقتها مع مختلف القوى الثورية الأخرى خصوصاً السياسية منها، وأثر ذلك في تحقيق أحد أهم أهداف الثورة، المتمثل في إيجاد جيش وطني محترف يحل محل جيش الأسد الطائفي.

لا شك أن وضع الفصائل العسكرية بحاجة لحلول وأجوبة للإشكاليات الكثيرة التي تعاني منها، لكننا في هذه الورقة، وروية منا في تجزئة هذه الإشكاليات وتوفير الوقت الذي ندرك أهميته في هذه المرحلة الحرجة من عمر الثورة، سنكتفي بالتركيز على ثلاثة: الأولى، تشتت الفصائل وفشل معظم محاولات الاندماج والتوحيد. والثانية، وهي ناتجة عن الأولى، وتتجسد في انتشار الفصائلية فكرياً وسلوكياً. والثالثة، حالة الفصام بين السياسيين وبين الفصائل العسكرية، وما ترتب على ذلك من غياب قيادتها السياسية.

لذلك تسعى الدراسة لتحليل هذه الإشكاليات، وتحديد أسبابها، بقصد اقتراح الحلول، متبعة في كل ذلك المنهج التحليلي الوصفي.

قسمت هذه الورقة إلى ثلاثة محاور، بحثنا في الأول الخلفية التاريخية للجيش السوري ودوره المخزي في الثورة السورية. وفي الثاني، شرحنا الواقع العسكري على أرض سورية بعد مضي خمس سنوات من الثورة. لنضع في الثالث مشروع الرؤية المستقبلية لفصائل الثورة، ومناقشة التحديات التي أشرنا لها آنفاً والحلول المناسبة لها.



1- الجيش السوري: تاريخه وواقعه

1-1- الخلفية التاريخية للجيش السوري: جيش طائفي-عقائدي يتحكم بالسياسة¹

لقد مر الجيش السوري منذ نشأته في ظل الاحتلال الفرنسي لسورية عام 1920 وحتى الآن بمراحل عدة، يمكن تقسيمها إلى: فترة الاحتلال وبدايات التحرر، مرحلة الانقلابات، مرحلة الوحدة والانفصال، مرحلة استلام البعث للسلطة، مرحلة عائلة الأسد.

اتصف الجيش السوري بخصائص معينة في مختلف هذه المراحل، جعلته يتجاوز وظيفته المفترضة في حماية البلاد من الأخطار الخارجية، وأهم هذه الخصائص هي:

1-1-1- التدخل في السياسة والتحكم بها:

شهدت سوريا خلال الفترة الممتدة من 1949-1970/21/ انقلاباً ومحاولات انقلابية وحركة تمرد أو عصيان قام بها بعض ضباط الجيش. فقد كان للتربية العسكرية التي تلقاها الضباط أثناء خدمتهم في القوات الفرنسية، والتي تقوم على الاستعلاء، دور في تكوين العقلية التي سادت مؤسسة الجيش إلى يومنا هذا والقائمة على حب السلطة واحتقار الحكم المدني.

لقد كان لهذه العقلية أثر كبير في تدهور الحياة السياسية السورية، فقد فقدت مؤسسات الحكم المدني هيبتها، نتيجة لتعدي العسكر عليها وعلى رجالها الذين أودعوا السجون العسكرية، ونشأ نظام حكم مدني ضعيف وأحزاب سياسية شكلية، في مواجهة مؤسسة عسكرية تشكل عنصر التوازن الفعلي في الإدارة المحلية والأمن وتبسط نفوذاً كبيراً على جهاز الحكم المدني الذي تحول إلى واجهة شكلية لحكم العسكر الذي قاد البلاد فعلياً.

1-1-2- الجيش الطائفي²:

تبنت فرنسا في بداية احتلالها لسورية سياسة "تمكين الأقليات"، فقامت بتجنيد عناصر الأقليات الجبلية (جبل العلويين- جبل لبنان- جبل الدروز) في الجيش (انظر: الجدول رقم 1). وبعد جلاء القوات الفرنسية، استمرت سيطرة الأقليات على المراكز القيادية داخل الجيش، وقد بدا ذلك في انقلاب حسني الزعيم 1949، حيث أن جميع الضباط الذين شاركوا في الانقلاب كانوا من الأقليات³.

لقد كانت "سيطرة الأقليات على الجيش" بيئة مناسبة استغلها النصيريون للسيطرة على الجيش بعد انقلاب حزب البعث في مارس/ آذار 1963، حيث كرست الطائفة النصيرية سيطرتها على مؤسسة الجيش؛ خصوصاً بعد سلسلة الانقلابات والمحاولات الانقلابية التي تلت انقلاب مارس/آذار، فقد تخلص الضباط النصيريون من الضباط السنة والدروز والاسماعيليين، ليصبح الجيش تحت سيطرتهم.

¹ للتوسع في الاطلاع على نشأة الجيش السوري ودوره في سوريا يراجع: ينظر: د. بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، دار الحايبة، الطبعة الأولى، 2008. د. نيقولاس فان دام، الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة، الطبعة الإلكترونية العربية الأولى، 2006.

² نبيل يوسف، الجيش السوري: عقيدة الولاء الطائفي متى وكيف تشكلت؟، موقع أورينت.

³ د. بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، مرجع سابق، ص 148.



بعد انقلاب نوفمبر/تشرين الثاني 1970 الذي نفذه حافظ الأسد، زاد خضوع الجيش ليس للطائفة النصيرية فحسب، بل لعائلة الأسد بالذات، التي استمرت في ذلك حتى بعد توريث السلطة من الأب لابن. فبقيت سياسة التجنيد الطائفي داخل مؤسسة الجيش، وبقيت المراكز القيادية والاستراتيجية بيد أبناء الطائفة النصيرية بنسبة تزيد عن 80%¹. (انظر: الجدول رقم 2 الذي يبين نسبة الضباط النصيريين في عدد من دورات الضباط)

لقد تركزت وظيفة الجيش في ظل حكم البعث وتحديدًا في ظل حكم أسرة الأسد في الحفاظ على حكم الأسرة وامتيازات الطائفة، وليصبح الجيش حقيقة هو جيش الأسد بدلاً من أن يكون جيش سوريا.

1-1-3- الجيش العقائدي:

إضافة إلى البعد الطائفي الذي ظهر بوضوح في الجيش السوري بعد انقلاب 1966، برز البعد الأيديولوجي الحزبي، ليتحول الجيش الذي يفترض أنه لكل الوطن، إلى جيش عقائدي مصبوغ بصبغة حزبية سياسية. لقد تبنت قيادة الحزب تطبيق مبدأ الجيش العقائدي بحماس كبير؛ حيث حدد المؤتمر القومي الثامن لحزب البعث مسؤوليات الجيش العقائدي فيما يلي: "حماية البلاد من العدوان الخارجي وحماية الثورة من أعداء الثورة، ووظيفة التنظيم الحزبي في الجيش هي تغذية الجيش المستمر بالروح العقائدية وتوجيهه توجيهاً يتلاءم مع اتجاهات الحزب وخطه"².

1-1-4- جيش يستهزأ بدين غالبية شعبه "الإسلام" ويعاديه:

لم يكن الجيش السوري جيشاً علمانياً يحترم الأديان دون أن يعترف بدورها في الحياة السياسية، وإنما كان في حقيقته جيشاً يعادي الدين خصوصاً الإسلام -دين غالبية الشعب السوري- ويستهزئ به³؛ نتيجة التربية والأفكار التي تلقاها ضباطه أثناء خدمتهم في القوات الفرنسية والقائمة على تقمص نمط الحياة الغربية (ارتداء المراقص وشرب الخمر)، وانتشار الفكر اليساري القومي المعادي للدين في فترة الخمسينيات والستينات، وتغلغل ضباط الأقليات في الجيش وسيطرتها على مراكزه القيادية خصوصاً بعد انقلاب البعث في آذار/مارس 1963، والمعروفين بمعاداتهم لأي مظاهر إسلامية داخل الدولة خصوصاً الجيش.

زادت حدة معاداة الجيش للمظاهر الإسلامية بعد أحداث الثمانينات، حيث حرص الضباط النصيريون على محاربتها وقمعها حتى وصل الأمر بهم إلى منع الصلاة في القطع العسكرية⁴.

¹ يتولى الضباط العلويون قيادة عشرة فرق عسكرية من أصل 12/ فرقة، إضافة إلى القوى الجوية والبحرية، وذلك إبان انطلاق الثورة السورية في آذار/مارس 2011.

ينظر: هشام بو ناصيف، مظلومية الضباط السنة في القوات المسلحة السورية: ضباط الدرجة الثانية، ترجمة: أحمد عيشة، موقع الجمهورية، 3 أيار/مايو 2016.
² بيان القيادة القومية في المؤتمر الثامن بتاريخ 1965/5/4، نقلاً عن أمين أسد، تطور النظم السياسية والدستورية في سورية 1946-1973، بيروت، 1979، ص54-55.

³ وقد تجلّى ذلك بوضوح خلال الثورة، حيث انتشرت مقاطع عديدة تظهر استهزاء عناصر الجيش بالمساجد والمشايخ واستهداف المساجد: ينظر على سبيل المثال: مقطع فيديو يظهر استهزاء جنود الأسد بالصلاة داخل المسجد، مقطع فيديو يظهر غناء جندي على منبر المسجد، مقطع فيديو يظهر تنف لحية أحد المشايخ، مقطع فيديو يظهر استهداف مسجد عثمان بن عفان في دير الزور.

⁴ تواترت الأخبار من الأقرباء والأصدقاء الذين أدوا الخدمة الإلزامية في الجيش عن منع الأشخاص من الصلاة حتى الفردية، وهذا ما أشار إليه د.محمد سعيد رمضان البوطي في فتواه على موقع نسائم الشام. ينظر: د.محمد سعيد رمضان البوطي، فتوى "هل يجوز الخروج على الحاكم عندما تمنع الصلاة في الجيش؟"، موقع نسائم الشام، فتوى رقم 23438،



1-2-2- دور "الجيش السوري" في الثورة السورية: حماة الأسد

كان الشعب السوري يمني نفسه مع انطلاق الثورة السورية في مارس/آذار عام 2011، بأن يقف الجيش بجانبه، مستلهماً هذا الشعور مما جرى في تونس ومصر. غير أن الأمنيات شيء والواقع شيء آخر؛ فالقمع الذي مارسه الجيش عقب الاحتجاجات التي وقعت في حماة عام 1964 عقب محاكمة الطالب عثمان الحوراني، تكررت وبصورة أقصى تجاه الثورة التي اندلعت عقب اعتقال أطفال درعا.

لقد كان للقمع الوحشي الذي مارسه "الجيش السوري" دور أساسي في حركة الانشقاقات داخل صفوفه، والتي بدأت في منتصف عام 2011 وعام 2012، حيث بدأت تظهر التنظيمات العسكرية بقيادة العناصر المنشقة لحماية المدنيين والمظاهرات السلمية التي عمت أرجاء سورية آنذاك¹.

1-2-1- الجيش السوري في مواجهة الشعب

زج بشار الأسد جيشه في مواجهة المظاهرات السلمية التي خرج فيها الشعب بداية الثورة، حيث دشّن الجيش مهمته في قمع الاحتجاجات باقتحام مدينة درعا بتاريخ 2011/4/25؛ أي بعد انطلاق الثورة بشهر واحد، ثم تتالت الاقتحامات لقرى وبلدات ريف دمشق وبانياس وحمص وقرى إدلب ومدينة حماة. ومع ذلك لم يفقد السوريون الأمل بوقوف الجيش إلى جانبهم أو حتى حياده، فسّموا جمعة 2011/5/26 بـ "جمعة حماة الديار".

كان من الطبيعي في ضوء الصفات التي اتسم بها الجيش، والمشار إليها آنفاً، وقوفه إلى جانب العائلة والطائفة المسيطرة عليه ضد شعبه وأبناء بلده، حيث انعكست هذه الخصائص بصورة جلية على موقفه وأدائه؛ فقد برز دور المؤسسات الأمنية والعسكرية الأساسية في مواجهة الثورة على حساب باقي مؤسسات الدولة وحزب البعث الحاكم "صورياً"²، وتجلّى ذلك في تشكيل ما يسمى بـ "خلية إدارة الأزمة" التي ضمت كبار المسؤولين الأمنيين والعسكريين الذين أصبحت لهم الكلمة الفصل في التعاطي مع الأحداث³، إضافة إلى تعيين أحد كبار الضباط العسكريين في كل محافظة (رئيس اللجنة الأمنية في المحافظة)⁴ كتأكيد على الطابع العسكري للحل الذي اتبعه النظام.

1-2-2-1- عسكرة الثورة نتيجة طبيعية لقمع النظام وجرائمه:

لقد تحمل الشعب السوري الثائر قمع النظام وبطشه في البداية، مواجهاً الرصاص والدبابات بصدور عارية، مظهراً إصراراً عجيباً على التمسك بسلمية الثورة. ولكن الأشهر الثلاثة الأولى كانت كافية لإقناع العسكريين الشرفاء داخل الجيش بأن هذا النظام

¹ أولى التنظيمات العسكرية التي ظهرت عقب اندلاع الثورة، حركة الضباط الأحرار التي أسسها المقدم حسين هرموش في يونيو/حزيران 2011 أي بعد انطلاق الثورة بثلاثة أشهر تقريباً.

² ينظر: مقابلة د. رياض حجاب مع قناة العربية بتاريخ 26 أيلول/سبتمبر 2012، والتي أشار فيها إلى سيطرة عائلة الأسد المتمثلة بأولاد خاله على القرار داخل الدولة في ظل غياب المؤسسات. وإلى رفض بشار الأسد مقترح القيادة القطرية لحزب البعث باتباع الحل السياسي، وإصراره على الحل العسكري.

³ ينظر: موقع ويكيبيديا، [خلية إدارة الأزمة السورية](#).

⁴ ينظر على سبيل المثال: خبر صحفي: [نظام الأسد يعين قائداً درزياً لعمليات حلب ويغير رئيس اللجنة الأمنية](#)، جريدة الشرق الأوسط، 18 تموز/يوليو 2014، خبر صحفي: [النظام يقبل رئيس اللجنة الأمنية ورئيس الأمن العسكري في حمص](#)، موقع أورينت، 2014/10/15.



الطائفي لن يتوقف في إجرامه، ولن يتنازل عن السلطة حتى لو قتل الملايين من الأبرياء، لذلك انشقوا عن الجيش وساهموا مع المدنيين في تشكيل التنظيمات العسكرية كالجيش الحر والكتائب المستقلة، ولتوجه الثورة بعدها نحو العسكرية التي أخذت منحنيين:

المنحى الأول: المنشقون عن النظام: بدأت ظاهرة الانشقاق عن "الجيش السوري" في بدايات يونيو/ حزيران 2011 مع انشقاق الملازم عبد الرزاق طلاس والمقدم حسين هرموش؛ أي بعد ثلاثة أشهر تقريباً من انطلاق الثورة، ثم تابعت بعد ذلك حالات الانشقاق وتوسعت لتشمل ضباطاً من ذوي الرتب العليا "عمداء- ألوية".

المنحى الثاني: الكتائب والمجموعات الثورية: وهي مجموعات من المدنيين أخذوا على عاتقهم حمل السلاح دفاعاً عن أنفسهم وعن المظاهرات السلمية التي كانت تخرج آنذاك.

لن نتوسع في استعراض دراسة ظاهرة الانشقاق عن الجيش وواقع هذه الكتائب والمجموعات الثورية، إذ إننا سنبين ذلك لاحقاً.

2- المشهد العسكري في سورية: الثوار المتفردون في مواجهة إرهاب العصابات الطائفية

وقوى الغلو

أنهت الثورة عامها الخامس وتدخل عامها السادس في ظل مشهد عسكري ازداد تعقيداً؛ فبعد أن كانت المعركة محصورة بين الثوار وبين "جيش النظام"، حدثت تحولات أساسية، ترتب عليها دخول أطراف جديدة إلى الساحة، ولتصبح خريطة القوى كالتالي: (انظر الخريطة رقم 1 التي تبين توزيع القوى العسكرية في سورية).

2-1- الواقع العسكري لـ "جيش النظام" ومرزقته: تحول الجيش إلى ميلشيات إرهابية

على الرغم من أن النظام ما يزال يسيطر على غالبية المدن، وعلى طرق الإمداد الرئيسة بينها، فإن قدرته وسيطرته على الجيش تضاعفت كثيراً في ظل تناقص أعدادها¹، واعتماده المتزايد على عصابات الشبيحة والمرزقة الشيعية الأجنبية التي ظهر دورها في قيادة المعارك والتخطيط لها وتنفيذها²، إضافة إلى استعانتها بالطيران الروسي، بعد سلسلة الهزائم التي مني بها في مطلع عام 2015.

¹ بحسب معهد دراسة الحرب فإن أعداد "جيش النظام" تناقصت لتصل إلى 150 ألف بعد أن كان تعدادها يصل إلى ما يقارب 325 ألف. انظر:

Christopher Kozak, [The Assad regime under stress](#), Institute for the Study of War, 15 Dec 2014.

² ظهر ذلك في المعارك الأخيرة في ريف حلب الشمالي والجنوبي ومعارك ريفي درعا والقنيطرة والقلمون. ينظر على سبيل المثال: خير صحفي: [بالفيديو... جثة ضابط إيراني قتله الثوار في معارك حلب](#)، موقع إذاعة وطن، 14 شباط/فبراير 2015، [مقطع فيديو لاعتقالات لأحد الأسرى الأفغان الذي أسر في منطقة الملاح في حلب](#)، 2014/10/13، خير صحفي: [إيران ترسل قوات برية خاصة إلى سوريا](#)، الجزيرة نت، 2016/4/4.



2-2- واقع تنظيم "داعش" العسكري: الحرب على الثورة والنظام

يبنى التنظيم استراتيجيته العسكرية في سوريا عبر مسارين: الأول، التمدد في المناطق الاستراتيجية كمناطق النفط والغاز، والهشة التي لا تمتلك قوات وعتاد جيد، بحيث يكون من السهل الاستيلاء عليها¹. والثانية، التمدد في مناطق نظام الأسد أحياناً من أجل تحسين صورته أمام مقاتليه وحاضنته الخارجية، ودفع الاتهام الموجه إليه بأنه لا يقاتل النظام².

استطاع التنظيم بعد سيطرته على محافظة الموصل في العراق في العاشر من يوليو/تموز 2014، توسيع نفوذه ليشمل جميع المناطق المحررة في الشرق والشمال الشرقي، وبذلك فقدت الثورة العديد من المواقع المهمة التي كانت تحت سيطرتها خاصة آبار النفط والغاز في المنطقة الشرقية³.

2-3- واقع الميليشيات الكردية PYD⁴ العسكري: ميليشيا الحكم الذاتي لمناطق الأغلبية الكردية

تسيطر هذه الميليشيات التي تمثل الذراع العسكرية لحزب الاتحاد الديمقراطي، على المناطق ذات الأغلبية الكردية في "القامشلي- عين العرب" كوبياني - عفرين حيث تم الإعلان عن مجلس الإدارة المدنية المؤقتة في 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

استطاعت ميليشيات PYD التصدي لهجمات "داعش" على مناطقها خصوصاً هجومها الأخير على عين العرب "كوبياني"، حيث تم التصدي لها بمساندة جوية من قوات التحالف ودعم بشري من قوات البيشمركة⁵ وبعض فصائل الجيش الحر "لواء ثوار الرقة"⁶.

¹ كما حدث عندما شن التنظيم هجماته على مناطق دير الزور والرقة وريف حمص الواقعة تحت سيطرة الثوار خلال العام 2014، حيث كانت مناطق غنية بالنفط والغاز، وضعيفة لا تستطيع المقاومة لفترات طويلة مقارنة مع المناطق التي يسيطر عليها نظام الأسد آنذاك. كان التنظيم يبرر لأعضائه هذا المسلك بمقولة أن "قتال المرتدين (الثوار) أولى من قتال الكفار الأصليين (النظام)" ينظر: مدونة الخلافة الإسلامية، شبهة من يقول ما الفائدة من تكفير الحكام؟، 5 أيار/مايو 2014، مقطع فيديو بعنوان قتال الجيش الحر أولى من الكفار المشتركين، 6 حزيران/يونيو 2014.

² كما حدث عندما سيطر التنظيم على الفرقة 17 في الرقة، ومطار الطبقة العسكري، ولواء الدبابات في عين عيسى، ومدينة تدمر. فعلى الرغم من عدم الأهمية الاستراتيجية لهذه المناطق مقارنة بمناطق النفط والغاز، إلا أن التنظيم حقق مكاسب معنوية كثيرة جراء ذلك، خصوصاً على مستوى التجنيد وازدياد أعداد المقاتلين الراغبين بالانضمام إليه.

³ Lictor ch., Profiling the Islamic State, BROOKINGS DOHA CENTER, Analysis Paper No 13, Nov 2014, p.18.

⁴ وحدات حماية الشعب، هي ميليشيا كردية سورية منتشرة في مناطق الأكراد بسوريا، وتحتديداً في شمال وشمال شرق البلاد، وينظر إليها على أنها الفرع العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، وموالية لحزب العمال الكردستاني، تم الإعلان عنها في يوليو/تموز 2012 بعد سنة تقريباً من بدء الثورة السورية. أتمت وحدات حماية الشعب الكردي بمساندتها للنظام والتنسيق معه لدى انسحابه من المناطق ذات الأغلبية الكردية، وتركه لكميات من الذخيرة والسلاح لتأخذها هذه الميليشيات. غير أن الذي اتضح لاحقاً أن ما حدث هو التقاء مصالح بين الطرفين، حيث أن النظام أبعد قواته عن فتح جبهة جديدة، مقابل السماح للأكراد بالتركيز على مسألة تحقيق حكم ذاتي.

للاطلاع على تفاصيل أكثر عن وحدات حماية الشعب الكردي، ينظر: وحدات حماية الشعب، تقرير منشور في موقع الجزيرة نت بتاريخ 2014/10/9، وينظر كذلك:

John Caves, BACKGROUNDER: SYRIAN KURDS AND THE DEMOCRATIC UNION PARTY (PYD), Institute for the Study of War, 6 Dec 2012, p.6.

⁵ ينظر: خبر صحفي: دفعه من البيشمركة تصل إلى عين العرب عبر تركيا، قناة الجزيرة، 2014/12/3.

⁶ ينظر: تقرير قناة الآن عن دخول الجيش الحر إلى كوبياني، خبر صحفي: الجيش الحر: ساهمنا في تحرير كوبياني مع الأكراد، قناة العربية، 2015/1/29.



2-4- واقع القوى الجديدة (قوات سوريا الديمقراطية¹ وجيش سوريا الجديد²):

نشأت هذه التشكيلات بالتزامن مع انطلاق مسار فيينا³ الذي بدا واضحاً تركيزه على قضية "مكافحة الإرهاب"⁴. وإذا كانت هذه القضية قد شكلت تقاطعاً مشتركاً بين هذه التشكيلات وأولوية بالنسبة لها، فإن موقفها تجاه النظام والثورة ما يزال رمادياً⁵.

2-5- واقع جبهة النصرة العسكري: تحول البوصلة

حافظت جبهة النصرة على خطها العام في توجيه سلاحها تجاه النظام المجرم ومليشياته على الرغم من إدراجها على قوائم الإرهاب⁶، كما انضمت إلى فصائل الثورة حينما نشبت المعارك مع تنظيم الدولة⁷. ولكن، وبعد سقوط مواقع الجبهة في دير

¹ أعلن عن تشكيل هذه القوات في تشرين الأول/أكتوبر 2015، وهي تسعى -بحسب أهدافها المعلنة- إلى أن تكون قوة وطنية موحدة لجميع السوريين لطرده تنظيم الدولة الإسلامية من محافظة الرقة، ومناطق أخرى من شمال سورية وشرقها.

يضم هذا التشكيل العديد من الفصائل أهمها: قوات حماية الشعب التي تعد عصبه الرئيس، إضافة إلى قوات الصناديد والمجلس العسكري السرياني وغرفة عمليات بركان الفرات وجيش الثوار وألوية الجزيرة.

قوات سوريا الديمقراطية: النشأة والهوية والمشروع السياسي "تقييم حالة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كانون الثاني/يناير 2015، ص 1 وما بعدها.

² تعد جبهة الأصالة والتنمية أساس هذه القوات، وهي تجمع عشائري من المنطقة الشرقية، خرجت من المنطقة عقب سيطرة تنظيم داعش عليها في عام 2014. يقود الجيش حالياً خزعل السرحان (أبو عبود) من مدينة البوكمال. وبحسب غالبية وسائل الإعلام فإن المقاتلين خضعوا لمعسكر تدريبي في الأردن حيث تم تسجيل الشريط المصور التعريفي، وكانت التدريبات تتم على أسلحة أمريكية حديثة.

ينظر: نصر القاسم، ما هو جيش سوريا الجديد؟ ومن أسسه؟، كلنا شركاء، 2015/11/11. جيش سوريا الجديد... إعلان بدء العمليات العسكرية وفتح باب الالتحاق بالجيش، قناة جيش سوريا الجديد على اليوتيوب، 2015/11/23.

³ عقد مؤتمر فيينا 1 في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2015، وعقد مؤتمر فيينا 2 في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، وبدا واضحاً في كلا المؤتمرين، ومن خلال بيانها قضية التركيز على محاربة الإرهاب.

ينظر: بيان فيينا 1 بتاريخ 2015/10/31، بيان فيينا 2 بتاريخ 2015/11/14.

⁴ أعلن عن تشكيل قوات سوريا الديمقراطية في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2015، في حين أعلن عن انطلاق جيش سوريا الجديد بعد هذا التاريخ بشهر في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

⁵ بالنسبة لقوات سوريا الديمقراطية: ركزت هذه القوات بداية جل معاركها مع تنظيم داعش، كما هو الأمر عند سيطرتها على مناطق الهول والشداي وسد تشرين الاستراتيجي بالتنسيق مع قوى التحالف، في حين تحولت بوصلة هذه القوات لتشن هجماً ضد قوى الثورة ابتداء من 8 كانون الأول/ديسمبر 2015 بالتنسيق مع الطيران الروسي، حيث سيطرت على عدة بلدات أهمها مدينة تل رفعت ومطار مغ في ريف حلب الشمالي، حيث ظهر تحالفها مع النظام بشكل غير مباشر، ثم ظهر التنسيق والتعاون المباشر بينهما في هجومهما على ريف حلب الغربي.

ينظر على التوالي: مراد القوتلي، "قوات سوريا الديمقراطية وجيش الثوار" رديفة لنظام الأسد أم عدوة له، السورية نت، 17 شباط/فبراير 2016، عمار البكور، إفشال المحوم الأول لقوات النظام على ريف حلب الغربي من خاصرته، كلنا شركاء، 27 شباط/فبراير 2016، قوات سوريا الديمقراطية: النشأة والهوية والمشروع السياسي "تقييم حالة"، مرجع سابق، ص 7-8.

أما بالنسبة لجيش سوريا الجديد: فقد صرح في أكثر من مناسبة بأن هدفه مقاتلة النظام وداعش، أما ميدانياً فمعركته الوحيدة التي خاضها كانت ضد تنظيم داعش، والتي استولى الجيش بعدها على معبر التنف الحدودي.

ينظر: البرمو التعريفي بجيش سوريا الجديد، تصريح خالد الحماد الأمين العام لجبهة الأصالة والتنمية، جيش سوريا الجديد هدفه مقاتلة النظام وداعش.

⁶ أدرجت الولايات المتحدة جبهة النصرة على قائمة المنظمات الإرهابية في 11 كانون الأول/ديسمبر 2012، ثم أدرج مجلس الأمن في 31 مايو/أيار 2013 جبهة النصرة على لائحة الإرهاب، بعد إعلان أمير الجبهة أبي محمد الجولاني تبعية النصرة لتنظيم القاعدة.

⁷ أتى إعلان النصرة الصريح بالدخول في مواجهة داعش عقب نشوب معارك دير الزور وريفها، أما قبل ذلك فكان موقف الجبهة ضبابياً خصوصاً في بداية المواجهات بين فصائل الثورة (الجيش الحر والفصائل الإسلامية) وبين داعش في كانون الثاني/يناير 2014.

ينظر في تطور موقف النصرة: كلمة أبي محمد الجولاني أمير جبهة النصرة بعنوان: "الله الله في ساحة الشام" بتاريخ 2014/1/7، ثم كلمة أبي محمد الجولاني أمير النصرة بعنوان: "ريتك رثيتي" بتاريخ 2014/2/24 والتي منح فيها مهلة لتنظيم "داعش" للقبول بمحكمة شرعية، ثم كلمة شرعية النصرة أبي مارية القحطاني وقائد المنطقة الشرقية بعنوان: "أيها المتردد" بتاريخ 2014/5/13 التي وصف فيها داعش بـ "الخوارج"، وتوعد باستئصالهم.



الزور، بدأت بتغيير سياستها العسكرية¹، حيث أعلنت عن حملة لمكافحة "المفسدين" بدأتها في ريف حلب ثم امتدت لتشمل الشريط الحدودي مع تركيا وجبل الزاوية وريف إدلب وحلب، ووافق ذلك إنشائها لدور القضاء المستقلة².

2-6- واقع فصائل الثورة³ العسكري: التفرق والاختلاف حالة مستمرة

ما تزال حالة التفرق والاختلاف بين الفصائل مستمرة بعد فشل غالبية محاولات التوحيد وإيجاد قيادة مركزية لعملهم المسلح بدءاً مما يسمى حركة الضباط الأحرار وتشكيلات الجيش الحر⁴، وصولاً إلى تشكيل مجلس قيادة الثورة السورية⁵، مروراً بمجلس القيادة العسكرية المشتركة (مجلس الثلاثين)⁶، وتجارب الجبهات التنسيقية والاندماجية⁷. إضافة إلى ذلك، تعاني الثورة عسكرياً من الافتقار للخبرات العسكرية، وانشقاق بعض عناصر الفصائل المسلحة والتحاقهم بـ "داعش"، وقلة التمويل وتذبذبه... إلخ⁸.

لقد كان هذا الواقع السلبي سبباً رئيساً في تراجع قوة الثوار العسكرية، وفقدان مناطق كثيرة لحساب النظام ومرزقته وتنظيم الغلو "داعش". ليقصر وجود القوى الثورية الحالي في أرياف: دمشق وإدلب وحلب (الشمالي⁹ والغربي والجنوبي) وحماة (الشمالي) واللاذقية¹⁰ ودرعا والقنيطرة.

3- الرؤية المستقبلية لفصائل الثورة السورية: أبرز التحديات والحلول

لا يخفى على أي متابع التحديات الكبيرة التي يعاني منها العمل العسكري للثورة، فعلى الرغم من التقدم العسكري الذي حققه الثوار في عامي 2012-2013، شهد عام 2014 تراجعاً ملحوظاً ثم لنشهد الساحة عام 2015 تقدماً ميدانياً للثورة خصوصاً في الشمال والجنوب، ثم لتعود الكرة للنظام في بدايات 2016 لأسباب عدة أهمها: فقدان الثوار لاستراتيجية عسكرية

¹ بدأ ذلك بتسريب تسجيل لأبي محمد الجولاني يبشر جنوده بإعلان "إمارة إسلامية" بتاريخ 2014/7/11، ما لبثت النصرة أن نفت ذلك [ببيان أصدرته بتاريخ 2014/7/13](#).

² ينظر: حمزة مصطفى، [جبهة النصرة على خطى تنظيم "الدولة"](#)، زمان الوصل، علي العبد الله، "النصرة" على خطى "داعش"، الحياة، 28 كانون الثاني/يناير 2015.

³ ونقصد بما يختلف الفصائل العسكرية الموجودة على الأرض السورية، وتقاتل النظام ومليشياته ومرزقته من أجل إسقاط النظام. وبذلك يدخل تحت هذا المسمى ما يسمى بـ "فصائل الجيش الحر والفصائل الإسلامية".

⁴ أسس المقدم المنشق حسين هرموش حركة الضباط الأحرار في حزيران/يونيو 2011، ثم تالت بعد ذلك التشكيلات العسكرية التي أسسها الضباط المنشقون، في 29 تموز/يوليو 2011 أسس العقيد المنشق رياض الأسعد [الجيش السوري الحر](#)، وفي شهر شباط/فبراير 2012 أعلن العميد المنشق مصطفى الشيخ تأسيس [المجلس العسكري الثوري الأعلى لتحرير سوريا](#)، وبعد ذلك أعلن عن تشكيل القيادة العسكرية المشتركة للثورة السورية بقيادة اللواء عدنان سلو بتاريخ 14 تموز/يوليو 2012، ثم تبع ذلك تشكيل [الجيش الوطني السوري](#) بقيادة اللواء محمد حسين الحاج علي بتاريخ 3 أيلول/سبتمبر 2012 الذي حل محل القيادة العسكرية المشتركة، وفي 28 أيلول/سبتمبر 2012 أعلن عن تشكيل القيادة المشتركة للمجالس العسكرية الثورية.

⁵ أعلن عن تأسيس مجلس قيادة الثورة السورية الذي ضم أكثر من 100/فصيل عسكري، في 2014/11/29.

⁶ تشكل المجلس عقب مؤتمر أنطاليا الذي ضم ممثلين عن القوى الثورية العسكرية، احتتم بالإعلان عن تشكيل المجلس بتاريخ 2012/12/10.

⁷ منها على سبيل المثال: [الجبهة الإسلامية السورية](#)، [وجبهة تحرير سورية الإسلامية](#)، [والجبهة الإسلامية](#)، [وجبهة ثوار سوريا](#)، [والجبهة الشامية](#).

⁸ سنبحث أبرز هذه التحديات بالتفصيل لاحقاً.

⁹ بعد تمدد النظام وقوات سوريا الديمقراطية في الريف الشمالي، اقتصر وجود الثورة على منطقتين هما: مارع وإعزاز.

¹⁰ يقتصر وجود الثوار حالياً في ريف اللاذقية على مثلث صغير رأسه شمال الناجية وقاعدته الحدود التركية من اليمضية حتى اليونسية.



واضحة، ظهور تنظيم الغلو "داعش"، دخول المرتزقة الشيعية الأجنبية والطيران الروسي بقوة إلى جانب النظام، ضعف تسليح الثوار.

سنحاول في الأسطر القادمة رسم ملامح رؤية لفصائل الثورة عبر وضع مبادئ العمل العسكري، ثم وسائل تطوير هذا العمل.

3-1- المبادئ العسكرية للثورة:

تدور المبادئ العسكرية للثورة في فلك مبادئ الثورة العامة بما تتضمنه من قيم الحرية والعدالة والكرامة، فهي بمثابة الفرع عن ذاك الأصل. إذ تبين المبادئ العسكرية المثل العليا والقناعات الفكرية التي تحكم عمل الثوار العسكري، وتتلخص هذه المبادئ بالآتي¹:

- أ- ضوابط ومحددات العمل الثوري العسكري مستمدة من أحكام ديننا الحنيف بعيداً عن التنطع والغلو.
- ب- كل ما يسترد من النظام من أسلحة ومقرات هو ملك للشعب السوري، تستخدمه القوى الثورية لتحقيق مطالب الشعب بإسقاط النظام، وتلتزم بتسليمه لأول سلطة يختارها الشعب السوري بعد سقوط النظام.
- ج- الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.
- د- رفض سياسة النظام باستهداف المدنيين بمختلف الأسلحة بما في ذلك السلاح الكيماوي، والالتزام بتحييد المدنيين عن دائرة الصراع وعدم امتلاك أسلحة الدمار الشامل أو استخدامها.
- هـ- غاية العمل المسلح هي إسقاط النظام برموزه وأركانه كافة وتقديمه إلى المحاكمة العادلة بعيداً عن الثأر والانتقام.
- و- تستهدف الثورة عسكرياً النظام السوري الذي مارس الإرهاب ضد شعبنا بقواه العسكرية النظامية وغير النظامية ومن يسانداهم كمرتزقة إيران وحزب الله ولواء أبي الفضل العباس، وكل من يعتدي على أهلنا ويكفرهم كداعش، وينحصر العمل العسكري داخل الأرض السورية.
- ز- حماية إرادة الشعب السوري في اختياره لحكامه من أي تدخل داخلي أو خارجي، والتعهد بعدم استخدام السلاح لفرض أي خيار عليه.
- ح- السعي لإعادة بناء جيش وطني عصري، وفق معايير الكفاءة والتدريب المستمر، وتأمين كافة مستلزماته العصرية المختلفة.
- ط- الالتزام بإعادة الدور الأساسي للمؤسسة العسكرية، وابتعاد الجيش عن ساحة السياسة، ليكون مؤسسة وطنية مستقلة وحيادية ومهنية.

3-2- وسائل تطوير عمل الثورة العسكري:

يعد العمل العسكري أهم الوسائل التي يمكن أن تساهم في تحقيق هدف الثورة الرئيس المتمثل في إسقاط النظام بكافة رموزه وأركانه، غير أن تحقيق هذا الهدف يتطلب تطوير العمل العسكري وآلياته بما يتناسب مع التطورات التي حدثت خلال الثورة

¹ غالبية المبادئ مأخوذة حرفياً من ميثاق الشرف الثوري وفق الآتي: أ- د- هـ- و. أما الفقرة ب فمأخوذة شطرها الأول من ميثاق الشرف الثوري، وشطرها الثاني مأخوذة من ميثاق مجلس قيادة الثورة بدلالة الاقتضاء من النص التالي: (لحين تسلم ممثلي الشعب للسلطة في الدولة). فمن مقتضيات تسليم السلطة، تسليم السلاح.



خصوصاً من جهة وجود مناطق محررة، ودخول العصابات الأجنبية الشيعية الإرهابية، واحتلال تنظيم الغلو "داعش" لمساحات كبيرة من المناطق المحررة، ودخول الطيران الروسي على الخط عبر مساندته للنظام ومرترقه.

هذه التحديات الكبيرة التي تواجهها الثورة، تفرض علينا تطوير آليات العمل العسكري في ثلاث محاور رئيسة هي: إيجاد قيادة موحدة قادرة على التحكم والسيطرة على العمل العسكري، وتحول العمل الفصائلي إلى مرحلة الجيش النظامي بالتدريب، ثم الاعتراف بقيادة سياسية توظف الإنجازات العسكرية لتحقيق مكاسب سياسية للثورة ككل.

3-2-1- توحيد القيادة العسكرية:

من أهم معوقات تحقيق أهداف الثورة على الصعيد العسكري، غياب الجهة المركزية الناضجة للعمل العسكري؛ فلا يمكن للثورة الانتصار عسكرياً إذا بقيت على واقعها الحالي من حيث تشتت الفصائل وتعدددها وتفرقتها، وبالتالي تعد القيادة العسكرية الموحدة من أهم الوسائل التي يجب على الثوار السعي لتحقيقها.

أ- أسباب تفرق الفصائل والكتائب المسلحة:

- الحالة الشعبية التي انطلقت الثورة منها، مع ما يقتضيه ذلك من غياب القيادة أو التنظيم الذي يمكن أن يلتف حوله النشاط العسكري.
- اعتماد معظم فصائل الثورة على الرابطة الجغرافية والأسرية كأساس للتشكيل، مما أدى إلى فشل جميع التنظيمات العسكرية في بناء قوة منظمة وتابعة لها خارج نطاقها الجغرافي. وهنا لا بد من الإشارة إلى اضطراب الثوار أحياناً إلى هذا الخيار، في ظل تقطيع النظام لأوصال سورية¹؛ مما أضعف إمكانية التواصل خارج المحافظة أو المنطقة الواحدة، وعدم توفر رابطة بديلة وطنية أو أيديولوجية يمكن بناء التنظيم عليها.
- تعدد مصادر التمويل والدعم التي كان لها دور كبير في تشرذم الفصائل، وكانت في غالب الأحيان عاملاً مساعداً على تكريس الفصائلية².
- التدخلات الخارجية سواء من بعض الجهات الخارجية أو من بعض الدول التي كان لها مصلحة في استمرار الصراع وعدم الرغبة في حسمه³.
- الاختلاف الأيديولوجي مما كرس التفرق خصوصاً على مستوى الأفراد والقواعد.

¹ برز ذلك في المناطق الخاضعة للحصار، كما حدث في تجربة القيادة الموحدة للغوطة الشرقية التي ضمت فصائل مختلفة، ولكنها موجودة في منطقة واحدة، فرضت عليها ظروف الحصار القاسية الوحدة.

² بصراحة لو اتفق الداعمون في البداية على إيجاد قناة واحدة للدعم لما رأينا هذا العدد الكبير من الفصائل، وهذه الفوضى في انتشار السلاح. هذا العامل هو العامل الرئيس لتشتت فصائل المعارضة بحسب ما أفاد به أسعد مصطفى وزير الدفاع السابق في الحكومة المؤقتة.

ينظر: حلقة الواقع العربي بعنوان: "فصائل المعارضة السورية المسلحة وفرص التوحيد"، قناة الجزيرة الفضائية، 2015/1/12.

³ كان لها دوراً أساسياً في تفرق الفصائل، خصوصاً وأنها تستطيع عبر الأدوات التي تملكها من القضاء على سبب رئيس لهذه الحالة وهو: تعدد مصادر الدعم.



- حب الزعامة والتنافس على القيادة¹. وهذا عامل مهم برز بشكل أساسي لدى فشل محاولات الاندماج والتوحد المحلية بين الفصائل التي تمتلك رؤية أيديولوجية متشابهة أو لا تشكل الأيديولوجية رابطة مهمة بالنسبة لها.
- غياب القيادة السياسية للثورة، كما سنوضح لاحقاً.
- ضعف السلطة المركزية داخل كل فصيلة²؛ فالفصيل ذاته لا يملك سلطة على الكتائب والألوية التابعة له لأسباب عدة منها: ضعف دعم الفصيل وعدم ديمومته، ووجود مصادر دعم مستقلة لهذه الكتائب والألوية؛ مما جعلها أشبه بأن تكون فصائل متعددة داخل الفصيل.
- عدم وجود ميثاق شرف بين الفصائل يتضمن قواعد رادعة تمنع انشقاق الكتائب والمجموعات وتنقلها من فصيل إلى آخر دون تنسيق. بل على العكس شكلاً التنافس بين الفصائل عاملاً محفزاً على تشجيع الانقسامات والانشقاقات³.

يظهر من خلال استعراضنا لهذه الأسباب أن بعضها ذاتي متعلق بالثورة وفصائلها، وهو ما يمكن أن يُعالج، على عكس تلك الخارجية التي لا يمكن التأثير عليها، وتكون الطريقة الوحيدة لتحديد ما أو التخفيف من أثرها هو تحصين جبهة الثورة الداخلية.

ب- الخيارات المتاحة لتوحيد فصائل الثورة:

قبل استعراض الخيارات، لا بد من التأكيد على قضية مهمة ولازمة قبل الدخول في أي مشروع لتوحيد الفصائل، وهي: التحشيد للمشروع، وهو في حالتنا: "مؤسسة عسكرية محترفة وظيفية تكون نواة لجيش سوريا المستقبلي" ونشره كأفكار بين القواعد والقيادات وإقناعهم به قبل طرحه والبدء بتنفيذه.

في مختلف التجارب السابقة، لم يُحشد فكراً وتوعوياً لها، وبالتالي لم تكن هنالك قناعة أو رأي عام بأهميتها وضرورة إنجاحها، الأمر الذي أباقها مجرد واجهة لا فاعلية لها، لتستخدم الفصائل بعد ذلك الحجج لتبرير عدم إنجاحها⁴.

تعد قضية التحشيد للمشروع والقناعة به أساساً مهماً للتقدم فيه، وتمثل الآليات والطرق لتنفيذه خطوات إجرائية لاحقة يمكن التغلب على سلبياتها في حال كانت هنالك القناعة الكافية بالمضبي بالمشروع وضرورته.

أما بالنسبة للخيارات المتاحة من أجل توحيد الفصائل، فنعتقد أننا أمام خيارين اثنين:

¹ على سبيل المثال، كان هذا العامل أساسياً في فشل الضباط في تشكيل قيادة عسكرية واحدة لهم. فكلما انشق ضابط ذو رتبة أعلى، حدث شقاق وتنازع بينه وبين الضباط ذوي الرتبة الأدنى، على الأحقية في القيادة؛ هل هي للضباط ذوي الرتبة الأعلى أم للضباط ذوي الرتبة الأدنى؟

² من مظاهر ذلك وجود هيكلية وقيادة مستقلة للواء أو الكتيبة أو المجموعة، قادرة على قبول ورفض القرارات المركزية. وما يثير الاستغراب أن تعيين قادة المجموعات والكتائب والألوية كان يتم من الأسفل إلى الأعلى على عكس كل أصول العمل العسكري التي تفترض المركزية وتعيين القادة من قبل القيادات العليا.

³ يوجد عرف مستقر بين الفصائل بعدم قبول العناصر المنشقة أو المفصلة حتى تسوي وضعها وتبرأ ذمتها تجاه فصائلها الأساس، ولكن للأسف لا يوجد التزام حقيقي بهذا العرف لعدم وجود جهة مركزية قضائية أو تحكيمية تستطيع أن تلزم الفصيل الذي لا يحترمه.

⁴ ينطبق هذا الأمر على مشروع مجلس قيادة الثورة، فعلى الرغم من الحشد الإعلامي الذي رافق عمل اللجنة التحضيرية وإعلان المجلس، إلا أننا لم نلاحظ أي نشاط توعوي وفكري بأهمية هذا المشروع وضرورته بين عناصر الفصائل وقياداتها.



الأول: هو إيجاد قيادة عسكرية موحدة على مستوى سوريا أشبه ما تكون بمجلس عسكري أعلى وقيادة أركان. والثاني: هو إيجاد قيادة عسكرية محلية لكل منطقة، يجمع بين هذه القيادات مجلس أعلى للتنسيق¹.

الخيار الأول: إيجاد قيادة عسكرية موحدة على مستوى سوريا²: من إيجابياته أنه يعد الصورة الواقعية للعمل العسكري الذي يقتضي وجود قيادة مركزية، كما أن تحققه سيشكل تحولاً إيجابياً حقيقياً للثورة السورية على مختلف الأصعدة، ويمكن من بناء نواة لجيش وطني سوري يستطيع سحب الشرعية من جيش الأسد ويكون بديلاً عنه.

إشكالية هذا الطرح تتمثل في تبنيه سياسة البناء من الأعلى إلى الأسفل التي ثبت فشلها في الثورة السورية، وصعوبة تنفيذه في ضوء واقع الفصائل الحالي والتجارب العديدة السابقة التي انتهت بالفشل في بناء قيادة عسكرية مركزية.

الخيار الثاني: تشكيل قيادات عسكرية محلية مع وجود مجلس تنسيق أعلى:

من إيجابيات هذا الخيار: ملاءمته للطابع المحلي للفصائل، وقيامه على سياسة البناء من الأسفل إلى الأعلى، ومناسبته للواقع العسكري الحالي للثورة حيث لا يوجد ترابط بين المناطق المحررة، إضافة إلى التقارب الجغرافي بين الفصائل وعملها في منطقة واحدة، والشعور بوحدة المصير الناتجة عن التعرض لذات المخاطر كالحصار مثلاً، فضلاً عن وجود نسبة عالية من التنسيق والتفاهم نتيجة العمليات المشتركة، وأخيراً، معرفة كل فصيلة بالآخر.

أما أهم سلبية يمكن أن تعترضه، فهي صعوبة تطبيق هذا الخيار بالنسبة للفصائل التي تتواجد في أكثر من محافظة، إذ سيترتب على تطبيقه تفكيك الفصيل وإتباع كل قسم بقيادة الجبهة المتواجد فيها³.

¹ لكل خيار من هذين الخيارين عدة تصورات للتنفيذ، ولكن نحن الآن نناقش المبدأ العام من حيث إمكانية تطبيقه من عدمها قبل الخوض في تفاصيله وتطبيقاته. ولا شك أن تطبيق أي خيار من هذين الخيارين يحتاج إلى إجراءات مساعدة أخرى تعالج أسباب التفرق، وهو ما سنبينه لاحقاً.
² لا شك أن خيار الوصول إلى قيادة مركزية للعمل العسكري على مستوى سورية هو أفضل الخيارات، والذي يجب أن تسعى جميع القوى العسكرية إلى تحقيقه، وثمة ثلاثة تصورات لتحقيق هذا الأمر:

التصور الأول: تحول الهيئة العسكرية مجلس قيادة الثورة إلى مجلس قيادي، وهذا هو الأفضل لأن المجلس موجود ومتوافق عليه من غالبية الجبهات العسكرية، وحتى في حال عدم تبنيه من البعض، تبقى قضية مفاوضتهم وإدخالهم في المجلس أيسر من هدمه، وإعادة بناء مجلس قيادي جديد.
التصور الثاني: في حال عدم قناعة الفصائل بمجلس قيادة الثورة الحالي، يمكن إنشاء مجلس قيادي جديد وفق الآلية التالية: تأسيساً بفعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين جعل الأمر في ستة، وقال يشهدكم عبد الله بن عمر وليس له من الأمر شيء، وكما فعل عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه حين أخرج نفسه من الإمرة حتى يدير الأمر بين عثمان وعلي.

يجمع أهل الثورة من غير الفصائل-مؤسسات وشخصيات- من المتوافق عليهم عندهم، وبعد تعهدهم بقبول المجلس العسكري الذي سيختاره هؤلاء. عندها تجتمع هذه المؤسسات والشخصيات التي تعاهد الجميع بأنها ستراعي في اختيارها الأمانة والقوة والاعتبارات الواقعية، وتسمى مجلساً لقيادة الثورة العسكرية من بين قادة الفصائل، يلتزم به الجميع.

من سلبيات هذا التصور، أنه سيثير خلافات بين الفصائل حول تسمية الأشخاص الذين سيشكلوا "الهيئة المدنية" والمعايير المطلوبة فيهم، مما قد يستغرق وقتاً طويلاً، ولكن من إيجابياته أنه سيعيد الحساسيات الموجودة بين القادة، وسيظهر المخالف من العسكريين على أنه مخالف لإجماع أهل الثورة.

التصور الثالث: إنشاء جيش وطني سوري يبدأ من داخل حواضن معترف بها إقليمياً ودولياً وهي الحكومة المؤقتة ووزارة الدفاع وبإشراف الائتلاف، بحيث يتم الانضمام إليه إفرادياً وإلغاء كل التشكيلات والمليشيات الحالية. وهذا التصور الأخير هو رأي الأكاديمي العسكري عبد الناصر العايد. ينظر: حلقة الواقع العربي بعنوان: "فصائل المعارضة السورية المسلحة وفرص التوحيد"، مرجع سابق.

³ نعتقد أن هذه الصعوبة يمكن إيجاد حل لها وتجاوزها في حال تغليب هذا الخيار، مقارنة بالصعوبات المتعلقة بإيجاد قيادة مركزية على مستوى سوريا، والتي نعتقد شبه استحالة لتجاوزها حالياً في ظل الوضع الميداني والعسكري الذي تمر به الثورة، وفي التمسك بالفصائلية.



يمكن تطبيق هذا الخيار عبر تبنيه من قبل جهة محلية كالهيئات الشرعية أو بعض المجالس العلمانية أو بعض الوجهاء، أو من قبل جهة مركزية كمجلس قيادة الثورة السورية أو هيئة الأركان، بحيث تأخذ الجهة المعنية دور الوسيط الذي يطرح مبادرات لإنشاء هذه القيادات المحلية على الفصائل ويتابعها حتى تشكيلها¹، بحيث نصل في نهاية الأمر إلى قيادات محلية على مستوى كل محافظة أو جبهة. إذ تعد هذه المشاريع المناطقية خطوة واقعية وفعلية لتحقيق الاندماج والتنسيق بين العناصر والقواعد، وفرض القيادات لتمثيلها في المظلة العسكرية الأعلى.

على الرغم من فشل غالبية محاولات التوحيد المناطقية²، كما غيرها من المحاولات، إلا أنها تبقى الأقرب إلى التطبيق والنجاح من غيرها، إذا روعي في كل منطقة ظروفها وأوضاعها الذاتية، والتي تختلف بالتأكيد مع غيرها من المناطق³.

يتطلب تطبيق هذا الخيار وجود مجلس أعلى (على مستوى سوريا) يتولى التخطيط والتنسيق بين القيادات المحلية، ويكون خطوة في سبيل الوصول إلى مرحلة توحيد القيادة الكاملة لاحقاً.

لإيجاد هذا المجلس، يبدو أننا أمام خيارين:

الخيار الأول: يتجسد في تشكيل جسم عسكري جديد يتولى مهمة التخطيط والتنسيق. من ميزات هذا الخيار: تجاوز سلبيات الأجسام العسكرية السابقة، وميل غالبية الفصائل حالياً للقبول به بعد فشل جميع المحاولات السابقة⁴. ولكن من سلبياته: حاجته لفترة زمنية لا بأس بها من أجل التوافق عليه وإيجازه، وزيادة فرص التدخلات الدولية والإقليمية، وعدم تمتعه بأية قيمة مضافة عن الأجسام السابقة⁵.

¹ الغاية من التذكير بضرورة وجود جهة تتكفل بمتابعة إيجاد القيادات العسكرية المحلية، هي التأكيد على ضرورة متابعة تنفيذ الفكرة، والذي لا يتحقق إلا بوجود جهة مستقلة تتبنى الفكرة وتعكف على تنفيذها، وتحظى بمصداقية ولها حضور فاعل، ويكون لديها القدرة على التواصل مع القادة الميدانيين وقادة الفصائل ومتابعتهم.

وقد أكد أحد أعضاء المكتب السياسي للجبهة الشامية، أن المجلس الإسلامي السوري طرح في الآونة الأخيرة مشروعاً لتوحيد فصائل حلب، وعلى الرغم من قبول جميع الفصائل بالمبادرة، إلا أنه لم تستمر بسبب عدم قدرة المجلس الإسلامي على التواصل مع القادة الميدانيين نتيجة عدم تواجده في الداخل. لقاء على الهاتف بتاريخ 2016/5/10.

² عند كتابة هذه الورقة، شهدت المرحلة آنذاك تشكيل عدة تجارب توحيدية مناطقية (الجبهة الشامية في حلب، القيادة الموحدة في الغوطة الشرقية، الجبهة الجنوبية في درعا، ثم تبعتها تشكيل جيش الفتح في إدلب).

لم يكتب لمعظم هذه التجارب النجاح، فبعضها تم حله كما هو حال الجبهة الشامية والقيادة الموحدة (الأخيرة خلقت بشكل غير معلن، ويدل على ذلك إقفال حسابها على التويتر)، وبعضها ما يزال قائماً كما هو حال الجبهة الجنوبية وجيش الفتح.

³ من خلال استقرارنا لهذه التجارب، وبعد تواصلنا مع العديد من الأشخاص الذين عاصروها وعاشوها، تبين لنا أن كل تجربة لها ظروفها وأسبابها الخاصة التي أدت إلى فشلها، من التجاذبات الأيديولوجية إلى التدخلات الخارجية إلى طريقة الإدارة، كل هذه الأسباب كان لها دور في ذلك، ولكن بشكل متفاوت من تجربة إلى أخرى.

وبالتالي لا بد من معالجة أسباب الفشل الرئيسية بحسب كل منطقة؛ فمثلاً تعد التجاذبات الأيديولوجية سبباً مهماً لفشل تجربة القيادة الموحدة، في حين أن هذا السبب لم يكن حاضراً في إفشال تجربة الجبهة الشامية، وهكذا...

⁴ وهذا ما بدا واضحاً في المحاولات الأخيرة، والتي منها المبادرة لتشكيل مجلس عسكري موحد في الشمال بأسماء متعددة.

ينظر: فصائل سوريا تبحث تشكيل قيادة عسكرية موحدة، الجزيرة نت، 2016/3/15.

⁵ لم تخرج جميع المبادرات الجديدة لتشكيل قيادة عسكرية موحدة عن جوهر الأجسام العسكرية السابقة (القيادة العسكرية العليا المشتركة- الهيئة العسكرية في مجلس قيادة الثورة).



الخيار الثاني: يتمثل في الاعتماد على المجالس الموجودة الآن (هيئة الأركان أو الهيئة العسكرية في مجلس قيادة الثورة السورية). ويبدو أن هذا الخيار أنسب لأسباب عدة منها:

- عدم وجود اعتراضات جوهرية على هاتين الهيئتين طالما أن مهمتها هي تنسيق العمل العسكري وليس قيادته.
- إمكانية التطوير وتلافي السلبيات بحيث تصبح مجالس فعالة.
- امتلاك كل مجلس تصورات عدة لإصلاح أخطائه وإعادة تفعيل نفسه نتيجة الخبرة التي اكتسبتها في الثورة.
- السبلات المترتبة على إنشاء مجلس عسكري تنسيقي جديد، من حيث الوقت الطويل الذي يتطلبه إنشاؤه، في حين تتسارع الأحداث ويتأزم الوضع العسكري في بعض المناطق الاستراتيجية، مما يتطلب اختصار الساعات فضلاً عن الأيام والأشهر.
- لن يأت إنشاء أي مجلس جديد بميزات وخصائص جديدة وجوهرية، تعطيه قيمة مضافة وفارقة عن المجلسين الحاليين.

وبالتالي، نحن أمام جسمين يمكن تفعيلهما بحيث يتوليا تنسيق العمل العسكري على مستوى سورية هما: مجلس القيادة العسكرية العليا المشتركة، والهيئة العسكرية لمجلس قيادة الثورة الذي شكل حديثاً.

بالنسبة لمجلس القيادة العسكرية العليا المشتركة: تشكل المجلس في 8 سبتمبر/أيلول 2012، وكان يضم ممثلين عن عدد من الفصائل الفاعلة، إضافة إلى عدد من الضباط المنشقين. ولكن نتيجة السجلات حول علاقة المجلس مع الائتلاف، وانسحاب عدد من ممثلي الفصائل الفاعلة من المجلس، واستشهاد البعض الآخر، والمشاكل الكثيرة التي عصفت بالمجلس نتيجة القرارات المتضاربة التي صدرت بخصوصه من رئيس الحكومة المؤقتة و رئاسة الائتلاف، وإهمال غالبية أعضائه للمهام المناطة بهم، بافتراض أنهم مسؤولون عن العمل العسكري، واكتفائهم بحضور الاجتماعات دون أي تأثير على مجرياته، فقد المجلس فاعليته، وساءت سمعته لدرجة انعدام تأثيره على العمل العسكري في الداخل، وهي الوظيفة الأساسية التي أنشئ من أجلها.

أما الهيئة العسكرية في مجلس قيادة الثورة: لقد أعلن أكثر من 100 فصيل من فصائل الثورة تشكيل مجلس قيادة الثورة في 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014، وبموجب النظام الداخلي للمجلس، تم إنشاء هيئة عسكرية تتولى التنسيق العسكري بين فصائل المجلس، والإشراف المباشر على القوة المركزية المزمع إنشاؤها من الفصائل المنضوية تحت راية المجلس¹.

لكن الهيئة العسكرية، كسابقتها، ما تزال في مرحلة الجمود، لأسباب عدة منها: عدم وجود التمويل، عدم اقتناع بعض الفصائل الفاعلة بأهمية هذا المشروع. ولكن على عكس هيئة الأركان تتميز الهيئة العسكرية باستعداد الفصائل للتعامل معها، وتمثيلها، ولو نظرياً، لأهم الفصائل العسكرية الموجودة على الساحة، بعكس هيئة الأركان التي تفتقد لذلك.

¹ نعتقد أن الدور التنسيقي للهيئة العسكرية لا يتناقض مع بناء القوة المركزية، لأن وجود هذه القوة سيساعد في تسريع تحويل الهيئة العسكرية من جسم تنسيقي إلى جسم قيادي.



3-2-2- التحول من العمل الفصائلي إلى نظام الجيش بالتدريب:

اتبعت الكتائب والفصائل المسلحة أسلوب حرب العصابات بداية الثورة، وعلى الرغم من تغير تكتيكها باتجاه الحرب المباشرة التي تحدث بين الجيوش، بقيت هذه الفصائل من حيث التنظيم على حالها دون تغيير، بدءاً من الاسم وانتهاءً بالتدريبات والتخصصات. فبدلاً من أن تسعى باتجاه تحويل نفسها شيئاً فشيئاً إلى أن تكون جزءاً من جيش وطني، كرست بنيتها الفصائلية. حيث تجسد ذلك بالمظاهر التالية:

- التمسك بالرايات الفصائلية.
 - توجيه المقاتل معنوياً على أساس أنه عضو في فصيل وليس عضواً سيكون في جيش وطني.
 - عدم الاهتمام بقضية الرتب العسكرية وبالنظام العسكري، وتكريس التسميات الحركية مثل: أبو فلان.
- لذلك نوصي الفصائل العسكرية بالتحول التدريجي نحو تطبيق أسلوب الجيوش النظامية من حيث التخصصات والتدريب والتسميات¹، من أجل زيادة قدرة العناصر على مواجهة هجمات النظام ومرزقته، وصلاحيته أن تكون هذه المجموعات نواة جيش سورية المستقبل. والسعي لتطبيق كل ما من شأنه تحقيق هذا الأمر، وفق الآتي:

- أ- الاعتماد على المنشقين من الضباط وصف الضباط في المعسكرات والتدريب.
- ب- تعديل التوجيه المعنوي للمقاتل بما يتناسب مع كونه عنصراً في جيش لسورية المستقبل وليس عنصراً تابعاً لفصيل.
- ج- استخدام الرتب والتسميات والتخصصات العسكرية داخل الفصائل.
- د- استخدام علم الثورة كراية موحدة لجميع الفصائل مع كتابة اسم الفصيل أو اسم القيادة المحلية².

نعتقد أنه لتنفيذ ما تقدم، يحتاج الأمر لجهة مركزية كمجلس قيادة الثورة السورية، تقوم بإنشاء معسكرات تدريب وأكاديميات عسكرية متخصصة في الشمال والجنوب السوريين، بحيث تختص بمهمة تدريب عناصر الفصائل المنضوية تحته، وتخرج الكوادر المتخصصة في مختلف المجالات العسكرية. ثم إعادتهم إلى فصائلهم بعد انتهاء فترة التدريب - كمرحلة أولى -.

من إيجابيات هذه الخطوة: أنها تقرب عناصر الفصائل من بعضهم البعض وتعودهم على نظام الجيوش، وتكسر حاجز الفصائلية في مرحلة مبكرة. غير أن أهم عقبتين أمام تنفيذ ذلك هما: اقتناع الفصائل بمجده الخطوة وتنفيذها، وإيجاد تمويل كاف للقيام بها.

3-2-3- الاعتراف بقيادة سياسية:

من أهم الأسباب التي أضعفت الثوار عدم وجود جسم سياسي يتحدث باسمهم ويستطيع أن يوظف انتصاراتهم الميدانية إلى مكتسبات سياسية³. فقد كان لغياب التنسيق بين القوى الثورية العسكرية والسياسية دور مهم في ترسيخ القناعة لدى الدول

¹ لا يتحتم اتباع أسلوب الجيوش النظامية من حيث التنظيم والتدريب والتسميات، اتباع أسلوبها في القتال. فقد يكون من المناسب للثوار حالياً، خصوصاً بعد تدخل الطيران الروسي وما رافقه من ازدياد كثافة النيران واتباع سياسة الأرض المحروقة، اللجوء إلى أسلوب "حرب العصابات".

² هذه التوصية وردت في ميثاق مجلس قيادة الثورة السورية، ولكن للأسف لم يتم تفعيلها من قبل المجلس، على الرغم من أهميتها كبادرة لكسر حاجز الفصائلية.

³ على الرغم من الإنجازات المهمة التي حققها الثوار في عامي 2012-2013، إلا أنهم لم يحصلوا من وراءها أي مكسب سياسي، والسبب هو عدم وجود قيادة سياسية يعترفون بها، فضلاً عن عدم قناعتهم بجدوى ذلك نتيجة إصرارهم آنذاك على إسقاط النظام عسكرياً دون الحاجة إلى أية مفاوضات أو أعمال سياسية.



الإقليمية والدولية بعدم كفاءة مكونات الثورة في تكوين بديل عن نظام الأسد، قادر على ضبط المشهد السياسي والعسكري ومتطلباته الأمنية، خصوصاً في دولة تتمتع بموقع جيواستراتيجي مهم، كسوريا¹.

إذا سلمنا بضرورة وجود قيادة سياسية تمثل الثوار العسكريين. فإن السؤال الذي يحتاج إلى الإجابة: من هي الهيئة السياسية التي يمكن أن تمثل الثوار؟

حاولنا الإجابة على هذا السؤال في ورقة "بنية الهيئة السياسية الممثلة للثورة" عبر تحديد المعطيات والشروط الواجب توفرها في الهيئة السياسية الممثلة للثورة، والتي تتلخص في: منح الأغلبية للقوى الثورية ممثلة بالممثلين السياسيين لكل من الفصائل العسكري والهيئات الناجبة المكونة للمجالس المحلية، ووجود مقر الهيئة داخل سوريا.

وناقشنا بناء على ذلك، خيارين: إما تشكيل جسم جديد يتخلص من سلبيات الهيئات السابقة وقيودها البيروقراطية، أو الاعتماد على الهيئات الموجودة حالياً، الائتلاف الوطني أو الهيئة السياسية لمجلس قيادة الثورة السورية أو الهيئة العليا للمفاوضات، وبحث ضمن هذا الخيار إصلاح هذه الهيئات وإعادة هيكليتها.

3-2-4 - إعادة تفعيل الكفاءات العسكرية المنشقة عن النظام:

كان لظاهرة الانشقاق التي أشرنا لها آنفاً، تأثير في إضعاف النظام، ولكن -للأسف- لم يكن لها دور محوري في تقوية عمل الثورة العسكري؛ فعلى الرغم من ازدياد أعداد المنشقين ضباطاً وأفراداً، إلا أنهم لم يتمكنوا من تشكيل تنظيم عسكري يتولى الدفاع عن الثورة، واقتصر دورهم على المشاركة في العمل العسكري كأفراد منضوين تحت الكتائب والفصائل التي ظهرت لاحقاً، ومن أسباب ذلك:

- التنافس على القيادة فيما بينهم².
- غالبيتهم عزل نفسه في مخيمات اللجوء، ولم ينخرط في العمل العسكري الثوري.
- اعتماد الفصائل العسكرية التي نشأت آنذاك على العامل الأسري والمحلي أكثر من اعتمادها على عنصر الكفاءة.
- التشويه الذي مورس ضد الضباط المنشقين بصورة عامة من أنهم "انشقوا لركوب موجة الثورة وقطف ثمار عمل لم يكن لهم فضل فيه".

لقد اتسمت ظاهرة الانشقاق بعدة صفات أهمها:

- أ- كانت جميع حالات الانشقاق فردية، ولم تحدث حالات انشقاق جماعية لكتيبة أو سرية... إلخ، وذلك بسبب إمساك الضباط النصيريين بالمناصب القيادية داخل الجيش، فضلاً عن قوة القبضة الأمنية وتغلغل المخبرين داخله.
- ب- حدوث غالبية الانشقاقات داخل القوات البرية، وقتلتها وندرتها في باقي صنوف الأسلحة "البحرية- الجوية".

¹ ينظر: الثورة السورية في سنتها الخامسة، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، آذار/مارس 2015، ص 9-10.

² ينظر: الفقرة رقم (2-5).



ج- غالبية الضباط المنشقين عن الجيش كانوا في مراكز ووظائف هامشية، وذلك بسبب إمساك الضباط النصيريين بغالبية المراكز القيادية في الجيش - كما أسلفنا سابقاً.

د- شبه توقف لظاهرة الانشقاق عن النظام في الوقت الحالي لعدة أسباب، لعل من أهمها: أن غالبية الذين بقوا مع النظام هم من العناصر النصيرية الطائفية التي ربطت مصيرها بالأسد، وبالتالي لا يمكن أن تفكر بالانشقاق. إضافة إلى العناصر الأكثر ولاء للنظام من الطوائف الأخرى بما في ذلك من العرب السنة.

في ظل نقص الكوادر العسكرية المتخصصة الذي تعاني منه الثورة، وضعف التخطيط العسكري، وضرورة ما ذكرناه من تحول الفصائل نحو نظام الجيوش شكلاً ومضموناً، كل ذلك يتطلب إعادة تفعيل المنشقين عن جيش الأسد، من أجل الاستفادة منهم في تطوير عمل الثورة العسكري، وتسهيل إضفاء صفة "جيش سورية المستقبل" على تشكيلات الثورة العسكرية¹.

ثمة خياران لتنظيم الكوادر العسكرية المنشقة، وإعادة دمجها في عمل الثورة العسكري، وهما:

الخيار الأول: تشكيل تنظيم خاص بهم يضم المنشقين فقط². من إيجابيات هذا الخيار أن التشكيل سيكون متخصصاً، ويمكن أن يجذب الجنود المنشقين وكذلك بعض المدنيين، ولكن من سلبياته أنه يتطلب تمويلاً كبيراً لبناء التشكيل، وسيحرم الفصائل التي تقف في وجه الأسد من هذه الخبرات العسكرية، وسيزيد الهوة الموجودة أصلاً بين الثوريين وبين الضباط المنشقين، فضلاً عن حاجة التنظيم لأشهر حتى يثبت وجوده، الأمر الذي لا يحتمله وضع الثورة التي تحتاج لجهود الخبرات المخلصة بأسرع ما يمكن.

الخيار الثاني: انخراطهم في الفصائل والتشكيلات العسكرية الحالية: ميزة هذا الخيار أنه يتلافى سلبيات الخيار السابق، ولكن من سلبياته أنه قد لا يعطي للمنشقين الفرصة لإثبات وجودهم في ظل وجود قيادات عسكرية ثورية حالية لا تتخلى بسهولة عن مناصبها العسكرية الحالية، وفي ظل وجود مخاوف لدى الفصائل من اختراقهم أمنياً عبرهم.

نعتقد أن نجاح هذا الخيار يتطلب اتخاذ إجراءات محددة لتلافي السلبيات التي يمكن أن ترافق تطبيقه. لذلك نوصي بما يلي:

- 1- حملة إعلامية تشارك فيها مختلف وسائل إعلام الثورة لتغيير الصورة السلبية المأخوذة عن العناصر المنشقة ومن ثم تحفيزها على المشاركة في الثورة (تسمية جمعة، مقالات وكتابات من بعض الأقاليم المعروفة.. إلخ).
- 2- تكليف جهة مركزية كهيئة العسكرية لمجلس قيادة الثورة بإحصاء الضباط المنشقين الموجودين في مخيمات اللجوء وفي المناطق المحررة والذين يرغبون في المشاركة بالعمل العسكري، ومن ثم التواصل مع فصائل المجلس لمعرفة احتياجاتها، ليتم فرز المنشقين إلى الفصائل بحسب الاختصاصات المطلوبة.

¹ ثمة رأي يعتقد أن أعداد الضباط المنشقين الذين يمتلكون كفاءات جيدة ولديهم الاستعداد للعمل العسكري في الثورة باتوا قليلين بعد مضي خمس سنوات من الثورة، حيث أن غالبية هؤلاء انخرطوا في العمل الثوري منذ انشقاقهم.

لقاء مع أحد الضباط المنشقين بتاريخ 2016/5/9.

² وهو ما حدث مؤخراً بتشكيل [المجلس العسكري في دمشق وريفها](#) بتاريخ 2015/3/30، والذي أعلن انضوائه تحت مظلة القيادة الموحدة للغوطة الشرقية. واقتصرت العضوية فيه على الضباط المنشقين.

تدل قلة أعداد التنظيم العسكري الوليد، وضعف إمكانيات بالمقارنة مع إمكانيات الفصائل الثورية الأخرى، إلى أن الزخم الإعلامي للخطوة أكبر من الفعالية العسكرية، إلا إذا ثبت في قادم الأيام اشتراك الفصائل مع هذا المجلس في العمليات العسكرية، والاستفادة من خبراته.



3- توعية العناصر المنشقة عبر دورات توجيهية معنوية تتناسب مع الطابع العقدي للمعركة التي تخوضها الثورة ضد الاحتلال الإيراني وأدواته ومرتزقته.

4- توعية العناصر والقيادات الثورية بأهمية وجود الضباط وصف الضباط المنشقين داخل الفصائل، وإعطائها مكانها الذي تستحقه بما يتوافق مع ما تمتلكه من خبرة وكفاءة.

وفي السياق ذاته، ننصح باتخاذ إجراءات محددة لتشجيع العناصر الموجودة في "جيش الأسد" على الانشقاق، لما لهذا الأمر من تأثير في إضعاف روحهم المعنوية، وإنقاص أعدادهم، ولعل من أهم الإجراءات: ترغيب العناصر بالانشقاق وإعطاؤهم الأمان في حال انشقاقهم، والتركيز الإعلامي على حالات الانشقاق، فضلاً عن المعاملة الحسنة والجيدة للمنشقين.

3-2-5- وضع استراتيجية عسكرية شاملة للثورة:

يوجد في سورية حالياً ثلاث قوى إلى جانب الثوار، هي: ميليشيات النظام ومرتزقته، داعش، والمليشيات الكردية. تفتقد الثورة لاستراتيجية عسكرية للتعامل مع هذه القوى، بسبب تعدد الفصائل وتعدد رؤاها العسكرية للتعامل مع الوضع القائم، وربما عدم وجود رؤية أصلاً عند عدد من الفصائل.

لقد أدى غياب الرؤية العسكرية للثورة وتعددتها إلى ضياع كثير من جهود الفصائل وتضاربها أحياناً مع بعضها البعض¹، واتباع سياسة ردود الفعل وإطفاء الحرائق التي يشعلها النظام.

نعتقد بضرورة تعيين الجهة المؤهلة لوضع الاستراتيجية العسكرية للثورة، طالما أيقنا بضرورتها. وبذلك نكون أمام خيارين:

الخيار الأول: تولي جهة مركزية وضع الاستراتيجية العسكرية: وهو الخيار الأول، ومن إيجابياته أنه يوحد جهود الثوار على مستوى سورية، ويتناسب مع الطبيعة المركزية للتخطيط العسكري، ولكن من أبرز إشكالياته هو كيفية توحيد موقف الفصائل منها، واقناعهم بتطبيقها في ظل التفرق الحاصل، وعدم وجود قيادة عسكرية مركزية.

الخيار الثاني: تولي جهة مركزية كالهئية العسكرية في مجلس قيادة الثورة وضع الاستراتيجية العسكرية للقضايا العامة، كالموقف من الهدن، وتبادل الأسرى، والتعامل معهم ومع المرتزقة، والتعامل مع الميليشيات الكردية... إلخ من القضايا ذات البعد العام، في حين تتولى القيادات المحلية وضع الاستراتيجية الخاصة بمناطقها، كالموقف من فتح المعارك في المدن، وقطع الطرق، ومحاصرة النظام... إلخ.

ميزة هذا الخيار، توحيد موقف الفصائل في القضايا الكبرى التي تحتاج إلى رؤية موحدة، مما يقوي موقفها، فضلاً عن أن الاتفاق على هذه المبادئ سيشكل نواة لمرجعية عسكرية واحدة، تساعد على توحيد القيادة لاحقاً. كل ذلك، مع إعطاء هذه الفصائل هامشاً جيداً لوضع استراتيجياتها المحلية بما يتناسب مع وضع مناطقها.

¹ على سبيل المثال: كان فتح المعارك في المدن محل خلاف بين الفصائل. كذلك الأمر بالنسبة لفتح معركة الساحل؟ وكيفية التعامل مع أسرى النظام ومرتزقته من حيث اعتبارهم أسرى حرب أم مجرمون؟ وكيفية التعامل مع الميليشيات الكردية؟ والموقف من الهدن التي يطرحها النظام؟ وهكذا....



الجدول رقم (1) يبين تشكيلة الفرقة الثانية من المشاة في القوات الخاصة للشرق¹

الطائفة	عدد أفرادها
نصيريين	623
سنة	73
نصارى	64
اسماعيليين	13
المجموع	773

الجدول رقم (2) احصائية بعدد الضباط المتخرجين في /12/ دورة من 1987-2009²

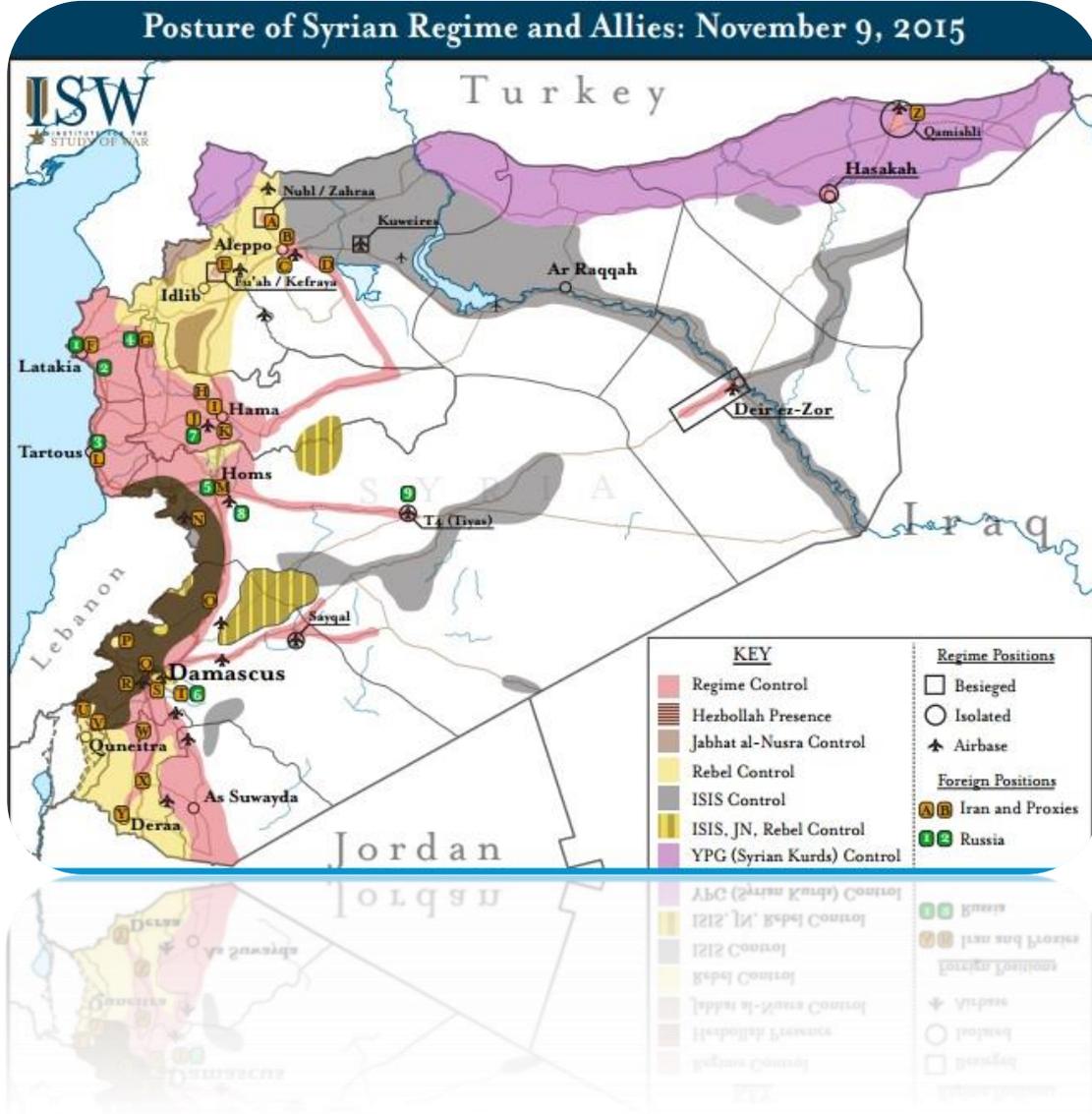
الطائفة	عدد الضباط المتخرجون	النسبة
نصيريين	1786	%76.5
السنة	368	%15.5
الأقليات الأخرى	182	%8
المجموع	2336	%100

¹ Pipes, D. The Alawi Capture in Syria, Middle East Studies, vol. 25, 1989, p 438-449.

² عبد الناصر العايد، بنية جيش النظام السوري: ميليشيا الطائفة بقيادة زعيم الطائفة، جريد الحياة اللندنية، الجمعة 26 ديسمبر/كانون الأول 2014.



الخريطة رقم 1/ تبين توزع مناطق السيطرة في سورية²¹



¹ UPDATE: [Posture of Syrian Regime and Allies: November 9, 2015](#).

² ينظر: خريطة تحديثية لتوزع القوى العسكرية في سوريا، موقع قاسيون، 2016/5/28.



الملحق السابع

الرؤية المستقبلية للمجالس المحلية الناشئة



الفهرس

150	الفهرس
151	ملخص تنفيذي
152	مقدمة:
153	نطاق الرؤية:
153	1- الإدارة المحلية في سورية: بين الماضي ومتطلبات الثورة.....
153	1-1- أسلوب الإدارة المحلية في سورية: اللامركزية شعار يفتقد للتطبيق
155	1-2- الإدارة المحلية أثناء الثورة: تجربة تحتاج إلى تطوير
156	2- المجالس المحلية في ظل الثورة: التحديات والحلول
156	2-1- مسار المجالس المحلية وأدائها: تعدد معايير الشرعية.....
156	2-1-1- آلية تشكيل المجالس المحلية: التوافق بديل الانتخاب
159	2-1-2- مستوى بناء المجالس المحلية المؤسسي: باتجاه المؤسسة.....
160	2-1-3- مجالات عمل المجالس المحلية: الاقتصار على تقديم الخدمات العامة.....
161	2-1-4- تمويل المجالس المحلية: ضعف التمويل حالة مستمرة
161	2-2- علاقة المجالس المحلية بالمؤسسات والكيانات الثورية:
162	2-2-1- علاقة المجالس المحلية مع الائتلاف الوطني والحكومة المؤقتة: ضرورة المظلة السياسية رغم أخطائها.....
164	2-2-2- العلاقة بين المجالس المحلية والهيئات الشرعية: من التنافس إلى التكامل.....
165	2-3- علاقة المجالس المحلية مع الفصائل العسكرية: التنافس على كسب الحاضنة الشعبية.....
166	2-4- علاقة المجالس المحلية مع المنظمات والجمعيات غير الرسمية: ضرورة التنسيق.....
167	2-3- علاقة المجالس المحلية مع نظام الأسد: الاضطرار إلى التعامل أحياناً
168	خاتمة:



ملخص تنفيذي

في منتصف عام 2012 وبداية عام 2013 شهدت الثورة السورية تطوراً مهماً على صعيد إدارة المناطق المحررة، إذ بدأ الثوار بالتعاون مع السكان المحليين، بتشكيل مجالس محلية في المدن والقرى الواقعة في هذه المناطق، مهمتها سد الفراغ الذي تركه النظام في إدارة المرافق الخدمية كالكهرباء والمياه والتعليم... إلخ.

يعد مشروع المجالس المحلية من أهم المشاريع التي أنتجتها الثورة على صعيد المؤسسات التي يمكن أن تشكل بديلاً عن النظام، وفي الوقت ذاته، تكون نواة لسوريا المستقبل.

تسعى هذه الدراسة لوضع رؤية لمستقبل المجالس المحلية الناشئة لجهة تطويرها، وتكريس إيجابياتها، وتحديد أهم التحديات التي تواجهها والحلول المناسبة، بحيث نصل حقيقة إلى مؤسسات حكم محلية، تحظى بالشرعية من خلال رضى الشعب، وقادرة على تقديم الخدمات في المناطق المحررة. لتكون بذلك نموذجاً ثورياً يكرس فكرة "المؤسسات الخادمة للشعب، المعبرة عن إرادته، لا المتسلطة عليه".

وقد خرجت الورقة بنتائج عدة أهمها:

- 1- جواز مشاركة عناصر الفصائل - كأفراد- في الهيئة الناجبة للمجلس المحلي، وعدم جواز ذلك بالنسبة للفصائل - ككيانات عسكرية-.
- 2- ضرورة إسناد المنازعات المتعلقة بتشكيل المجالس المحلية، ومهمة الرقابة القضائية على أعمالها إلى الهيئات الشرعية والقضائية.
- 3- ضرورة الاعتماد على التشريعات السورية السابقة، وتعديل ما يتناقض منها مع طبيعة الثورة وأهدافها، وذلك بقصد سد النقص الحاصل في البناء القانوني للمجالس.
- 4- يجب على المجالس المحلية تفعيل فكرة التمويل الذاتي بالنسبة للمشاريع الأساسية كالنظافة وغيرها.
- 5- تفعيل عمل المجلس الأعلى للإدارة المحلية كمؤسسة قيادية للمجالس المحلية، وكضامن لإبعاد دعاوى التقسيم ومشاريعها.
- 6- اختصاص المجالس المحلية بإدارة المناطق المحررة (الأعمال المدنية الخدمية)، على أن تختص الهيئات الشرعية بممارسة السلطة القضائية.
- 7- تستطيع الجمعيات والمنظمات الأهلية السورية أن تمارس دوراً رقابياً على نشاط المجالس المحلية، وهو دور مهم جداً لترشيد عملها.



مقدمة:

يعد تطور نظام الإدارة المحلية في أية دولة أحد المؤشرات لتطبيق مفاهيم الحكم الرشيد وتعزيز اللامركزية وتشجيع المشاركة في الشأن العام؛ لذلك كان الاهتمام بدراسة أفضل طرق الإدارة محل اهتمام من جميع الدول والمنظمات الدولية.

في سوريا، ظهرت نظم الإدارة المحلية مع بداية خروج العثمانيين منها، ثم تتابع صدورها في مرحلتي الانتداب والاستقلال وكان آخرها القانون رقم 107 لعام 2011. لقد كان الجامع بين مختلف هذه القوانين هو تبنيها لأسلوب الإدارة اللامركزية الذي بقي شعاراً يفتقد للتطبيق.

بعد انطلاق الثورة السورية، وفي منتصف عام 2012 بدأت تتحول بعض التنسيقيات والجمعيات الثورية إلى هيئات حكم محلي بعد أن تحررت بعض المناطق من سيطرة النظام، بهدف استمرار تقديم الخدمات الأساسية للناس. ثم بدأت هذه الهيئات بتطوير نفسها شيئاً فشيئاً إلى أن أضحت مع بدايات العام 2013 تضم مجالس على مستوى محافظات، كما حدث في حلب وإدلب ودرعا.

والمقصود بالمجالس المحلية في معرض هذه الورقة: المؤسسات المدنية المستقلة التي تحظى بقبول الناس، وتمثل مدينة أو بلدة ما، ويتم اختيار أعضائها عن طريق الانتخاب أو التوافق بين القوى الثورية الفاعلة، تعنى بتأمين طلبات الناس وحاجياتهم وتحاول تأمين البنى التحتية في المناطق المحررة، وتسعى لأن تكون بديلاً عن مؤسسات النظام الخدمية في المناطق المحررة¹.

تكتسب المجالس المحلية أهمية خاصة في الثورة؛ فقد عبرت عن إرادة الثوار في استئناف تقديم الخدمات العامة للناس في ظل شح الموارد، ورغبتهم في بناء مؤسسات خدمية تحظى بقبول الناس ولو بالحدود الدنيا، في ظل ظروف استثنائية بكل المقاييس خصوصاً من جهة التدمير الممنهج الذي تعرضت له البنى التحتية، وتقصد النظام تدمير أية مقومات للتنمية والإدارة التي يمكن أن يستفيد منها الثوار لإقامة بنى ومؤسسات يمكن أن تنافسه².

تطرح الورقة مختلف الإشكاليات المتعلقة بالمجالس المحلية، سواء تلك الخاصة بالمسار والأداء، كالإشكاليات المتعلقة بالتشكيل والبناء المؤسساتي والتمويل، أو تلك الخاصة بعلاقة المجالس مع القوى والمؤسسات الثورية، كالإشكاليات الناتجة عن العلاقة مع الائتلاف والحكومة المؤقتة والفصائل العسكرية والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني. وبالتالي تهدف الدراسة إلى وضع حلول لمختلف التحديات التي تعاني منها في هذين المجالين بشكل خاص، بقصد الارتقاء بواقعها مستقبلاً.

تختلف هذه الورقة عن غيرها من الدراسات والأبحاث المتعلقة بتجربة المجالس المحلية، من جهتين: الأولى: أنها سعت إلى التركيز على الإشكاليات الكبرى التي تعاني منها المجالس المحلية على مستوى سوريا، دون التركيز على تجربة بعينها³.

¹ لم يرد تعريف للمجالس المحلية في اللائحة التنفيذية المؤقتة للإدارة المحلية رقم 1/ لعام 2014، والتي تنظم عملها.

² حضر حضور، استراتيجية النظام خلال الانتفاضة، مقابلة إذاعية، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 5 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014.

³ يمكن أن نشير في هذا المجال إلى الأبحاث المتخصصة التي قدمها مركز عمران لتجربتي درعا وإدلب.



الثانية: قدمت حلولاً للتحديات المطروحة في الورقة، على عكس بعض الأبحاث التي كانت تكتفي بتشخيص المشكلة دون تقديم الحلول¹.

اتبعت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، حيث وصفت واقع المجالس المحلية، والتحديات التي تعترضها تشكيلاً وعملاً، ثم اقترحت حلولاً مسببة لها، لتخرج الورقة برؤية شاملة لمستقبلها.

قسمت الورقة إلى قسمين: خصصنا الأول للاطلاع على السياق التاريخي للإدارة المحلية في سوريا، وقد كان بمثابة تمهيد للتعريف بواقع الإدارة المحلية في سورية، ودرسنا في الثاني الرؤية المستقبلية للمجالس المحلية في ظل الثورة، محددين أهم التحديات التي تعترضها والحلول المناسبة لها.

نطاق الرؤية:

تبين هذه الورقة الرؤية المستقبلية للمجالس المحلية لجهة تعزيز دورها في إدارة المناطق المحررة من أجل بناء نموذج حكم محلي (الإدارة المحلية)، وبالتالي لا تتضمن الورقة أية رؤية بالنسبة للمرافق الوطنية التي لا تختص بمحافظة أو منطقة إدارية ما، وإنما تمم البلد بمجمعه، وهو ما يصطلح عليه اسم (الإدارة المرفقية) كالمعايير واستثمار آبار النفط وإدارة صوامع الحبوب... إلخ.

1- الإدارة المحلية في سورية: بين الماضي ومتطلبات الثورة

تعد تجربة الإدارة المحلية السورية فقيرة المحتوى نسبياً؛ فعلى الرغم من أن جذورها التنظيمية تعود إلى ثلاثينيات القرن الماضي، بقيت تطبيقاتها وتجلياتها الواقعية ضعيفة بسبب أداء الحكومات المتعاقبة التي جعلت من اللامركزية الإدارية شعاراً بلا تنفيذ. وبعد انطلاق ثورة الشعب المباركة في آذار/مارس 2011، وجد الثوار أنفسهم مضطرون لتفعيل الإدارة المحلية من أجل سد الفراغ الذي تركه النظام.

1-1- أسلوب الإدارة المحلية في سورية: اللامركزية شعار يفتقد للتطبيق

يعد القرار 5/ل.ر الصادر عن المفوض السامي في 11/1/1936 أول وثيقة رسمية نظمت الإدارة المحلية في سورية، والتي قُسمت سوريا بموجبها إلى محافظات محلية، منحت صلاحية إبداء الرأي وبيان أماني سكان المناطق المحلية وحاجاتها العمرانية والثقافية الاجتماعية، إلا أن هذا التنظيم لم يوضع في حيز التنفيذ الفعلي لرغبة الفرنسيين في استمرار الاحتلال عن طريق إثارة النزعات الطائفية والعشائرية².

في السنوات الأولى من عمر الدولة السورية بقيت الأنظمة الصادرة في عهد الانتداب نافذة، وبقيت معها المركزية سائدة تنظيمياً وتطبيقاً. وفي عام 1957 صدر قانون التنظيمات الإدارية ذي الرقم 496/ الذي أحدث تغييراً نسبياً في مجرى الحياة الإدارية السورية عن طريق تنظيم شؤون الإدارة والدولة بنصوص واضحة. واستهدف القانون تحقيق اللامركزية عن طريق تشكيل مجالس

¹ كالأبحاث التي قدمتها شركة انغريبي للأبحاث والدراسات.

² عبد الله طلبة، القانون الإداري "الجزء الأول"، منشورات جامعة حلب، 2000، ص 15.



محلية على أساس الانتخاب من سكان المناطق المحلية ولا سيما ما تعلق منها بالمجالس البلدية، غير أن السلطة المركزية لم تلجأ إلى إجراء انتخابات فعلية لمجالس الوحدات المحلية على الإطلاق متذرة على الدوام بالظروف السياسية التي لا تسمح بذلك¹. بقيت الأمور على ما هي عليه حتى صدور قانون الإدارة المحلية بالمرسوم التشريعي رقم 15/ لعام 1971 الذي وضع أهدافاً كثيرة وكانت الغاية منه -بحسب ما جاء في القانون- تركيز المسؤولية في أيدي طبقات الشعب المنتجة لتمارس بنفسها مهام القيادة (المادة 2/ فقرة أ/). إلا أن نظرة سريعة على المدة التي طبق فيها القانون (1971-2011)، نجد أن المجالس المحلية والبلدية لعبت دوراً هامشياً لأسباب عدة أهمها:

- أ- الطابع العام الذي صبغ الدولة السورية في مرحلة حكم آل الأسد، من غياب لدور المؤسسات، وتعطيل لإرادة الشعب وطاقاته، وسيطرة المخابرات والأمن على مفاصل الدولة، وتغلغل البعثيين في مختلف وظائف الدولة.
- ب- وجود ثغرات في قانون الإدارة المحلية لعام 1971 أتاحت للسلطات المركزية تعطيل دور المجالس المحلية وتهميشها، وتضييق صلاحياتها إلى أدنى مستوى².
- ج- عدم رغبة النظام الحاكم آنذاك في تطوير تجربة الإدارة المحلية، وتجلى ذلك واضحاً في استغلال الثغرات القانونية التي تتيح للسلطات المركزية الاحتفاظ بصلاحياتها، والامتناع عن تطبيق النصوص التي تمنح صلاحيات واسعة للمجالس المحلية.

وبعد بدء الثورة عام 2011، ومحاولة من النظام لتهدئة الأوضاع، صدر قانون الإدارة المحلية رقم 107 لعام 2011، حيث ادعى النظام أن القانون خطوة جريئة على طريق اللامركزية، ولكنه حقيقة -كسابقه- وإن تضمن نصوصاً جيدة من حيث الصلاحيات الممنوحة للمجالس المحلية، إلا أنه علقّ تنفيذها المتضمن نقل الصلاحيات والاختصاصات للسلطات المحلية على إصدار الخطة الوطنية اللامركزية³، باستثناء الصلاحيات المتعلقة بالنقل الداخلي، حيث نقلها فوراً من وزارة النقل إلى السلطات المحلية (وزارة الإدارة المحلية- الوحدات الإدارية)⁴.

إضافة إلى ذلك، جاء القانون الجديد دون الطموحات بالتحول إلى نظام سلطة محلية كاملة، فبعد أن كانت المسودات الأولى تدرس بجدية جعل المحافظين منتخبين أو مساءلين أمام المجالس المنتخبة، أعيدت الصيغة القديمة لدورهم كممثلين للسلطة التنفيذية

¹ المرجع السابق، ص 15-16.

² على سبيل المثال، نصت المادة 105/ على ما يلي: (يتولى مجلس الوزراء ما يلي: أ- وضع برنامج لتنفيذ أحكام هذا القانون بصورة تدريجية ولا سيما فيما يتعلق بتشكيل المجالس المحلية ونقل الاختصاصات التي تمارسها الوزارات إلى الوحدات الإدارية وتأمين الاعتمادات المالية اللازمة لذلك). كما جاء في المادة 108/ (إلى أن يتم تشكيل المجالس المحلية وفقاً لهذا القانون، تستمر الوحدات الإدارية المختلفة ورؤساؤها في تطبيق القوانين والانظمة النافذة قبل صدوره، ويعلن انتهاء العمل بأحكام هذه القوانين تبعاً بما يتفق ومراحل تنفيذ هذا القانون بقرارات عن مجلس الوزراء).

³ جاء في المادة 6/ "1- يقوم المجلس الأعلى خلال فترة زمنية لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ صدور القانون بإصدار الخطة الوطنية اللامركزية.
2- تحدد الخطة الوطنية اللامركزية برنامجاً زمنياً ضمن فترة أقصاها خمس سنوات يجوز تمديدتها مرة واحدة لاستكمال نقل الاختصاصات المنصوص عليها في هذا القانون إلى المجالس المحلية".

⁴ المادة 158/ من قانون الإدارة المحلية رقم 107 لعام 2011.



المركزية، وأبقي على صلاحياتهم شبه كاملة بل أضيف لها صلاحيات جديدة، ولم تنقل كل الموارد المحلية للسلطات المحلية وبقيت مسؤوليات الحماية المالية مرتكزة بيد وزارة المالية التي لم تنقل صلاحياتها إلى الإدارات المحلية¹.

مما تقدم، يتضح لنا أن قوانين الإدارة المحلية السورية منحت بعداً هامشياً للوحدات المحلية مبتعدة بذلك عن الهدف الأساسي المعلن من وجودها، حيث تركزت غالبية الصلاحيات والاختصاصات المتعلقة بالخدمات والتي كان يفترض منحها للوحدات المحلية، بيد السلطات المركزية.

1-2- الإدارة المحلية أثناء الثورة: تجربة تحتاج إلى تطوير

كان من الطبيعي بعد انحسار سلطة النظام عن العديد من المناطق السكنية، أن يبادر الناشطون والثوار إلى إيجاد أجهزة بديلة تستطيع تقديم الخدمات الأساسية للسكان مثل مياه الشرب والكهرباء وترحيل القمامة... إلخ.

شهدت المناطق المحررة في جزء كبير منها، ولا سيما في شمال البلاد، انتشاراً واسعاً لمجلس الإدارة المحلية على امتداد العام 2012 وبدايات العام 2013. فبعد تحرير العديد من المناطق السكنية على يد الثوار، وقطع النظام لمختلف الخدمات الأساسية عنها، فضلاً عن قصفها وتدمير بناها التحتية، بادر الثوار والنشطاء إلى تحويل اللجان والتنسيقيات التي أنشؤوها في بداية الثورة، إلى مجالس محلية متوافق عليها أو منتخبة من قطاع ثوري لا بأس به (يختلف من منطقة إلى أخرى) يضم الناشطين والعسكريين ووجهاء المدينة ومن تبقى من أصحاب الكفاءات. وكان الهدف الرئيس من إنشاء هذه المجالس هو تقديم الخدمات الأساسية للسكان والقيام بالأعمال الإغاثية والطبية.

حاول الائتلاف الوطني المؤسس في تشرين الثاني/نوفمبر 2012، تنظيم المجالس الناشئة، فشكل وحدة المجالس المحلية لتطوير هذه التجربة. ولدى تشكيل الحكومة المؤقتة، أسندت إلى وزارة الإدارة المحلية والإغاثة واللاجئين، مهمة الإشراف عليها.

ينظم عمل هذه المجالس اللائحة التنفيذية المؤقتة للإدارة المحلية رقم 1/ لعام 2014، والتي بموجبها تنقسم المجالس إلى نوعين: مجلس المحافظة، ومجالس المدن والبلدات والبلديات².

ما تزال المجالس الإدارية المحلية موجودة على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها، وعلى الرغم من انتظام بعضها ضمن هياكل شرعية³ نسبياً على مستوى المحافظات، إلا أنها بقيت شديدة المحلية ومحدودة المجال حيث تتركز نشاطاتها بشكل أساسي على الإغاثة وتقديم بعض الخدمات في مجالات الصحة والتعليم بسبب نقص التمويل، في حين يكاد ينعدم تأثيرها في مجالي الأمن والقضاء⁴.

¹ التحول نحو الديمقراطية: أسس الحكومة الرشيدة وبناء المؤسسات "الخطة الوطنية لمستقبل سورية"، الاسكوا، 2012، ص 19.

² ينظر: الباب الثاني من اللائحة التنفيذية المؤقتة للإدارة المحلية رقم 1/ لعام 2014.

³ المقصود بالشرعية هنا: مدى تعبير هذه المجالس عن إرادة الناس.

⁴ السعي لسيادة القانون في ظل غياب الدولة: العدالة الانتقالية والشرطة في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في سوريا- الجزء الأول، مركز انترغري للأبحاث والاستشارات، تموز 2014، ص 4.



لقد عانت المجالس المحلية بمستوياتها المتعددة من عدم الاستقرار، واختلف واقعها من مدينة إلى أخرى ومن محافظة إلى أخرى بحسب الواقع والتفاعلات الميدانية والاجتماعية لكل منطقة¹.

2- المجالس المحلية في ظل الثورة: التحديات والحلول

تعد تجربة المجالس المحلية من أفضل الآليات التي أنتجت الثورة كبديل مدني عن الإدارة التابعة لنظام الأسد. هذه التجربة لها من الإيجابيات التي تحث الأطراف المؤثرة في الثورة على تطويرها مستقبلاً، وإن شابها سلبات عديدة بسبب قلة الخبرة الإدارية لدى الثوار وضعف الإمكانيات في ظل التدمير الممنهج الذي يتعرض له البنى التحتية، وازدياد احتياجات الناس.

نبين أهم التحديات التي تعاني منها المجالس المحلية والحلول المقترحة ضمن مسارات ثلاثة: يتناول الأول مسارها وأداءها، ويدرس الثاني العلاقة بينها وبين المؤسسات الثورية الأخرى، فيما يركز الثالث على حدود العلاقة بينها وبين نظام الأسد.

2-1-1 مسار المجالس المحلية وأداؤها: تعدد معايير الشرعية

ويطرح هذا العنوان إشكاليات أربع: الآليات التي تتشكل المجالس من خلالها والأثار المترتبة عليها، مستوى بنائها المؤسساتي، مجالات عملها وأثر ذلك على علاقتها مع غيرها من المؤسسات الثورية، تمويلها الضعيف وإمكانية تلافي ذلك.

2-1-1-2 آلية تشكيل المجالس المحلية: التوافق بديل الانتخاب

تعد إجراء الانتخابات التي يفترض أنها الآلية الأساسية لتشكيل المجالس المحلية²، بسبب الأوضاع الأمنية والثورية، وتم الاستعاضة عنها بإحدى طريقتين: إما الانتخاب والتوافق أو التوافق³.

لا شك أن الطريقة الأفضل لتشكيل المجالس المحلية هي إجراء انتخابات شعبية حقيقية تعكس إيمان الثوار بمبدأ (الشعب مصدر السلطة)⁴. كما أن طريقة التوافق بين القوى الثورية الفاعلة⁵، كآلية بديلة استثنائية، تعد أفضل المتاح حالياً للتعبير عن الإرادة المحلية.

¹ المجالس المحلية في سوريا: أزمة السيادة في المناطق المحررة، Menapolis، سبتمبر 2013، ص 9.

² تتشكل الهيئة الناحية في طريقة الانتخاب من جميع المواطنين المسجلين في قيود سجل الأحوال المدنية للمجلس المحلي (الفقرة 1/ من المادة رقم 10/ من اللائحة التنفيذية المؤقتة للإدارة المحلية رقم 1/ لعام 2014، المادة 1/ من نظام اعتماد المجالس المحلية الفرعية رقم 4/ لعام 2014.

³ في طريقة التوافق والانتخاب، تتشكل الهيئة الناحية بالتوافق بين القوى الثورية الفاعلة، بعدها تقوم بانتخاب المجلس المحلي الذي بدوره يختار المكتب التنفيذي. في حين يتشكل المجلس في طريقة التوافق البحث بالتوافق بين غالبية (75%) القوى الثورية الفاعلة. (المادة 1/ من نظام اعتماد المجالس المحلية الفرعية رقم 4/ لعام 2014).

⁴ نود الإشارة هنا إلى الرأي الذي يعتقد أن زيادة التمثيل من خلال الانتخابات المباشرة لا يعد في حد ذاته كافياً لتعزيز الشرعية. وأن المجالس المحلية التي عجزت عن توفير الخدمات الأساسية لم تتمتع بالشرعية حتى ولو كانت منتخبة وتمثل جميع الأطياف.

ينظر: السعي لسيادة القانون في ظل غياب الدولة "الجزء الأول"، مرجع سابق، ص 9.

ونعتقد أن هذا الرأي على الرغم من مطابقته للواقع من ناحية عدم الرضى الشعبي عن أي مجلس يتلصق في تقديم الخدمات حتى ولو كان منتخباً، فإنه يتعارض مع جوهر العملية الانتخابية التي تقتضي محاسبة المنتخبين في حال تقصيرهم بعد انتهاء ولايتهم بعدم إعادة انتخابهم. ولعل التجربة المحلية السورية بحاجة لبعض الوقت حتى يعتاد الناس عليها واحترام مخرجاتها وآلياتها.

⁵ في القراءة التي قدمها مركز عمران للدراسات، أكد أن الهيئات المشكلة للمجلس المحلي هي بحسب الترتيب: الوجهاء- الناشطون (التسيقيات)- المقاتلون- الاختصاصيون (أصحاب الكفاءات). ينظر: قراءة تحليلية: في استطلاع رأي المجالس المحلية في محافظة إدلب، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، شباط/فبراير 2015، ص 11.



يطرح موضوع تشكيل الهيئة الناحية ثلاث إشكاليات هي: اشتراك العسكريين في تشكيل المجالس المحلية، الجهة المسؤولة عن تحديد القوى الفاعلة المشكلة للمجلس، الجهة القضائية المسؤولة عن ممارسة الرقابة على مراحل تشكيل المجلس المحلي ونظر الطعون المتعلقة به.

الإشكالية الأولى- اشتراك العسكريين في تشكيل المجالس المحلية¹:

الأصل، هو عدم مشاركة العسكريين في الهيئة الناحية، وهو ما جرت عليه قوانين الانتخاب المعاصرة، ومبررهم في ذلك، ما قد يترتب على وجود العسكريين من إمكانية دخول السلاح لحسم النتيجة، وفرض إرادة السلاح بدلاً من إرادة الناس.

ولكن قد تحتج بعض الأصوات داخل الفصائل مطالبة بالمشاركة بحجة أننا في وضع استثنائي، لا يمكن للمجالس فيه أن تمارس عملها بدون تأييد ومباركة من الفصائل الموجودة، فضلاً عن أن قسماً كبيراً من الناس الموجودين داخل المناطق المحررة من العسكريين الذين إذا حُيدوا، فذلك يعني تجميد قسم كبير من إرادة الناس، ثم إننا في حرب، ما يجوز فيها لا يجوز في غيرها.

من إيجابيات مشاركة العسكريين، منح غطاء تنفيذي للمجالس المحلية، ومنح عناصر الفصائل فرصة المشاركة في اختيار ممثليهم في المجلس المحلي، لكن السلبية الأساسية لذلك، هي ما أشرنا له من إمكانية توظيف السلاح لتغيير إرادة الناس والتدخل في شؤون الإدارة المحلية.

نعتقد أن أي خيار بخصوص مشاركة العسكريين في الهيئة الناحية، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار -إن أمكن- تجميد تأثير السلاح على اختيار المجلس، وبراغي الظروف الاستثنائية التي تفرضها الثورة.

لذلك نرى إمكانية التفريق بين حالتين:

الأولى: عندما تتشكل الهيئة الناحية من جميع الأشخاص المسجلين على قيود السجل المدني للمجلس المحلي. في هذه الحالة لا مانع من مشاركة العسكريين بصفقتهم مواطنين مثلهم مثل غيرهم في اختيار أعضاء المجلس المحلي.

الثانية: عندما تتشكل الهيئة الناحية من القوى الثورية الفاعلة. في هذه الحالة لا يحق للفصائل العسكرية المشاركة -باعتبارها قوة عسكرية- في اختيار الهيئة الناحية أو أعضاء المجلس المحلي حسب الحالة.

نعتقد أن هذا الخيار أفضل المتاح حالياً؛ فهو يعطي العسكريين -كأفراد- الحق اختيار المجلس المحلي عندما يدخلون بصفقتهم مواطنين، وبراغي عدم حرمان الأعداد الكبيرة من المدنيين الذين فرضت عليهم عسكرة الثورة الالتحاق بالفصائل العسكرية، من حقهم في الانتخاب، كما أن ذلك سيساهم بطريقة أو بأخرى في التخفيف من المسحة العسكرية لهؤلاء المتطوعين عندما يتاح لهم مثلهم مثل إخوانهم المدنيين في استخدام صندوق الاقتراع. بالمقابل، يحرم هذا الخيار العسكريين -كفصائل ومجموعات-

هذه الاستطلاع وإن كان خاصاً بمحافظة إدلب، يمكن تعميمه على جميع المناطق المحررة بسبب الظروف المتشابهة بينها، من حيث غلبة الطابع الريفي عليها، ودور هذه الفئات خصوصاً الوجهاء في الحياة العامة.

¹ بحسب الاستطلاع الذي أجراه مركز عمران والمشار إليه سابقاً، فإن الفصائل العسكرية ساهمت بتشكيل ما يقارب 11% من مجالس محافظة إدلب و10% منها، بالاشتراك مع التنسيق، وبالتالي تكون النسبة الإجمالية 21%، بنظر: المرجع السابق، ص 11. تعد النسبة الإجمالية ضئيلة إذا ما قورنت بوضع الفصائل العسكرية وانتشارها داخل القرى والمدن، وضعف الثقافة السياسية لدى معظم أفرادها.



الحق في المشاركة في الهيئة الناخبة، لأنهم في هذه الحالة يدخلون بصفتهم العسكرية فحسب، وهو ما يجعل نسبة تأثير السلاح أكبر.

بناء على ما تقدم، نرى ضرورة تعديل المادة /10/ من اللائحة التنفيذية المؤقتة للإدارة المحلية، بحيث تتضمن هذا الحل.

الإشكالية الثانية: الجهة الرئاسية التي تشكل الهيئة الناخبة في حال تعذر الانتخاب:

نصت الفقرة /3/ من المادة رقم /10/ من اللائحة التنفيذية المؤقتة للإدارة المحلية على ما يلي: " يحدد وزير الإدارة المحلية والإغاثة وشؤون اللاجئين مكونات الهيئة الناخبة وفق الفقرة الأولى أو الثانية بقرار منه حسب الحالة الأمنية في المجلس المحلي".

هل يعد وزير الإدارة المحلية الجهة المناسبة لتولي هذه الصلاحية أم من الأفضل منحها لجهة أخرى؟

تحدد الإجابة على هذا السؤال في ضوء التوجه العام الذي ينبغي أن تسير عليه السياسة العامة للمجالس المحلية- المركزية أم اللامركزية-؟

لا شك أن التوجه العام حالياً نحو اللامركزية خصوصاً في حالة مثل الحالة السورية، حيث لا توجد سلطة مركزية قوية، ولا توجد مؤسسات حكم مركزي، بل على العكس، يغلب الطابع المحلي اللامركزي على مختلف المؤسسات الثورية والتي يجب إدارتها لامركزياً في ظل الحصار الذي تعيشه بعض المناطق، وضعف التواصل وصعوبته بينها.

لذلك نعتقد ضرورة منح هذه الصلاحية لرئيس مجلس المحافظة التي يقع في دائرتها المجلس المحلي الفرعي؛ لما ذكرناه من ضرورة تكريس اللامركزية، فضلاً عن أن رئيس المجلس هو أكثر جهة رئاسية تعرف واقع القوى الثورية في المحافظة.

الإشكالية الثالثة- الجهة القضائية المختصة بنظر المنازعات المترتبة على تشكيل الهيئة الناخبة:

تختص لجنة الطعون التي تشكلها وزارة الإدارة المحلية بنظر جميع الطعون الخاصة بالعملية الانتخابية والتوافقية، حيث جاء في الفقرة /3/ من المادة /11/ من اللائحة التنفيذية المؤقتة للإدارة المحلية ما يلي: "تم العملية الانتخابية بحضور لجنة الطعون التي تشكلها وزارة الإدارة المحلية -وفق ما هو منصوص عليه في النظام الخاص بلجنة الطعون- التي تتلقى الاعتراضات على انتخابات المجلس المحلي والمكتب التنفيذي".

كانت اللائحة صريحة في إحالة المنازعات المتعلقة بالعملية الانتخابية إلى لجنة الطعون (لجنة قضائية) تشكلها وزارة الإدارة المحلية، وحرمان الهيئات الشرعية والقضائية الثورية من هذا الاختصاص. ونعتقد أن السبب في ذلك هو عدم اعتراف هذه الهيئات بالحكومة كمظلة سياسية لها، وعدم ارتباطها بوزارة العدل في الحكومة المؤقتة.

مع ذلك، نعتقد ضرورة إسناد مثل هذه المنازعات إلى الهيئات الشرعية والقضائية الموجودة حالياً، لأسباب عدة أهمها: توحيد الجهة القضائية التي تنظر المنازعات المتعلقة بالتشكيل، وتلك التي تمارس الرقابة القضائية على المجالس، ووجود الهيئات الشرعية في الداخل إلى جانب المجالس المحلية الفرعية، إضافة إلى الثقة التي تحظى بها هذه الهيئات من قبل المجالس، والقوة التنفيذية التي تحوزها هذه الهيئات مقارنة بلجان الطعون التي تفتقد لها.



يمكن لمجلس كل محافظة تنظيم هذه المسألة عبر عقد مذكرة تفاهم مع الهيئة الشرعية أو القضائية الموجودة في محافظته، تتولى بموجبه هذه الهيئة ممارسة الرقابة على عملية تشكيل المجالس المحلية بما في ذلك تلك المتعلقة بمجلس المحافظة¹.

2-1-2- مستوى بناء المجالس المحلية المؤسسي: باتجاه المؤسسة

على الرغم من البداية المتعثرة للمجالس المحلية مؤسساتياً، من حيث عدم وجود أنظمة ولوائح تنظم عملها، والافتقار للكوادر البشرية، وعدم اتضاح آليات الرقابة القضائية والإدارية، خطت وزارة الإدارة المحلية ومعها المجالس خطوات جيدة على طريق العمل المؤسسي، وسد الثغرات القانونية والإدارية في بناءها.

تواجه المجالس المحلية حالياً تحديات عدة على مستوى التنظيم، أهمها: عدم اكتمال اللوائح والأنظمة، ومأسسة الرقابة القضائية عليها.

أ- عدم اكتمال اللوائح والأنظمة المتعلقة بالمجالس المحلية:

أصدرت وزارة الإدارة المحلية العديد من اللوائح والأنظمة لتنظيم المجالس المحلية منها على سبيل المثال اللائحة التنفيذية المؤقتة للإدارة المحلية رقم 1/ لعام 2014، والنظام الخاص باعتماد المجالس المحلية رقم 4/ لعام 2014.

مع ذلك، يعاني البناء القانوني للمجالس المحلية من نقص على مستوى التشريعات واللوائح الناظمة²، ومن أسباب ذلك ما يلي:

- الأوضاع الاستثنائية للمجالس المحلية في ظل الثورة، والحاجة إلى قواعد وأنظمة استثنائية تنظمها، غير موجودة بالأساس في النظام القانوني للدولة السورية.
- عدم الاعتماد على اللوائح والأنظمة السابقة، نتيجة وجود بعض السلبات فيها، وعدم تناسبها مع الطابع الاستثنائي الحالي للمجالس المحلية، والخشية من أن يؤدي الاعتماد عليها إلى منح شرعية ولو ضئيلة للنظام.
- قلة الكوادر في مجالي التشريع والتنظيم.

نوصي وزارة الإدارة المحلية في الحكومة المؤقتة أو من يقوم مقامها، بالإسراع في مد المجالس المحلية بالأنظمة واللوائح اللازمة لانتظام العمل، ومن أجل ذلك نقترح الآتي:

1- إنشاء إدارة خاصة بالتشريع في الحكومة المؤقتة.

2- الاعتماد على التشريعات السورية السابقة، وتعديل ما يتناقض منها مع الثورة وأهدافها.

ب- مأسسة الرقابة القضائية:

¹ نعتقد أن هذه الصيغة مناسبة حالياً لتنظيم العلاقة بين الطرفين، في ظل عدم تبعية هذه الهيئات الشرعية والقضائية إلى الحكومة المؤقتة، وتناسب مع الظروف الاستثنائية المصاحبة للثورة، وعدم قدرة الحكومة المؤقتة تنظيم هذه العلاقة مع الهيئات الشرعية بشكل مباشر.

² من مظاهر ذلك:

1- عدم وجود توصيف للهيئات التنظيمية لبعض المكاتب التخصصية. ينظر: مجلس محافظة درعا ما بين الداخل والخارج 2/، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، شباط/فبراير 2015، ص 8

2- اختلاف تركيبة المجالس التنفيذية من محافظة إلى أخرى. فعلى سبيل المثال يختلف تركيب المكتب التنفيذي لمحافظة حلب عنه في محافظة درعا.



تخضع المجالس المحلية عادةً لنوعين من الرقابة: الرقابة الإدارية الرسمية: وهي الرقابة التي تمارسها المجالس الأعلى ومكاتبها التنفيذية على المجالس الأدنى¹. والرقابة القضائية: وهي الرقابة التي يمارسها القضاء المختص (القضاء الإداري أو القضاء العادي حسب النظام القضائي المتبع) على وحدات الإدارة المحلية.

تفتقد الحكومة المؤقتة لجهاز قضائي يستطيع ممارسة وظيفته داخل المناطق المحررة، وييسر رقابته على المجالس المحلية²، الأمر الذي دفع الأخيرة إلى تعويض ذلك بتفعيل رقابة الهيئات الشرعية والقضائية الموجودة³، والتي مارست دورها الرقابي القضائي على أعمال المجالس المحلية.

تبرز أهمية وجود رقابة قضائية فعالة في الحد من نشوء مجالس وهمية تدعي تمثيلها لمنطقة أو بلدة ما بقصد الحصول على الدعم، ومكافحة الفساد المالي والإداري وتبديد الأموال، لقد كان من أهم أسباب انتشار هذه الظواهر السلبية غياب آليات فعالة للرقابة، خصوصاً القضائية منها⁴.

كما أشرنا سابقاً بخصوص الرقابة على تشكيل المجالس المحلية، يمكن لمجلس كل محافظة تنظيم الرقابة القضائية عبر عقد مذكرة تفاهم مع كل هيئة شرعية أو قضائية على حدة، تتولى بموجبه هذه الهيئات ممارسة الرقابة القضائية على أعماله.

بموجب مذكرات التفاهم هذه يمكن أن نصل إلى تنظيم الرقابة القضائية على المجالس المحلية تشكياً وأعمالاً، بدلاً من تركها للهيئات الشرعية والقضائية بحكم الأمر الواقع.

2-1-3- مجالات عمل المجالس المحلية: الاقتصار على تقديم الخدمات العامة

عندما نشأت المجالس المحلية في بدايات عام 2013 كانت هيكلتها تضم مكاتب مسؤولة عن جميع الخدمات في المناطق المحررة؛ حيث ضمت مكاتب متخصصة حتى في مجالات يفترض أنها تدار مركزياً كالتعليم والشرطة والأوقاف... إلخ، إضافة إلى تخصيص مكتب في مجلس المحافظة للسياسة⁵.

¹ نظمت المادة /82/ من اللائحة التنفيذية المؤقتة للإدارة المحلية رقم /1/ لعام 2014، الرقابة الرسمية (الإدارية)، حيث جاء فيها: "1- ترسل قرارات مجلس المحافظة وقرارات مجالس مدن مراكز المحافظات المتعلقة بوضع الخطط والبرامج والانظمة إلى الوزير والوزير المختص خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها.

2- ترسل قرارات المجالس الاخرى المتعلقة بالأمور المشار إليها في الفقرة السابقة إلى رئيس مجلس المحافظة خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدورها".
² أكد أحد رؤساء الإدارات في وزارة الإدارة المحلية ذلك بقوله: "نحن لا نملك جهاز قضائي في الداخل، وليس لدينا قوة تنفيذية لنحاسب المجالس المحلية، وأقصى ما يمكن أن نفعله إذا اكتشفنا جريمة ما، فصل العضو". مقابلة بتاريخ 2015/3/6.

³ أشارت الدراسة التي أعدها مركز عمران إلى ذلك، عندما أكدت نسبة 44% من المجالس المحلية في محافظة إدلب، أن الهيئة الشرعية هي الجهة القضائية المختصة بمحاسبة المجالس المحلية. ينظر: قراءة تحليلية: في استطلاع رأي المجالس المحلية في محافظة إدلب، مرجع سابق، ص 13-14.
والأمر ذاته ينطبق على مجلس محافظة درعا، حيث أن جميع القضايا الجزائية التي تحتاج إلى قضاء تحال إلى دار العدل. ينظر: مجلس محافظة درعا ما بين الداخل والخارج /2/، مرجع سابق، ص 11.

⁴ ينظر على سبيل المثال: تحقيق ميداني: فساد المجالس المحلية في جنوب دمشق، موقع كلنا شركاء، 2013/12/23.

⁵ ينظر: تشكيل مجلس محافظة حلب الحرة في دورته الثانية.



بعد تشكيل الحكومة المؤقتة التي ضمت عدة وزارات رئيسية، تم فصل المكاتب التي يتوافق اختصاصها مع الوزارات المشكلة عن المجالس المحلية، وإحاقها بالوزارات كالصحة والتعليم والاتصالات¹.

لقد اتضح دور المجالس المحلية ومجالات عملها بشكل واضح بعد صدور اللائحة التنفيذية المؤقتة للإدارة المحلية رقم 1/ لعام 2014، حيث انحصرت عمل المجالس بالجوانب الخدمية المحلية، كالنقل الداخلي ومياه الشرب والكهرباء... إلخ، والرقابة على المديرية التابعة للوزارات فحسب، وحالياً تعكف وزارة الإدارة المحلية على إعداد النظام الداخلي للمجالس المحلية، من أجل توحيد اختصاصات المكاتب التنفيذية بين جميع المجالس المحلية².

نعتقد صواب الخطوات التي قامت بها الحكومة المؤقتة من حيث حصر اختصاصات المجالس المحلية بالخدمات المحلية، وإحالة الخدمات المتخصصة ذات الطابع السيادي كالصحة والتعليم والصحة... إلخ إلى الوزارات المتخصصة. غير أن ذلك لا يعني تكريس المركزية كأسلوب لإدارة هذه الملفات، إذ يجب على هذه الوزارات التوجه نحو تكريس اللامركزية، خصوصاً في ظل الأوضاع الحالية، التي تفتقد فيها الحكومة المؤقتة للمؤسسات المركزية، وللسلطة التنفيذية، وللهيكل الإدارية، إضافة إلى ضعف الاتصالات، وقلة التمويل.

2-1-4- تمويل المجالس المحلية: ضعف التمويل حالة مستمرة

تعد مشكلة ضعف التمويل من أهم العقبات التي تعاني منها المجالس المحلية الناشئة، والتي أثرت سلباً على أدائها، والذي بدوره أثر على شرعيتها. فضلاً عن أثره في إضعاف البنية المؤسساتية والهيكلية، حيث تصبح المكاتب واللجان التابعة للمجالس المحلية والمسؤولة عن توفير الخدمات الأساسية والمعقدة مثل توفير الماء والكهرباء والدفاع المدني والتعلم... إلخ، موجودة اسمياً فقط³.

نعتقد أن تطبيق فكرة الموازنات بشكل مؤسسي، بحيث يتم إعداد موازنات محترفة من قبل المجالس المحلية لمشروع متعددة، سيساهم إلى حد كبير في إقناع الداعمين، وزيادة حجم التبرعات والمساعدات المقدمة للمجالس، خصوصاً إذا أثبتت المجالس كفاءتها في تنفيذ المشاريع المقترحة.

كذلك يجب على المجالس المحلية أن تركز تطبيق فكرة "التمويل الذاتي" للمشاريع الحيوية التي يحتاجها الناس، كتأمين مياه الشرب، حملات النظافة... إلخ، من خلال أخذ الرسوم من الشريحة السكانية المستفيدة من هذه المشاريع، ولا بد في هذه الحالة من دعم هذا الأمر من قبل القوة التنفيذية الموجودة في المنطقة.

2-2- علاقة المجالس المحلية بالمؤسسات والكيانات الثورية:

قيام المجالس المحلية بمهمتها المدنية الخدمية جعل لها علاقة بطريقة أو بأخرى مع الكيانات السياسية (الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة والحكومة المؤقتة)، ومع الهيئات الشرعية التي نأفست بعضها المجالس المحلية في تقديم الخدمات، ومع الفصائل العسكرية، ومع الجمعيات والمؤسسات الخدمية الداعمة.

¹ ينظر على سبيل المثال: قرار وزير التربية بتعيين مدرّاء التربية في المحافظات السورية، 2014/5/17.

² مقابلة مع أحد رؤساء الدوائر في وزارة الإدارة المحلية في الحكومة المؤقتة بتاريخ 2015/3/6.

³ المجالس المحلية في محافظة درعا، شركة انتغريتي للأبحاث والدراسات، تموز/يوليو 2014، ص 7.



2-1-2 - علاقة المجالس المحلية مع الائتلاف الوطني والحكومة المؤقتة: ضرورة المظلة السياسية رغم أخطائها

مع بداية تشكيل المجالس المحلية، بدا واضحاً الحالة الضبابية التي اكتنفت علاقة المجالس المحلية بكل من الائتلاف الوطني والحكومة المؤقتة والمجلس الأعلى للإدارة المحلية ووحدة المجالس المحلية التابعة للائتلاف.

حالياً اتضحت الصورة، حيث أصبحت وزارة الإدارة المحلية والإغاثة وشؤون اللاجئين في الحكومة المؤقتة هي الجهة الوصائية والمسؤولة عن المجالس المحلية، فيما اقتصرت علاقة الائتلاف الوطني مع المجالس المحلية على وجود 14/ عضو داخله بواقع عضو عن كل محافظة¹. في حين أُلغيت وحدة المجالس المحلية بحكم الأمر الواقع بعد تشكيل الحكومة المؤقتة، وُجِّد العمل في المجلس الأعلى للإدارة المحلية².

أ - علاقة المجالس المحلية بالائتلاف الوطني:

ساهمت المجالس المحلية في تشكيل الائتلاف الوطني في نهاية عام 2012 حيث كانت حصة المجلس 14/ مقعداً بواقع ممثل عن كل محافظة³.

تأخذ العلاقة بين المجالس المحلية وبين الائتلاف حالياً صيغة المصالح المتبادلة؛ فقد حاول الائتلاف الوطني الاستفادة من وجود ممثلين عن المجالس المحلية بين أعضائه من أجل زيادة شرعية تمثيله للثورة، خصوصاً وأن هؤلاء يفترض تمثيلهم للدخل نتيجة اختيارهم من قبل الشعب بواسطة الانتخابات أو التوافق. ولكنه فشل في قيادة عملية صياغة هيكلية لتوحيد المجالس المحلية وتطويرها، وتنظيم بنيتها التي تكونت بشكل عفوي؛ بسبب عدم تبنيه لاستراتيجية وطنية مستقلة تهدف إلى إنشاء مؤسسات حكومية وتعزيزها، إضافة إلى افتقاره إلى حس واضح للقيادة وصلاحيات صنع القرار⁴.

في حين كان هدف المجالس المحلية من الاعتراف بالائتلاف وحكومته المؤقتة، توفير المظلة السياسية والدعم اللازم لتمويل المشاريع الخدمية التي تشرف عليها المجالس⁵.

¹ ينظر: [المجالس المحلية السورية](#)، موقع الائتلاف الوطني.

² في لقاء مع أحد ممثلي المجالس المحلية في الائتلاف الوطني أكد أن الغاية من المجلس كانت تفعيله كما في القانون رقم 107/ لعام 2011، أي قيادة حكومية برئاسة رئيس الوزراء، على شاكلة مجلس القضاء الأعلى ومجلس التعليم العالي، ولكن الحكومة رفضت هذا المقترح لأنها رأت أنه قد يشكل بديلاً عن الحكومة خصوصاً وأن المجالس آنذاك كانت أشبه بحكومات مصغرة في المحافظات السورية. لقاء على الويكس بتاريخ 2015/3/6.

³ نود الإشارة هنا إلى عقد اجتماعين تحت عنوان "المجالس المحلية" قبل تشكيل الائتلاف، حيث ضم الاجتماعان مجموعات من الناشطين المهتمين بهذا المشروع، وكانت الغاية منهما هي التحضير لتشكيل المجالس المحلية في المحافظات السورية. لقد كانت محافظتان فقط هما: دمشق ودير الزور قد شكلتا مجلسيهما، في حين أن باقي المحافظات لم تكن قد شكلت مجالسها بعد. مما يؤكد تشكيل الائتلاف سبق تشكيل المجالس المحلية التي أتت بعده.

مقابلة مع أحد أعضاء الائتلاف عن كتلة المجالس المحلية بتاريخ 2015/3/7، ولقاء مع أحد أعضاء المجلس الأعلى لقيادة الثورة بتاريخ 2015/3/6، لقاء مع أحد الأعضاء السابقين في مجلس قيادة الثورة في إدلب والمكلف بإدارة ملف المجالس المحلية آنذاك، بتاريخ 2015/3/6.

⁴ المجالس المحلية في سوريا: أزمة السيادة في المناطق المحررة، مرجع سابق، ص 5.

⁵ لم تحقق المجالس المحلية هدفها من الاعتراف بالائتلاف الوطني كمظلة سياسية؛ بسبب قلة الدعم المادي الذي قدمه الائتلاف للمجالس المحلية من ناحية، وبسبب التأثير السلبي لانخفاض شرعية الائتلاف على شرعيتها في الداخل، من ناحية أخرى.

ينظر: المرجع السابق، ص 5-6، استطلاع الرأي الذي أجرته مؤسسة صدى للأبحاث واستطلاع الرأي عن تقييم تجربة المجالس المحلية الناشئة بتاريخ 2014/9/11 حيث عبرت نسبة 49% عن ضعف قبولها بأعضاء المجالس المحلية الحالية، فيما وصفت نسبة 54% أداء المجالس المحلية بالضعيف، [استطلاع رأي حول تقييم تجربة المجالس المحلية الناشئة](#)، مؤسسة صدى.



يتطلب تطوير العلاقة بين الطرفين، ضرورة اعتراف الائتلاف بحق المجالس المحلية (مجالس المحافظات) بتغيير ممثليها داخله، كلما كان ذلك متاحاً¹. وذلك بمنح الهيئة الناحية في كل محافظة الحق باختيار ممثليها في الائتلاف². إضافة إلى زيادة الدعم المخصص للمجالس المحلية وديمومته.

ب- العلاقة بين المجالس المحلية والحكومة المؤقتة:

كما أسلفنا، تعد وزارة الإدارة المحلية في الحكومة المؤقتة الجهة الوصائية على المجالس المحلية في المناطق المحررة³. والسؤال: هل يتناسب وضع المجالس المحلية الحالي مع تبعيتها للوزارة؟ وإذا كان الجواب بالنفي فمن هي الجهة المناسبة للإشراف عليها؟ قبل الإجابة على هذا السؤال، يفترض أن نحدد واقع المجالس المحلية من حيث ارتباطها بالوزارة ومدى استقلاليتها، ويمكن تلخيص محددات هذا الواقع بما يلي:

- ضعف الأجهزة والمؤسسات التابعة للحكومة المؤقتة في الداخل السوري، في مجالات القضاء والصحة والتعليم... إلخ، وبالتالي عدم قدرة الحكومة على ممارسة رقابتها أو فرض سلطتها المركزية.
- تركز غالبية مؤسسات الحكومة المؤقتة القيادية في المهجر.
- استقلالية المجالس المحلية في إدارة أمورها، وتنظيم شؤونها⁴.
- الحصار الذي تعاني منه بعض المناطق، مما يعيق التواصل بينها وبين الوزارة.
- ضعف التمويل الذي تقدمه الوزارة للمجالس، الأمر الذي يضعف سلطتها.

بمجموع هذه الأسباب تؤكد أن المجالس المحلية لا يمكن إدارتها والإشراف عليها إلا بطريقة لا مركزية، تتناسب مع فكرة وجود مجلس تنسيقي إشرافي أعلى أكثر منه مع وزارة لها صلاحيات مركزية.

¹ في لقاء مع أحد ممثلي المجالس المحلية داخل الائتلاف أكد أن تطبيق "آلية الاستبدال" ستفتح مجالاً لا يمكن إغلاقه في ظل عدم تحديد الجهة التي يحق لها طلب ذلك. هل هي المجالس الفرعية أم الهيئة الناحية أم المكتب التنفيذي؟ خصوصاً وأنه لا يمكن تشكيل بعض المجالس حالياً كما في دير الزور والرقعة ودمشق وطرطوس... إلخ. مقابلة على الويكس بتاريخ 2015/3/6.

نعتقد أن ما سبق ذكره ينطبق على المحافظات التي يتعذر فيها تشكيل الهيئة الناحية، أما تلك التي يتاح لها ذلك، فيجب إتاحة الفرصة أمامها لاستبدال ممثليها؛ لأن هذا الأمر سيزيد من شرعية الائتلاف، ويعطي الناس دافعاً جديداً للاهتمام بالهيئة الناحية.

² نعتقد أن إعطاء صلاحية طلب الاستبدال للهيئة الناحية في المحافظة هو أفضل الحلول المتاحة حالياً، خصوصاً وأن الهيئة تمثل المحافظة وجميع المجالس الفرعية، وبالتالي فإن العضو سيكون ممثلاً للسكان الذين تمثلهم الهيئة الناحية وليس مجلس المحافظة. من أهم إيجابيات هذا الخيار أنه لا يجعل ممثل المحافظة في الائتلاف غير خاضع بصورة أو بأخرى للمكتب التنفيذي في المحافظة.

³ الوصاية الإدارية هي التوصيف للعلاقة بين المجالس المحلية والسلطات المركزية في ظل اللامركزية الإدارية. للاطلاع على مفهوم الوصاية الإدارية يراجع على سبيل المثال: د.عمار بوضياف، أسس التنظيم الإداري، الأكاديمية العربية- الدنمارك، 2010/2009، ص 18 وما بعدها.

⁴ فعندما تباشر بعض مجالس المحافظات، كمجلس محافظة درعا، بعضاً من أهم اختصاصات الوزارة والحكومة المؤقتة (وضع التشريعات والأنظمة وتعديلها)، فهذا يدل على الاستقلالية التي تتمتع بها هذه المجالس.

ينظر: مجلس محافظة درعا ما بين الداخل والخارج /2/، مرجع سابق، الهامش رقم 16/، ص 8.



لذلك نعتقد أن تفعيل فكرة المجلس الأعلى للإدارة المحلية المنصوص عليه في المادة /3/ من القانون رقم /107/ لعام 2011، مع تعديلات بسيطة في تشكيله تتناسب وواقع الثورة والمجالس المحلية الناشئة¹، يعد من أفضل الحلول المتاحة لعدة أسباب أهمها:

- لا تستطيع الوزارة حالياً فرض إرادتها وقراراتها على المجالس المحلية نتيجة افتقارها للقوة التنفيذية، وبالتالي فإن مشاركة مجالس المحافظات في تشكيل المجلس وقراراته سيشكل نوع من الالتزام الأدبي عليها لتنفيذ ما يصدر من قرارات.
- مشاركة مجالس المحافظات في التخطيط في أعلى سلطة محلية، سيجعل من الخطط والتشريعات أكثر ملامسة لواقع الثورة وتغيراتها.
- يشكل المجلس فرصة لتعارف قيادات مجالس المحافظات على بعضهم البعض، مما يزيد فرص التنسيق فيما بينهم.

2-2-2- العلاقة بين المجالس المحلية والهيئات الشرعية²: من التنافس إلى التكامل

كانت العلاقة بين الطرفين متوترة خصوصاً في بداية تشكل الهيئات الشرعية (أواخر عام 2012 إلى منتصف عام 2013) وهي الفترة التي ظهرت فيها المجالس المحلية³. حيث اعتقدت الفصائل العسكرية أن المجالس المحلية هي مشروع خارجي لقطع ثمره جهادهم، وسحب الحاضنة الشعبية منهم، لذلك بادرت إلى تشكيل الهيئات الشرعية ومنحتها القوة اللازمة للقيام بالمهام المنوطة بها، خصوصاً القضاء والخدمات العامة كتأمين الكهرباء والمياه والتعليم والنظافة.... إلخ، وعملت على تهميش المجالس المحلية وعرقلة أعمالها⁴.

بالمقابل، نظرت المجالس المحلية إلى هذه الهيئات على أنها صورة من صور الاستبداد الذي يرفض فكرة وجود مجالس محلية منتخبة لإدارة شؤون المناطق المحررة. ولكنها كانت مقتنعة بأهمية التعامل والتنسيق معها نظراً للثقة التي تحظى بها بين الناس، ولامتلاكها القوة التنفيذية التي تفتقدها المجالس.

باتت بعض الهيئات الشرعية مؤخراً على قناعة تامة بأنها غير قادرة بمفردها على سد احتياجات الناس، بسبب ضعف التمويل وازدياد حاجة الناس إلى الخدمات في المناطق المحررة في مختلف المجالات والنتائج عن سياسة التدمير الممنهجة التي اتبعها النظام ضد مناطق المدنيين. فبادرت الهيئة الشرعية بحلب في خطوة تمثل مفتاحاً لتطوير العلاقة مع المجالس المحلية، إلى حل جميع مكاتبتها باستثناء المكتب القضائي⁵. في حين ما تزال الهيئة الإسلامية لإدارة المناطق المحررة في محافظة إدلب تمارس أعمالها الخدمية.

¹ نقتح أن يكون تشكيل المجلس وفق الآتي: رئيس الوزراء - رؤساء مجالس المحافظات - رؤساء المكاتب التنفيذية في المحافظات.

² نقصد بالهيئات الشرعية في معرض هذا البحث: الكيانات والأجهزة التي شكلتها الفصائل العسكرية لتولي سلطة القضاء في المناطق المحررة، إضافة إلى تقديم خدمات عامة للناس، مثل الهيئة الشرعية في حلب "سابقاً"، والهيئة الإسلامية لإدارة المناطق المحررة في إدلب.

³ هذا الأمر لا ينطبق على الوضع في حوران، حيث هنالك تنغم وتوافق بين الطرفين، إذ تختص الهيئة الشرعية (دار العدل حالياً) بالقضاء، في حين يختص مجلس المحافظة والمجالس المحلية بتقديم الخدمات.

⁴ من هذه الأعمال على سبيل المثال: ما قامت به الهيئة الشرعية في حلب من محاولة مصادرة كراج حجز حي هنانو بعد تجهيزه من المجلس المحلي ليكون مقراً للدفاع المدني بتاريخ 2013/5/2، ينظر: خبر صحفي: [اعتصام ودروع بشرية لمنع استيلاء الهيئة الشرعية على الكراج في حلب](#)، زمان الوصل، 2013/5/2. وقيام أحد أعضاء الهيئة الشرعية في حلب بالاعتداء على أحد أعضاء المجلس المحلي بتاريخ 2013/3/28، ينظر: خبر صحفي: [عناصر "الهيئة الشرعية" تعتدي على عضو مجلس محلي في حلب](#)، موقع عكس السير، 2013/3/28.

⁵ للاطلاع على البيان، ينظر: خبر صحفي: [بهدف "توحيد القضاء" ... الهيئة الشرعية تحل جميع مكاتبتها](#)، موقع عنب بلدي، 2014/9/23.



في الوقت الحالي، يبدو أن الطرفين قد وصلا إلى قناعة بأنه لا يمكن لطرف بمفرده إدارة المناطق المحررة مهما بلغت إمكانيته، ولا بد من تضافر الجهود بين الجميع لتحقيق ذلك، ولكن التحدي يتمثل في إيجاد صيغة مشتركة لتنسيق العمل بين الطرفين تحقق مصلحة الثورة بغض النظر عن مصلحة أي من الطرفين¹.

يبدو أننا أمام صيغتين لتنظيم العلاقة بين المجالس المحلية والهيئات الشرعية، هما:

الصيغة الأولى: اختصاص الهيئات الشرعية بممارسة العمل الخدمي المدني إلى جانب العمل القضائي. على الرغم من إيجابية هذه الصيغة والمتمثلة في وجود قوة على الأرض تدعم العمل الخدمي، فإن لها سلبيات كثيرة لعلّ من أهمها: وجود جهتين تقومون بالعمل ذاته مع ما سيترتب على ذلك من تعارض وتنافس، فضلاً عن أن الهيئات ذاتها لم تستطع سد احتياجات العمل الخدمي بسبب نقص التمويل وقلة الكفاءات الموجودة لديها في هذا المجال، والمرونة الضعيفة، إن لم تكن المعدومة، لدى الهيئات الشرعية تجاه الاعتراف بالائتلاف الوطني أو أية جهة سياسية معتبرة أخرى كمظلة سياسية، وهو أمر ضروري من أجل الحصول على الدعم الخارجي "المالي والسياسي" اللازم لعمل المجالس المحلية.

الصيغة الثانية: وهي نابعة في فكرة التخصص، ومطبقة حالياً في محافظة درعا، حيث تختص الهيئات الشرعية بالقضاء فقط مع ما يتضمنه ذلك من إشرافها الكامل على عملية تشكيل المجالس المحلية²، وتتخلى عن باقي الاختصاصات الخدمية لحساب المجالس المحلية. هذه الصيغة - التي نرجحها ونعتقد بضرورة تبنيها - تتلافى سلبيات سابقها، وتعطي نوعاً من التطمين للفصائل بأن هذه المجالس ذات صبغة خدمية بحتة³.

2-2-3- علاقة المجالس المحلية مع الفصائل العسكرية: التنافس على كسب الحاضنة الشعبية

مارست الفصائل العسكرية، خصوصاً بعد اتساع رقعة المناطق المحررة، العمل المدني بحجة أن الناس طلبت منها التدخل بعد أن حلت الساحة من أية جهة يمكن أن تتابع تقديم الخدمات العامة. وقد وجدت الفصائل في هذا الأمر فرصة سانحة لها لكسب تأييد الحاضنة الشعبية. لذلك بتنا نرى لكل فصيلة عسكري مكاتب خدمية في مختلف المجالات (إغاثي - طبي - تعليمي - خدمي... إلخ) لا ينحصر عملها في تقديم الخدمات لأفرادها، وإنما يمتد ليشمل المدنيين⁴.

¹ تجدر الإشارة هنا إلى الجهود التي بذلتها هيئة الشام الإسلامية لتنسيق العلاقة بين المجالس المحلية وبين الهيئات الشرعية، حيث ورد في توصيات الندوة التشاورية الثانية التي عقدت في تموز/يوليو 2014 في استنبول، ما يلي: "تشكيل لجنة تقوم بالتواصل مع الكيانات العاملة في الإدارة المحلية (المجالس المحلية والهيئات الشرعية) لإحداث التكامل بين الجهات العاملة في شؤون الإدارة المحلية". وكلفت هيئة الشام الإسلامية بتنفيذ هذه التوصية.

شكلت الهيئة لجنة من الإخوة الفضلاء، قاموا بجولات ولقاءات متعددة مع أهم المسؤولين عن المجالس المحلية والهيئات الشرعية، وخرجوا بمشروع رؤية لتنسيق العمل بين الطرفين، ملخصه: اختصاص المجالس المحلية بالأعمال الخدمية، واختصاص الهيئات الشرعية بالقضاء والرقابة القضائية على المجالس. هذه التوصية التي اعتمدت عليها هذه الورقة كما سيرد لاحقاً.

² منحت غالبية قوانين الانتخابات السلطة القضائية سلطة الإشراف على عملية انتخاب المجالس المحلية، بما فيها القانون السوري للمجالس المحلية رقم 5 لعام 2014.

³ نعتقد أن أحد أهم الأسباب التي دفعت الفصائل لتشكيل هيئات خدمية، إضافة إلى قضية كسب الحاضنة الشعبية، هو الخشية من نشوء مؤسسات وهيئات تنافسها على مسألة السلطة والنفوذ.

⁴ بدا هذا الأمر واضحاً عندما تولت حركة أحرار الشام الإسلامية إدارة المرافق الخدمية في محافظة الرقة إبان تحريرها، وتولى جيش الفتح إدارة المناطق التي حررها، وكذلك في تجربة الجبهات التنسيقية والاندماجية كالجبهة الإسلامية السورية والجبهة الإسلامية؛ حيث كان حرص الجبهات واضحاً على أن تعرف عن نفسها بأنها



لقد استمرت الفصائل العسكرية في هذا النهج رغم ضعف إمكانياتها في المجال المدني وعدم امتلاكها للكوادر المؤهلة خوفاً من سحب حاضنتها الشعبية إلى مشاريع أخرى داخلية وخارجية قد تستغل حاجة الشعب ومعاناته، لذلك نجد تأكيد مجلس قيادة الثورة الذي شكل من أهم الفصائل العسكرية العاملة في سوريا، على قضية "تلازم المسارات الثلاثة (السياسي والعسكري والمدني) في عمله ونشاطه.

بما أن الفصائل العسكرية تشكل القوة الموجودة على الأرض وتحظى بدعم مقبول من قبل الحاضنة الشعبية، كانت المجالس المحلية بحاجة فعلاً لدعمها من خلال تيسير أعمالها وحماية ممتلكاتها. غير أن هذا الدور المهم للفصائل لا يمكن أن يصل بحال من الأحوال إلى أن تحل محل المجالس المحلية وتتولى دورها في القيام بالأعمال المدنية. وقد أثبتت أكثر من تجربة أن تدخل الفصائل العسكرية في العمل المدني يجعل منها عامل فشل أكثر من كونها عامل نجاح¹.

نقدر أهمية العسكري ودوره الأساسي في استكمال مسيرة تحرير سوريا من عصابة الأسد ومرترقتها، ولكن هذه الأهمية تقتضي مزيداً من تركيز الثوار على التخصص في العمل العسكري لما يحتاجه من إمكانيات كبيرة، وعدم تشتيت جهودهم في أعمال أخرى يمكن أن يتولاها رفاقهم من المدنيين ممن يمتلكون الكفاءة والخبرة في هذا المجال.

لذلك نعتقد ضرورة استقلال العمل المدني عن العمل العسكري، وعدم تدخل العسكريين في عمل المجالس المحلية أو ممارسة أي تأثير عليهم²، وما يستتبع ذلك من حل الفصائل والكيانات العسكرية لأجهزتها التي تختص بالأعمال المدنية³، وترك هذه الأعمال للمجالس المحلية التي يختارها الناس.

من شأن ذلك، فضلاً عن تحقق إيجابية التخصص، تقديم نموذج جيد من الثوار بعدم تدخلهم في الحياة العامة، وتمكين الشعب من اختيار ممثليه الذين يرغب بهم.

2-2-4 - علاقة المجالس المحلية مع المنظمات والجمعيات غير الرسمية: ضرورة التنسيق

فتحت الثورة السورية المجال واسعاً أمام تشكيل المئات من المنظمات والجمعيات المتخصصة في مختلف المجالات الإغاثية والطبية والدعوية... إلخ. وإذا كانت غالبية هذه المؤسسات والمنظمات اسمية وضعيفة الأثر، فإن بعضها استطاع تحقيق نتائج ملموسة في خدمة الثورة وأبنائها.

جبهات شاملة لكل نواحي الحياة، ولا يقتصر عملها على العمل العسكري فقط. انظر: تعريف الجبهة الإسلامية السورية الوارد في مقدمة الفصل الأول من ميثاقها، وتعريف الجبهة الإسلامية الوارد في مقدمة الباب الأول من ميثاقها أيضاً، وتعريف الاتحاد الإسلامي لأجناد الشام الوارد في الميثاق.

¹ على سبيل المثال، أدى تدخل حركة أحرار الشام الإسلامية في أعمال المجلس المحلي لمدينة مسكنة إلى زيادة الانفصال بين المجلس والمجتمع وحسارة المجلس للكثير من الكوادر البشرية. ينظر: جلال الدين الرقي، تجربة الإدارة المدنية للكاتب الإسلامية "بلدة مسكنة نموذجاً"، موقع الجمهورية، 2014/5/25.

وفي ريف دمشق، حيث حاولت المجالس العسكرية بعيد تشكيلها، السيطرة على المجالس المحلية. ينظر: عزت البغدادي، التجربة السورية على صعيد اللامركزية: من الدويلات الطائفية حتى المجالس المحلية الناشئة، مجموعة نضفة، 2014، ص 13 وما بعدها.

² لا يعارض هذا الأمر مع ما ذكرناه سابقاً من اشتراك عناصر الفصائل العسكرية في الهيئة الناجحة التي تتولى اختيار أعضاء المجالس المحلية، لأن مهمة الفصائل تنتهي بالمشاركة في الاختيار، دون أن تمتد بعد ذلك للتدخل في أعمال المجلس.

³ هذا الأمر لا يشمل المكاتب المدنية التي أنشأتها الفصائل العسكرية لإغاثة وتطبيق عناصرها.



يتراوح دور المنظمات والجمعيات، خاصة منها الإغاثية والطبية، من تقديم الدعم للمجالس المحلية وصولاً إلى التدخل أحياناً في تشكيلها أو منافستها أو تجاهلها. فبينما تنحصر العلاقة بين المجالس وبين الجمعيات والهيئات التي لا تمتلك كوادراً على الأرض، والتي غالباً ما تكون أجنبية، على تقديم الأخيرة الدعم وبعض الأموال للأولى لكي تتولى توزيعها أو تقوم ببعض المشاريع الخدمية، فإن العلاقة بين هذه المجالس وغالبية الجمعيات السورية التي تمتلك كوادراً داخل الحدود تتمثل فضلاً عن التمويل، في التدخل أحياناً أخرى في تشكيل هذه المجالس لإدخال عناصر محددة إليها، إضافة إلى قدرتها في التأثير على شرعية المجالس بشكل عام نتيجة التمويل الكبير الذي تحوزه مقارنة بالتمويل الذي تحصل عليه المجالس، وإمكانية تسخير ذلك من أجل الترويج لأفكارها ومشاريعها¹.

ومع ذلك تستطيع المجالس المحلية ترشيد دور هذه المنظمات والتنسيق والتعاون معها من أجل زيادة فعاليتها وإنتاجيتها بما يعود خيراً على الثورة، ويخفف من التبعات والمآسي التي يتعرض لها الشعب السوري، عن طريق التراخيص التي تمنحها لهذه المنظمات²، والتي من خلالها يمكن للمجالس المحلية أن تثبت دورها في تنظيم وإدارة المناطق المحررة، وتنسق الجهود والأموال التي تقدمها هذه المنظمات بما يحقق أفضل النتائج على مختلف الأصعدة.

بالمقابل تستطيع الجمعيات والمنظمات الأهلية السورية أن تمارس دوراً رقابياً على نشاط المجالس المحلية، وهو دور مهم جداً لترشيد عمل هذه المجالس، خصوصاً إذا كانت هذه الجمعيات والمنظمات ذات سمعة حسنة بين الشعب.

أشرنا سابقاً إلى دور المنظمات والجمعيات الخاصة والدولية في تمويل المجالس المحلية ومشاريعها الخدمية، وأكدنا على ضرورة أن تتولى المجالس التنسيق بين هذه المؤسسات عن طريق آلية الترخيص، بحيث يكون لهذه المجالس دور في ممارسة الرقابة عليها، ولكن الإشكالية التي تعترض المجالس المحلية في تطبيق هذه الآلية، تتمثل في القانون الذي يمكن أن تستند له المجالس المحلية في تنظيم الجمعيات، هل هو القانون السوري للجمعيات النافذ حالياً ذي الرقم 93 لعام 1958 وتعديلاته، أم في قانون جديد؟

نعتمد أن الوضع الثوري الذي تمر فيه سورية يقتضي إصدار الحكومة المؤقتة للائحة مؤقتة تنظم الجمعيات السورية والأجنبية، تأخذ بعين الاعتبار الظروف الاستثنائية للثورة.

2-3- علاقة المجالس المحلية مع نظام الأسد: الاضطرار إلى التعامل أحياناً

على الرغم من خروج مساحات كبيرة من تحت سيطرة النظام، فإنه لا يزال يحتل مواقع استراتيجية وقوية في عموم المحافظات السورية باستثناء محافظة الرقة وإدلب. لقد استغل النظام هذه الميزة الاستراتيجية والعسكرية لمنع ترسيخ الحوكمة في المناطق الخاضعة لسيطرة الثوار، ولعرقلة عملية التنمية والمأسسة وبناء قدرات كيانات الحوكمة في هذه المناطق³.

¹ كمثال على ذلك، يمكن مراجع ما كتبه منظمة انترغربي عن تأثير رابطة أهل حوران على مجلس محافظة درعا.

ينظر: المجالس المحلية في درعا، مرجع سابق، ص 2.

² على سبيل المثال، بلغ عدد التراخيص التي منحها المكتب القانوني بمجلس محافظة حلب الحرة للمنظمات والجمعيات في مدينة حلب وريفها 105/ ترخيصاً. ينظر: أبو مجاهد الحلبي، منظمات المجتمع المدني دورها في جسم الثورة، وعلاقتها بالمجالس المحلية في المناطق المحررة، تقرير صحفي، شبكة شام، 6/11/2014.

³ ينظر: المجالس المحلية في درعا، مرجع سابق، ص 9.

ونود الإشارة، إلى أن الكاتب وإن كان قد أورد الحديث بخصوص محافظة درعا فحسب، فإن الأمر ينطبق على المحافظات الأخرى، التي استخدم فيها النظام السياسة ذاتها.



ما يزال النظام يحتكر بدرجة كبيرة تقديم الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه في المناطق التي يسيطر عليها الثوار كجزء من استراتيجيته للحفاظ على صورته كنظام يسيطر على مؤسسات الدولة، هذا في الوقت الذي تواصل فيه قوات النظام العسكرية استهداف البنية التحتية في مناطق الثوار للحوّل دون قيامهم بتقديم الخدمات. هذا النهج يضمن اعتماد مناطق الثورة المستمر على النظام السوري. وقد تعرضت البلدات التي سعت إلى كسر هذا الطوق، كما هو الحال في نوى وخرية غزالة والسفيرة، لهجمات خطيرة أدت إلى نزوح العديد من سكانها إلى المناطق الأخرى التي يسيطر عليها الثوار¹.

نعتقد أن المجالس المحلية أمام أحد خيارين: إما أن تقوم بقطع الخدمات عن مناطق سيطرة النظام في حال كان هذا الأمر تحت سيطرتها، حتى ولو بادر النظام إلى قطع الخدمات التي يقدمها إلى مناطق سيطرة الثوار، وهذا ما يحدث غالباً. أو أن تصل المجالس إلى صيغة توافقية ما مع النظام تضمن استمرار تقديمه للخدمات الموجودة تحت سيطرته إلى مناطق الثورة، كالكهرباء ومياه الشرب، مقابل ضمان المجالس المحلية وصول الخدمات إلى مناطق سيطرته².

لا شك أن الخاسر الأكبر في حالة الأخذ بالخيار الأول هم السكان في المناطق المحررة، لأن نسبة المتضررين في هذه المناطق ستكون أكبر من تلك الموجودة في مناطق النظام؛ نظراً لسيطرته على القسم الأكبر من الخدمات خصوصاً الكهرباء ومياه الشرب، وبالتالي فالأفضل هو الأخذ بالخيار الثاني كقاعدة عامة.

خاتمة:

بعد أن تشكلت لدينا رؤية عامة عن واقع المجالس المحلية الثورية وعلاقتها المتعددة مع الكيانات والأجهزة الثورية، يمكن أن نستخلص أهم المبادئ الأساسية التي يفترض أن تقوم عليها المجالس المحلية الثورية، والتي نلخصها في الآتي:

- أ- المؤسساتية: بناء المجالس المحلية على أساس مؤسسي وقانوني، بحيث تكون نواة لحكم محلي يستطيع تسيير مؤسسات الدولة الخدمية في تلك المنطقة/البلدة/المدينة/المحافظة.
- ب- القبول والشرعية: أن تحظى المجالس وأعضاؤها بأكبر قدر من اختيار الناس ورضاهم.
- ج- الكفاءة: البناء على الكفاءات وأهل الاختصاص علماً أو ممارسة.
- د- المدنية: الاستقلالية عن العمل العسكري ونفوذه وتأثيراته.
- هـ- الحيادية: البعد عن التجاذبات الحزبية والفتوية.
- و- الاختصاص: تخصص المجالس بممارسة العمل المدني فقط.
- ز- عدم تعدد الجهات الممارسة للعمل المدني في المنطقة الواحدة.

¹ المرجع السابق، ص 9.

² كمثال على ذلك: ما قامت به الهيئة الإسلامية لإدارة المناطق المحررة في إدلب من قطع للخدمات عن مركز محافظة إدلب، إلى أن قام النظام بإعادة التيار الكهربائي وخدمة الهاتف الثابت للريف المحرر. ينظر: خبر صحفي: اتفاق بين "الهيئة الإسلامية" و"اللجنة الأهلية" التابعة للنظام لفك الحصار عن إدلب، الدرر الشامية، 2014/4/19.



الملحق الثامن

تحديد الهوية العربية الإسلامية في سوريا: مصلحة سياسية
وتنموية



المحتويات

171	ملخص تنفيذي
172	مقدمة
172	1- اختلاف حالات تحديد الهوية عموماً
173	2- الهوية الدينية في الدساتير العالمية
174	3- تحديد الهوية في سوريا
175	4- ردات فعل متوقعة
175	5- علاقة الهوية بالاستقرار والتنمية
176	6- أساليب طرح الهوية العربية الإسلامية



ملخص تنفيذي

يعد تحديد الهوية الثقافية أو الدينية للمجتمعات الحديثة من الأمور المصيرية، وخاصة في سوريا الآن مع تواجد مناطق محررة داخل الرقعة السورية كإدلب وأجزاء من حلب وحمص وحماة ودرعا وريف دمشق والقنيطرة، كلها تنتظر ملامح حكم رشيد قدم الشعب السوري أكبر التضحيات من أجل تحقيقه. ومن المكونات المهمة لمنظومة الحكم الرشيد قضية تحديد الهوية وما يتبع ذلك من مسؤولية تشريعية. ونظراً لما عانته سوريا عبر عقود طويلة من القمع المنظم واستبداد الأقلية وهميش الغالبية، والذي ولد حالة من الغليان المجتمعي آل إلى الانفجار مع أحداث الربيع العربي في 2011، فإن الفرصة سانحة لتعديل هذا الوضع غير المتكافئ وإعادة الأمور إلى نصابها.

والاهتمام بموضوع الهوية بما في ذلك من النواحي الشرعية والقانونية ليس بدعاً من السياسة أو نزعة من هوى. بل هو أمر معمول به في الكثير من الدساتير العالمية، لا سيما في الدول الغربية، حيث تنص غالبية الدساتير على ملامح الهوية الدينية من خلال النص على وجود مؤسسة رسمية ممثلة عن الدين، أو على دين رئيس الدولة، أو احترام معتقدات غالبية الشعب، وغير ذلك. وينبغي التأكيد على أن حسم الهوية العربية الإسلامية في سوريا أمر منطقي تصدقه الديموغرافيا وأفرزته أحداث الثورة عبر السنوات الأربع الماضية. فإضافة إلى كون تحديد الهوية العربية الإسلامية يأتي من باب احترام غالبية الشعب السوري والمخزون التاريخي والثقافي الكبير للعروبة والإسلام، ومن هذا الباب، لا ينبغي للهوية ومكوناتها الأساسية أن تسيّس وتصبح ضمن البرامج الانتخابية والتجاذبات السياسية.

إضافة إلى كون هذا الأمر شيء يقبله العقل ويصدقه الواقع، فإنه يشكل أيضاً عاملاً مهماً في إحراز الاستقرار السياسي الذي نحن في أمس الحاجة إليه، والذي سينعكس بالطبع على أجواء البلد الاقتصادية والتنموية. فمراعاة المعطيات الاجتماعية والدينية والثقافية والتاريخية لغالبية الشعب السوري سيخلق مناخاً من الوثام السياسي الذي يمهد للنمو والازدهار ويخلصنا من مغبات عدم التجانس بين ثوابت المجتمع ومحيطه الاجتماعي السياسي. وبالنظر إلى وسائل طرح موضوع الهوية، فمن المرجح أن الوسيلة المثلى لذلك هو القيام باستفتاء شعبي في المناطق المحررة مما سيمنح الأمر زخماً شعبياً وتشريعياً، ولا يمنع القيام بالاستفتاء من إجراء استبيان مبدئي قبل الشروع في ذلك.



مقدمة

يهيمن موضوع الهوية المجتمعية على كثير من شؤون السياسة اليوم. وتختلف حالات تحديد الهوية عموماً، وقد تتعدد أيضاً في المكون الواحد ما بين الهوية الوطنية والحضارية والسياسية وما إلى ذلك. وفي بعض الأحيان، يكون الاتفاق على طبيعة الهوية منصوصاً عليه في دستور البلد أو وثائقه السياسية وأحياناً يكون اتفاقاً (غير مكتوب) محسوماً عرفاً وسياسةً.

ولا شك أن سؤال العلاقة بين الدين والمجتمع هو سؤال مشروع، وكثيراً ما يطرح في الدوائر الأكاديمية والسياسية، ولا سيما في الثورة السورية، وهذا أمر ينبغي أن ينظر فيه الآن مع وجود مناطق محررة تشكل حقلاً مهماً للعمل. وتزداد أهمية هذا الأمر بالنظر إلى الحال الذي ستؤول إليه الأمور بعد سقوط النظام حيث ستبرز تحديات عديدة أخرى مثل كثرة الفصائل الإسلامية المتنافسة فيما بينها من جهة¹، والحاجة الملحة إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي والمعيشي من جهة أخرى.

من المعروف أن استبعاد هوية غالبية الشعب السوري ليس أمراً جديداً على سوريا، بل هو ديدن من حكمها منذ الاحتلال الفرنسي البغيض إلى عهد الهالك حافظ الأسد وابنه بشار. فالاحتلال الفرنسي سعى إلى تقريب وتحسين أوضاع الأقليات، لا سيما الطائفة العلوية والدرزية منها، على حساب الغالبية السنية من الشعب². وتمثل ذلك في أساليب كثيرة، منها استيعاب هذه الأقليات في جيش الاحتلال الفرنسي مع السنغاليين، والذي مارس أشنع أنواع القمع بحق الغالبية السنية³. وبعد سنوات من عدم الاستقرار السياسي التي أعقبت انسحاب الاحتلال الفرنسي، جاء انقلاب حافظ الأسد الذي كان الحجر الأساس في تثبيت طائفته وإطالة عمر هذا الوضع غير المستقر الذي أنشأه الاحتلال.

لقد قام النظام الحاكم على مر العقود الخمسة المنصرمة، بتجهيل الشعب ومحاولة مسخه عن هويته وإبعاده عن إسلامه الذي يدين به أكثرية الشعب. فإذا بثورة 2011 تظهر مدى فشل تلك الجهود المضنية في ثني الشعب عن فطرته الإسلامية وهويته الأصلية مهما غاب الإسلام عن الفضاء السياسي والاجتماعي العام⁴.

1- اختلاف حالات تحديد الهوية عموماً

تختلف حالات تحديد الهوية من قطر إلى قطر ومن مجتمع إلى آخر. وتتعدد الهويات كذلك في المكون الواحد، فأحياناً تبرز الهوية الوطنية أو الإثنية وأحياناً الهوية الحضارية أو الدينية وأحياناً الجيوغرافية كالهوية الغربية أو الشرقية، وأحياناً الأيديولوجية أو السياسية كالشيوعية أو الديمقراطية. وفي كل ذلك، تظهر وتبرز الهوية السائدة المهيمنة على باقي الهويات. لكن في الإطار العام، هناك ثلاثة احتمالات لما قد يؤول إليه أمر الهوية في المجتمع:

أ. هوية غالبية المجتمع: في العديد من البلدان، تكون الهوية تابعة لغالبية المجتمع.

¹ محمد أبو رمان، الإسلاميون والدين والثورة في سورية (سوريا: مؤسسة فريدريش ايبرت، 2013)، ص 57-59.

² قال القنصل البريطاني (1945) في دمشق: "لقد أفسد الفرنسيون أبناء الطوائف بإضفاء الحماية عليهم وتفضيلهم على غيرهم، وبالتالي زرعوا في نفوسهم الشعور بالاستعلاء مما جعلهم يبالغون في المطالبة بحقوقهم أو التعبير عن مظالمهم. وإذا استطاع هؤلاء أن يتخلوا عن هذه المشاعر والتصرف على أساس أطمع مواطنون سوريون بالدرجة الأولى فإنه لن يكون هناك مبرر لشعورهم بالخوف".

ينظر: بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سوريا، دار الجابية، الطبعة الأولى-2008، ص 66.

⁽³⁾ Robert D. Kaplan, "Syria: Identity Crisis", *The Atlantic*, February 1993.

⁴ ظهر ذلك جلياً في الشعارات التي رفعت مع انطلاق المظاهرات: "يا الله ما لنا غيرك يا الله"، "ما منزع إلا الله"... الخ.



ب. هوية خاصة: في بعض الحالات، يُعدّل عن الهوية الغالبة إلى هوية أخرى يُقرر أنها أنسب لتحصيل مصالح المجتمع. لكن ذلك العدول له جذور تاريخية وظروف معقدة أدت بتلك المجتمعات إلى اختيار تلك الهوية وطمس أو إخفاء الأخرى. وأبسط مثال على ذلك هو العلمانية التي لجأت إليها دول أوروبا بعد حروب دينية طاحنة وقرون من الاستبداد الكنسي المنظم.

ج. هوية مزدوجة: بعض البلاد قد توصف بأنها بلاد مزدوجة الهوية (torn countries) مثل تركيا، أوكرانيا، وحتى روسيا، إلخ. لكن تلك الازدواجية لها ضرر كبير على الحالة السياسية في البلد وباءت أغلب المحاولات لتغيير هوية المجتمعات بالفشل.

2- الهوية الدينية في الدساتير العالمية:

البنود المتعلقة بالدين في الدساتير العالمية					
	دين الدولة	المؤسسة الدينية كجهة رسمية أو ممثلة عن الدين	دين الرئيس	استمداد التشريعات من الدين	احترام معتقدات غالبية الشعب
بريطانيا			X		
إسبانيا		X			X
بلغاريا		X			
الدانمارك		X	X		
إيطاليا*		X			
اليونان		X			
الأرجنتين		X			
تايلاند			X		
الكيان الصهيوني	X				
السعودية	X			X	
الكويت	X			X	
البحرين	X			X	
قطر					
العراق	X			X	
سوريا			X	X	
لبنان			X		
الأردن	X			X	
مصر	X			X	
الجزائر	X				
ليبيا	X				
ماليزيا	X		X		
باكستان**	X			X	
*في إيطاليا، الكنيسة الكاثوليكية ليست فقط ممثلة عن الدين وإنما لها استقلالها وسيادتها كذلك.					
**في الدستور الباكستاني، البند عن دين الدولة مختلف قليلاً عن الصيغة المعتادة وليس مباشراً، لكنه صريح في كون دين الدولة هو الإسلام.					
ملاحظة: البلاد التي تصرح بدين الدولة تشترط ذلك بدهاءة لرئيس الدولة. والمقصود هو الوقوف على الدساتير التي ذكرت ذلك صراحة.					



كما هو مبين في الجدول السابق، تحدد الكثير من الدول هويتها الدينية والثقافية في الدستور تنصيماً لكن بعبارات وبنود مختلفة. ويمكن حصر أغلب ذلك التنصيص في أربع أو خمس عبارات تُعنى بتحديد إما دين الدولة أو المؤسسة الدينية الممثلة عن الدين أو دين الرئيس أو استمداد التشريعات من الدين أو احترام معتقدات غالبية الشعب، أو أي مجموعة من هذه البنود.

يبين الجدول السابق بوضوح أن تحديد هوية المجتمعات الحديثة، ولا سيما في الدستور، ليس بدعاً من السياسة، بل هو سبيل الكثير من الدول ومنها دول غربية متقدمة. ورغم أن بعض الدساتير قد لا تذكر أي بند من هذه البنود المتعلقة بالدين إلا أنها قد تحتوي على ذكر الله أو تمجيده بطريقة أو أخرى في المقدمات والمبادئ الأساسية التي غالباً تتقدم هذه الدساتير.

ثم ينبغي الإشارة كذلك إلى أن واقع الأمم السياسي والاجتماعي في كثير من الأحيان يكون مختلفاً تماماً عما سُطر في الدستور؛ مثال ذلك دستور الولايات المتحدة الأمريكية الذي لا يذكر شيئاً من تلك البنود عن الدين والهوية إلا أن المجتمع الأمريكي معروف بتدينه الشديد، حتى أنه منذ أشهر فقط أظهر استبيان أن 57% من الجمهوريين يؤيدون جعل الديانة المسيحية رسمياً دين الدولة وقطاع كبير من الشعب يؤمن بهذا أصلاً¹. بل إن مسؤولاً عسكرياً كبيراً مثل الجنرال بويكن قد صرح بأن أمريكا أمة مسيحية (Christian nation). وعندما حاول الرئيس أوباما بلطف نفى صفة المسيحية عن أمريكا، انحالت عليه الانتقادات اللاذعة من كل حذب وصوب. وحالة الصدق هذه مع النفس التي تعيشها أمريكا هو ما حدا برئيس الوزراء البريطاني السابق توني بليز لأن يتحسر على حال أوروبا الغربية (العلمانية) التي يراها شذت عن باقي دول العالم وليس العكس². وهذه الحال متكررة في أكثر من بلد حيث يظهر تباين واضح بين الدستور وواقع المجتمع، لكن المقصود كان إطلالة على بعض دساتير العالم لمعرفة مدى حضور الدين في النصوص الدستورية العالمية.

3- تحديد الهوية في سوريا

إن كان ثمة عدة قضايا رئيسة يدور حولها الخلاف في أي مبادرة سياسية أو محاولة لإيجاد حل سياسي للأزمة الحالية، كشكل الدولة السورية مستقبلاً ومصير حزب البعث ومؤسسات الدولة العسكرية والأمنية، والأقليات، إلخ، فإن موضوع الهوية لا ينبغي أن يُطرح للمساومة أو الحوار. وهذا ليس من باب الاستئثار بالرأي أو فرض وجهة النظر وإنما من باب احترام هوية غالبية الشعب السوري التي لا يعدلون عنها إلى غيرها لا سيما الناشطون في الثورة الذين ما فتئوا يظهرون هذه الهوية ويتفخرون بها، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، فإن القضايا السياسية من قبيل مستقبل مؤسسات الدولة العسكرية ومصير حزب البعث.. إلخ، يمكن مناقشتها وإبداع الآليات المناسبة للتعامل معها، أما قضية الهوية فليست من هذا النوع، لأنها تعبير مستقر في الوجدان الجمعي للمجتمع، وحصيلة إرث حضاري وديني وثقافي طويل، وما التعبير القانوني والدستوري عنها إلا كاشف لحقيقتها، معبرٌ عن جوهرها.

⁽¹⁾ [Public Policy Polling](#), February 24, 2015, pg.3,

⁽²⁾ Michael Elliott, "Tony Blair's Leap of Faith", *Time*, 171 (23), 9 June, 2008, p. 28.



وينبغي التأكيد على قضية قد يُغفل عنها، وذلك أن التأكيد على الهوية الإسلامية ليس نافذة من القول أو أمراً ثانوياً لا يترتب عليه نتائج اجتماعية سياسية، وإنما هو بمثابة تحديد التوجه الشعبي العام لدى شعب مُحب لدينه ومُعترِ بِهُويته الإسلامية وتعاليم الشرع الحنيف، والذي يتطلع بعد كل هذه التضحيات العظيمة أن تخرج هذه الهوية من دائرة الأحوال الشخصية الضيقة إلى المجال العام الرحب كي لا يتصادم مع مجريات حياته اليومية في شتى الميادين. ثم ليس الأمر معركة دستور فارغة تهدف إلى إدخال بند الهوية الإسلامية ليبقى حبراً على ورق، كما هو الحال في كثيرٍ من البنود المشابهة في دساتير الدول العربية اليوم، ولا أثر له في الواقع. بل إن دستور سوريا لعام 1950 قد صرح في المقدمة "ولما كانت غالبية الشعب تدين بالإسلام فإن الدولة تعلن استمسакها بالإسلام ومثله العليا". فالعبرة إذاً بالواقع المعاش وليس بالتنصيص فقط؛ والمأمول هو عدم مخالفة ثوابت الأمة وقيمها الإسلامية ومرتكزاتها الوطنية. وهذا بالطبع لا يعني ظلم الآخرين، أقواماً كانوا أو أدياناً، كما يحلو للبعض أن يروجه، فتحديد الهوية لا علاقة له بظلم مكُون أو قوم أو طائفة¹.

4- ردات فعل متوقعة

ردات الفعل المتوقعة من الفئات المختلفة	
الموافقة أو التوقف	الرفض
غالبية الفصائل العسكرية	العلمانيين والليبراليين
غالبية ناشطي الثورة	قسم كبير من الأقليات
بعض فصائل الجيش الحر*	
بعض شرائح الإسلاميين*	
*بعض فصائل الجيش الحر وشرائح الإسلاميين قد يتأرجح موقفهم بين التوقف والرفض	

من الملاحظ أن هذه المكونات ليست كلها متكافئة وأن الموافقة أو حتى التوقف هو السمة الغالبة على قوى الثورة الفاعلة. ثم إن هناك تداخل بين الفئتين المتوقع منهما الرفض، أي أن هناك شريحة معتبرة من الأقليات من ذوي التوجهات العلمانية.

5- علاقة الهوية بالاستقرار والتنمية

مع غياب "معالم الهوية المجتمعية للدولة"²، والاستقطاب السياسي الحاد حول الهوية الذي قد ينتج عن سقوط النظام، فإن الاستقرار السياسي وما يُرجى بعده من التنمية بعيد المنال. لأجل ذلك، لا ينبغي تسييس موضوع الهوية وجعله ضمن البرامج الانتخابية والمزايدات السياسية. بل في حسمه والإقرار بالمعطيات السكانية والثقافية وواقع الثورة خدمة للاستقرار المنشود.

1. في تحديد الهوية الإسلامية للمجتمع احترام غالبية الشعب السوري ومعتقداته الدينية.

⁴ حبيب صالح مهدي، "دراسة في مفهوم الهوية"، مركة الدراسات الإقليمية، ص 14.

⁵ بشير زين العابدين، "سوريا: أزمة الهوية السياسية وسيناريوهات التقسيم"، 13-6-1434.



2. في حسم قضية الهوية لصالح غالبية الشعب منح الفرصة للتفرغ لشؤون أخرى اقتصادية واجتماعية طارئة.
3. سيضمن ذلك لمعظم المواطنين إطاراً سياسياً ملائماً لسن تشريعات وقوانين أكثر انسجاماً مع واقع المجتمع، مما يساعد على توفير بيئة مشجعة للاستقرار والنمو.
4. في عدم حسم الأمر مبكراً إضاعة للكثير من الجهود والموارد والأوقات.
5. البلدان المزدوجة الهوية تعاني من عدم الاستقرار السياسي في غالب الأحيان.
6. في حسم موضوع الهوية تجنب لمخاطر تسييس الهوية، خاصة في ظل وجود السلاح غير المنضبط¹.
7. لا ينبغي جعل أمور الهوية والثوابت المجتمعية من ضمن البرامج الانتخابية والمشاتبات السياسية².
8. لا مجال لتحقيق الاستقرار في ظل عدم التوافق بين هوية المجتمع وبين ما يحكمه من نظام وتشريع، فذلك الانفصام النكد سيبقي غالبية الشعب في حالة السخط والشعور بمضغ الحق وعدم التمثيل.

6- أساليب طرح الهوية العربية الإسلامية:

- أ. فرض الأمر الواقع: طرحه كأمر طبيعي بناء على غالبية الشعب، وبالتالي فهو أمر "فوق دستوري" لا يخضع للنقاش أو الاستفتاء ويتم التنصيب عليه في وثيقة مبادئ أساسية أو ما شابه ذلك.
- ب. نفس الطرح الأول إلا أن لا يُنص عليه ويبقى كالاتفاق غير المنصوص عليه.
- ج. عرضه على الشعب من خلال وسائل شعبية ومحاولة إقناعهم بأهمية حسم الأمر مبكراً لأجل مصلحة البلد.
- د. القيام باستبيان في المناطق المحررة لرصد آراء الناس في الموضوع.
- هـ. طرحه للاستفتاء الشعبي في المناطق المحررة مباشرة دون القيام باستبيان.

الخيارات الثلاثة الأولى سهلة من حيث التطبيق لكنهم لا يمنحون الأمر صفة قانونية أو تشريعية. الخياران الأخيران قد يتطلبان بعض الجهد لكنه في محله لأجل إكساب الأمر صفة شعبية وقانونية. إذاً يبدو أن تنظيم استفتاء شعبي في المناطق المحررة أكثر الخيارات تحقيقاً للمصلحة، وذلك لا يمنع من القيام باستبيان عام لرصد آراء الناس قبل الشروع في الاستفتاء.

⁶ عبد الوهاب الأفندي، "مخاطر تسييس الهوية وتسليح السياسة: التجربة السودانية"، مركز الجزيرة للدراسات، 14 فبراير، 2013.

⁷ الحسان القاضي، "الاستقرار الاجتماعي بين ثوابت الهوية المغربية والخطاب الحزبي"، هسبريس، 20 أغسطس، 2014.



الملحق التاسع

خطاب الفصائل السياسي والأيدولوجي: عرض وتطوير



جدول المحتويات

179	الملخص التنفيذي.....
180	المقدمة.....
181	1- الخطاب السياسي والأيدولوجي:
181	1-1- مرجعية الشريعة وشكل الدولة.....
182	1-2- الهوية الإسلامية
182	1-3- الأقليات والمواطنة.....
183	1-4- الديمقراطية
183	1-5- إلقاء السلاح وتسليمه
184	1-6- العلاقة المستقبلية مع الكيان الصهيوني
184	2- تغير الخطاب السياسي والأيدولوجي.....
186	3- الخطاب السياسي عند المفاصل الزمنية
186	1-3- مشاورات ومخرجات جنيف
186	3-2- ما يخص الائتلاف الوطني
187	4- تطوير الخطاب الفصائلي



ملخص تنفيذي

ظهر منذ بداية الثورة خطاب فصائلي ذو أبعاد سياسية وأيديولوجية واضحة. وحيث إن غالبية الفصائل المقاتلة في سوريا ذات طابع إسلامي جلي، فقد كانت الأيديولوجيا حاضرة في ذلك الخطاب. ورغم أن التعرض لبعض المواضيع السياسية والفكرية هو ديدن خطابات ما يسمى بجماعات "السلفية الجهادية"، كان للإعلام دور بارز في استخراج الكثير من تلك الموضوعات في حال الفصائل الأخرى. وقد كان للنبرة الأيديولوجية العالية لخطاب "السلفية الجهادية" الأثر الكبير على خطاب الفصائل الأخرى. ومما طرح في هذه الخطابات مواضيع مثل شكل الدولة المستقبلي والديمقراطية والأقليات، إلخ.

لكن طراً على خطاب بعض الفصائل تغير ملحوظ لعدة أسباب منها: الضغوط التي مورست من قبل بعض الجهات والدول الداعمة لتلك الفصائل، وزيادة الدراية والخبرة والوعي لدى تلك الفصائل بحال الثورة محلياً وإقليمياً ودولياً ومآلات ما يجري على الأرض السورية. وقد تفتن بعض الناصحين من العلماء والمفكرين إلى ذلك وحرصوا على توصيله لتلك الجهات العاملة في الثورة مبكراً جداً، ولكن لم تكن الأنفس مستعدة حينها لوضعه قيد التنفيذ.

بناءً على ما سبق، المأمول هو العمل على تطوير الخطاب بحيث يصبح مرناً ومنتزناً يليق بالدور الاحترافي المطلوب من تلك الفصائل التي هي نواة لجيش وطني يحمر المزيد من الأرض ويدافع عن الشعب وخياراته. ومن أهم الأدوات لتطوير ذلك الخطاب تخفيف درجة الأدلجة فيه، واحترام التخصص والحياد، واتزان الخطاب وثباته، والتركيز على الجوانب والمعاني الإنسانية والأخلاقية الجاذبة لعامة الناس اليوم، والتي لها دور كبير في توحيد الرؤى ونبذ الفرقة. وهناك توصيات أخرى ختمنا بها البحث.



مقدمة

لقد تنوعت اتجاهات العاملين في الثورة السورية عملياً ونظرياً؛ أما من الناحية العملية، فتعدد تخصصات الثوار بين عسكري وسياسي وميداني كالإغاثة والعمل الطبي والإعلام والإدارة المحلية، وغير ذلك. أما من الناحية النظرية، فهناك مناهج فكرية مختلفة انطلقت منها تجمعات وفصائل تعمل في الثورة، حتى ضمن الطيف الإسلامي الواسع. وقد أسهمت هذه المنطلقات الفكرية المختلفة في خلق حالة واضحة من اختلاف الخطاب وأسلوب العمل، وخاصة عند المعارضة المسلحة. وقد برز ذلك جلياً في خطابات الفصائل وبياناتهم وآرائهم، مما أدى إلى "فوضى الخطابات والبيانات" والذي أثر سلباً على دعم الثورة من القريب والبعيد.

وإن كانت ثورتنا المباركة قد مرت بمراحل عدة بعضها يدعو للدهشة والإعجاب من درجة الوعي والتعاون والإنجاز رغم التحديات المستحيلة، فبعضها الآخر مليء بالمصاعب والأخطاء الكبيرة التي كلفتنا الكثير من الدعم والتأييد المعنوي على الصعيد الشعبي المحلي والإقليمي والدولي. لا شك أن الخطب جلل وأن الظروف الاستثنائية لها اعتبارات خاصة والأخطاء تكون فيها متوقعة، لكن الأمر لم يعد يحتمل مزيداً من الأخطاء والتصرفات غير محسوبة العواقب. وعلى الرغم من وجود أجنحة مختلفة داخلياً وإقليمياً ودولياً، وكثير منها ليس في مقدورنا تغييره أو تعديله، إلا أن بعض تلك التحديات تنتظر جهداً أكبر من قبلنا لمعالجتها. ويدخل في ذلك موضوع الخطاب السياسي والأيدولوجي للفصائل المقاتلة في ثورتنا.



1- الخطاب السياسي والأيدولوجي:

أخذ الخطاب السياسي والأيدولوجي في الثورة حيناً كبيراً من التركيز والاهتمام، لا سيما في خطاب الفصائل والتجمعات العسكرية وبياناتها. ولئن كان جزء منه قد صب في مصلحة الثورة، إلا أن قسماً كبيراً منه أضر بالثورة ومساراتها. ولعل ذلك من أحاييل أعداء الثورة الذين أرادوا إفشالها من خلال خلط السياسي بالعسكري والمدني بالأممي، إلخ. لكن يبقى العبء في ذلك على قادة الثورة الذين سمحوا لأنفسهم بدخول هذا المعتزك الذي أصبح مسرحاً محلياً وإقليمياً ودولياً يتسابق فيه أعداء الثورة للاصطياد في الماء العكر واستغلال تصريحات الفصائل لتخويف العالم مما قد يؤول إليه نجاح الثورة في سوريا. ولا شك أن النبذة الأيدولوجية العالية لدى فصائل ما يعرف بـ "السلفية الجهادية" زاد الطين بلة، وفرض نوعاً من خطاب المزايدات الذي اضطرت الفصائل إلى مجاراته للظهور بالسمة الإسلامية المطلوبة.

وهذا الخطاب له عدة أسباب:

1. من أهمها، غياب الممثل السياسي الحقيقي مما أدى لتباري الفصائل في ملء ذلك الفراغ والاضطرار للكلام عن أمور سياسية لاحقة لم يحن وقتها بعد.
 2. النبذة الأيدولوجية العالية لدى فصائل ما يعرف بالسلفية الجهادية.
 3. الرغبة في إثبات الهوية الإسلامية المغيّبة والتعبير عما حاول النظام المجرم محمته في العقود الماضية.
 4. شعور الفصائل بعد كل التضحيات التي قدمتها، بأن لها حق في تقرير المصير ودور في تحديد التوجه المستقبلي للبلد.
- ومن أهم المواضيع التي تناولها خطاب الفصائل السياسي والأيدولوجي التالي:

1-1- مرجعية الشريعة وشكل الدولة

لعل أهم موضوع تعرض له خطاب الفصائل السياسي والأيدولوجي موضوع مرجعية الشريعة في سوريا المستقبل. وقد تناولته الفصائل بطرق مختلفة بعض الشيء بناءً على المرجعيات الفكرية المختلفة التي يتبنونها. لكن الملاحظ أن الجميع تكلم عن الموضوع وأيد سيادة الشرع بشكل أو بآخر.

من البداهة أن كل الفصائل الإسلامية قد ركزت على هذا في خطاباتها وبياناتها وأيدته بقوة. أما جبهة النصرة،¹ بحكم فكر القاعدة الذي تتبناه، فإنها لم تأل جهداً في التركيز على أهمية الشريعة وكون السيادة للشرع. كذلك فعلت حركة أحرار الشام، حيث أضاف قائدها آنذاك، حسان عبود، أن الأمة تتوق لليوم الذي تُحكم فيه بكتاب ربها وسنة نبيها (صلى الله عليه وسلم).² كذلك، فإن العقيد عبد الباسط طويلة الذي يفترض تمثيله للجيش الحر قد ركز على أهمية الشرع كإطار وطابع واضح للدولة، إلا أنه يريد ترك الأمر للشعب بالنسبة لشكل الدولة في المستقبل.³

¹ ينبغي الملاحظة أن خطاب تنظيم "الدولة الإسلامية" لم يلقَ اعتباراً في هذه الورقة لانفاق العلماء والعقلاء على استبعاد مثل ذلك الفكر والخطاب المفرط في الغلو.

² سلسلة لقاءات تيسير علوي مع رموز المعارضة المسلحة - الجزيرة، [اللقاء مع قائد حركة أحرار الشام حسان عبود رحمه الله](#).

³ سلسلة لقاءات تيسير علوي مع رموز المعارضة المسلحة - الجزيرة: [اللقاء مع عبد الباسط طويلة](#).



1-2- الهوية الإسلامية

لا شك أن كل البيانات والمواثيق التي حددت مرجعية الشريعة تؤكد على الهوية الإسلامية لسوريا. وقد خصصت بالذكر في ميثاق الجبهة الإسلامية¹ آنذاك، ومن ثم ميثاق مجلس قيادة الثورة السورية المنبثق عن مبادرة "واعتصموا"²، بل إن بيان تشكيل هيئة الأركان العامة أكد على "الالتزام بالهوية الإسلامية السمحة، إسلام الوسطية والاعتدال"، وفي تصريح ملفت، رفض لصق تهم الإرهاب المعلقة للفصائل المقاتلة على الأرض السورية³، وقد طرح سابقاً موضوع تحديد الهوية الإسلامية في المناطق المحررة تمهيداً لاعتمادها في المستقبل، وذلك مبني على كونها مصلحة سياسية وتنموية.⁴

1-3- الأقليات والمواطنة

لم يُطرح موضوع على الدوام ودون كلل سياسياً وإعلامياً كما طرح موضوع الأقليات والمواطنة. وقد درجت جهات مختلفة على إهمال قضايا كبرى في الثورة السورية للتركيز على هذا الموضوع، بل وصل الأمر إلى كونه أشبه بـ "فحص دم" للثورة أو مقياس يقاس به مدى صواب توجهها وسيرها، كما صرح بذلك كاتب شديد الولع بفكرة المواطنة، وليس كاتب إسلامي⁵. ولهذا السبب، دأبت أغلب الفصائل على التركيز على احترام حقوق الأقليات في سوريا، على خلاف يسير بينها في تقرير ذلك.

فقد أكد ميثاق الجبهة الإسلامية على أن التراب السوري فيه "نسيج متنوع" من الأقليات، وأن حقوقهم مصانة في ظل الشريعة الغراء⁶، ألمح ميثاق مجلس قيادة الثورة السورية إلى موضوع الأقليات لكن دون ذكر هذا اللفظ، وذلك بالتركيز على "النسيج الاجتماعي المتنوع، الذي ينعم كافة أطبافه بالحرية والعدالة"⁷. وقد ذُكر مراراً على لسان رواد الثورة ألا تهميش ولا إقصاء لأحد في بلد تسوده الحرية والعدالة، وكذلك الحال في لقاءات القادة مثل حسان عبود وزهران علوش وغيرهم.

ومما نوقش في هذا الصدد أيضاً موضوع تولي بعض أفراد الأقليات لمناصب في الدولة. فقد توقف حسان عبود في ذلك عندما سئل عن تولي النصارى للمناصب البرلمانية، مرجعاً ذلك إلى قوانين الشرع⁸، وفعل الشيء ذاته زهران علوش عند سؤال مماثل عن دور الأقليات في الحكم، منوهاً إلى الحاجة للرجوع إلى الراسخين من أهل العلم، وعدم البت في بعض التفاصيل في الوقت الحالي⁹. أما أبو عيسى الشيخ فقد رحب بذلك مشترطاً أن تكون رئاسة الدولة والبرلمان للمسلمين، بناء على أغلبية الشعب¹⁰.

⁴ ميثاق الجبهة الإسلامية، ص3.

⁵ ميثاق مجلس قيادة الثورة السورية.

³ بيان تشكيل هيئة الأركان.

⁴ ينظر: الملحق الثامن المتضمن ورقة بعنوان "تحديد الهوية العربية الإسلامية: مصلحة سياسية تنموية.

⁵ "حب الأقليات: فحص الدم الدوري للثورة السورية".

⁶ ميثاق الجبهة الإسلامية، ص6.

⁷ ميثاق مجلس قيادة الثورة السورية، مرجع سابق.

⁸ سلسلة لقاءات تيسير علوي مع رموز المعارضة المسلحة - الجزيرة، مشار له سابقاً.

⁹ سلسلة لقاءات تيسير علوي مع رموز المعارضة المسلحة - الجزيرة، لقاء مع الشيخ زهران علوش.

¹⁰ سلسلة لقاءات تيسير علوي مع رموز المعارضة المسلحة - الجزيرة، لقاء مع الشيخ أحمد عيسى الشيخ.



1-4- الديمقراطية

إضافة إلى موضوع الأقليات والمواطنة ومرتبطة به، يشكل موضوع الديمقراطية هاجساً كبيراً عند الغرب، ليس حياً بالديمقراطية - وقد رضوا بالأنظمة المستبدة في سوريا وسواها رداً طويلاً من الزمن - وإنما كمحاولة لاستبعاد الإسلاميين¹، أما ما يسمى بالسلفية الجهادية، فموقفها من الديمقراطية واضح ومعروف وهو الرفض التام. وقريب من هذا ميثاق الجبهة الإسلامية الذي رفض الديمقراطية ولكن نبه في الوقت ذاته على رفض النظام الاستبدادي التسلطي²، ثم على الطرف النقيض هناك من ينادي بالديمقراطية كاملة بعجزها وبجرها، وهو ما انتقده صراحة أبو عيسى الشيخ قائد صقور الشام آنذاك³، والذي عبر عن رأي أقرب إلى الرأي الوسط الثالث؛ الرأي الذي يفرق بين جوهر الديمقراطية وآلياتها، مستكراً الأول ومستحسناً الأخير.

الملفت للنظر هو تغير خطاب جيش الإسلام، ممثلاً بقائده زهران علوش، الذي كان يركز على نمط الحكم الإسلامي في خطابه السابق⁴، ثم اقترب في الخطاب اللاحق من الخطاب الذي يركز على الإرادة الشعبية وترك الاختيار للناس. أما الفصائل المنتهية إلى الجيش الحر، فكثير منها يبدو مؤيداً للديمقراطية على النمط الغربي، أبرزها جبهة أحرار سوريا وغيرها في حلب وإدلب وحماة وحمص ودمشق وريفها⁵، وعلى رأسها كذلك الجبهة الجنوبية.

1-5- إلقاء السلاح وتسليمه

يكثر الحديث عن موضوع إلقاء السلاح وتسليمه بعد سقوط النظام. وهذا الاهتمام لا يقتصر فقط على الجهات الدولية، بل أيضاً يؤرق أبناء الثورة وروادها المتوجسين من تكرار السيناريو الليبي الحالي (كثير التكرار) بعد التخلص من النظام الأسدي الفاشي. وأوضح الفصائل وأكثرهم قبولاً لفكرة تسليم السلاح مستقبلاً هو الجيش الحر، حيث يعبر الكثيرون منهم عن رغبتهم في تسليم سلاحهم إثر سقوط النظام، وقد أقسم بعضهم على ذلك، إلا أن بعضهم عبر عن الرغبة نفسها لكن فقط بعد محاكمة المجرمين، حتى لا يُتلاعب بهذا الأمر ويستغل لمصلحة هؤلاء المعتدين⁶. ويعبر كثير منهم عن الرغبة في الانخراط في الجيش السوري المستقبلي كذلك. وهذا عين ما عبر عنه العقيد عبد الباسط طويلة في لقاءه مع الجزيرة عندما أعرب عن رغبة الجيش الحر في تسليم سلاحه بعد سقوط النظام للجهة التنفيذية المرتقبة⁷. وقد جرى التركيز على هذه النقطة المهمة في إصدارات الجيش الحر كذلك⁸.

¹ ما زال الغرب يعتمد على هذه الورقة لاستبعاد الإسلاميين رغم فشلها الذريع في الجزائر في القرن الماضي، وفي فلسطين في 2006، وفي بعض دول الثورات العربية.

² ميثاق الجبهة الإسلامية، ص 6.

³ سلسلة لقاءات تيسير علوي مع رموز المعارضة المسلحة - الجزيرة، مشار له سابقاً.

⁴ سلسلة لقاءات تيسير علوي مع رموز المعارضة المسلحة - الجزيرة، مشار له سابقاً.

⁵ "فصائل مسلحة" وتأييد الديمقراطية "بسوريا"، تقرير صحفي.

⁶ "هل سيسود حكم العسكر من جديد؟! لقاء مع أحد قادة كتبية شهداء داريا"، جريدة عنب بلدي، 30-12-2012.

⁷ سلسلة لقاءات تيسير علوي مع رموز المعارضة المسلحة - الجزيرة، مشار له سابقاً.

⁸ "سلاح الجيش الحر بعد سقوط الأسد... إلى أين؟؟"



وإضافة إلى قضية إلقاء السلاح ومرتبطة بها هو موضوع وظيفة السلاح بعد سقوط النظام. فكما أن تجنب فوضى السلاح مطلوب، كذلك السلاح المنضبط سيكون له أعظم دور في حفظ الأمن وحماية المنشآت والمؤسسات الحيوية. وهذا ما عبر عنه جيش الإسلام مثلاً بقائده زهران علوش: "كما أن الحفاظ على مؤسسات الدولة هي أولوية بالنسبة لنا، فهذه المؤسسات هي ملك للشعب، وأحد أسباب قتالنا للنظام أنه كان يهدم هذه المؤسسات. ولدنا الآن تجربة في الغوطة الشرقية بالحفاظ على مؤسسات الدولة حيث نوفر لها الحماية، وسنعمل على توفير الأمن والاستقرار لتسليم هذه المؤسسات لمن سيتولى المرحلة اللاحقة في البلاد، للوصول بها إلى الحالة المثلى التي يأمل بها الشعب السوري"¹. وقد تكلم أيضاً عن طريقة ضبط السلاح ورغبة جيش الإسلام بالانضمام إلى الجيش السوري في المستقبل. وقد بدا هذا الاهتمام بمؤسسات الدولة ونقيضه الآن قبل سقوط النظام، كما في إعلان غرفة عمليات حلب².

1-6- العلاقة المستقبلية مع الكيان الصهيوني

مما له علاقة بخطاب الفصائل السياسي والأيديولوجي موضوع العلاقة المستقبلية مع الكيان الصهيوني. وحيث إن هذا الموضوع يندرج تحت بند علاقات الدولة الخارجية، فلم يُتطرق إليه كثيراً إلا في بعض المقابلات الإعلامية.

لقد ركز الإعلامي في الجزيرة تيسير علوي عليه في سلسلة لقاءاته مع رموز المعارضة المسلحة. ومن الردود آنذاك جواب أبي عيسى الشيخ حيث نفى عن نفسه أي صفة سياسية مطلقة لبيت في هذا الموضوع³. أما زهران علوش فقد ذكر أن موقفهم هو موقف الأمة من إسرائيل ولا يخرج أبداً عن موقف الأمة، منوهاً إلى عدائها القديم للأمة وكذب النظام في دمشق في مقاومته لها⁴.

2- تغيير الخطاب السياسي والأيديولوجي

طراً على الخطاب السياسي لبعض الفصائل بعض التغيير مراعاة لظروف الأزمة ولوازم المرحلة. وهذا لا يعني ابتداء تغييراً جذرياً في الفكر أو نكوصاً عن أهداف الثورة وآمال الشعب السوري، خاصة في ظل خطوط حمراء للثورة تقف سداً منيعاً أمام من يريد تجاوزها. وقد لوحظ في الآونة الأخيرة بعض التغيير في الخطاب السياسي والأيديولوجي لبعض الفصائل، خاصة أحرار الشام وجيش الإسلام.

أما أحرار الشام، فقد تم تغيير شعارهم من "مشروع أمة" إلى "ثورة شعب"⁵ وأصبحت لهم مشاركات في اللقاءات والندوات التي تقيمها بعض مراكز البحث الغربية. ثم هناك مقال لبيب النحاس، مسؤول العلاقات الخارجية في أحرار الشام، الأول في واشنطن بوست (The Washington Post) الذي استهل فيه خطابه للرأي الغربي العام والخاص منتقداً سياسة الإدارة الأمريكية الفاشلة تجاه سوريا ومقدماً الحركة كبديل سوري محلي سني مستعد للحوار مع المجتمع

¹ "زهران علوش لـ 'السورية نت': لدينا خطة مدروسة لما بعد سقوط الأسد وضباط النظام اغتيلوا بتخطيط وتنفيذ إيران"، السورية نت، 18 أيار، 2015.

² "فتح حلب" .. مؤسسات الدولة ليست غنائم ولا مقرات عسكرية"، زمان الوصل، 28-6-2015،

³ سلسلة لقاءات تيسير علوي مع رموز المعارضة المسلحة - الجزيرة، مشار له سابقاً.

⁴ سلسلة لقاءات تيسير علوي مع رموز المعارضة المسلحة - الجزيرة، مشار له سابقاً.

⁵ زين مصطفى، "أحرار الشام" من جديد .. على قائمة الإزالة"، شبكة شام، 10 نيسان، 2015.



الدولي¹؛ والمقال اللاحق في التيليجراف البريطانية (Telegraph) والتي ركز فيه على التباطؤ البريطاني في الموضوع السوري والتقارب الحديث بين أمريكا وإيران في الاتفاق النووي، ملمحاً إلى ضرورة دعم أحرار الشام كبديل محلي² لدحر تنظيم الدولة³. وقد يُفسر تغير الخطاب بوجود أكثر من جناح أو فكر داخل صفوف الحركة أكثر من كونه ناتجاً عن تغير في القناعات السياسية والمراجعات الفكرية.

أما جيش الإسلام، فيبدو ذلك من خلال المقابلات الأخيرة لقائده زهران علوش مع الصحافة، كما ذكر أعلاه، وكلامه عن حماية المؤسسات والانخراط في جيش وطني والدفاع عن خيار الشعب السياسي في شكل الدولة مستقبلاً.

وقد كان بإمكان الفصائل التنبيه لذلك مبكراً حيث صدرت بعض التحذيرات والتوصيات من العلماء والمفكرين كما في مقال الشيخ حسن حميد الذي نبه على أهمية التعامل مع المجتمع الدولي بدكاء: "سوريا بعد سقوط النظام تحتاج لأضخم حملة إعمار بعد الحرب الكونية الثانية .. والمجتمع الدولي له مطالب يريد رؤيتها في أي كيان جديد يحكم سوريا ، والإسلاميون الذين انتصروا في الثورة لهم تطلعات واستحقاقات يريدون تحقيقها .. والشعب المشرذم المظلوم له حاجات وأولويات .. وعلى الكيان السياسي الجديد أن يتأهل في خطابه، وفي نظامه ومشروعه السياسي لتحقيق قدرٍ مرضٍ ومتوازن في هذه المسارات .. والفشل سيكون حليف أي تيار يتجاهل هذه الموازنات"⁴. وتكلم الشيخ محمد سرور زين العابدين في مقدمة أحد كتبه عن مرحلة ما بعد سقوط النظام وأهمية إدراك تعقيدات الواقع جيداً كي نتعامل مع المرحلة على بصيرة ودراية ودون تكرار لأخطاء الماضي⁵.

ومن المثير أن بعض المحللين والكتاب، لا سيما الغربيين منهم، أظهروا أن التغيير هو من الاعتدال إلى مزيد من التشدد⁶، حيث استشهد مؤلف وصاحب سلسلة مقالات عن الجبهة الإسلامية بحالة أبي عيسى الشيخ الذي تميز خطابه بالاعتدال في أوائل الثورة قبل أن ينهج منهجاً إسلامياً أكثر تشدداً فيما بعد، حسب زعم الكاتب. وهذه لا تعدو حالة فردية إن افترضنا صحة ذلك؛ ومنصب أبي عيسى الشيخ ككاتب قائد لحركة أحرار الشام للشؤون السياسية، وفي ظل ما ذكر أعلاه، يوحي بغير ذلك.

¹ Labib al-Nahhas, "The Deadly Consequences of Mislabeled Syria's Revolutionaries", The Washington Post, 10 July, 2015.

² هذا يبدو قريباً من الاستعانة المحرمة التي تمثل اليوم بمشاركة التحالف الدولي ضد تنظيم "الدولة"، الأمر الذي استنكرته الهيئات والمجامع الشرعية للثورة السورية. وانظر للمزيد: عماد الدين خيتي، شبهات تنظيم "الدولة الإسلامية" وأنصاره والرد عليها، هيئة الشام الإسلامية، مارس 2015، ص 144، 148-49.

³ Labib al-Nahhas, "I'm a Syrian and I fight Isis every day. It will take more than bombs from the West to defeat this menace.", *The Telegraph*, 21 July, 2015.

⁴ حسن بن صالح الحميد، "يا أهل الشام.. ستذكرون ما أقول لكم"، المختصر، 6-11-2012.

⁵ محمد سرور زين العابدين، الاستطاعة (لندن: دار الجافية، 2012)، ص 6.

⁶ Aron Lund, "The Politics of the Islamic Front, Part 2: An Umbrella Organization", Carnegie Endowment for International Peace.



وَمِنْ كَانَ خَطَابُهُمْ أَقْرَبَ إِلَى الْخَطَابِ الْوِظِيْفِيِّ الْإِتِّاقِ بِالْجِهَاتِ الْعَسْكَرِيَّةِ الْإِحْتِرَافِيَّةِ، خَطَابِ الْجِهَةِ الْجَنُوبِيَّةِ لِلجَيْشِ الْحُرِّ. فَقَدْ أُعْرِبَتْ فِي بَيَانِهَا عَنِ الْمَرْحَلَةِ الْإِتِّاقِيَّةِ وَيَحْمِلُ رَقْمَ 4 عَنِ عَزْمِهَا التَّحْوِيلَ مِنْ مَوْسَسَةِ عَسْكَرِيَّةٍ إِلَى قُوَّةِ دِفَاعِ مَدِينِ بَعْدَ سَقُوطِ النِّظَامِ، وَمِنْ ثَمَّ الْحِفَافِ عَلَى مَوْسَسَاتِ الدَّوْلَةِ¹. وَقَدْ أَشَارَتْ إِلَى إِبْطَالِ الدِّسْتُورِ الْحَالِيِّ وَالرَّجُوعِ إِلَى دِسْتُورِ 1950 فِي الْمَرْحَلَةِ الْإِتِّاقِيَّةِ إِلَى حِينِ الْإِنْتِهَاءِ مِنَ الْإِجْرَاءَاتِ الْإِلْزَامِيَّةِ لِإِعْدَادِ دِسْتُورٍ جَدِيدٍ لِلْبِلَادِ².

3- الخطاب السياسي عند المفاصل الزمنية

3-1- مشاورات جنيف ومخرجاتها

تعد مؤتمرات جنيف من الأحداث السياسية المهمة في تاريخ الثورة، لا سيما مؤتمر جنيف 2 الذي تعددت البيانات بصدد نتيجة حالة التشرد السياسي التي تعيشها الثورة السورية منذ البدايات. وقد بدأ واضحاً التوجس من جنيف وما قد يصدر عنه من مخرجات. في 6-11-2013 صدر بيان لبعض القوى العسكرية مثل لواء الغضب لله وأسود الحرب وكتائب أخرى تعلن مقاطعة جنيف 2 والائتلاف الوطني والدفع لتشكيل مجلس قيادة ثورة، متعهدين بتسليم سلاحهم إلى الحكومة المنتخبة المقبلة³. ثم صدر بيان مشابه في 20 كانون الثاني 2014م من الجبهة الإسلامية والاتحاد الإسلامي لأجناد الشام وجيش المجاهدين⁴، بل إن هيئة الأركان نفسها قد وضعت شروطاً واضحة للذهاب إلى جنيف 2 في بيان مشهور لسليم إدريس⁵. وتستمر هذه المواجهات مع غياب ممثل سياسي حقيقي للثورة ففي مايو 2015، صدر بيان من قبل أجناد الشام والأحرار وجيش الإسلام وغيرهم لستيفان ديمستورا عن رفض حضور حوار موسع في جنيف في مايو⁶.

3-2- ما يخص الائتلاف الوطني

حيث إن الائتلاف الوطني هو أكبر جسم سياسي للثورة السورية حالياً، وذلك من حيث الحجم والتركيبة، يجدر بنا النظر في خطاب الفصائل العاملة على الأرض تجاه هذا الجسم. في بيان اشتهر باسم "البيان رقم 1" أو ما أطلق عليه بيان ال 13 في 24 أيلول 2013م، أعلن عن سحب الشرعية من الائتلاف ودعا الموقعون إلى تحكيم الشريعة⁷، وقد وقع على هذا البيان كبرى الفصائل مثل جبهة النصرة وأحرار الشام ولواء التوحيد وغيرهم. ولعل المفاجئ في هذا هو توقيع بعض مكونات الجيش الحر على هذا البيان، وإن لم تكن سابقة حيث اعترض على ذلك قبلها بأشهر. وينبغي الإشارة إلى أن "التخوف الميداني المستقبلي" وعدم التمثيل المناسب كانا عاملين مهمين في الموقف العام الذي اتخذته الفصائل من هذا الجسم⁸. ومن قريب،

¹ ومع أهمية الحفاظ على مؤسسات الدولة، إلا أن إدخالهم المؤسسة العسكرية في ذلك دون التعرض لأهمية إعادة هيكلتها وتأهيلها هو خطأ كبير.

² الجبهة الجنوبية- الجيش السوري الحر، بيان رقم 4: المرحلة الانتقالية، الهيئة السورية للإعلام.

³ بيان من قوى ثورية وعسكرية حيال مؤتمر جنيف 2.

⁴ "أخبار سوريا - القوى العسكرية السورية ترفض جنيف 2 ومن سيحضره"، هيئة الشام الإسلامية، 20-1-2014.

⁵ بيان رئيس هيئة الأركان العامة بخصوص مؤتمر جنيف 2.

⁶ بيان إلى المبعوث الخاص للأمم المتحدة ستافان ديمستورا.

⁷ بيان رقم (1) حول الائتلاف والحكومة المفترضة.

⁸ "بين داعش وجنيف: تجديد الخطاب الإسلامي السوري"، زمان الوصل.



طالبت فصائل كبرى في حلب بإعادة هيكلة الائتلاف، بما في ذلك المجلس العسكري، ليكون جسماً فاعلاً يخدم الثورة¹. وحصل مثل ذلك في حماة وفي نفس اليوم² ويبدو كله مرتبطاً بتفعيل دور مجلس قيادة الثورة السورية.

4- تطوير الخطاب الفصائلي

ما يلي بعض الخطوات العملية التي تعين على ترشيد وتطوير الخطاب الفصائلي:

1. تخفيف درجة الخطاب الأيديولوجي الذي يركز على أمور فكرية وسياسية ليس هذا محل نقاشها والبت فيها، خاصة أن الكثير من هذه المواضيع تدخل في إطار السياسة الشرعية التي يكثر فيها الخلاف ويجوز الاجتهاد فيها حسب الواقع والأحداث.
2. تمييز مبدأ التخصص وعدم الخلط بين السياسي والعسكري والديني وغيره، ما أمكن، كون الفصائل ذات تخصص عسكري ابتداءً. وهذا تمهيد لتحقيق مستوى من المؤسساتية في المناطق المحررة على شاكلة الدول الحديثة.
3. استحضار أهمية الحياد في المؤسسة العسكرية، التي تُعتبر هذه الفصائل نواة لها. فوظيفة المؤسسة العسكرية تحتم عليها، وإن كانت خاضعة للسلطة التنفيذية، أن تلتزم الحياد السياسي الذي يسمح لها أن تمسك بالعصا من النصف من أجل حماية خيارات الشعب.
4. التركيز على الخطاب الأخلاقي المستند إلى مفاهيم قيمة مثل الإحسان وخدمة الناس والحفاظ على الحقوق وغيرها من المعاني السامية التي تجذب الناس وتفتح قلوبهم.
5. أهمية مفردات ومعاني البناء والتطوير والتجديد، فمع كل الدمار الموجود الذي أصاب البشر والحجر والشجر، هناك لهفة كبيرة للخروج من الواقع الأليم المليء بالهدم إلى واقع يسوده إعادة البناء، وهذا للإنسان قبل البنيان.
6. التأكيد على قيمة الإنسان كفرد كونه اللبنة الأساسية لبناء الوطن والحضارة. وتزداد هذه الأهمية نظراً للظلم المستطير الذي عاناه الشعب السوري لعقود وتوَّج بهذه المذابح التي سميت بحق "مأساة القرن الواحد والعشرين"³.
7. مراعاة الاستثناءات والرخص في مثل هذه النوازل والأزمات وعدم التركيز على العزائم. والقاعدة الفقهيّة تقول "المشقة تجلب التيسير".
8. الحرص على اتزان الخطاب وعدم الانفعال عند الحديث عن "سرقة الثورة". فيجب التفريق بين من يجاهرون بالسعي إلى تفرغ الثورة من مضمونها ولا يلتزمون أهدافها، ومن يحاولون ابتكار الحلول السياسية المؤثرة لكن ضمن قيود الثورة ودون تخطي خطوطها الحمر.
9. الاستفادة الذكية من مفردات العصر ومصطلحاته، ما أمكن، لإرسال الرسالة الصحيحة والمؤثرة لجموع من يعينهم الخطاب.

¹ "فصائل في حلب تطالب بإعادة هيكلة الائتلاف"، زمان الوصل، 25-6-2015،

² "كبرى الفصائل العسكرية في حماة ترفض أي قرار يتخذه الائتلاف الوطني والمجلس العسكري الأعلى"، مركز حماة الأخباري، 25-6-2015.

³ "Humanitarian Crisis: Syria's Nightmare", *The Guardian*, 4 September, 2013.



10. مراعاة ثبات الخطاب ورسائته، فكلما كان الخطاب مدروساً ورسيناً، كلما زادت قوته وتأثيره. أما الخطاب المتأرجح الذي يتغير بشكل مستمر وحسب الأحداث يوحي بقلة النظر والدراسة، وعدم حساب المآلات على المدى القريب والبعيد.
11. العمل على خطاب مُبدئ غير منفعل يرسم الخطوط العريضة لخطاب الفصائل وبياناتهم آخذاً بالاعتبار التوصيات السابقة.



الملحق العاشر

رؤية مستقبلية لتفعيل مفهوم "السُّلطة للشعب" في المناطق المحررة



جدول المحتويات

191	ملخص تنفيذي:
192	مقدمة:
193	1- مفهوم "السُّلطة للشعب" وأهميته: قيمة ثورية
194	2- واقع مفهوم "السُّلطة للشعب" في المناطق المحررة: غياب لإرادة التطبيق
196	3- رؤية مستقبلية لتطبيق مفهوم "السلطة للشعب":
196	3-1- الهيئات التي تمثل مفهوم "السلطة للشعب":
197	3-2- بنية الهيئات التي تجسد مفهوم "السلطة للشعب":
197	3-3- العقبات التي تعترض تطبيق مفهوم "السلطة للشعب":
199	3-4- خطوات لتفعيل مفهوم "السلطة للشعب":
199	3-5- المخرجات المتوقعة لتفعيل مفهوم "السلطة للشعب":



ملخص تنفيذي:

تناولت الورقة مفهوم "السُّلطة للشعب" كأحد القيم الرئيسة التي قامت الثورة من أجل تحقيقها، حيث بيّنت ماهيته من حيث أن "الشعب هو صاحب الحق في الرئاسة والسلطة، وما يترتب على ذلك من حقه في اختيار حكامه ورؤسائه"، ودوره في حالة الاستقرار الداخلي ومتانة الجبهة الداخلية للدولة، وتحقيق حالة الوعي السياسي المجتمعي.

ثم تحدثت عن واقعه في الثورة والمناطق المحررة بصورة عامة، حيث تبين ضعف تطبيق هذا المفهوم، واقتصره على جزء يسير من الإدارة المحلية، وغيابه الكامل عن الجانب السياسي العام وتمثيل الثورة واختيار آليات الحكم وأشخاصه.

لقد وضعت الورقة رؤية مستقبلية لتطبيق مفهوم "السُّلطة للشعب"، وتوصلت في هذا المجال إلى عدة نتائج أبرزها:

1- يمكن بناء هيئات تمثل هذا المفهوم في جانبيين: الأول، اختيار ممثلين عن الشعب في الهيئة التي تمثل الثورة. والثاني، اختيار ممثلي الشعب للمجالس المحلية، ولا يمكن حالياً اتخاذ أي إجراء شعبي من قبيل الاستفتاء مثلاً لعدم توفر الظروف الموضوعية المناسبة.

2- يعترض تطبيق المفهوم عقبات عدة أبرزها القصف والتدمير المنهج من قبل طيران النظام للمناطق المحررة، وتشرذم غالبية الشعب السوري، ورفض بعض الفصائل المسلحة لذلك.

3- من أبرز الخطوات التي يمكن اتخاذها لتفعيل مفهوم سلطة الشعب في مجال الانتخابات العامة توعية الناس بأهميتها وضرورتها في هذه المرحلة ريثما تتحقق الظروف الموضوعية التي تتيح إجراءها. أما في مجال الانتخابات المحلية، فتمثل أبرز الخطوات بإلزام المناطق الحدودية التي تتمتع بقدر من الأمن باختيار ممثلي الإدارة المحلية عن طريق الانتخاب حصراً، مع التزام الفصائل في كل المناطق المحررة بتسليم المؤسسات والبنى التحتية للمجالس المحلية.

4- بناء مؤسسات الثورة مع منحها شرعية شعبية، واستعادة ثقة الحاضنة الشعبية بالثورة، والتخفيف من الطابع العسكري للمناطق المحررة، هي أبرز المخرجات المتوقعة لتفعيل هذا مفهوم سلطة الشعب.



مقدمة:

عانى الشعب السوري لعقود خلت من الاستبداد والقمع، الذي حرّمه من أبسط حقوقه وحرّياته، حيث كانت السلطة بيد عصابة أطلقت يد أجهزتها الأمنية والعسكرية لتكتم الأفواه وتحكم بالحديد والنار. فجاءت ثورة آذار لعام 2011 لتعط هذا الشعب الأمل في إحداث التغيير المنشود، وإعادة الحقوق والحرّيات المسلوبة.

مع تحرير العديد من المناطق السورية في نهاية 2012 وبداية 2013 انتظر الناس في تلك المناطق التغيير الذي طالما بشرّتهم به الثورة، ولكن نتيجة الوضع الاستثنائي الذي كانت تمر به هذه المناطق والناتج عن القصف والتهجير، والشعور بقرب سقوط النظام، لم يركز الثوار بصورة عامة على بناء سلطة بديلة بدلاً من سلطة النظام البائدة.

بعد اتساع رقعة المناطق المحررة، وطول أمد الثورة، لم يعد منطقياً استمرار الطريقة العسكرية الاستثنائية في حكم هذه المناطق خصوصاً بعد أن تسبب هذا الأمر - مع مرور الوقت - في تراجع الحاضنة الشعبية للثورة، وعزوف الكثير من الناشطين والثوار الذين شاركوا في بدايات الثورة عنها، وتشوه صورتها خارجياً نتيجة أخطاء عدة ارتكبتها الثوار في تكريس هذه الطريقة.

لذلك كان لزاماً على الثوار تحديد مبادئ الثورة وروحها داخل المناطق المحررة، وإعادة تلك الصورة الناصعة لثورة شعب أراد التحرر من نير العبودية والخضوع لتغول الأجهزة العسكرية والأمنية، بتقديم حكم بديل يعيد للشعب حقه في اختيار حكامه.

بناء على ذلك، تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على قيمة أساسية ثار الشعب من أجل تحقيقها وهي: "السلطة للشعب"، بقصد تفعيلها وتطبيقها لبناء مؤسسات ثورية داخل المناطق المحررة منبثقة عن إرادة شعبية حرة، تطوي صفحات الاستبداد والتسلط التي صادرت هذه الإرادة.

تبرز أهمية تفعيل مفهوم "السلطة للشعب" في مناطق الثورة داخلياً: في تطمين الشعب بكافة فئاته وطوائفه وأعرافه إلى أن السلطة البديلة عن سلطة النظام نابعة من اختياره وليست كما يروج الكثيرون بأنها سلطة استبداد، الأمر الذي سيساهم في إعادة الحاضنة الشعبية للثورة التي بدأنا نفقدها في الفترة الأخيرة. وخارجياً بمنح غطاء شرعي وشعبي لمنجزات الثورة السياسية والعسكرية والاقتصادية، بحيث تصبح واقعاً لا يمكن تجاوزه مستقبلاً في أية تسوية سياسية، وبجيت تشكل ورقة ضغط على الدول للتعامل مع الثورة ومؤسساتها كسلطة قائمة.

اتبعت الورقة المنهج التحليلي الوصفي، حيث وصفت الواقع الذي تحكم به الثورة والمناطق المحررة والأسباب التي أدت إليه، تمهيداً لوضع رؤية مستقبلية في تفعيل مفهوم "السلطة للشعب".

قسمنا الورقة إلى ثلاثة أقسام: تحدثنا في الأول عن مفهوم "السلطة للشعب" وأهميته، وتناولنا في الثاني شرح واقع المفهوم وسلبات غيابها عن الثورة، لنخصص الثالث لوضع رؤية مستقبلية لتفعيل هذا المفهوم وتطبيقه.



1- مفهوم "السُّلطة للشعب" وأهميته: قيمة ثورية

تعرف السُّلطة لغوياً بأنها: التسلط والسيطرة والحكم والحجة والبرهان¹. في حين يقصد بها اصطلاحاً معانٍ كثيرة لعل من أبرزها: الركن الثالث من أركان الدولة الحديثة إلى جانب الشعب والإقليم، وهي في هذه الحالة تكون مرادفة للجهة التي تتولاها، وهي الحكومة². لذلك تعدد معاني السُّلطة بتعدد الصفات التي تطلق عليها فهناك مثلاً السُّلطة التشريعية والسُّلطة التنفيذية وسُّلطة القانون... إلخ.

أما سُّلطة الشعب فيقصد بها أن الشعب هو صاحب الحق في الرئاسة والسلطة، وما يترتب على ذلك من حقه في اختيار حكامه ورؤسائه. فسلطة الشعب هي السلطة الرئيسية التي تنبثق منها باقي السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، فهي سلطة أصيلة دائمة، تعين السلطات الأخرى وتحدد مهامها وضوابطها بموجب العقد الذي يفوض الشعب من خلاله هذه السلطات لتمارس مهامها نيابة عنه³.

يعتقد البعض بأن ثمة تطابق بين تعبير "السُّلطة للشعب" من حيث المضمون مع المصطلح الإسلامي المعروف "السلطان للأمة"، غير أنه يعد تعبيراً عصرياً وقانونياً متوافقاً مع نموذج الدولة القطرية الحديثة أكثر من الثاني⁴.

وعلى الرغم من وجود مفهوم "السُّلطة للشعب" في كل من النظامين الوضعي والإسلامي، إلا أن الاختلاف بينهما يكمن في مرجعية هذه السُّلطة، فبينما تتمثل مرجعيتها في النظام الوضعي فيما يختاره الشعب ويجدده من قواعد ومبادئ عليا "سيادة الشعب"، فإن مرجعيتها في النظام الإسلامي تتمثل في الشريعة الإسلامية ومصادرها المعروفة "السيادة للشرع".

تبرز أهمية هذا المفهوم في نقاط عدة لعل من أهمها: حالة الاستقرار الداخلي التي ينعم بها البلد نتيجة شعور غالب فئات الشعب بتمثيل الحكومة لهم، ومتانة الجبهة الداخلية للدولة، وحالة الوعي السياسي التي يفترض أن تسود المجتمع، واستفادة الدولة من كفاءات أبنائها.

¹ ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2003، (361/7-362).

² عبد الرحمن تيشوري، مفهوم السلطة والخصائص القانونية للدولة، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية.

³ يختلف مدلول عبارة "السُّلطة للشعب" عن مدلول عبارة "الإرادة الشعبية" في أن الأخيرة أوسع وأشمل بحيث أنها تعطي الإرادة الشعبية الحق في تقرير المصير وتحديد مصير المجتمع وبأن تشكل مرجعية للدولة.

ينظر في تعريف "الإرادة الشعبية": [الإرادة الشعبية](#)، ويكيبيديا.

⁴ يمكن أن نورد ملحوظتين على هذه العبارة: الأولى أن كلمة "السلطان" تشير سياسياً إلى الوالي القاهر، وهي مصدر قوة السلطة العامة ونظامها، فإذا ما أضيفت إلى الشعب، لا شك أنها ستعطيها معنى أقوى من حيث تفرد الشعب بالسلطة، ولكن تجنبنا هذا التعبير رغبة في تحديث المصطلحات السياسية الإسلامية، وتقريبها إلى أفراد الشعب الذين ينفرون من أي مصطلح يرتبط ولو في مخيلتهم بالاستبداد، وحرمانهم من حقهم في اختيار حكامهم، خصوصاً وأن الشواهد التاريخية والواقعية تكرر هذه الصورة المشوهة "للسلطان".

الملحوظة الثانية: طالما أن مفهوم الأمة كشعور بالانتماء إلى جماعة تشترك في عدد من الخصائص، لا ينطبق على أفراد الدولة السورية الحالية التي يرتبط أفرادها مع بعضهم البعض برابط الدولة ككيان سياسي، فإننا فضلنا استخدام كلمة "الشعب" بدلاً من "الأمة"؛ لأن السوريين شعب ارتبط وجوده بنشوء الكيان الجمهوري في عام 1918، وليسوا أمة.

للاطلاع على معاني كلمة "السلطان" ودلالاتها، ينظر: د. حسن الترابي، [المصطلحات السياسية في الإسلام](#)، الشبكة الاستراتيجية، نسخة الكترونية، ص4-5. للاطلاع على الفرق بين الأمة والشعب، ينظر على سبيل المثال: د. محمد أحمد علي مفتي، الأمة والرعية في الفقه السياسي الإسلامي "دراسة نظرية مقارنة"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق - جامعة عين شمس، العدد 1-2، 1990، ص275 وما بعدها.



درجت الأنظمة الدستورية الحديثة على تطبيق هذا المفهوم في ثلاثة مجالات رئيسية، هي: اختيار رئيس الدولة، اختيار السلطة التشريعية، اختيار المجالس المحلية.

2- واقع مفهوم "السلطة للشعب" في المناطق المحررة: غياب إرادة التطبيق

يفتقد واقع المناطق المحررة وجود بيئة مناسبة يمكن من خلالها تطبيق مظاهر مفهوم "السلطة للشعب"، إذ يكاد تقتصر هذه المظاهر على وجود انتخابات في مناطق محدودة للمجالس المحلية¹، إضافة إلى تشكيل بعضها بواسطة ممثلين عن المجتمعات المحلية كالوجهاء²، كل هذا على المستوى الخدمي.

أما على مستوى القيادة السياسية، فلا توجد أي مظاهر لهذا المفهوم سواء على صعيد المشاركة في الهيئات السياسية "الممثلة للثورة"³، أو على صعيد مشاركة الشعب في وضع أسس الحكم داخل المناطق المحررة⁴.

تتعدد الأسباب التي أدت إلى هذا الواقع، والتي نلخصها بالآتي:

- 1- حالة عدم الاستقرار الأمني والعسكري الذي تتعرض له المناطق المحررة نتيجة القصف الجوي الذي ينال منها، ولا يعط الفرصة لتحقيق نوع من الاستقرار يمكن أن يفضي إلى ممارسة أي شكل من أشكال العمل السياسي.
- 2- قلة الوعي السياسي لدى عامة الشعب في المناطق المحررة، وعدم إدراكه لأهمية الدور الذي يمكن له القيام به، ولحقه في اختيار حكامه. إضافة إلى عدم قناعته بأهمية العمل السياسي ومشاركة الشعب في إدارة المناطق المحررة؛ لوجود رأي عام يبرر ذلك من جهة أننا في حالة حرب وظروف استثنائية تتطلب إدارة عسكرية تتناسب مع هذه الظروف⁵.
- 3- وجود رغبة لدى بعض الفصائل العسكرية في إدارة المناطق المحررة وحقها من أجل تنفيذ مشاريعها السياسية⁶.

¹ كالاتخابات التي أدت إلى اختيار مجلس محلي في زملكا في الغوطة الشرقية، وتشكيل ما يقارب 25% من المجالس المحلية في محافظة إدلب. ينظر: [مدينة زملكا في الغوطة الشرقية تنتخب مجلساً جديداً](#)، موقع مجلس محافظة ريف دمشق، 2014/11/22، قراءة تحليلية في (2/1): في استطلاع رأي المجالس المحلية في محافظة إدلب، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، شباط/فبراير 2014، ص 9.

² ينظر: قراءة تحليلية في (2/1): في استطلاع رأي المجالس المحلية في محافظة إدلب، مرجع سابق، ص 10-11.

³ تشكلت جميع الأقسام السياسية الممثلة للثورة عن طريق "آلية التوافق" إما بين مجموعة من القوى السياسية وناشطي الثورة كالمجلس الوطني والائتلاف الوطني، أو بين مجموعة الفصائل العسكرية كمجلس قيادة الثورة السورية.

⁴ لم تتعرض لغياب مشاركة الشعب في مجال وضع أسس الثورة ومبادئها وخطوطها الحمراء؛ لاعتقادنا أن ذلك يتعارض مع مبدأ الثورة ذاته من كونه انقلاب جذري على القواعد والمفاهيم السائدة في المجتمع، وخروج عن القانون وانقلاب عليه. فالشعب قد يشارك في هدم القواعد والمبادئ التي قامت الثورة لإسقاطها ولكن بدون تنظيم وبدون قواعد قانونية، بعكس بناء أسس الحكم الجديد الذي يجب أن يكون للشعب القول الفصل فيه، كالاتفتاء على الدستور الجديد واختيار ممثليه في البرلمان... إلخ. فالشعب إذاً قد يشارك في عملية الهدم - إن صح التعبير - من دون وجود ضوابط وأنظمة، ولكن من الضروري أن يشارك في عملية بناء أسس الحكم البديل بعد الثورة، هذا من جهة.

ومن جهة ثانية، لم يشارك الشعب في وضع أي من الوثائق التي يفترض أنها تمثل رؤية الثورة لإدارة مرحلة إسقاط النظام والمرحلة الانتقالية، [كوثائق الائتلاف وميثاق مجلس قيادة الثورة السورية](#).

⁵ هنالك تيار شعبي لا بأس به يؤيد إدارة الفصائل العسكرية للمناطق المحررة بحسب استطلاع رأي لأورينت نت، الذي كشف عن تأييد ما نسبته 54% من المستطلعين لتسليم الفصائل إدارة المناطق المحررة، وإن كان هذا التيار قد بدأ بالتراجع بعد فشل تجريري مدينة حلب والرقعة، ينظر: عبد الحميد علواني، [استطلاع أورينت نت يكشف خيبة أمل غير متوقعة](#)، 2015/4/27.

⁶ تحاول هذه الفصائل التموه على هذه الرغبة بحجج عديدة أهمها: الخشية من دخول مشاريع خارجية لا تتوافق مع أهداف الثورة، الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، عدم وجود قيادة سياسية شريفة يمكن أن تتسلم الإدارة، الخشية من وصول أشخاص غير ثوريين لحكم المناطق المحررة... إلخ.



4- عدم وجود قيادة سياسية تمثل الثورة وتتق بها الحاضنة، تستطيع تنفيذ بعض الخطوات لتكريس مفهوم "السلطة للشعب" من قبيل (إجراء انتخابات للمجالس المحلية، تنظيم استفتاء... إلخ).¹

طالما أن هذا المبدأ غير مفعّل في تمثيل الثورة وفي حكم المناطق المحررة، فالسؤال الذي يتبادر إلى الذهن: من هي الجهات التي تقوم بذلك؟

على صعيد التمثيل السياسي، تدعي الهيئات السياسية "الممثلة للثورة"² وغالبية الفصائل العسكرية³ تمثيل الثورة سياسياً، حيث ترى كل جهة بأنها الأولى في ذلك من حيث توافق ذلك مع طبيعتها، وقدرتها في المحافظة على أهداف الثورة.

أما على صعيد حكم المناطق المحررة، فتتولى الفصائل العسكرية ذلك بشكل رئيس عبر وضع يدها على أهم مؤسسات الدولة ودوائرها الرسمية سواء بطريقة مباشرة كما هو الحال في مجالي القضاء والأمن⁴، أو بطريقة غير مباشرة كما هو الأمر في مجال التمثيل السياسي وتقديم الخدمات⁵. ومع ذلك تلعب المجالس المحلية دوراً مسانداً أحياناً ودوراً رئيساً أحياناً أخرى في إدارة المناطق المحررة، وذلك بحسب موقف الفصائل الموجودة في المنطقة من هذه المجالس⁶.

لقد ترتب على هذا الواقع العديد من السلبات التي نلخصها بما يلي:

- 1- حرمان الثورة ومبادئها من غطاء شعبي يشرعنها ويحميها من أية تنازلات قد تطرأ عليها في أية تسوية سياسية مستقبلية، ويعطيها قيمة قانونية يمكن البناء عليها في بناء سوريا الجديدة.
- 2- ضعف موقف الهيئات والفصائل التي تمثل الثورة سياسياً من الناحية الواقعية، أولاً أمام الحاضنة الشعبية التي ترى أن هذه القوى تمثل المشاريع التي تحملها والتي قد لا تتطابق تماماً مع تطلعاتها⁷، وثانياً أمام المجتمع الدولي نتيجة عدم وجود مؤشرات قانونية تدعم موقفها باعتبارها "ممثلة للشعب السوري".

¹ لقد كان لغياب القيادة السياسية دور في عدم وجود مؤسسات ثورية حقيقية يمكن أن تسحب الشرعية من مؤسسات النظام (برلمان، جهاز قضائي، جيش، مجالس محلية... إلخ).

² ونقصد بها المجلس الوطني السوري سابقاً والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة حالياً.

³ بدا ذلك واضحاً في ميثاق مجلس قيادة الثورة السورية الذي أسس في 29 تشرين الثاني 2014.

⁴ أسست جميع الهيئات القضائية العاملة في المناطق المحررة عبر اتفاق الفصائل، كما هو الحال في المجلس القضائي للغطوة الشرقية، دار العدل في حوران، والهيئة الإسلامية لإدارة المناطق المحررة.

⁵ تتولى الفصائل في بعض الأحيان تقديم الخدمات بصورة مباشرة كما هو الحال في الهيئة الإسلامية لإدارة المناطق المحررة التي تتبع الفصائل المؤسسة، والتي تضم عدم مكاتب خدمة المكتب الطبي و مكتب النفط والمحروقات... إلخ، وهذه الصورة آيلة إلى الزوال بسبب الفشل الذي تعرضت له الفصائل على هذا الصعيد، أو بصورة غير مباشرة عبر المشاركة في تشكيل المجالس المحلية وتقديم أشخاص محسوبين على الفصائل إليها. على سبيل المثال بلغت نسبة مشاركة الفصائل في تشكيل المجالس المحلية في محافظة إدلب 11%.

ينظر: قراءة تحليلية في (2/1): في استطلاع رأي المجالس المحلية في محافظة إدلب، مرجع سابق، ص 10-11.

⁶ على سبيل المثال: يتولى مجلس محافظة درعا دوراً رئيساً في إدارة الخدمات والمرافق الخدمية في المحافظة، نظراً للدعم الذي يلقاه من الفصائل العاملة في تلك المنطقة، وعدم تدخلها في شؤونها، على عكس الوضع في الشمال المحرر، حيث يقتصر عمل مجلس محافظة إدلب مثلاً على تقديم الإغاثة وليس له أي دور في مجال إدارة مرافق الدولة والخدمات الموجودة، نظراً لأن غالبية الدوائر والمؤسسات هي بيد الفصائل والهيئة الإسلامية لإدارة المناطق المحررة.

⁷ هذا لا يعني وجود اختلاف كبير بين رؤى هذه الهيئات وتطلعات الشعب، ولكن غياب آليات تأييد شعبية قانونية وشرعية كالاستفتاء أو تأييد من مجلس شعبي منتخب لهذه الرؤى، يضعف موقف هذه الهيئات.



- 3- عدم القدرة على بناء مؤسسات دولة وإكسائها ثوباً شرعياً وشعبياً، بحيث يمكن توظيفها سياسياً لاحقاً.
- 4- افتقاد المناطق المحررة لصورة المدن ذات المؤسسات التي تدار بسلطة منتخبة ومؤيدة من قبل الشعب، وهيمنة صورة "المناطق العسكرية" عليها¹.
- 5- فشل الإدارة في المناطق المحررة بسبب عدم الاستقرار الناجم عن تعدد الفصائل العسكرية وتنافسها فيما بينها من أجل السيطرة والنفوذ خصوصاً وأنه هذا التنافس يأخذ في بعض الأحيان طابعاً أيديولوجياً، مما يفرغ الإدارة من مضمونها التنموي والخدمي.
- 6- صراع المشاريع المطروحة من قبل القوى السياسية والعسكرية نتيجة غياب المشروع الثوري ذي المرجعية الشعبية الذي يمكن أن يحسم الأمر إلى مشروع واحد تجمع عليه كل القوى.

3- رؤية مستقبلية لتطبيق مفهوم "السلطة للشعب":

3-1- الهيئات التي تمثل مفهوم "السلطة للشعب":

نظراً للظروف التي تمر بها الثورة من صعوبة إجراء انتخابات عامة على كل الأرض السورية، يمكن من خلالها الوصول إلى مجالس أو هيئات تمثل جميع مناطقها وفئاتها، نستطيع القول: إننا بحاجة إلى هيئات ومجالس مناطقية يمكن تشكيلها حالياً، ريثما تتاح الفرصة وتحقق الظروف المناسبة لتشكيل مجالس وهيئات شعبية عامة أوسع منها.

بناء على ذلك، يمكن تشكيل المجالس والهيئات التي تمثل الشعب وتنبثق من إرادته، وفق الآتي:

- أ- نسبة معينة في الهيئة التي تمثل الثورة²: بحيث يتم اختيار ممثلي المحافظات عن طريق الهيئات الناخبة التي يفترض أنه تم انتخابها من المناطق والبلدات والقرى التابعة للمحافظة.
- ب- المجالس المحلية: وهي موجودة حالياً، ولكن لا بد من تطويرها بحيث يبرز دورها كهيئات ممثلة للشعب سواء من حيث التشكيل أو من حيث الصلاحيات أو من حيث علاقتها مع بقية الهيئات الثورية.
- من حيث التشكيل: الالتزام بأن تكون الانتخابات هي الآلية الرئيسة لتشكيل المجالس المحلية خصوصاً في المناطق الحدودية التي تتمتع بدرجة من الأمان قياساً ببقية المناطق³. فلا يقبل تشكيل المجلس المحلي إلا بإجراء انتخابات حقيقية.
- من حيث الصلاحيات: لا بد من توسيع صلاحياتها بحيث تشمل جميع الأمور الخدمية وجميع مقرات الدولة ومؤسساتها المخصصة لها، وتكون الجهة الحصرية التي تديرها وتشرف عليها.
- من حيث العلاقة مع الجهات الثورية: ضرورة احترام قراراتها خصوصاً من قبل الفصائل⁴.

¹ أحمد أبو زيد، رهان إدلب غير المحسوم، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015/4/6.

² أشرنا في ورقة سابقة بعنوان "بنية الهيئة السياسية التي تمثل الثورة" إلى ضرورة أن يكون لممثلي الفصائل العسكرية والمجالس المحلية الأغلبية في أي جسم سياسي يمثل الثورة، وبناء على ذلك، يمكن تقسيم الهيئة على هذه القوى الثلاث (السياسية-العسكرية-المحلية) بالتساوي بحيث يكون لكل جهة الثلث.

³ من هذه المناطق: حارم والدانا ودارة عزة واعزاز.

⁴ لا شك بأن علاقة المجالس المحلية بالفصائل تختلف من منطقة لأخرى ومن فصيل لآخر، فعلى سبيل المثال، ثمة احترام لهذه المجالس، وتعاطي جيد معها من قبل فصائل "الجيش الحر وبعض الكتل الإسلامية" في حين أن الأمر يختلف مع جبهة النصرة وجند الأقصى. كذلك فإن الوضع القانوني والواقعي لمجلس محافظة درعا



3-2- بنية الهيئات التي تجسد مفهوم "السلطة للشعب":

سوريا في ثورة، وبالتالي يجب أن يراعي تشكيل مثل هذه الهيئات الظروف التي تمر بها البلاد من انعدام الحياة السياسية وعدم وجود الأحزاب وسيطرة الفصائل العسكرية على المشهد العام.. إلخ. ومع ذلك تختلف بنية الهيئات الممثلة للشعب ذات الطابع الخدمي (المجالس المحلية) عن شبيبتها ذات الطابع السياسي (مجلس الشورى أو المجلس النيابي).

نعتقد أنه بالنسبة للمجالس المحلية، ونتيجة اتباع آلية التوافق في غالب الأحيان، وانحصار اختصاصها بالمجال الخدمي، فلا ضرورة لوضع شروط كثيرة على التشكيل، ويكتفى بالشروط الدنيا المتعلقة بمعرفة القراءة والكتابة والسمعة الحسنة.

أما بالنسبة للمجلس الذي يمثل الثورة¹، فنعتقد أنه في الوقت الحالي لا يمكن بناءه بشكل كامل عن طريق الانتخاب وبالتالي، كما أشرنا في ورقة "بنية الهيئة السياسية التي تمثل الثورة"، يمكن اللجوء إلى الانتخاب لاختيار فئة "ممثلي المناطق" بالاستفادة من فكرة "الهيئة الناحية"² المطبقة حالياً في تشكيل مجالس المحافظات، ويترك اختيار الفئتين المتبقيتين "السياسيين والعسكريين" لآلية التوافق، وذلك ريثما تحسن الظروف ويكون بالإمكان اللجوء إلى الانتخاب كآلية وحيدة لاختيار أعضاء الهيئة التي تمثل الثورة.

3-3- العقوبات التي تعترض تطبيق مفهوم "السلطة للشعب":

أ- القصف الذي يتعرض له المناطق المحررة من قبل طيران النظام: ولعل هذه العقبة الرئيسة التي تعترض تطبيق هذا المفهوم بنظر بعض الرافضين لتطبيقه الآن من الفصائل بحجة عدم توفر الاستقرار وعدم وجود مؤسسات وبنى تحتية يمكن الاستناد عليها لإنشاء سلطة منتخبة من قبل الشعب.

ولكن بالتدقيق نجد أن هذا الأمر غير صحيح من عدة زوايا: أولاً: أن هذه الفصائل ذاتها تمارس السلطة في المناطق المحررة وتضع يدها على مؤسسات الدولة وبنائها التحتية، فكيف تعمل هذه المؤسسات القضائية والأمنية والخدمية تحت سلطة الفصائل، ولا تعمل فيما لو سلمت لإدارة منتخبة من قبل الشعب. ثانياً: أثبتت التجارب أن الشعب السوري قد تكيف مع أشد الظروف وأقساها، رأينا ذلك أثناء المرحلة السلمية وخروج المظاهرات، ثم في المناطق المحاصرة، ثم في المناطق التي تتعرض للقصف، وبالتالي نعتقد أن الشعب جاهز لممارسة دوره في اختيار ممثليه حتى في هذه الظروف الصعبة فيما لو عرض عليه هذا الدور وممكن من ممارسته. ثالثاً: لا تتعرض المناطق جميعها للدرجة ذاتها من القصف والتشريد، فإذا كانت بعض المناطق تشهد تصعيداً عنيفاً يؤدي إلى تهجير السكان، فإن مناطق أخرى لا ينطبق عليها ذلك، وبالتالي تحقق المانع في الأولى لا ينسحب على الثانية.

ب- تشرد ما يقارب نصف الشعب بين نازح ولاجئ³: لا تؤثر هذه العقبة على موضوع اختيار ممثلي الشعب في جانب الإدارة المحلية، نظراً لإمكانية إجراء الانتخابات في المناطق المحررة حتى ولو تراجمت الكثافة السكانية فيها، أو الاستعاضة

من حيث تعامل الفصائل معه وانفراده بالعمل الخدمي، أفضل من وضع مجلس محافظة إدلب الذي تزداد نسبة تمثيشه، وفقدانه للصلاحيات بوجود الهيئة الإسلامية لإدارة المناطق المحررة التي تدعمها الفصائل.

¹ هذه الضوابط في حالة إمكانية إجراء انتخابات حقيقية في المناطق المحررة، أما وأن الأمر متعذر حالياً فنرى إمكانية اختيار الهيئات الناحية في المحافظات لثلث الهيئة التي ستمثل الثورة، ويتشكل الثلثان الباقيان بالتوافق.

² بموجب المادة 10/ من اللائحة التنفيذية المؤقتة للإدارة المحلية رقم 1/ لعام 2014، تضم الهيئة الناحية جميع المواطنين المسجلين في قيود سجل الأحوال المدنية للمجلس المحلي. هذا هو الأصل، واستثناء، يجوز أن تقتصر الهيئة الناحية على ممثلين عن القوى والفعاليات الثورية العاملة ضمن الحدود الإدارية للمجلس المحلي.

³ بحسب أرقام الأمم المتحدة، بلغ عدد المهجرين السوريين ما يقارب 4 مليون لاجئ و7.6 مليون نازح.



عنها ببعض الآليات التي تستخدم حالياً (التوافق بين القوى الثورية المختلفة العسكرية والسياسية والشرعية والمدنية... إلخ). لكن بالمقابل يظهر تأثير هذه العقبة بصورة مباشرة على اختيار الهيئة السياسية التي تمثل الثورة، أو في حال الرغبة بإجراء استفتاء على أية وثيقة دستورية، إذ لا يمكن والحالة هذه، إعطاء مصداقية لهكذا إجراء إلا بمشاركة غالبية هؤلاء المهجرين، إما بعودتهم إلى ديارهم، أو تعاون الدول التي يقيمون فيها بتيسير القيام بمثل هذه الإجراءات.

ج- رفض بعض الفصائل المسلحة لتطبيق مفهوم "السلطة للشعب": خصوصاً تلك الموجودة في المناطق الشمالية، بحجة إما أن هذا الأمر مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية، أو بحجة الظروف الاستثنائية والتدمير المنهج الذي تتعرض له المناطق المحررة.

نعتقد أنه يمكن في مثل هذه الحالات التدرج في استخدام الأساليب للتغلب على هذه العقبة، فبدية يمكن تطبيق المفهوم في المناطق التي لا تسيطر عليها هذه الفصائل، ثم الاقتصار على تطبيقه في مجال الإدارة المحلية فقط، على اعتبار أن الإشكاليات المترتبة عليه تعد ضئيلة مقارنة بتلك التي قد تثار في مجال الهيئة السياسية أو إقرار الوثائق الدستورية، فضلاً عن اللجوء إلى الحوار تارة والضغط الشعبي عن طريق المظاهرات والاحتجاجات تارة أخرى، لإجبار هذه الفصائل على القبول بتطبيقات هذا المفهوم.

د- ضعف الوعي السياسي لدى القطاع الأوسع من الشعب: الذي يسيطر على تفكير غالبية تأمين حاجياته الضرورية من طعام ومشرب ومأوى؛ وذلك بسبب الظروف المعيشية الصعبة التي تمر بها المناطق المحررة. كما تنتشر بين فئاته أنماط التفكير العائلي والمناطقية والعشائري والفصائلي التي تؤثر سلباً على جوهر العمل السياسي.

لا شك بأن هذا الوضع طبيعي في دولة مثل سوريا عُيِّب شعبها عن العمل السياسي لعقود، وبالتالي لا حل أمامنا سوى زيادة نسبة الوعي عن طريق الندوات والمحاضرات والدعاة، بحيث تبدأ الجماهير تهتم بهذا المجال شيئاً فشيئاً، خصوصاً إذا ترافق ذلك مع نماذج جيدة للعمل السياسي عاشها الناس وطبقوها.

هـ- غياب مؤسسات الدولة الحقيقية عن المناطق المحررة نتيجة ضعف التمويل والافتقار للموارد: شكل هذا الأمر عاملاً مثبطاً عن العمل السياسي حتى لدى الفئات المتحمسة له، نتيجة فشلها في بناء مؤسسات حقيقية، الأمر الذي ولد شعوراً عاماً بأن المشاركة السياسية من عندها لن يعطي نتائج مختلفة.

لا شك أن النتائج الملموسة لها أهمية خاصة في تحفيز العمل السياسي، ولكن ما يجب توضيحه أن القيمة السياسية للانتخابات من حيث أنها انعكاس لمفهوم "السلطة للشعب" تفوق في ثورتنا السورية "القيمة المادية والخدمية" المترتبة عليها¹؛ لأن ذلك سيساهم قطعاً في تغيير الصورة التي ظهرت فيها الثورة - خصوصاً في الفترة الأخيرة - من أنها: بديل لا يختلف عن النظام في سلب حق الشعب في اختيار حكامه، مما يحفز الفئة الصامتة والمستقلة من الثورة "داخلياً" والرأي العام الدولي "خارجياً" لتغيير نظرهم للثورة وإعادة دعمها والانخراط فيها. ولعل هذه الصورة الإيجابية هي من أكثر ما تحتاجه الثورة حالياً.

ينظر: [المفوضية تحذر من حقبة جديدة خطيرة في النزوح العالمي](#)، موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بيان صحفي، 2015/6/18. طبعاً إذا أضفنا لهؤلاء المهجرين، أعداد السكان الخاضعة لسيطرة النظام وداعش ومليشيا PYD، تبقى النسبة القليلة من السكان هي التي تقيم في المناطق المحررة.
¹ ينظر: [المجالس المحلية كمن يتجاوز تقدم الخدمات](#)، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2015/3/26، ص 1.



3-4- خطوات لتفعيل مفهوم "السلطة للشعب":

يمكن اتخاذ هذه الخطوات في مجالين اثنين: الأول: مجال الانتخابات العامة، والثاني: مجال الانتخابات المحلية.

أ- خطوات تفعيل مفهوم "السلطة للشعب" في مجال الانتخابات العامة: طالما أن الظروف الحالية في سوريا غير مهيأة لإجراء أية إجراءات "انتخابات، استفتاء" لتفعيل المفهوم المشار إليه، فلا أقل من توعية الشعب بأهميته وضرورته من خلال وسائل الإعلام الثورية المتاحة، وعن طريق السياسيين الذين لا بد أن يعيدوا التحامهم بالشعب، بحيث يشعر الناس بالחסائر التي تتعرض لها الثورة نتيجة تغييب هذا الجانب عنها.

لابد أن يتزافق هذا الجهد التوعوي بإجراءات عملية من قبل الفاعلين في الثورة لتهيئة أسباب تفعيل سلطة الشعب من قبيل السعي لإيجاد مناطق آمنة، يتحقق فيها الاستقرار والأمن بحيث تبدأ الناس المهجرة بالعودة إلى بيوتها.

ب- خطوات تفعيل مفهوم "السلطة للشعب" في مجال الإدارة المحلية: يجب التركيز على هذا الجانب في الفترات القادمة، لوجود مقومات أساسية في المناطق المحررة تسمح بتفعيله، ولتحرره من عدة معوقات موجودة في الجانب الآخر "الانتخابات العامة". حيث يمكن أن نلخص هذه الخطوات بما يلي¹:

- تفعيل انتخابات المجالس المحلية عبر تطبيقها في نماذج محلية (مناطق) في كل محافظة محررة (إدلب- ريف حلب- ريف دمشق- المنطقة الجنوبية)، بحيث يشمل التنفيذ منطقة إدارية كاملة في كل محافظة من تلك المحافظات، وبحيث يمكن تقييم التجربة من حيث الإيجابيات والسلبيات والصعوبات باكراً لوضع الحلول قبل تعميمها.
- اتخاذ بعض الإجراءات العملية الملموسة بحيث يشعر الناس بأهمية هذه المجالس، بما يدفعهم إلى المشاركة في انتخابها. كاحترام قرارات المجالس المحلية من قبل الفصائل، وتسليم مؤسسات الدولة ومقراتها المتعلقة بالمجال الخدمي "مدارس، مستشفيات عامة، مباني بلديات، آليات... إلخ" لهذه المجالس المحلية.

3-5- المخرجات المتوقعة لتفعيل مفهوم "السلطة للشعب":

- أ- بناء مؤسسات الثورة، مع منحها شرعية شعبية منتخبة: على الرغم من وجود بعض "المؤسسات الثورية السياسية" كالاتحاد الوطني، فما يزال موقفها ضعيفاً داخلياً وخارجياً لاعتمادها بصورة رئيسة على الاعتراف الخارجي، وعدم استنادها إلى شرعية شعبية داخلية بغطاء قانوني. فإيجاد هذه الشرعية سيدعم موقف مؤسسات الثورة داخلياً وخارجياً، ويسهل شرعيتها كمؤسسات دولة بديلة عن مؤسسات النظام، ويفرض وجودها في أية تسوية سياسية قادمة.
- ب- استعادة ثقة الحاضنة الشعبية، وإمكانية استمالة الفئة الصامتة "الحيادية": بنظر فئة لا بأس بها من الشعب الموجود في المناطق المحررة، لم تغير الثورة الواقع الذي كان موجود زمن النظام، من حيث سيطرة العسكريين وتغول الأجهزة الأمنية

¹ ينظر: ص 6 من هذه الورقة.



على الحياة العامة، فقد ساهمت بعض الممارسات الخاطئة من قبل بعض الفصائل في تكريس هذه الصورة¹، الأمر الذي أفقد الكثيرين من الثوار والنشطاء الثقة بالثورة وقدرتها على التغيير.

سيساهم احترام الإرادة الشعبية في المناطق المحررة في إشعار الحاضنة الثورية والفئات "الصامتة والحيادية" بروح التغيير وبالصورة الإيجابية للثورة الأمر الذي ستعود معه ثقتهم بها تدريجياً.

ج- التخفيف من الطابع العسكري في المناطق المحررة: حيث سئم الناس من منظر السلاح، وما يوحيه من شعورهم بالضعف أمام كل من يحمله. لذلك سيساهم اختيار الناس لإدارات مدنية تُسلم لها مؤسسات الدولة، في التخفيف من الطابع العسكري لإدارة المناطق، ويشعر الناس بالارتياح والمساواة والرضى عن أي قرار تتخذه هذه الإدارات، ويفعل دور القانون والقضاء في المحاسبة بعيداً عن استخدام السلاح الذي يطبع الإدارات الحالية في العديد من المناطق.

د- تحسين صورة الثورة خارجياً وأمام الرأي العام العالمي بعد تشويهها من قبل النظام وداعش: بتقديم نموذج عصري فريد، يثبت للعالم الوعي الذي يتمتع به الشعب السوري، وقدرته على إدارة دولته مدنياً حتى في أصعب الظروف.

هـ- إيجاد مرجعية شعبية: يمكن الإحالة والرجوع إليها في حال فرض أي حل سياسي يتناقض مع أهداف الثورة، من أجل رفضها، والتخلص من تبعات الضغط الخارجي.

¹ على سبيل المثال: بدلاً من أن تقوم الفصائل العسكرية بالخضوع للإرادة الشعبية واحترام خياراتها وتسليم ممثليها البنى التحتية ومؤسسات الدولة، تبادر هي إلى اختيار ممثلين عن الشعب، لتصبح الصورة معكوسة تماماً وكأن الشعب هو الخاضع لإرادة الفصائل وليس العكس، وهذا ما حدث مثلاً في الإدارة المدنية المؤقتة لجيش الفتح.



الملحق الحادي عشر

تنظيم المحاكم القضائية وتعزيز ولايتها واستقلالها



المحتويات

203	مقدمة:
204	1- السياق الزمني والتاريخي لتجربة المحاكم الشرعية
204	1-1- مرحلة الارتباط المباشر بالفصائل: قضاء الفصائل العسكرية
205	1-2- مرحلة التوجه نحو المؤسسة والاستقلال: توجه بحاجة إلى تطوير
206	2- تنظيم القضاء وولايته واستقلاله: أبرز التحديات والحلول
206	1-2- أبرز تحديات تنظيم القضاء:
207	1-1-2- غياب التنسيق المؤسسي بين الهيئات القضائية:
208	2-1-2- ممارسة الهيئات الشرعية للأعمال الخدمية:
210	2-2- أبرز تحديات ولاية القضاء:
210	1-2-2- خروج المنازعات العسكرية البحتة من ولاية الهيئات القضائية:
212	2-2-2- الاعتقال والمحاكمة خارج سلطة الهيئات القضائية:
213	2-3- أبرز تحديات استقلال القضاء:
	213 1-3-2- تمويل الفصائل للقضاء:
214	2-3-2- عدم تنفيذ الأحكام القضائية من قبل الفصائل:
214	خاتمة:



مقدمة:

تعد المحاكم القضائية التي نشأت في ظل الثورة من المؤسسات الثورية القليلة التي شهدت نجاحاً تنظيمياً على مستوى القاعدة، فإدراك الثوار لضرورة وجود محاكم تفصل في المنازعات دفعهم لتكريس جهودهم لبناء هذه المحاكم وتمويلها.

مع بداية الحراك المسلح وحتى منتصف عام 2014، أدى تعدد الفصائل واختلافها إلى تعدد المحاكم، حيث أصبح لكل فصيل أو مجموعة فصائل محاكم تابعة لها بصورة أو بأخرى، وتكون قوات الفصائل ذاتها هي القوة التنفيذية للمحاكم.

لم يكن الخلاف يوماً بين المحاكم المتعددة حول اعتماد الشريعة الإسلامية كمرجعية قانونية للأحكام القضائية، فهذا الأمر مسلم به منذ ظهور المناطق المحررة. وبالتالي كان الخلاف متركزاً حول نقطتين:

- الصيغة أو الشكل الذي ستطبق من خلاله الشريعة (تقنين أم من دون تقنين).
 - المؤسسة القضائية التي تشكل مرجعية داخل المنطقة الواحدة، والتي شكلت ميداناً للتنافس بين الفصائل في البداية.
- ترتب على هذا الوضع نتائج خطيرة أهمها: وجود قضاة غير مؤهلين، وتدخّل الفصائل في عمل المحاكم، تعدد المحاكم من الدرجة ذاتها في المنطقة الواحدة، عدم وجود هيئة قيادية ذات سلطة حقيقية، عدم وجود مرجعية واحدة للمحاكم.
- اتجهت الأمور مؤخراً نحو التحسن من خلال بناء هيئات قضائية على مستوى المحافظة، نتيجة توافق أهم الفصائل العاملة فيها. كدار العدل في حوران، والهيئة الإسلامية لإدارة المناطق المحررة- المكتب القضائي، القضاء الموحد في الغوطة الشرقية.
- خففت هذه الخطوات من بعض السلبات: كتعدد المحاكم التابعة للفصائل، ولكنها لم توجد حلاً لمشاكل مهمة أخرى منها: عدم وجود مرجعية واحدة للمحاكم، وعدم استقلاليتها عن الفصائل، فقدان البناء التنظيمي القيادي ذي الصلاحيات الواضحة، وقبل ذلك كله فقدان القيادة السياسية التي يمكن أن تستند لها هذه المحاكم.

لقد وصلت المحاكم على مستوى التشكيل والتنظيم الداخلي¹ إلى درجة مقبولة، وما تحتاجه حالياً هو مأسستها وربطها ببعضها البعض على مستوى توحيد الإجراءات والمرجعية في ظل عدم إمكانية تأمين القيادة السياسية، وتأمين استقلالها تجاه الفصائل العسكرية².

ستركز الورقة على دراسة السياق التاريخي لتجربة المحاكم القضائية الشرعية في المناطق المحررة من حيث تلمس أبرز ملامح تطورها (المحور الأول)، ثم تبرز بعض المشاكل المتعلقة بتنظيم القضاء وولايته واستقلاله لتحاول معرفة أسبابها، ومن ثم إيجاد الحلول المناسبة (المحور الثاني).

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الورقة اعتمدت بشكل كامل على معلومات أدلى بها أشخاص فاعلون في أهم التجارب القضائية في سوريا: حلب، ريف حلب، إدلب، الغوطة الشرقية، درعا.

¹ نقصد بالتنظيم الداخلي: تنظيم المحاكم داخلياً على مستوى التشكيل والصلاحيات والهيكل الإداري... الخ

² في مكالمة مع أحد رؤساء المحاكم، أكد على الطابع العسكري الذي يصيب الوضع القضائي بقوله: "الفصائل ليست ملائكة، باختصار الوضع عسكرية". مقابلة مع أحد رؤساء المحاكم في ريف حلب بتاريخ 2015/3/8.



1- السياق الزمني والتاريخي لتجربة المحاكم الشرعية

لكل دولة قانون قضائي ينظم المحاكم ودرجاتها ومهامها... إلخ، يبين شروط القضاة وواجباتهم وآلية تعيينهم، ويحدد صلاحيات مجلس القضاء الأعلى ووزارة العدل، وحدود العلاقة بين مختلف الأجهزة والسلطات المشاركة في العملية القضائية.

إذا كان هذا الوضع الطبيعي في ظل الدولة المستقرة، فمن المؤكد أن الأمر يختلف في المناطق التي تحتفي فيها هذه السلطة. كما هو الوضع في المناطق المحررة السورية، حيث تخضع هذه المناطق لسلطة عدة فصائل عسكرية، التي كان من أولى المهام الملقاة على عاتقها إنشاء محاكم قضائية وتنظيمها.

لقد شهدت هذه التجربة الناشئة تطورات عدة على مستوى التنظيم والاستقلال، إلى أن وصلت إلى ما هي عليه، ويمكن تقسيم تجربة المحاكم إلى مرحلتين: الأولى، هي مرحلة الارتباط المباشر بالفصائل العسكرية. والثانية: هي مرحلة الاتجاه نحو المؤسسة والاستقلال.

1-1- مرحلة الارتباط المباشر بالفصائل: قضاء الفصائل العسكرية

امتدت هذه المرحلة منذ ظهور المناطق المحررة في منتصف 2012 وحتى منتصف 2013، وهي أولى المراحل التي مرت بها المحاكم الناشئة، وقد أخذت المحاكم في هذه المرحلة إحدى صورتين:

الأولى: ينشئ الفصيل العسكري ذاته محاكم تابعة له بصورة فعلية. نجد هذه الصورة في الأعم الغالب في المناطق التي يكون فيها الفصيل مسيطر عليها بشكل شبه كامل، وتكون الكلمة العليا له من حيث القوة العسكرية.

الثانية: تتولى عدة فصائل عسكرية، وبالتوافق فيما بينها، إنشاء محكمة على مستوى محلي ضيق يشمل مدينة أو بلدة أو قرية. في الصورتين السابقتين كانت الفصائل تتولى بصورة مباشرة الأمور التالية: تعيين القضاة - التمويل - القوة التنفيذية.

اتصفت بنية المحاكم وعملها في هذه الفترة بما يلي:

- 1- البنية التنظيمية البسيطة: حيث كانت غالبية القضايا تنظر من قبل هيئة قضائية واحدة، ولم يكن هنالك أي هيكل تنظيمي أو نظام داخلي ينظم المحكمة، وإن وجد فعلى شكل أحكام متفرقة بسيطة.
- 2- ضعف خبرة القضاة نتيجة تعيين بعضهم على أساس الولاء أكثر من الكفاءة.
- 3- المحلية الشديدة: فقد كان النطاق المكاني للمحكمة يقتصر غالباً على مدينة أو قرية أو مجموعة قرى متجاورة.
- 4- غياب التنسيق بين المحكمة والمحاكم الأخرى المجاورة، باستثناء ذلك التنسيق الذي يعتمد على العلاقات الشخصية بين القضاة، أو بين الفصائل المشكلة لهذه المحاكم.
- 5- التفاوت الشديد بين قوة هذه المحاكم ونطاقها الجغرافي، لتعلق الأمر بصورة مباشرة بقوة الفصيل الداعم للمحكمة، فيقدر اتساع نفوذه وقوته، تزداد قوة المحكمة ويتسع نطاق اختصاصها.
- 6- ضيق نطاق الدعاوى المنظورة أمام المحكمة: فكانت غالبية الدعاوى المنظورة أمام المحكمة تتعلق بالأحوال الشخصية والمعاملات وبعض الدعاوى الجزائية التي يكون أعضاؤها من المدنيين. أما الدعاوى الجزائية المتعلقة بالعناصر والفصائل



العسكرية، فكان يتم فض النزاع فيها عن طريق الفصيل وقياداته العسكرية، لعدم قدرة المحاكم آنذاك على تنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم.

7- قيام الفصائل بتمويل المحاكم بصورة مباشرة.

8- القوة التنفيذية: هي من عناصر الفصيل أو الفصائل المشكلة للمحكمة، وإن كانت تخضع لسلطة المحكمة بعد فرزهم إليها.

مما تقدم، نلاحظ تأثير الفصائل العسكرية الشديد على المحاكم القضائية آنذاك، وهذا أمر طبيعي لأسباب عدة منها: شعبية الثورة وعدم وجود تنظيم، إضافة إلى تعدد الفصائل العسكرية، وضعف خبرة العاملين في المجال القضائي خصوصاً وأن غالبيتهم من طلبة العلم الشرعي الذين لم يمارسوا القضاء من قبل بحكم القوانين التي كانت نافذة في سوريا قبل الثورة.

1-2- مرحلة التوجه نحو المأسسة والاستقلال: توجه بحاجة إلى تطوير

تمتد من منتصف 2013 وحتى هذا الوقت، في هذه المرحلة شهدنا تأسيس هيئات قضائية عبر اتفاق عدة فصائل وبتمويل ودعم منها، مستقلة عنها إدارياً.

اتصفت هذه المرحلة بصفات عدة أهمها:

1- تطور البنية التنظيمية بشكل ملحوظ: شهدنا في هذه المرحلة وجود غرف قضائية متعددة، ووضع قواعد تعيين القضاة وشروطهم، فضلاً عن تحديد مهام هيئة المحكمة ورئيسها، وتنظيم العلاقة بين المحكمة المركزية أو رئاسة المكتب القضائي وبين المحاكم الفرعية.

ومع ذلك، لا تزال بعض المحاكم تفتقد للاتحة الداخلية تنظم عملها، بحيث تتعامل مع الظروف الطارئة بشكل متتابع: ومن أسباب ذلك بحسب رأينا ما يلي: الافتقار للخبرات الإدارية المتفرغة، قلة التمويل الذي أضعف العمل المؤسسي، عدم أهمية هذه الأنظمة بسبب التدخلات العديدة والمتكررة من قبل الفصائل الأمر الذي يضطر المحكمة إلى خرق القواعد النازمة في حال وجودها.

2- ازدياد خبرة القضاة، والتوجه نحو تعيين الأكفاء منهم.

3- توسع سلطة الهيئات على حساب محاكم الفصائل التي بدأت تختفي شيئاً فشيئاً حتى وصلنا إلى مرحلة اختفائها تقريباً.

4- ممارسة الهيئات لمهام متعددة إلى جانب السلطة القضائية، حيث كانت الهيئات تضم إلى جانب المكتب القضائي، مكاتب أخرى خدمية وإغاثية وطبية...إلخ.

5- توسع نطاق الدعاوى التي تنظرها هذه الهيئات والمحاكم التابعة لها، بحيث أصبحت غالبية الدعاوى بما فيها تلك المتعلقة بعناصر الفصائل، تُنظر أمامها باستثناء المنازعات بين الفصائل العسكرية ذاتها.

6- توسع نطاق المحاكم المكاني؛ حيث أصبح اختصاص الهيئة ومحاكمها يشمل غالباً محافظة كاملة.

تميزت هذه المرحلة عن سابقتها، في استقلال الهيئات القضائية إدارياً عن الفصائل العسكرية، في حين بقي حال التمويل والقوة التنفيذية على حاله، وإن بدأنا نشهد توجهات وإشارات نحو مزيد من الاستقلال، ومركزية نسبية في القرار، وتوسع في سلطة المحاكم، وكان من أبرز ملامح هذا التوجه:



- 1- اختفاء المحاكم الفصائية¹.
- 2- قلة حالات الاعتقال التعسفية من قبل الفصائل.
- 3- الاتجاه نحو استقلال تمويل المحاكم عن الفصائل.
- 4- إمكانية تعيين عناصر القوة التنفيذية من قبل المحكمة مباشرة، دون أن يشترط انتماءهم للفصائل.

هذه لحظة سريعة عن تطور تجربة المحاكم الشرعية التي طبقت في المناطق المحررة، والتي تظهر وصولها إلى درجة جيدة من التنظيم على مستوى الداخلي، ومستوى مقبول من الاستقلال. في حين أنها ما تزال بحاجة مزيد من التنظيم على مستوى التنسيق، وتكريس الاستقلال، وتوسيع الاختصاصات. فما هي أهم التحديات في هذه المجالات؟ هذا ما سنحيط عليه في المحور الثاني.

2- تنظيم القضاء وولايته واستقلاله: أبرز التحديات والحلول

على الرغم من التطورات الإيجابية التي ظهرت مؤخراً في تجربة المحاكم القضائية الشرعية، إلا أن معوقات وتحديات متعددة ما تزال تعترض وصولها إلى النموذج المؤسساتي الذي نأمل.

عانت المحاكم من انعدام التنسيق المؤسساتي بين الهيئات القضائية المنتشرة في المحافظات المحررة، ومن اتساع سلطتها القضائية لتشمل بعض المهام الخدمية.

أما على صعيد الولاية، فقد برزت تحديات متعلقة بخروج بعض الدعاوى والاختصاصات خصوصاً تلك المتعلقة بالنزاعات بين الفصائل، وبعض حالات الاعتقال الإداري، من ولاية المحاكم الناشئة.

في حين واجه استقلال المحاكم، عقبتين متعلقتين بالتمويل والقوة التنفيذية وتنفيذ الأحكام القضائية.

سيركز هذا المحور على بحث بعض التحديات التي تعترض القضاء تنظيمياً واختصاصاً واستقلالاً، بغرض بحث الأسباب واقتراح الحلول المناسبة التي ترقى بالمحاكم الشرعية الحالية لأن تكون بديلاً مقبولاً عن محاكم النظام البائد، لنصل إلى تجربة ثورية رائدة تمنع حاضنتنا الثورية قبل غيرها، بالتغيير الحقيقي نحو الأفضل.

2-1- أبرز تحديات تنظيم القضاء:

يعد موضوع تنظيم القضاء من أهم الموضوعات القانونية في الدول، حيث تتولى الدساتير -وهي أعلى وثيقة قانونية في الدولة- وضع القواعد الكلية والمبادئ العامة المتعلقة بالقضاء، ويترك للقوانين والتشريعات العادية مهمة وضع الأحكام التفصيلية.

¹ أكد القائمون على القضاء في كل من: إدلب- حلب- ريف حلب- الغوطة الشرقية- درعا والقنيطرة، على عدم وجود محاكم قضائية تابعة للفصائل حالياً في مناطقهم، وإن وجدت فهي ضعيفة وهامشية، ولا يتجاوز عددها واحدة أو اثنتين في المحافظة الواحدة. يستثنى من ذلك دور القضاء التابعة لجهة النصر في محافظة إدلب والتي بلغ عددها ثلاث هي: سرمد- معرة النعمان- دركوش. مقابلات مع رؤساء أهم التجارب القضائية في سوريا 6-8/3/2015.



تنبه بعض القائمين على القضاء لأهمية وجود مرجعية تنظيمية¹ للهيئات القضائية الناشئة، في حين غفل البعض عن ذلك. ولكن حتى الذين وضعوا قواعد تنظيمية لهيئاتهم القضائية، لم يولوا اهتماماً للتنسيق بينهم وبين الهيئات القضائية الموجودة خارج مناطقهم.

نجم عن غياب المرجعية التنظيمية للمحاكم، ورغبة الأخيرة في بسط سلطتها على مختلف نواحي الحياة لتكريس تطبيق الشريعة، امتداد اختصاص المحاكم لبعض المهام الخدمية، مما أدى إلى التداخل بين سلطة المحاكم وبين عمل المجالس المحلية المختصة بالأعمال الخدمية.

2-1-1- غياب التنسيق المؤسسي بين الهيئات القضائية:

الأصل الذي تسيّر عليه مختلف الدول هو وجود سلطة عليا في الدولة تشرف على القضاء تنظيمياً يصطلح على تسميتها "المجلس الأعلى للقضاء"، هذا الأصل لا ينطبق على القضاء العادي فحسب، بل يشمل مختلف جهات القضاء "الإداري، الدستوري، العسكري" وذلك في الدول التي تتبنى أسلوب "تعدد جهات القضاء".

غير أن الوضع الاستثنائي في سوريا يجعل من المستحيل حالياً تطبيق هذا الأصل، لذلك سنسلط الضوء على واقع التنسيق بين الهيئات القضائية لنعرف إلى أية درجة وصل والإشكاليات التي تعترضه، ثم نبين الحلول المقترحة لذلك.

أ- واقع التنظيم والتنسيق بين الهيئات القضائية الناشئة: تتبنى بعض الهيئات الشرعية حالياً قواعد ولوائح تنظم عملها، في حين أن بعضها الآخر لم يقر حتى تاريخه أي نظام داخلي، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، وصلت بعض الهيئات إلى توحيد المحاكم الموجودة في المحافظة الواحدة تحت سلطتها (الهيئة الإسلامية في إدلب، دار العدل في درعا مثلاً)، في حين تعاني محافظات أخرى من تعدد المحاكم الموجودة فيها (حلب).

في جميع الأحوال لم تجر حتى تاريخه -للأسف- أية محاولة مؤسسية للتنسيق بين: المحاكم في المحافظة ذاتها، المحاكم في عدة محافظات. وجميع محاولات التنسيق التي تمت كانت بين قضاة، وبجهود فردي من أجل تدليل بعض العقبات المتعلقة بالدعاوى أكثر منها لتنسيق المواقف تجاه القضايا الخاصة بالتنظيم. ومن أهم أسباب ذلك ما يلي:

- 1- ضعف تنظيم الهيئات القضائية ومأسستها حالياً، إذ إن أغلبها -كما أسلفنا- حالياً بدون نظام داخلي، الأمر الذي يجعل التنسيق مع بقية الأطراف بدون مضمون، وحتى إذا رغب البعض بالاستفادة من تجارب الآخرين، لا يوفق بسبب عدم امتلاكهم أية قواعد يمكن أن تفيدهم.
- 2- صعوبة التواصل، وقلة الخبرات.
- 3- عدم شعور القائمين في القضاء بأهمية التنسيق فيما بينهم.
- 4- اختلاف القوى العسكرية الموجودة في محافظة عن تلك الموجودة في محافظة أخرى، الأمر الذي انعكس على القضاء من حيث تعدد الجهات الداعمة له.
- 5- حداثة تجارب الهيئات القضائية بشكلها الحالي.

¹ ونقصد بها القواعد الناظمة لتشكيل المحكمة واختصاصاتها وعملها؛ أي القواعد الإدارية الناظمة للمحكمة.



ب- حلول مقترحة لتنسيق بين الهيئات القضائية: تعد تجارب الهيئات القضائية بالشكل الحالي، حديثة نسبياً. فغالبيتها لم يمحض على تشكيله أشهر معدودة، ونتيجة الصعوبات التي ذكرناها آنفاً بخصوص قلة التنسيق، نعتقد أن أي حل لتنسيق التنسيق يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المحددات التالية: تأثر القضاء بالفصائل - ضعف الخبرة في العمل المؤسسي - طغيان النزعات المحلية.

تبين هذه المحددات بأنه يستحيل في الوقت الحالي إنشاء جسم قيادي موحد "مجلس قضاء أعلى" يشرف على الهيئات القضائية، لذلك نقترح حلولاً تنسيقية بديلة وفق التصور الآتي:

- نوصي أن يكون التنسيق على مستويين: التنسيق بقصد الاندماج على مستوى المحافظة الواحدة، والتنسيق بقصد التوافق على المرجعية والأنظمة على مستوى سوريا.
- في ظل عدم اكتمال البناء المؤسسي للهيئات القضائية، وأهمية توحيد المرجعية التنظيمية فيما بينها، أو على الأقل توحيد بعض أحكامها، نقترح تشكيل لجنة من الهيئات القضائية إضافة إلى بعض المتخصصين وأصحاب الخبرة في مجال الإدارة، للتواصل مع الهيئات والوقوف على تجاربها التنظيمية إن وجدت، ومن ثم تشكيل رؤية عامة مرجعية تنظيمية متفق عليها بين الهيئات القضائية، أو على الأقل تحصر النقاط الخلافية وتلك المتفق عليها في هذا المجال. ويجب على اللجنة مباشرة عملها بأقصى سرعة، من أجل استغلال حالة استعداد الهيئات لإصدار أنظمتها الداخلية أو تعديلها، الأمر الذي قد ييسر تبادل الخبرات والتوافق بحيث نصل إلى قواسم مشتركة. فمن الصعب حل الخلافات والتناقضات التنظيمية بين الهيئات بعد صدورها والبدء بتطبيقها.
- وفي هذا المجال نوصي اللجنة بتجزئة الأنظمة الداخلية في حال الخلاف، بحيث يتم تبني الأحكام المتوافق عليها وإصدارها بصورة مشتركة، والابتعاد حالياً عن المسائل الكبرى التي تشكل خلافاً بين المحاكم كتوحيد الاسم واختصاص المحاكم في فض نزاعات الفصائل... إلخ.
- تشكيل لجنة من ممثلي الهيئات القضائية من أجل تبادل الخبرات، والتشاور بصدد الأحكام القضائية الأساسية والمتكررة، للوصول إلى موقف مشترك فيها.

2-1-2- ممارسة الهيئات الشرعية للأعمال الخدمية:

ونقصد بالمجالس المحلية تلك المجالس التي تشكل من قبل أهل المنطقة وفق آلية: الانتخاب أو التوافق أو شبه الانتخاب، لإدارة المدينة أو البلدة على صعيد الخدمات، وهي تتبع لوزارة الإدارة المحلية في الحكومة المؤقتة¹.

أما الهيئات الشرعية فنقصد بها في هذه الفقرة: الكيانات والأجهزة التي شكلتها الفصائل العسكرية لتولي سلطة القضاء في المناطق المحررة، إضافة إلى تقديم خدمات عامة للناس، مثل الهيئة الشرعية في حلب "سابقاً"، والهيئة الإسلامية لإدارة المناطق المحررة في إدلب، إدارة مدينة إدلب التابعة لجيش الفتح.

¹ ينظر: اللائحة الداخلية للمجالس المحلية.



أ- واقع العلاقة بين المجالس المحلية والهيئات الشرعية: كانت العلاقة بين الطرفين متوترة خصوصاً في بداية تشكل الهيئات الشرعية (أواخر عام 2012 إلى منتصف عام 2013) وهي الفترة التي ظهرت فيها المجالس المحلية¹. حيث اعتقدت الفصائل العسكرية أن المجالس المحلية هي مشروع خارجي لقطع ثمره جهادهم، وسحب الحاضنة الشعبية منهم، لذلك بادرت إلى تشكيل الهيئات الشرعية ومنحتها القوة اللازمة للقيام بالمهام المنوطة بها، خصوصاً القضاء والخدمات العامة كتأمين الكهرباء والمياه والتعليم والنظافة.... إلخ، وعملت على تهميش المجالس المحلية وعرقلة أعمالها².

بالمقابل، نظرت المجالس المحلية إلى هذه الهيئات على أنها صورة من صور الاستبداد الذي يرفض فكرة وجود مجالس محلية منتخبة لإدارة شؤون المناطق المحررة. ولكنها كانت مقتنعة بأهمية التعامل والتنسيق معها نظراً للثقة التي تحظى بها بين الناس، ولامتلاكها القوة التنفيذية التي تفتقدها المجالس.

باتت بعض الهيئات الشرعية مؤحراً على قناعة تامة بأنها غير قادرة بمفردها على سد احتياجات الناس، بسبب ضعف التمويل وازدياد الخدمات التي يحتاجها الناس في المناطق المحررة في مختلف المجالات والنتائج عن سياسة التدمير الممنهجة التي اتبعها النظام ضد مناطق المدنيين. فبادرت الهيئة الشرعية بحلب في خطوة تمثل مفتاحاً لتطوير العلاقة مع المجالس المحلية، إلى حل جميع مكاتبتها باستثناء المكتب القضائي³. في حين ما تزال الهيئة الإسلامية لإدارة المناطق المحررة في محافظة إدلب تمارس أعمالها الخدمية، وكذلك الإدارة المدنية لجيش الفتح في إدلب.

في الوقت الحالي، يبدو أن الطرفين قد وصلا إلى قناعة بأنه لا يمكن لطرف بمفرده إدارة المناطق المحررة مهما بلغت إمكانيته، ولا بد من تضافر الجهود بين الجميع لتحقيق ذلك، ولكن التحدي يتمثل في إيجاد صيغة مشتركة لتنسيق العمل بين الطرفين تحقق مصلحة الثورة بغض النظر عن مصلحة أي من الطرفين⁴.

ب- الحلول المقترحة لتنظيم العلاقة بين المجالس المحلية والهيئات الشرعية:

يبدو أننا أمام صيغتين لتنظيم العلاقة بين المجالس المحلية والهيئات الشرعية، هما:

الصيغة الأولى: اختصاص الهيئات الشرعية بممارسة العمل الخدمي المدني إلى جانب العمل القضائي. على الرغم من إيجابية هذه الصيغة والمتمثلة في وجود قوة على الأرض تدعم العمل الخدمي، فإن لها سلبيات كثيرة لعلّ من أهمها: وجود جهتين تقومان

¹ هذا الأمر لا ينطبق على الوضع في حوران، حيث هنالك تناعم وتوافق بين الطرفين، إذ تختص الهيئة الشرعية (دار العدل حالياً) بالقضاء، في حين يختص مجلس المحافظة والمجالس المحلية بتقديم الخدمات.

² من هذه الأعمال على سبيل المثال: ما قامت به الهيئة الشرعية في حلب من محاولة مصادرة كراج حجز حي هنانو بعد تجهيزه من المجلس المحلي ليكون مقراً للدفاع المدني بتاريخ 2013/5/2، ينظر: خبر صحفي: اعتصام ودرع بشرية لمنع استيلاء الهيئة الشرعية على الكراج في حلب، زمان الوصل، 2013/5/2. وقيام أحد أعضاء الهيئة الشرعية في حلب بالاعتداء على أحد أعضاء المجلس المحلي بتاريخ 2013/3/28، ينظر: خبر صحفي: عناصر "الهيئة الشرعية" تعتدي على عضو مجلس محلي في حلب، موقع عكس السير، 2013/3/28.

³ للاطلاع على البيان، ينظر: خبر صحفي: بهدف "توحيد القضاء"... الهيئة الشرعية تحل جميع مكاتبتها، موقع عنب بلدي، 2014/9/23.

⁴ نود الإشارة هنا إلى العديد من المحاولات التي جرت لتوحيد المجلس المحلي في محافظة حلب مع الهيئة الشرعية، ولكنها فشلت بسبب عدم الوصول إلى صيغة مشتركة ترضي الطرفين.

كما عمدت الندوة التشاورية الثانية إلى هيئة الشام الإسلامية بمهمة تشكيل لجنة للتوفيق بين الجهتين، وما تزال اللجنة تعمل على تقريب وجهات النظر، وصولاً إلى اقتراح حلول جيدة ومقبولة على صعيد تنظيم العلاقة بين الطرفين.



بالعمل ذاته مع ما سيترتب على ذلك من تعارض وتنافس، فضلاً عن أن الهيئات ذاتها لم تستطع سد احتياجات العمل الخدمي بسبب نقص التمويل وقلة الكفاءات الموجودة لديها في هذا المجال، والمرونة الضعيفة، إن لم تكن المعدومة، لدى الهيئات الشرعية تجاه الاعتراف بالائتلاف الوطني أو أية جهة سياسية معتبرة أخرى كمظلة سياسية، وهو أمر ضروري لأية جهة تريد إنشاء جهاز حكم محلي، وتأثر سمعة القضاء بمستوى الخدمات التي تقدمها الهيئة، مما قد يقلل من هيئته أمام الناس.

الصيغة الثانية: وهي نابعة في فكرة التخصص، ومطبقة حالياً في محافظة درعا، حيث تختص الهيئات الشرعية بالقضاء فقط مع ما يتضمنه ذلك من إشرافها الكامل على عملية تشكيل المجالس المحلية¹، وتتخلى عن باقي الاختصاصات الخدمية لحساب المجالس المحلية. هذه الصيغة تتلاني في سلبات سابقها، وتحقق الجانب الإيجابي وأهمه تكريس فكرة "السلطان للشعب" التي يجب أن نقنع الناس بها.

2-2- أبرز تحديات ولاية القضاء:

تعرف الولاية القضائية بأنها: "إسناد وظيفة الفصل في المنازعات إلى هيئة ذات تكوين قضائي مستقل لتتولى الفصل فيها وفق إجراءات محددة"².

فولاية القضاء في الشريعة الإسلامية عامة وشاملة. إذ تخضع جميع المنازعات التي تنشأ في المجتمع الإسلامي لولاية القاضي المسلم، فلا توجد خصومة من دون قاض في الشريعة الإسلامية³.

هذا هو الأصل الذي يجب أن يسير عليه القضاء، فهل تطبق الفصائل (على اعتبارها الجهة التي تؤسس المحاكم) ومعها الهيئات القضائية هذا الأصل؟

من خلال بحثنا واستقصائنا، تبين لنا أن ثمة نوعين من المنازعات تخرج من ولاية هذه المحاكم، الأولى، وهي الخاصة بالعسكريين (علاقة العنصر بفصيله، وعلاقة الفصائل مع بعضها البعض)، الثانية: القضايا الأمنية وقرارات الاعتقال.

2-2-1- خروج المنازعات العسكرية البحتة من ولاية الهيئات القضائية:

في الشريعة الإسلامية، يعد القضاء العسكري قضاءً طبيعياً متخصصاً؛ لأنه غير خاضع للسلطة العسكرية الممثلة في قائد الجيش، وتقتصر ولايته على نظر الجرائم المرتكبة من قبل العسكريين؛ ويشتد في قضائه الصفات التي تتطلبها الشريعة في أي قاضٍ عادي⁴.

¹ منحت غالبية قوانين الانتخابات السلطة القضائية سلطة الإشراف على عملية انتخاب المجالس المحلية، بما فيها القانون السوري للمجالس المحلية رقم 5 لعام 2014.

² د. أحمد مليجي، تحديد نطاق الولاية القضائية والاختصاص القضائي (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، القاهرة، من دون تاريخ، ص 285.

³ د. اسماعيل البدوي، نظام القضاء الإسلامي، جامعة الأزهر، 1420هـ/2000م، ص 14، د. وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، الطبعة الرابعة، 1997، (8/5944).

⁴ يُنظر: د. اسماعيل البدوي، نظام القضاء الإسلامي، مرجع سابق، ص 372-373، محمود بن محمد بن عرنوس، تاريخ القضاء في الإسلام، مكتبة الكليات الأزهرية، بلا تاريخ، ص 100.



بتطبيق شروط القاضي الطبيعي وقواعده على قضاء الفصائل، نجد أنه لا يعد قضاء طبيعياً لافتقاده ركناً رئيساً وهو: الاستقلال، حيث أن قضاء الفصيل هم عناصر لديه، وإن كان يطلق عليهم اسم قضاة.

تعد الهيئات القضائية الشرعية جهات قضائية معتبرة، وبالتالي يجب أن يمنح لها الاختصاص بنظر كافة المنازعات بما فيها تلك المتعلقة بالمنازعات بين العنصر وفصيله، وبين الفصيل وآخر.

على الرغم من توسع اختصاص الهيئات ليشمل نظر غالبية الدعاوى سواء المتعلقة بالعسكريين (عناصر الفصائل) أو المدنيين، بقي نوعان من المنازعات لا ينظران أمام القضاء، هما:

- المنازعات الخاصة بعلاقة العناصر العسكرية مع الفصائل التابعة لها. وتسد مهمة الفصل فيها إلى القضاء الداخلي للفصيل. من أهم الأسباب التي تدفع الفصائل لاستثناء هذه المنازعات من اختصاص الهيئات القضائية، هي: اعتبار العلاقة بين الفصيل وعناصره خاصة لا يجب أن يطلع عليها الآخرون، وسرعة الإجراءات المتخذة داخل قضاء الفصيل، وقدرة الفصيل على تقدير الأمور في هكذا قضايا أكثر من القضاء.
- المنازعات الخاصة بعلاقة الفصائل مع بعضها البعض، وهذه إلى الآن لم تنفق الفصائل على آلية حلها، وإن كان في معظم الحالات يلجأ إلى التحكيم. ومن أسباب رفض بعض الفصائل لفكرة إنشاء محكمة متخصصة بنظر هذه المنازعات ما يلي: رغبة بعض الفصائل في عدم الالتزام بمحكمة من هذا النوع لتمير بعض الحلول التي ترغب بها، وعدم امتلاك المحاكم لقوة تنفيذية قادرة على مواجهة فصيل بأكمله في حال امتناعه عن التنفيذ، إضافة إلى ضعف ثقة بعض الفصائل بقدرة المحاكم الموجودة على حل هكذا نزاعات معقدة.

إذا كان مرراً في السابق خروج هذه المنازعات نتيجة ضعف الهياكل القضائية وسلطتها، فلا بد من التفكير حالياً بآليات عملية منها: زيادة القوة التنفيذية للمحاكم مثلاً لإعادة نظر هذه المنازعات إلى ولاية القضاء. قد لا يكون هذا الأمر متاحاً، ولكن يجب العمل عليه.

لعل بداية الحل تكمن في تعزيز سلطة المحاكم وولايتها، بحيث تقتنع الفصائل بأنها إذا كانت غير واثقة بالمحاكم التي تنشئها للفصل في منازعاتهم (مع عناصرهم ومع الفصائل الأخرى)، فكيف يطلبون من الشعب الثقة بها!!!!.

مما تقدم نوصي بما يلي:

- 1- بالنسبة للمنازعات بين الفصائل وعناصرها: منح المحاكم الموجودة حالياً سلطة الفصل في هذه المنازعات ومن أجل مراعاة واقع الفصائل حالياً، نقتح وجود مندوب دائم لدى المحكمة عن كل فصيل لكي يشرح وجهة نظر الفصيل، ويكون بمثابة وكيل عنه (الحل مطبق في القضاء الموحد)، وتشكيل غرفة قضائية داخل كل محكمة وتعمل باسمها، متخصصة في مثل هذه المنازعات ولا مانع أن تشكل في البداية بالتوافق بين الفصائل.
- 2- بالنسبة للمنازعات بين الفصائل: المهم حالياً هو وجود غرفة قضائية أو هيئة قضائية تعمل باسم الهيئة أو المحكمة الموجودة في المحافظة، مع إعطاء الفصائل فرصة للتوافق على تشكيلها وآلية عملها، بحيث يكون لدينا هيئة قضائية في كل محافظة أو جبهة (حسب وضع الفصائل) تختص فقط بنظر المنازعات بين الفصائل.



نعتقد أن هذا الحل قد يكون بداية لتكريس الحل القضائي بالنسبة لهذه المنازعات، وإخضاع الفصائل لسلطة القضاء، لأنه يؤكد على وجود قضاء بدلاً من فكرة التحكيم التي غالباً ما تلجأ الفصائل إليها، ويؤكد سلطة المحكمة ولو اسمياً، ويكون هامش الفصائل في اختيار الأشخاص والآليات. إضافة إلى ذلك يراعي الطابع المحلي للمحاكم الحالية، فالشخصيات وطلاب العلم المؤثرون والذين يحظون بثقة الفصائل يختلفون من منطقة إلى أخرى. وحالياً تعكف دار العدل في درعا على إنشاء مثل هذه الهيئة أو الغرفة القضائية.

2-2-2- الاعتيال والمحاكمة خارج سلطة الهيئات القضائية:

تلجأ الدول -في حالات الطوارئ- بحجة تحقيق مصلحة الدولة والحفاظ على أمنها وسلامتها إلى إنشاء محاكم استثنائية مرتبطة بوجود هذه الحالات. وقد يترافق مع تطبيق حالة الطوارئ وجود منظومة من القوانين الاستثنائية، الموضوعية والإجرائية، التي يُنيط بهذه المحاكم تطبيقها.

تمثل المحاكم والهيئات القضائية الحالية وضعاً استثنائياً نتيجة غياب سلطة الدولة، ومع ذلك نرى تعاملات مع بعض القضايا بطريقة استثنائية من الاستثناء، من أهمها: القضايا الأمنية كذلك المتعلقة بالتعامل مع النظام أو مع داعش، إذ غالباً ما تلجأ الفصائل ومكاتبها الأمنية إلى الاعتقال والمحاكمة خارج الهيئات القضائية.

ومما قد يسوقه المسؤولون في الفصائل لتبرير ذلك، أهمية هذه القضايا للمحافظة على الثورة من الاحتراق، والسرية الشديدة التي تحتاجها هذه القضايا الأمر الذي لا يتوفر في حال نظرها أمام القضاء، إضافة إلى فشل القضاء في أكثر من مناسبة في التعامل الحازم مع مثل هذه القضايا¹.

إذا كانت الفترة السابقة على نشوء الهيئات القضائية الحالية شهدت حالات اعتقالات كثيرة خارج سلطة المحاكم، وإصداراً للأحكام وتنفيذها من قبل الفصائل وقادتها. فلا بد حالياً من إيقاف هذا التوجه، وإعادة هذه القضايا إلى ولاية الجهات القضائية، مع الاعتراف بالطابع الخاص والاستثنائي للتعامل مع هذه القضايا الأمنية. لذلك نقترح الحل الآتي:

- يسمح للفصائل المشكلة للمحكمة باعتقال الأشخاص الذين تشير أدلة قوية لتعاملهم مع النظام أو أية جهة عدوة للشعب السوري وثورته، على أن يطلب من رئيس النيابة العامة الموافقة على تمديد الاعتقال خلال شهر كحد أقصى من تاريخ الاعتقال.
- لا يجوز أن تتجاوز مدة الاعتقال ستة أشهر، تحال القضية² بعدها إلى المحكمة المختصة.

نعتقد أن هذا الحل يوفق بين مصلحة الثورة من حيث حماية متطلبات العمل الأمني (السرية، والسرعة) وبين ضرورة خضوع عملية الاعتقال والمحاكمة مهما كانت لسلطة القضاء.

¹ طلبت جبهة النصرة لدى تأسيس دار العدل في درعا استثناء القضايا الأمنية من إذن القضاء بالاعتقال، ولكن طلبها رفض.

مكالمة مع رئيس دار العدل في درعا عبر السكايب، تاريخ 2015/3/10.

² هذا النص لا يشمل الأسرى التابعين للنظام أو لداعش مثلاً.



2-3- أبرز تحديات استقلال القضاء:

يُقصد باستقلال القضاء بأنه: "قاعدة تنظم علاقة السلطة القضائية بغيرها من سلطات الدولة، قائمة على أساس عدم التدخل من قبل باقي سلطات الدولة في أمور القضاء، وذلك بإعطائه سلطة دستورية مستقلة عن باقي السلطات". وهذا المعنى هو الذي نقصده في هذه الدراسة والذي يتميز عن استقلال القاضي، إذ إن المفهوم الأخير يعني تجرد القاضي ونزاهته وعدم خضوعه لأي تأثير.

إذا طبقنا هذه القاعدة على الوضع الحالي للمحاكم القضائية، فهذا يعني استقلال المحاكم القضائية عن الفصائل العسكرية التي تعد بصورة أو بأخرى السلطة التنفيذية أو القوة التنفيذية. ومن مظاهر استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية، استقلال تمويل القضاء عن السلطة التنفيذية، واحترام الأحكام القضائية وتنفيذها. وسنناقش هاتين القضيتين تباعاً.

2-3-1- تمويل الفصائل للقضاء:

إذا أردنا من القضاء أن يقول كلمة الحق ويطبقها على الحاكم قبل المحكوم، فيجب علينا أن نضمن له استقراراً مالياً، يكون بعيداً عن أي تهديد أو وعيد يمكن أن يستخدم للضغط عليه.

تثير قضية التمويل تساؤلاً حول تأثيره على استقلال الهيئات القضائية، فقد اتضح التأثير السلبي تمويل الفصائل للهيئات القضائية سلباً على استقلالها. فعلى الرغم من إعطاء الهيئات استقلالاً إدارياً، أبقى قضية التمويل الباب مفتوحاً أمام الفصائل للضغط على الهيئات ولو بصورة مباشرة.

وقد ظهرت في المرحلة الأخيرة تحويل جزء من عائدات معبر باب الهوى إلى الهيئة الإسلامية لإدارة المناطق المحررة. نعتقد أن هذه الخطوة وعلى الرغم من أهميتها في تكريس مصادر التمويل الذاتية لدعم المؤسسات الثورية الناشئة، فإنها بالمقابل لا تحقق شيئاً على صعيد الاستقلال لأن المعبر يتبع بالأساس لفصائل مشاركة في إدارة الهيئة، وتستطيع في أي وقت إيقافه.

ومع ذلك يبقى خيار التمويل عن طريق المصادر المحلية الوطنية ولو كانت تابعة للفصائل أقل سوءاً من تمويلها المباشر من قبل الفصائل، لأن هذا الأمر يكرس ولو اسمياً فكرة حق المحاكم الناشئة، كمؤسسات ثورية، بنسبة من مصادر تمويل الدولة السورية. يمكن تدعيم هذه الفكرة مع الوقت بحيث تنظم العلاقة بصورة دائمة بين إدارات هذه المصادر وبين المؤسسات الثورية، ولكن الأمر يتعلق بصورة مباشرة بوضع الفصائل وموقفها من ذلك.

أما الحلول الجديدة الممكنة فتتمثل في أمرين: تأمين التمويل من مصادر مستقلة (من الداعمين مثلاً) أو بناء مشاريع استثمارية يمكن أن تدر أموالاً على الهيئة. وهذا الخيار الأخير على الرغم من سلبياته التي يمكن أن تؤثر على هيئة القضاء، يبقى أخف ضرراً من بقاء التمويل بيد الفصائل، التي قد تؤدي باستقلاله.



2-3-2- عدم تنفيذ الأحكام القضائية من قبل الفصائل:

أن طبيعة السلطة التنفيذية مكنتها من الطغيان على السلطتين الأخرين خاصة السلطة القضائية؛ لأن السلطة التنفيذية هي التي تتولى، غالباً، تصريف شؤون السلطة القضائية وتنفيذ قراراتها، وتملك القوة التنفيذية¹.

إذا كان هذا الوضع في ظل الدول ذات الأنظمة والبنين القانوني، فكيف هو الحال في ظل ما تعيشه الثورة من انتشار السلاح وتعدد الفصائل؟

عانت المحاكم بداية من ارتفاع نسبة عدم تنفيذ الأحكام على الفصائل العسكرية نتيجة افتقادها للقوة التنفيذية الكبيرة والمؤثرة، وتعدد الفصائل والكتائب والمجموعات المسلحة. حيث ارتبط تنفيذ الأحكام بقوة المحكمة وشوكتها، وبمشاركة الفصيل في تأسيس المحكمة؛ فالفصيل المساهم في تشكيل المحكمة يلتزم بأحكامها أكثر من غيره.

حالياً، ونتيجة الظروف العسكرية التي شهدت تحادات واندماجات كثيرة جعلت الفصائل ذات الشوكة قليلة مقارنة بما كان الوضع عليه سابقاً، لاحظنا اضطراراً في تنفيذ الأحكام لأسباب عدة أهمها:

- 1- رغبة قادة الفصائل في تنفيذ الأحكام الصادرة عن الهيئات القضائية من أجل تحسين صورة الفصائل والهيئات القضائية على حد سواء، بعد ان شاعت قضية عدم التزام الفصائل بأحكام المحاكم التي لا تنفذ إلا على الضعيف.
- 2- ازدياد قوة المحاكم نتيجة وجود أكثر من فصيل داعم لها.
- 3- مراعاة التوازن بين الفصائل: فالفصيل الذي يصدر حكم قضائي بحقه يجد نفسه محرجاً من عدم التنفيذ أمام الفصائل الأخرى.

ومع ذلك، فلا تزال تعاني المحاكم من عدم التزام الفصائل بتنفيذ الأحكام الصادرة بحقها وإن بنسبة ضئيلة، لذلك لا بد من البحث عن آليات جديدة لزيادة نسبة تنفيذ الأحكام، منها:

- 1- لجوء المحكمة إلى أسلوب تهديد الفصيل غير المنفذ للحكم القضائي بقوة الفصائل الأخرى الداعمة للمحكمة، صحيح أن هذه الطريقة نجحت إلى حد كبير في إلزام الفصيل الممتنع أو المماطل بتنفيذ الأحكام القضائية، ولكن كان لها أثر سلبي على هيبة المحكمة.

- 2- استخدام الضغط الإعلامي والشعبي على الفصيل، من خلال تكريس بعض الأعلام المعروفة من أجل ذلك.

خاتمة:

كلمة أخيرة وهي نصيحة للإخوة القائمين على القضاء -قضاة وفصائل-: عانت الناس سابقاً وفي ظل النظام المجرم كثيراً من فساد القضاء وخضوعه للمؤسسات الأمنية والعسكرية، وإذا أردنا تغيير هذه الصورة وإرضاء الله عزوجل قبل الناس وحاضنتنا، فإنه لا بد من الانتقال إلى مرحلة التفكير بعقلية الدولة بما يقتضيه ذلك من اعتبار الهيئات القضائية الحالية مؤسسات من ملك

¹ د.يس عمر يوسف، استقلال السلطة القضائية في النظامين الوضعي والإسلامي، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، 1984، ص175.



للشعب السوري وثورته، إضافة إلى تقديم تنازلات بقصد التنظيم والعمل المؤسساتي بعيداً عن الحزبية والفصائلية والمحاصصة، ونعتقد أن لدى الثوار من العزم والإرادة والإخلاص ما يدفعهم إلى ذلك.

الملحق الثاني عشر أبرز تحديات اليوم التالي



المحتويات

217	مقدمة:
217	أولاً- التحديات السياسية:
218	ثانياً- تحديات تنظيم الجيش والأمن:
218	ثالثاً- تحديات تنظيم القضاء:
219	رابعاً- التحديات الخدمية والاقتصادية والاجتماعية:



مقدمة:

مع كل تقدم للثورة يكثُر الحديث لدى المتابعين والمحللين عن اقتراب سقوط النظام، وضرورة أن يبدأ الثوار بتجهيز أنفسهم لليوم التالي.

لا شك بأن كل خطوة يخطوها الثوار في تنظيم أنفسهم أثناء هذه المرحلة، باتجاه بناء مؤسسات دولة بالحدود الدنيا، ستسهل عليهم إيجاد الحلول لتحديات المرحلة التي تلي سقوط النظام.

نحاول في هذه الأسطر بيان أبرز التحديات التي يمكن أن تواجه الثورة عقب سقوط النظام، والتي تبرز أهميتها في بيان موقع الثورة من إيجاد بديل للنظام الحالي، مما يدفع الدول والفئات الصامتة وحتى المؤيدة للنظام إلى التحلي عنه بما يساعد في التسريع من عملية إسقاط النظام.

تطرح هذه الورقة المختصرة عناوين عامة لأبرز هذه التحديات إبرازاً لها، وإشعاراً للثوار بحجمها، بما يحفزهم على التفكير بالحلول المناسبة لها اعتباراً من الآن، وذلك من دون أن تشخصها وتبين أسبابها وتطرح حلولاً لها.

فالغاية من الورقة فقط طرح أسئلة متعلقة بالتحديات التي سيواجهها الثوار في اليوم التالي من دون الإجابة عليها.

قسّمنا التحديات إلى أربعة مجالات: سياسية وعسكرية وقضائية واجتماعية اقتصادية، نعرضها تباعاً.

أولاً- التحديات السياسية:

1. انفراد العسكريين بالسلطة السياسية، ورفض مشاركة السياسيين فيها: على الأغلب سيشكل العسكريون مجلساً يضمهم، يعترفون به كسلطة للبلاد، ستكون المشكلة في ذلك هي في اعتراف الدول به والتعامل معه.
2. استخدام السلاح لحسم بعض القضايا السياسية: فثمة مزاج عام لدى العسكريين يفرض بعض الخيارات السياسية مثل النظام الانتخابي وقضية الحقوق والحريات... إلخ عن طريق السلاح.
3. التعامل مع المرتزقة وتنظيمات الدفاع الوطني: لقد استقدم النظام آلاف المرتزقة الأجانب للدفاع عنه، فكيف سيتم التعامل معهم؟ هل سيتم اعتبارهم مجرمين؟ أم هل سيكونون جزء من صفقة إقليمية؟ وبالنسبة لعصابات الدفاع الوطني، فهل سيعدون جزء من جيش النظام الحالي؟ أم سيعدون كيانات منفصلة عنه يتم التعامل معها وفق معايير مختلفة؟
4. التعامل مع قضية المهاجرين: وهذه من القضايا الشائكة التي تحتاج إلى حلول مقبولة، خصوصاً وأن تبني خيار إعادة المهاجرين إلى بلدانهم، قد يفضي بهم إلى السجون. كما أن تركهم ضمن البلاد سيسبب مشاكل أمنية داخلية وخارجية.
5. النظام الدستوري الناظم للمرحلة الانتقالية: هل نبنى دستور 1950 بعد التعديل؟ أم ننشئ وثيقة دستورية جديدة؟
6. التعامل مع الأقليات سياسياً وإدارياً: في المرحلة الانتقالية، ما هو الموقف من الأقليات على الصعيد السياسي من حيث الحقوق والواجبات؟ وما هو دورهم في الحياة العامة والإدارة خصوصاً مع وجود قوي لهم في مناطقهم (الأكراد، الدروز، العلويين)؟



7. وضع النظام الانتخابي والخلي والأحزاب: تعد هذه القوانين أساس الحياة السياسية في الدولة، وتبني النظام الانتخابي والخلي والأحزاب في المرحلة الانتقالية سيترتب عليه تحديد شكل الدولة وأسسها في الفترة القادمة.
8. قوانين العزل السياسي: هل يجب سن القوانين التي من شأنها عدم عودة كبار الموظفين والسياسيين في نظام الأسد إلى الحياة السياسية والعامة في الدولة الجديدة؟

ثانياً- تحديات تنظيم الجيش والأمن:

1. تفرق الفصائل وحالة التنزع فيما بينها في حال سقوط النظام: لعل هذه من أهم التحديات التي ستواجه البلد بعد سقوط النظام في ظل تفرق الفصائل وتعددها بتعدد المناطق والرؤى السياسية الموجودة على الساحة. يزداد الأمر تعقيداً مع وجود تركيز على الروح الفصائلية.
2. السيطرة على مخازن الأسلحة ومقرات الدولة في العاصمة: تبرز أهمية هذه الأماكن في أن من يسيطر عليها سيفرض وجوده وسيطرته في أية سلطة قادمة، لذلك ستنشأ نزاعات بين الفصائل عليها، وقد يتطور الأمر إلى الاقتتال الداخلي بينها بعد سقوط النظام.
3. دمج الفصائل في الجيش السوري المستقبلي: في ظل انهيار فكرة الجيوش على مستوى المنطقة وانتشار المليشيات والتنظيمات العسكرية العابرة للحدود والتي تقف في مقابل سلطة الدولة، ثمة قناعة لدى العديد من الفصائل السورية الحالية بضرورة محافظتها على سلاحها خارج سلطة الدولة، ووضع اشتراطات لتسليم السلاح، تصل في بعض الأحيان إلى حد التعجيز.
4. التعامل مع المليشيات والعصابات الطائفية ذات التوجه الانفصالي: مثل المليشيات الكردية والدرزية، التي كان موقفها من الثورة ضبابياً، والتي ركزت على تشكيل مناطق حكم ذاتي للمناطق التي تسيطر عليها.
5. التعامل مع الفصائل العابرة للحدود: إشكالية هذه الفصائل عدم اعترافها بالحدود الموجودة، وعدم اعترافها بأية سلطة تأتي لا توافق مبادئها الأيديولوجية حتى ولو أدى ذلك إلى المواجهة المسلحة.
6. التعامل مع عناصر الجيش والأمن السابقة: لا يمكن وضع جميع العناصر ضمن سلة واحدة ومعاملتهم كمجرمين، إذ سيترتب على ذلك، دفعهم إلى خيارات أخرى كما حدث في العراق عندما تم حل الجيش العراقي، وانضم غالبية عناصره إلى تنظيم داعش بقصد الانتقام. لذلك لا بد من التفكير بآلية ووسائل للتعامل مع هذه العناصر ومعاينة القيادات والعناصر ظاهرة الإجرام وتسريح وتعويض الأقل درجة وهكذا.

ثالثاً- تحديات تنظيم القضاء:

1. عدم الثقة بالنظام القضائي الحالي، وتششت القضاء الثوري وضعفه: هناك شبه إجماع بين الثوار على ضرورة حل الجهاز القضائي الحالي للنظام بسبب تعارضه مع الشريعة وفساده وعدم استقلاله، ولكن للأسف لم تستطع الهيئات الشرعية في غالب الأحيان إيجاد بديل جيد يمكن أن يحل محل هذا الجهاز القضائي. عدم اعتراف الثوار بالنظام القضائي الحالي الذي يسير عليه النظام، وعدم اتفاقهم على بديل له، يجعل الثورة أمام حالة فراغ تنظيمي لا يمكن أن



تستمر الدولة فيه بعد سقوط النظام. جميع الخيارات المتاحة ستكون صعبة نتيجة حالة التفرق والتشتت التي تعاني منها الثورة على صعيد الهيئات القضائية.

وبالتالي فإن التحدي الأبرز الذي سيواجهها في اليوم التالي هو وجود سلطة قضائية مستقلة ونزيهة يمكن أن تحل محل الجهاز القضائي الحالي.

هذه القضية ستثير إشكالية أخرى وهي: مستقبل قضاء النظام بمختلف تخصصاته العادية والإدارية والدستورية، وآلية التعامل معه. هل سيتم حل كل الجهاز وتسريح العاملين فيه؟ أم هل سيتم الاحتفاظ بالجهاز مع إعادة هيكلة لبعض القطاعات كالقضاء الجنائي والمدني مثلاً؟

2. **صعوبة إحصاء السجون بما في ذلك السجون التابعة للمحاكم الشرعية:** يتعلق هذا الأمر بالضرورات الأمنية التي تتطلب معاقبة المجرمين وعدم السماح لهم بالهروب من تنفيذ العقوبات المفروضة عليهم. فعدم وجود إحصاء للسجون الموجودة سواء لدى النظام أو لدى الثوار، وانتشار السجون السرية سيؤدي إلى هروب المجرمين الخطيرين الذين قد يشكلوا تهديداً للأمن في المرحلة الانتقالية (ما حدث بعد تحرير إدلب نموذجاً).
3. **تزايد احتمال وقوع الجرائم الخطيرة، وانتشار السلاح:** من أهم التحديات الأمنية التي تواجه الثوار في اليوم التالي بسط الأمن في ظل انتشار السلاح بيد المدنيين، مما يزيد من معدلات الجريمة.
4. **نقص الشرعية وضعف ثقة الجمهور في النظام القضائي الثوري:** تحتاج الثورة في اليوم التالي لتغيير الصورة التي ارتبطت بأذهانهم عن فساد القضاء، وبدائية التجربة القضائية الثورية التي طالما تم تبريرها بالحالة الاستثنائية التي تعيشها الثورة. ضعف ثقة الجمهور والعامّة بالقضاء سيدفعهم إلى طرق بديلة لتحصيل حقوقهم عن طريق السلاح أو الانتقام.
5. **منح الشرعية للمحاكم الثورية القائمة، ومتطلبات ذلك:** يجب اتخاذ إجراءات حالية من أجل توفير غطاء شرعي للمحاكم الثورية والشرعية القائمة، من أجل فرضها في الجهاز القضائي القادم. لا يمكن للمحاكم في حالتها هذه كسب الشرعية القانونية التي تؤهلها لأن تكون جزءاً من مؤسسات الدولة القادمة، لذلك لا بد من تطويرها وتحديثها ابتداءً من الآن.
6. **قلة الكوادر القضائية المؤهلة:** لذلك لا بد من التفكير جدياً بكيفية الاستفادة من الكوادر الحالية، وإحداث كوادر جديدة مؤهلة تأهيلاً علمياً.

رابعاً – التحديات الخدمية والاقتصادية والاجتماعية:

1. تأمين الخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء والخبز والمحروقات.
2. إعادة النازحين وتوحيدهم.
3. تأهيل المرضى والمصابين والمعوقين ودمجهم ضمن المجتمع وتفعيلهم.
4. تفعيل العملية التعليمية في ظل تشتت الكوادر وتدمير المدارس.
5. البنى التحتية المدمرة.
6. قلة الخبرات التخصصية بسبب هجرتها خارج البلاد، واستشهاد عدد لا بأس به.
7. جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال.





الملحق الثالث عشر

تطوير فكرة التوظيف الإنساني للإنجازات العسكرية



جدول المحتويات

223	ملخص تنفيذي
223	مقدمة:
225	أولاً- متطلبات التوظيف الإنساني للإنجازات العسكرية:
226	ثانياً- مظاهر التوظيف الإنساني للإنجازات العسكرية:
226	1- صفقات تبادل الأسرى والمعتقلين:
228	2- فك الحصار عن المناطق المحاصرة:
230	3- استمرار الخدمات في المناطق المحررة:
231	4- إيقاف القصف بالأسلحة الثقيلة:



ملخص تنفيذي

حققت الثورة منذ تحولها نحو العسكرية العديد من الإنجازات العسكرية، التي اضطرت الثوار مع ازدياد وحشية النظام وإمعانه في تدمير البنى التحتية، وتهجير السكان، إلى توظيفها إنسانياً، بما يخفف من معاناتهم ويزيد من قدرتهم على الثبات في مناطقهم. كانت أولى هذه المظاهر هي تبادل الأسرى بين الثوار وبين عصابة الأسد، ثم تطورت المفاوضات باتجاه تبادل الخدمات واقتسامها، فك الحصار عن المناطق المحاصرة بإدخال بعض المساعدات الإنسانية لها.

اتصفت غالبية الصفقات التي تمت بين الثوار وبين عصابة الأسد في المجال الإنساني بضعف موقف الثوار على الرغم من قوة موقعهم العسكري، وامتلاكهم لأوراق ضغط متعددة.

بحثت هذه الدراسة مظاهر التوظيف الإنساني للإنجازات العسكرية، والتي يمكن للثوار - في ضوء إمكاناتهم الحالية - إنجازها، وذلك بغرض تطويرها بحيث يستطيع الثوار تحسين موقعهم التفاوضي مستقبلاً، وتحصيل أكبر مكاسب إنسانية لمناطقهم وحاضنتهم. ومن أجل تحقيق ذلك أوصت الدراسة بما يلي:

1. إيجاد هيئة تفاوضية واحدة تستلم الملف الإنساني، إن لم يكن على مستوى سوريا، فعلى مستوى المحافظات أو الجهات.
2. إيجاد بنك معلومات موحد عن الأسرى والمعتقلين والرهائن والمختطفين لدى عصابة الأسد بما يسمح بتعزيز موقف أي طرف ثوري يريد الدخول في مفاوضات التبادل.
3. زيادة الاحتياطات الأمنية في كل ما يتعلق بالأسرى والمعتقلين.
4. تنسيق الفصائل التي تعاني من الحصار مع جهات عسكرية أخرى خارج منطقة الحصار بحيث يمكن تحصيل مجموعة أوراق قوة يستطيع من خلالها المحاصرون الدخول في المفاوضات وإمكانية كسر الحصار جزئياً.
5. تأمين الثوار لرواتب الموظفين ونفقات تشغيل المرافق الخدمية التي تقع في مناطق سيطرتهم، ورفض قيام النظام بصيانة هذه المرافق وتقديم قطع غيار لها "باعتباره سلطة".
6. سعي الثوار إلى توقيع اتفاقات مع النظام تضمن وقف القصف بالأسلحة الثقيلة، مما يؤدي إلى المحافظة على حياة أكبر عدد ممكن من المدنيين، وتخفيف آثار الدمار والخراب داخل المناطق المحررة، مع بقاء سلطة الثوار ومؤسساتهم داخلها.

مقدمة:

لقد استطاع الثوار على مدى السنوات الأربع الماضية من عمر الثورة تحقيق إنجازات عسكرية كثيرة كتحرير بعض المناطق ومحاصرة بعض المناطق "المحسوبة على النظام"، وقصف بعض المناطق الاستراتيجية المهمة الخاضعة له... إلخ. كانت غالبية الجهود محصورة في متابعة هذه الإنجازات وتعزيزها دون الالتفات إلى قضية توظيفها إنسانياً أو سياسياً لأسباب عدة لعل من أهمها: توقع الانهيار



السريع للنظام، وعدم تعمق الأزمة الإنسانية داخل المناطق المحررة في بداية العمل المسلح، وضعف خبرة الثوار خصوصاً العسكريين منهم، في هذا المجال.

بعد طول أمد العمل العسكري للثورة، وازدياد المعاناة الإنسانية، اضطر الثوار إلى تكريس جزء من انتصاراتهم العسكرية للتخفيف من هذه المعاناة، لتظهر تبعاً للعديد من الأعمال التي كان يقصد من ورائها تحقيق هذا الهدف.

بالتالي فالمقصود بهذا المفهوم هو: تحويل الإنجازات العسكرية التي تحرزها فصائل الثورة إلى مكاسب إنسانية للثورة، كما هو الحال في صفقات تبادل المعتقلين وإدخال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة... إلخ.

تبرز أهمية التوظيف الإنساني لهذه المنجزات في تخفيف المعاناة الإنسانية المتزايدة التي تتعرض لها المناطق المحررة، وبالتالي التفاف الحاضنة الشعبية حول الثوار، وفي التمهيد لتطوير هذا التوظيف لاحقاً باتجاه المجال السياسي، وفي منحه الثوار خبرة التفاوض.

تهدف هذه الورقة المختصرة إلى تركيز الضوء على التوظيف الإنساني للإنجازات العسكرية، بحيث تبين للفصائل الثورية الخيارات المثلى لتحقيق هذا الأمر، بالتركيز على الإيجابيات التي حققها الثوار في هذا المجال، وبيان السلبيات التي وقعوا فيها بغرض تجنبها.

تناول البحث ابتداءً متطلبات التوظيف الإنساني للإنجازات العسكرية والتي تشكل أركان أية عملية تدخل في هذا المجال، ثم استعرضنا مظاهر هذا التوظيف في الثورة السورية، متبعين في دراستنا المنهج الوصفي التحليلي.



أولاً- متطلبات التوظيف الإنساني للإنجازات العسكرية:

ونقصد بها الشروط العامة التي يحتاجها هذا التوظيف، والتي يمكن أن نلخصها بما يلي:

- 1- وجود قناعة لدى الثوار بأهمية المكاسب الإنسانية: ترسخت هذه الإرادة بعد العديد من الصفقات التي كان المبادر فيها أطراف إقليمية سواء تلك المؤيدة للنظام كإيران أو المؤيدة للثورة (تركيا وقطر)¹.
في الفترة الأخيرة تتالت عمليات التوظيف الإنساني للإنجازات العسكرية في مختلف أنحاء البلاد، بما يدل على وجود قناعة راسخة لدى مختلف الفصائل بأهمية هذه العمليات².
- 2- تحقيق إنجازات عسكرية: من المستغرب أن توظف الإنجازات العسكرية في الملف الإنساني، ولكن سلوك عصابة الأسد وتجاوزها لكل المعايير الإنسانية، يدفع الثوار لاستخدام هذه الإنجازات للتخفيف من معاناة المدنيين في المناطق المحررة.
لقد أثبتت التجربة أن عصابة الأسد لا تفهم إلا لغة القوة حتى في احترام أبسط حقوق الإنسان كحقه في الطعام والمشرب، وبالتالي كان لزاماً على الثوار من أجل تحصيل هذه الحقوق تسخير جانب من إنجازاتهم العسكرية للتخفيف من المعاناة الإنسانية داخل المناطق المحررة³.
- 3- هيئة تفاوض: ونقصد بها الجهة التي تمثل الثورة وتتولى التفاوض مع النظام في المفاوضات والمبادرات الإنسانية.
تتمثل الهيئة التفاوضية عادةً بفصيل أو عدة فصائل يغلب عليها الطابع المحلي، وفي مرات قليلة واستثنائية خرجت الهيئة عن هذه القاعدة⁴، ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك: ارتباط التفاوض بالإنجازات العسكرية التي دائماً ما تكون مرتبطة بالفصائل المحلية، وعدم وجود قيادة سياسية تمثل الفصائل العسكرية.
على الرغم من أن اقتصار الهيئة التفاوضية على فصيل أو عدة فصائل لم يمنع من إنجاز بعض المفاوضات ذات البعد الإنساني، إلا أن ذلك أفقدها الكثير من الميزات التي كان من الممكن الحصول عليها لو وجدت هيئة تفاوضية واحدة

¹ كما هو الحال في صفقة تبادل الأسرى الإيرانيين التي تمت بتاريخ 2013/1/10، حيث بدأت المفاوضات بطلب إيراني.

ينظر: طارق بلال، العملية التفاوضية في الصراع السوري "مسارات ومآلات"، المركز السوري للإحصاء والبحوث، أيلول/سبتمبر 2014، ص 9.

² من الصفقات التي قام بها الثوار للتخفيف من المعاناة الإنسانية: الضغط على النظام لإعادة التيار الكهربائي وخدمة الهاتف الثابت للريف الإدلي المحرر، ينظر خبر صحفي: اتفاق بين "الهيئة الإسلامية" و"اللجنة الأهلية" التابعة للنظام لفك الحصار عن إدلب، الدرر الشامية، 2014/4/19، [صفحة لتبادل المعتقلين بين حركة المثنى الإسلامية والنظام](#)، الدرر الشامية، 2015/4/17، [صفحة لتبادل المعتقلين بين الفيلق الأول والنظام](#)، الدرر الشامية، 2015/5/10.

³ فعلى سبيل المثال، تعد صفقات تبادل الأسرى والمعتقلين السبيل الأوسع لإطلاق سراح "المعتقلين السياسيين" لدى أجهزة العصابة الأسدية، حيث أن عدد المفرج عنهم بالمفاوضات تجاوز عدد الذين شملتهم مراسم العفو الرئاسية التسعة الصادرة بين عامي 2011-2014.

ينظر: طارق بلال، العملية التفاوضية في الصراع السوري، مرجع سابق، ص 11.

يؤكد هذا الكلام أن استخدام الإنجازات العسكرية كأحد الأساليب الناجعة من أجل تحقيق "مكاسب إنسانية".

⁴ من الحوادث الاستثنائية التي تمثلت الهيئة التفاوضية في عدة فصائل غير محلية، صفقة خروج المقاتلين من حصص المحاصرة، حيث تمت الصفقة باتفاق بين عدة فصائل متوزعة جغرافياً (أحرار الشام ولواء التوحيد في حلب، أنصار الشام في ريف اللاذقية، لواء الحق في حمص).

أما بالنسبة لوجود القوى السياسية في الهيئات التفاوضية فهو معدوم.



تستلم الملف الإنساني، إن لم يكن على مستوى سوريا، فعلى مستوى المحافظات أو الجبهات¹، الأمر الذي أدى إلى ضعف موقف الثوار للأسباب التالية:

- أ- الانفصال الواقع بين الصفقات المتتالية، مما يؤدي إلى افتقاد القيمة التراكمية لها.
- ب- غياب التنسيق بين الهيئات المفاوضة، مما يؤدي إلى تحكم الطرف الآخر بالمعلومات والمعطيات التي يمكن كشفها فيما لو وجد هذا التنسيق².

لهذا السبب حاولت القوى الثورية أفراداً وجماعات تلافي هذه السلبية بإيجاد هيئات موحدة تتخصص في ملفات إنسانية محددة³، ولكن حتى الآن لم تثبت فعاليتها.

ثانياً- مظاهر التوظيف الإنساني للإنجازات العسكرية:

تتجسد هذه المظاهر بعدة نقاط لعل من أهمها: صفقات تبادل الأسرى والمعتقلين، فك الحصار عن المناطق المحاصرة، استمرار الخدمات في المناطق المحررة، إيقاف القصف المتبادل.

1- صفقات تبادل الأسرى والمعتقلين:

تعد هذه الصفقات بين الثوار بمختلف فصائلهم وبين النظام، المظهر الإنساني الأكثر وقوعاً خلال الفترة الماضية، نظراً لتوفر شروطها لدى الثوار: من حيث عدم اشتراط وجود قيادة سياسية لإبرامها وتنفيذها؛ إذ يمكن لأصغر مجموعة إبرام هكذا صفقة إذا امتلكت مقوماتها المتمثلة عادة بوجود أسرى أو جثثهم من الطرف المقابل، إضافة إلى عدم تطلبها إنجازات عسكرية ضخمة مقارنة ببقية مظاهر التوظيف الإنساني، وحاجة النظام إليها لوجود عدد كبير من المعتقلين والرهائن لديه، وللتخفيف من الاستنزاف البشري الذي يتعرض له، وعدم تأثر وضعه القانوني (كسلطة) بهذه الصفقات.

اتصفت صفقات التبادل بمعظمها بالسمات العامة التالية:

- أ- إتمام الصفقات وتنفيذها من قبل الفصائل، مع غياب كامل للسياسيين؛ بسبب عدم وجود هيئة ثورية جامعة متخصصة بملف الأسرى والمعتقلين.
- ب- عدم وجود بنك معلومات متكامل لدى الفصائل عن عدد الأسرى والمعتقلين والرهائن لدى عصابة الأسد، وهذا الأمر نتيجة للسمة الأولى. مما أدى إلى إضعاف موقف الثوار في الغالب والاضطرار للأخذ بالمعلومات التي يقدمها النظام.

¹ نقصد بالجبهات: التقسيمات التي تم الاعتماد عليها لتقسيم سوريا إلى قطاعات عسكرية، كالجبهة الشمالية التي تشمل حلب وإدلب، والجبهة الوسطى التي تشمل حماة وحمص وهكذا.

² كما حدث في صفقة تبادل الأسرى الإيرانيين بين النظام ولواء البراء، حينما ادعى النظام وجود 76 معتقلاً لديه، ولم يستطع اللواء إثبات عكس ذلك لعدم وجود بنك معلومات وطني كامل لديه يكذب ادعاءات النظام.

ينظر: طارق بلال، العملية التفاوضية في الصراع السوري، مرجع سابق، ص 9.

³ كالهيئة السورية لفك الأسرى والمعتقلين، والتي يفترض أنها تختص بمفاوضة النظام حول تبادل الأسرى والمعتقلين، والهيئة الإسلامية لإدارة المناطق المحررة في إدلب، والتي تولت التفاوض مع النظام باسم ثوار ريف إدلب في العديد من الملفات الإنسانية.



- ج- اتسم مسار التفاوض بتزايد الاعتبار الطائفي، وتقدم أولوية الأسرى الإيرانيين وعناصر المرتزقة في حسابات المفاوض باسم عصابة الأسد، وتقدم أولوية العنصر النسائي في حسابات المفاوض باسم فضائل الثوار¹.
- د- افتقاد الثوار للخبرة في هكذا ملفات إنسانية².
- هـ- ضعف الحس الأمني الذي يعد عصباً للدخول في مثل هذه الصفقات³.
- و- فشل الثوار في تغيير شروط صفقات التبادل ونوعية المفرج عنهم، حيث انحصر التغيير في عدد المفرج عنهم فقط، بحسب أهمية الأسرى والمعتقلين الموجودين بيد الثوار⁴.
- ز- ظهور التدخلات الإقليمية في صفقات التبادل الكبرى⁵.

هذه هي أهم الخصائص التي تميزت بها صفقات التبادل، والتي يظهر من خلالها بشكل عام ضعف موقف الثوار بشكل عام مقارنة بموقف عصابة الأسد الذي كان راجحاً في غالبية الأحيان. فقد تميز أداء المفاوض باسم عصابة الأسد باتساقه مع أهداف قيادته السياسية والأمنية، في حين تركزت أهداف المفاوض في الطرف الآخر على أغراض إنسانية، وفي ظل غياب القيادة المركزية والرؤيا السياسية الجامعة كان التوظيف الأهم لدى الفصائل في المجال الإعلامي -برغم ضعفه- لرفع مؤشر السمعة وزيادة التحشيد والتعاطف الشعبي معها⁶.

ومع ذلك نوصي الثوار باتخاذ بعض الإجراءات في إبرام مثل هذه الصفقات، والتي منها:

¹ ينظر: طارق بلال، العملية التفاوضية في الصراع السوري، مرجع سابق، ص 11.

² كعدم التمييز في المصطلحات القانونية الدقيقة، فعلى سبيل المثال أطلق الثوار على النساء التي يختطفها النظام من أجل الضغط على أقربائهم الثوار اسم "الأسيرات" أو "المعتقلات"، علماً أن التوصيف الحقيقي لهم هو "الرهائن". كما في قضية الطالبات اللاتي اختطفهن النظام في حلب، وعملت الهيئة الإسلامية لإدارة المناطق المحررة على إطلاق سراحهم.

للاطلاع على مفهوم الرهائن، ينظر: اللجنة الاستشارية التابعة لمجلس حقوق الإنسان، حقوق الإنسان والمسائل المتعلقة بأخذ الرهائن على يد الإرهابيين، مشروع تقرير نهائي، الدورة العاشرة 18-22 شباط/فبراير 2013، ص 4.

³ من الأدلة على ذلك مثلاً، انتشار صورة جثة أحد ضباط الحرس الثوري الإيراني في درعا، علماً بأن هكذا معلومة يمكن توظيفها إنسانياً للإفراج عن بعض المعتقلين والرهائن، ولعلنا نستذكر هنا ما قامت به حركة حماس عندما قدمت معلومات عن الجندي الصهيوني شاليط مقابل الإفراج عن عشرين أسيرة في عام 2009.

وقد اعترف أحد أعضاء أولوية الفرقان بضعف الحس الأمني لدى الفصائل بشكل عام ومنها فضيله، وضعف تحكم القيادة المركزية بالقرار خصوصاً على مستوى النشر والإعلام، مقابلة على الهاتف بتاريخ 2015/5/21.

ومن الأدلة كذلك على ضعف الحس الأمني مقطع الفيديو الذي صور جثث قتلى النظام الذين حاولوا الهروب من مشفى جسر الشغور، حيث بادر الثوار إلى تصويرهم ونشر أسمائهم، علماً أنه كان من الممكن في هذه الحالة الاكتفاء بنشر صور جثث الجنود العاديين الذين لا يهتم النظام بهم عادة، والتستر على مصير الضباط وصف الضباط، بحيث يمكن توظيف هذه الورقة إنسانياً.

⁴ على الرغم من امتلاك الثوار لأوراق قوية من حيث نوعية المعتقلين (إيرانيين ولبنانيين) وبعض ضباط الأسد من الطائفة النصرانية، لم يستطيعوا إحداث تغيير الإطار العام الذي تمسك به النظام لصفقات التبادل، من حيث عدم قبوله تبادل الشخصيات المعارضة المهمة المعتقلة لديه كحسين الهرموش وغيره.

⁵ ظهر ذلك في صفقة تبادل الأسرى الإيرانيين /48/ حيث ظهر النفوذ الإيراني على عصابة الأسد، وشفقة تبادل اللبنانيين التسعة مع بعض الأسيرات السوريات والطيارين التركيين المختطفين.

ينظر على سبيل المثال: صفقة التبادل... السوريون الخاسر الوحيد، مركز مسار الإعلامي، 2013.

⁶ ينظر: طارق بلال، العملية التفاوضية في الصراع السوري، مرجع سابق، ص 11.



- أ- إيجاد بنك معلومات موحد عن الأسرى والمعتقلين والرهائن والمختطفين لدى عصابة الأسد بما يسمح بتعزيز موقف أي طرف ثوري يريد الدخول في مفاوضات التبادل.
- ب- الاستفادة من الخبرات الداخلية والخارجية في مجال تبادل الأسرى والمعتقلين.
- ج- التركيز على محاولة الإفراج عن الأسرى والمحكومين والمعتقلين، حيث أن النظام في الفترات الأخيرة اتبع سياسة اعتقال الرهائن والمختطفين الذي لم يرتكبوا أي "جرم" من أجل تحويل أنظار الثوار عن الأسرى والمعتقلين السابقين¹.
- د- زيادة الاحتياطات الأمنية في كل ما يتعلق بالأسرى والمعتقلين.
- هـ- إيجاد هيئة وطنية أو محلية (على مستوى المحافظة) تتولى إبرام مثل هذه الصفقات.

2- فك الحصار عن المناطق المحاصرة:

بعد فشل عصابة الأسد في اقتحام العديد من المناطق وبسط سيطرتها عليها، لجأت إلى اتباع سياسة الحصار والتجويع كما هو الحال في الغوطين الشرقية والغربية وحي الوعر في حمص.

وعلى الرغم من أن حصار المناطق وتجويعها وسياسة العقاب الجماعي تعد جريمة حرب²، وعلى الرغم من صدور قرار مجلس الأمن رقم/2139/ تاريخ 2014/2/22 الذي دعا "جميع الأطراف"³ إلى فك الحصار عن المناطق المحاصرة، استمر حصار النظام للعديد من المناطق، ولم تغلح جهود الثوار في فكه لأسباب عدة أهمها:

- 1- ضعف الإنجازات العسكرية المحلية التي يحققها الثوار داخل المناطق المحاصرة وبجوارها، إضافة إلى ضعف التنسيق أو انعدامه مع المناطق الأخرى التي تتحقق فيها مثل تلك الإنجازات بما يسمح بتوظيفها⁴.

¹ كما هو الحال عندما قام بأخذ عدد من الطالبات من جامعة حلب كرهائن، ثم فاضت الهيئة الإسلامية لإدارة المناطق المحررة على إطلاق سراحهم، الذي تم بالفعل بعد فك الحصار عن مدينة إدلب.

² ينظر: تقرير موجز عن المناطق المحاصرة في سورية، منظمة العفو الدولية، إبريل/نيسان 2014، ص 1.

³ تُتهم فصائل الثورة في جميع وثائق الأمم المتحدة الخاصة بسوريا وتقارير المنظمات الحقوقية، بمحاصرة (نبل والزهران)، ولعله سيضاف إلى هذا الاتهام محاصرة (قريبي كفرية والفوعة) لاحقاً.

ينظر على سبيل المثال: حالة حقوق الإنسان في العالم، تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2014/15، ص 209.

Living under Saige "The Syrian Arab Republic", United Nation- Human Rights- office of the high commissioner, p.9.

⁴ فعلى الرغم من تحقق العديد من الإنجازات العسكرية في مناطق غير خاضعة للحصار كريفيف القنيطرة ودرعا وإدلب، لم تحدث حالات تنسيق أو مفاوضات لتوظيف مثل هذه الإنجازات لفك الحصار ولو جزئياً عن المناطق المحاصرة في حمص وريف دمشق وجنوب العاصمة.



- 2- افتقاد الثوار لإنجازات عسكرية مهمة ومناسبة¹ تؤهلهم من حيث المبدأ للدخول في مفاوضات لفك الحصار، وحتى في حال تحقق مثل هذه الإنجازات، افتقد الثوار خصوصاً على مستوى القيادة الوسطى والقواعد للمرونة التي يستطيعون من خلالها تقبل فكرة تقديم بعض التنازلات لفك الحصار خصوصاً عن تلك المناطق البعيدة عنهم جغرافياً².
- 3- رفض النظام دخول أية مفاوضات لكسر الحصار، خصوصاً عن مناطق جنوب العاصمة وغوطي دمشق، والسبب في ذلك رغبته في المحافظة على استراتيجيته القائمة على توسيع فكرة المصالحات التي تعني بشكل أو بآخر فرض سلطة النظام ومؤسساته الخدمية في المناطق الخارجة عن سلطته أمنياً.
- 4- ضعف المبادرة لدى الثوار بسبب وجود قناعة بأن أية مناورة ومفاوضات لفك الحصار هي من قبيل التنازل وإظهار الضعف، خصوصاً مع استقرار الصورة الذهنية التي تربط أي محاولة من هذا القبيل مع فكرة المصالحات والهدن التي تصب في مصلحة النظام، هذا من جهة.
- ومن جهة ثانية، بسبب اعتقاد الثوار رفض النظام أية مفاوضات من هذا القبيل في ظل تفوقه العسكري والميداني في مناطق الحصار، وبالتالي فإن مبادرات من هذا النوع سيستغلها النظام إعلامياً ونفسياً لمصلحته لرفع معنويات حاضنته وتثبيط حاضنة الثورة.
- ومع ذلك، لم يكن موقف النظام تجاه المناطق المحاصرة واحداً، فثمة مناطق رفض حتى فترة وجيزة إدخال أية مساعدات إنسانية لها كما هو الحال بالنسبة للغوطين الغربية والشرقية ومخيم اليرموك، في حين أن مناطق أخرى كحي الوعر تدخلت المساعدات والمواد الغذائية بشكل شبه مستمر³. ولعل النظام يهدف بهذه الاستراتيجية إلى تخفيف الضغط الدولي عليه، والتركيز على حصار المناطق المهمة في العاصمة دمشق وما حولها.
- على الرغم من موقف النظام الصلب تجاه فك الحصار خصوصاً في مناطق العاصمة وريفها، فإنه يمكن اللجوء لبعض الخيارات للتخفيف من آثار هذا الحصار لعدم توفر الإنجازات العسكرية التي تمكن من كسره بشكل كامل⁴، والتي نجملها بما يلي:

¹ نقصد بالتناسب: قدرة هذه الإنجازات على منح الثورة هامش من المناورة والمرونة يمكنها بتقديم بعض التنازلات أو المقابل لفك الحصار. فعلى سبيل المثال: يعد تحرير المعسكرات والمدن إنجازاً عسكرياً غير مناسب للدخول في هكذا مفاوضات، لأن هامش المناورة فيه معدوم، بعكس بعض الإنجازات الأخرى، كمحاصرة بعض المناطق المؤيدة للنظام، أو السيطرة على المرافق الحيوية التي تمد مناطق النظام بالخدمات الرئيسية (خطوط نقل الغاز، الكهرباء، المياه... إلخ). فمثل هذه الإنجازات تعد مناسبة بسبب المرونة وهامش المناورة الذي تعطيه للثوار.

² برز ذلك بوضوح في صفقة إخراج الثوار المحاصرين من حمص القديمة، حيث كان من ضمن بنود الصفقة إدخال قوافل مساعدة إنسانية إلى نبل والزهراء، حيث عانت الجبهة الإسلامية في حلب (أحرار الشام ولواء التوحيد) من رفض بقية الفصائل وحتى بعض العناصر التابعة لهم لإدخال تلك المساعدات.

ينظر على سبيل المثال: ياسين رائد الحلبي، كتائب إسلامية متشددة في ريف حلب رفضت إدخال مساعدات غذائية لنبل والزهراء الشيعيتين ليتعطل اتفاق حمص لساعات، القدس العربي، 2014/5/8.

³ تعددت قوافل المساعدات التي دخلت حي الوعر كان آخرها في 20/5/2015، ينظر: تقرير حمص اليومي 2015/5/20، وكالة خطوة.

فضلاً عن دخول المواد الغذائية بصورة شبه يومية. ينظر: صفحة لجنة حماية المستهلك في حي الوعر على الفيسبوك.

⁴ لعل كسر الحصار بصورة كاملة يتطلب إنجازاً عسكرياً يحقق ذلك، وبالتالي لا حاجة للمفاوضات آنذاك.



- 1- التنسيق مع جهات عسكرية أخرى خارج منطقة الحصار بحيث يمكن تحصيل مجموعة أوراق قوة يستطيع من خلالها المحاصرون الدخول في المفاوضات وإمكانية كسر الحصار جزئياً¹. فعلى سبيل المثال يمكن حالياً للثوار في الغوطين التنسيق مع الفصائل العسكرية في الشمال من أجل توظيف الإنجازات العسكرية (حصار كفرية والفوعة) إنسانياً بحيث يتم إدخال المساعدات إلى كلا المنطقتين.
- 2- تحسين شروط التفاوض مع النظام من خلال وضع خطة عسكرية إعلامية² للضغط على مناطق سيطرة النظام وحاضنته، بحيث يستطيع الثوار إدخال مساعدات و مواد غذائية إلى المناطق المحاصرة كل فترة، مما يخفف من آثار الحصار.

3- استمرار الخدمات في المناطق المحررة:

مع تحرير العديد من المناطق أصبحت العديد من محطات توليد الكهرباء ونقلها ومحطات مياه الشرب وخطوط نقل النفط والغاز، خاضعة لسيطرة الثوار. دفع هذا الوضع النظام إلى الدخول في اتفاقات صريحة أو ضمنية مع الثوار لاستمرار عمل هذه المرافق وإيصال خدماتها إلى مناطقه مقابل تكفله بنفقاتها (رواتب الموظفين ونفقات الصيانة) واستفادة المناطق المحررة من خدماتها أيضاً³.

ومع ذلك، ما يزال النظام يحتكر بدرجة كبيرة تقديم الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه في المناطق التي يسيطر عليها الثوار كجزء من استراتيجيته للحفاظ على صورته كنظام يسيطر على مؤسسات الدولة، إضافة إلى تكريس ذلك حتى بالنسبة للمرافق التي تقع تحت سيطرة الثوار من خلال تكفله بدفع رواتب الموظفين وإرسال طواقم الصيانة وقطع الغيار... إلخ.

في الوقت الذي تواصل فيه قوات النظام العسكرية استهداف البنية التحتية في مناطق الثوار للحوول دون قيامهم بتقديم الخدمات بحيث تستمر المناطق التي يسيطر عليها الثوار بالاعتماد على النظام. وقد تعرضت البلدات التي سعت إلى كسر هذا الطوق، كما هو الحال في نوى وخرية غزالة والسفيرة، لهجمات خطيرة أدت إلى نزوح العديد من سكانها إلى المناطق الأخرى التي يسيطر عليها الثوار⁴.

يبدو أنه من المتعذر على الثوار حالياً الاعتماد على أنفسهم بصورة كاملة في إدارة مرافق الخدمات بحيث يتم الاستقلال عن مساهمات النظام في تشغيلها وإدارتها لأسباب عدة منها: عدم وجود التمويل الكافي، والتدمير المنهج الذي يتبعه النظام تجاه

¹ ولنا في تجربة إخراج المقاتلين من حمص خير دليل، إذ ما كان في استطاعة الثوار في حمص تحقيق هذا الإنجاز لولا تعاون فصائل عسكرية من خارج حمص (لواء التوحيد في حلب، أنصار الشام في ريف اللاذقية) لما تمت تلك الصفقة. إذ ولد هذا التنسيق بين أكثر من فصيل في أكثر من قوة مجموعة أوراق قوة مكنت الثوار في حمص إنجاز هذه الصفقة، ولولا ذلك لفشلت المفاوضات بشكل مؤكد.

مقابلة مع أحد ثوار لواء الحق في حمص عن طريق الهاتف بتاريخ 2015/5/20.

² قد تكون العمليات العسكرية الضاغطة على النظام متمثلة في قصف مقراته الاستراتيجية داخل العاصمة، كما حدث عندما بدأ جيش الإسلام بقصف مراكز النظام في العاصمة بالصاروخ وقذائف الهاون. في حين قد تكون الخطط الإعلامية الضاغطة على النظام وحاضنته متمثلة بنشر مقابلات و حملات إعلامية باستشارة خبراء نفس في المجال الاجتماعي، تظهر إهمال النظام لأسراره ومعتقله لدى الثوار.

³ ينظر على سبيل المثال: اتفاق بين "الهيئة الإسلامية" و"اللجنة الأهلية" التابعة للنظام لفك الحصار عن إدلب، الدرر الشامية، 2014/4/19. تنظيم الدولة والنظام يتفان على تشغيل المحطة الحرارية بحلب، الجزيرة نت، 2014/12/31.

⁴ المجالس المحلية في محافظة درعا، شركة انتغريتي للأبحاث والدراسات، تموز/يوليو 2014، ص9.



المرافق التي تخرج عن سيطرته ولا يستفيد منها، وقلة المعدات وقطع الصيانة، فضلاً عن صعوبة تأمين بعض مواد تشغيل مثل هذه المرافق كالغاز الطبيعي والفيول... إلخ.

بناء على ذلك، فليس أمام الثوار حالياً بالنسبة للمرافق والخدمات سوى الاعتماد على صيغة "المنفعة المتبادلة" مع النظام، والتي يتبعها الثوار حالياً، ولكن بحيث يزيلوا عن النظام "مظاهر السلطة" قدر المستطاع، ومن ذلك على سبيل المثال:

- 1- محاولة تأمين رواتب الموظفين ونفقات تشغيل هذه المرافق.
- 2- رفض الثوار لقيام النظام بصيانة هذه المرافق وتقديم قطع غيار لها "باعتباره سلطة"، وإنما يمكن تحصيل مثل هذه الأمور وفق صيغة التعويض، وقيام الكوادر في المناطق المحررة بتركيبها وتشغيلها¹.

4- إيقاف القصف بالأسلحة الثقيلة²:

وتقصد به الاتفاق بين الثوار وعصابة الأسد في منطقة ما على إيقاف قصفه بالأسلحة الثقيلة لمدة معينة، وذلك بناء على تفاهات معينة³.

تشابه هذه الصورة مع الهدنة من حيث وجود اتفاق بين جهتين، وتأقيت الاتفاق بمدة معينة. في حين تختلف عنها بأن الهدنة تشمل وقف جميع الأعمال العسكرية، في حين تقتصر الصورة المطروحة هنا على إيقاف القصف بالأسلحة الثقيلة.

ضغط النظام على العديد من مناطق دمشق وريف دمشق الخارجة عن سيطرته إنسانياً من خلال الحصار، وذلك لدفعها إلى القبول بالهدن التي تلخص فكرتها بحسب ما أراد منها النظام "إعادة سلطة النظام" الدولة على المناطق الخارجة عن سيطرته أمنياً وعسكرياً⁴.

لكن الصورة التي نقتربها تهدف فقط لإيقاف القصف بالأسلحة الثقيلة، بما يؤدي إلى المحافظة على حياة أكبر عدد ممكن من المدنيين، وتخفيف آثار الدمار والخراب داخل المناطق المحررة بما يمكن من إعادة الخدمات إليها تدريجياً، مع بقاء سلطة الثوار ومؤسستهم، والمحافظة على السلاح الذي بين أيديهم.

¹ من الأخطاء التي أهملت هذا المخدور، إلزام الهيئة الإسلامية لإدارة المناطق المحررة للنظام بإصلاح مقاسم الهاتف في عدد من المناطق، وتقديم الطحين والمازوت للمخابز في محافظة إدلب، الأمر الذي يظهر النظام داخلياً وخارجياً بمظهر السلطة، وفي هذا الأمر خسارة على الصعيد السياسي والإعلامي، واعتراف ضمني باستمرار سلطة النظام.

ينظر: البوند رقم /هـ- و- ز/ من [الاتفاق الموقع بين اللجنة الأهلية والهيئة الإسلامية لإدارة المناطق المحررة في إدلب](#).

² لعل ما تحتاجه المناطق المحررة حالياً خصوصاً في الشمال والجنوب هو إيقاف قصف الطيران أكثر من حاجتها لوقف القصف بالأسلحة الثقيلة، ولكن لمعرفتنا بأن تحقيق هذا الهدف يحتاج لإنجازات عسكرية توازيه من حيث القوة والردع، وهذا غير متوفر حالياً للأسف، اقتصرنا على بيان هذه الصورة التي يمكن أن تتطور في المستقبل مع تقدم الإنجازات العسكرية.

³ لعل أول من نادى بمثل هكذا اتفاق هو المبعوث الدولي والعربي إلى سوريا ستيفان ديمستورا.

ينظر: [بان كي مون يدعو أطراف الصراع إلى وقف القصف على حلب لمدة 6 أسابيع](#)، إذاعة الأمم المتحدة، 2015/2/20.

⁴ حرص النظام في جميع اتفاقات الهدن التي وقعها في دمشق وريفها على التركيز على نقطتين: سحب سلاح الثوار خصوصاً الثقيل، وإعادة مظاهر سلطته من تقديم الخدمات وإعادة تشغيل المرافق العامة ورفع علمه... إلخ.

ينظر على سبيل المثال: [واقع الهدن في الجنوب الدمشقي](#)، مكتب دمشق الإعلامي، 2014/2/10، [قطار الهدن في دمشق وريفها يسير بين غابات من الغموض والتشكيك](#)، مسار برس، 2014/2/21.



يتطلب هذا النوع من الاتفاقات وجود تكافؤ عسكري، وأوراق ضغط على النظام تدفعه للقبول بما¹، من قبيل: التحكم بمرافق حيوية تخدم المناطق التي يسيطر عليها، والقدرة على قصف مواقعه داخل تلك المناطق، والتحكم بممرات مهمة توصل إليها، إلخ....

من شروط نجاح مثل هكذا اتفاقات بالنسبة للثوار: وجود طرف خارجي كالأمم المتحدة يراقب تنفيذ الاتفاق، وأن تكون مدة إيقاف القصف مقبولة "لا تقل عن ثلاثة أشهر" بما يمكن من إعادة تشغيل بعض المرافق على الأقل، وأن يكون في مناطق تشهد نوع من الهدوء "جبهة باردة".

¹ حتى لو أبرم النظام مثل هكذا اتفاق مع الثوار، فإن الوضع القانوني للأخيرين لا يتغير بموجب القانون الدولي الإنساني. ينظر: مقابلة مع كاتلين لافاند، النزاعات الداخلية أو حالات العنف الأخرى – ما الفرق بالنسبة للضحايا؟، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2012/12/10.



الملحق الرابع عشر

إمكانية تسخير تقارير الأمم المتحدة وقراراتها لرفض فكرة
مشاركة النظام في الحل السياسي



المحتويات

235	مقدمة:
235	أولاً- نظام الأسد سبب مباشر لما وصلت إليه الأمور في سوريا:
236	ثانياً- نظام الأسد مجرم:
238	ثالثاً- مكافأة النظام "المجرم" على إجرامه:



مقدمة:

نتيجة الحراك السياسي النشط الذي شهدته القضية السورية مؤخراً، تواتر الحديث داخل الأروقة الدولية عن حصر حل هذه القضية سياسياً، ممثلاً بوثيقة جنيف¹، باعتبارها الوثيقة الوحيدة التي حظيت بتأييد وشرعية دوليين.

يقوم الحل السياسي الذي طرحه وثيقة جنيف¹ على مبدأ أساسي وهو: النظام شريك في الحل، وفي قيادة سورية خلال المرحلة الانتقالية. على الرغم مما يمثله هذا الأمر من انتهاك صارخ لأدنى قواعد العدالة والأخلاق في مختلف الشرائع السماوية والأنظمة الوضعية، التي تقتضي معاقبة المجرم والقصاص منه، تضرب الوثيقة عرض الحائط بمهذ القواعد لترسخ الظلم والاستهتار بمشاعر ملايين السوريين الذين عانوا من جرائم هذا النظام وبطشه.

تأتي هذه الورقة (المختصرة) لإبراز المبررات الداعمة لرفض مبدأ الحل المقترح، بالاعتماد على تقارير اللجان الدولية وقرارات منظماتها، والتي يفترض فيها الحياد والنزاهة بعيداً عن الاعتبارات السياسية وتشعباتها، والتي تؤكد بصورة متواترة ارتكاب النظام لغالبية الجرائم التي نص عليها القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

قسمنا الورقة إلى ثلاثة فقرات، تحدثنا في الأولى عن اعتبار النظام سبباً مباشراً لما وصلت إليه الأمور في سوريا، ثم بينا الجرائم التي ارتكبتها بحق الشعب بموجب تقارير لجنة التحقيق الدولية المستقلة، لنختتمها بحتمية استبعاد المجرم وعدم مكافئته على جرائمه، والخيارات المتاحة أمام الثوار للدفع في هذا الاتجاه.

أولاً- نظام الأسد سبب مباشر لما وصلت إليه الأمور في سوريا:

يركز نظام الأسد دوماً على الواقع الحالي، بحيث يصوره على الشكل التالي: "دولة تحارب مليشيات وعصابات إرهابية"، ويحاول قدر المستطاع عدم الرجوع إلى الوراثة والبحث في أسباب ظهور هذه "العصابات".

تعرف غالبية دول العالم -ما عدا تلك المؤيدة للنظام كإيران وروسيا والصين- بأن النظام هو السبب المباشر في ظهور "التنظيمات الإرهابية"، وبأن التطرف والعنف الذي عامل به الشعب هو الذي دفعه إلى حمل السلاح، لتستغل بعض الجهات هذا الأمر وتدخل سوريا من أجل بناء مشاريعها -داعش-.

جاء في التقرير الأول للجنة الدولية لحقوق الإنسان الخاصة بسوريا ما يلي: "وفي منتصف آذار/مارس، جرت مظاهرات سلمية في درعا احتجاجاً على احتجاز مجموعة من الأطفال وتعذيبهم بتهمة كتابة شعارات مناهضة للحكومة على جدران المباني الحكومية. وفي أعقاب قمع القوات الحكومية لمظاهرات الاحتجاج السلمية، بما في ذلك إطلاقها النار على موكب تشييع جنازة، خرجت مسيرات مدنية في عدد من المدن دعماً لدرعا، وشملت تلك المسيرات بعض ضواحي اللاذقية وبانياس ودمشق ودير الزور وحمص وحمما وإدلب".

ويتابع التقرير: "وفي ٢٥ نيسان/أبريل، شنت القوات المسلحة السورية أول عملية عسكرية واسعة النطاق في درعا. ومنذ ذلك الحين، لا تزال الاحتجاجات مستمرة في شتى أنحاء البلد ولا تزال تلقى ردود فعل عنيفة متزايدة من قبل القوات الحكومية والتي شنت عمليات عسكرية كبيرة أخرى في مواقع مختلفة".



فالتوصيف الحقيقي لما كانت عليه الأمور، وبحسب ما جاء في التقرير، هو: ثورة شعبية سلمية اتبعت الطريق السلمي لمدة سنة. وعندما واجهها النظام بالقمع والقوة والسلاح، طالبت بإسقاطه، فحمل الناس السلاح دفاعاً عن أنفسهم من بطش النظام وظلمه بعد سنة تقريباً من انطلاق الثورة. استغلت بعض الجماعات وأهمها داعش حالة الفوضى هذه لتدخل إلى سوريا مستغلة حالة القهر والظلم واليأس التي عاشها الناس نتيجة آلة الحرب التي سلطها النظام على شعبه، لتعلن عن مشروعها داخل سوريا، وتتحالف مع النظام بصورة غير معلنة للقضاء على الثورة¹.

ثانياً- نظام الأسد مجرم:

لم يدع نظام الأسد جريمة من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية إلا وارتكبها ضد شعبه، وذلك باعتراف لجنة التحقيق الدولية المستقلة الخاصة بسوريا. ومن أهم الجرائم التي ارتكبها النظام:

- 1- الهجمات التي تستهدف المدنيين والمناطق السكنية²، خصوصاً تلك الهجمات التي تتم باستخدام الطيران الحربي والبراميل المتفجرة³، والتي كان لها الدور الأكبر في تدمير المدن وتهجير السكان.
- 2- المجازر وأشهرها مجازر التريسة⁴ والحولة⁵، وآخرها مجزرة حي المشهد في حلب⁶، وغيرها من أشكال القتل غير المشروع⁷. جاء في التقرير الثامن للجنة التحقيق ما يلي: "ويدل تنسيق المؤسسات الحكومية ومشاركتها النشطة في هذا الصدد على أن الهجمات نُفذت في إطار سياسة مؤسسية. وكانت أعمال القتل غير المشروع هذه جزءاً من تلك الهجمات، وهي تشكل جرائم ضد الإنسانية. وارتكبت القوات الحكومية أيضاً جريمة الحرب المتمثلة في القتل العمد وحرمان الأشخاص تعسفاً من الحياة"⁸.
- 3- الاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني⁹: بيّن تقرير اللجنة الثالث أن هناك أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد بأن القوات الحكومية تعتقل الأفراد وتحتجزهم بصورة تعسفية. ومن المسائل التي تبعث على القلق بصفة خاصة

¹ جاء في التقرير الثاني للجنة ما يلي: "وأدى رد الأجهزة الأمنية على المعارضة التي كانت سلمية في بداياتها إلى صدامات مسلحة. وبعد مرور عام على ذلك، تجد الجمهورية العربية السورية نفسها على شفا نزع مسلح داخلي"، ص 29.

² ينظر: التقرير الثاني للجنة التحقيق الدولية المستقلة، 2012/2/22، ص 13، التقرير الثالث للجنة التحقيق الدولية المستقلة، 2012/8/16، ص 26، التقرير الرابع للجنة التحقيق الدولية المستقلة، 2013/2/4، ص 24، التقرير الخامس للجنة التحقيق الدولية المستقلة، 2013/3/5، ص 27، التقرير السادس للجنة التحقيق الدولية المستقلة، 2013/8/16، ص 22، التقرير الثامن للجنة التحقيق الدولية المستقلة، 2014/8/13، ص 22.

³ أشارت ورقة السيد سيرجيو بينيرو رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة إلى أن نسبة 50% من القتلى الذين سقطوا في عام 2015 كانت بسبب البراميل المتفجرة.

ينظر: سيرجيو بينيرو، استخدام البراميل المتفجرة والقصف العشوائي في سوريا، جنيف، 2015/3/12، ص 1.

⁴ ينظر: رسالة من الأمين العام إلى مجلس الأمن بخصوص مجزرة تريسة، 2012/7/13.

⁵ وهي مجزرة وقعت في ريف حمص بتاريخ 2012/5/25، وقد أجرت لجنة التحقيق الدولية المستقلة تحقيقاً أولياً فيها، وحملت مسؤوليتها لقوات النظام والشبيحة الموالية له.

ينظر: التقرير الثالث للجنة التحقيق، مرجع سابق، ص 13 وما بعدها.

⁶ ينظر: التقرير اليومي عن انتهاكات حقوق الإنسان في سورية ليوم 17-9-2015، اللجنة السورية لحقوق الإنسان.

⁷ ينظر: التقرير الرابع، ص 12، التقرير الخامس، ص 12، التقرير السادس، ص 11-12، التقرير السابع، ص 7، التقرير الثامن، ص 7-9.

⁸ التقرير الثامن، ص 9.

⁹ ينظر: التقرير الثاني، ص 16، التقرير الثالث، ص 17، التقرير الرابع، ص 16، التقرير الخامس، ص 19، التقرير السادس، ص 13، التقرير السابع، ص 9.



- احتجاز الأفراد بدون توجيه تم إليهم وعدم تعيين محام للمحتجزين أو عدم السماح لأقاربهم بزيارتهم وفي معظم الحالات عدم وجود أي شكل من أشكال المراجعة القضائية¹.
- 4- التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة: تتالت تقارير اللجنة في تأكيد ارتكاب قوات النظام لهذه الجريمة². جاء في التقرير الثامن للجنة التحقيق: "ما زال المسؤولون الحكوميون يمارسون التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في أجهزة المخابرات والسجون والمشافي العسكرية، معرّضين عشرات الآلاف من الضحايا لمعاناة لا تُتصور"³.
- 5- الاختفاء القسري⁴: لا تختلف هذه الجريمة عن سابقتها في إصرار النظام على ارتكابها ضد المدنيين⁵. جاء في التقرير الخامس: "وراء الاختفاء القسري مسؤولون حكوميون، بمن فيهم العاملون في الاستخبارات العسكرية، وجماعات منظمة تتصرف باسم الحكومة أو بدعم منها، ولا سيما أفراد الشبيحة واللجان الشعبية"⁶.
- 6- أخذ الرهائن⁷: لجأ النظام إلى استخدام هذا الأسلوب بصورة أساسية من أجل إجبار معارضيه "المطلوبين" لتسليم أنفسهم، أو من أجل أخذ مبالغ مالية⁸.
- 7- العنف الجنسي: تحدثت مختلف التقارير التي أعدتها لجنة التحقيق الدولية المستقلة إلى عمليات الاغتصاب والعنف الجنسي التي ارتكبتها قوات النظام وفق سياسة ممنهجة ضد الرجال والنساء والأطفال أثناء الاحتجاز أو العمليات العسكرية، بما يشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية⁹.
- 8- انتهاك حقوق الطفل: سواء بتعريضهم للقتل أو تجنيدهم أو إساءة معاملتهم أو حرمانهم من حقوقهم كالتعليم¹⁰.
- 9- الهجمات غير المشروعة: إن معظم وفيات المدنيين ناجمة عن القصف العشوائي أو غير المتناسب. وتعتبر هذه الهجمات غير المشروعة سبباً رئيسياً لنزوح الناس داخل الجمهورية العربية السورية وعبر حدودها¹¹.

¹ التقرير الثالث، ص18.

² ينظر: التقرير الثالث، ص19، التقرير الرابع، ص19، التقرير الخامس، ص22، التقرير السادس، ص17، التقرير الثامن، ص14.

³ التقرير الثامن، ص14.

⁴ يعرف الاختفاء القسري بأنه: "القبض على الأشخاص واحتجازهم أو اختطافهم رغماً عنهم أو حرمانهم من حريتهم على أي نحو آخر على أيدي موظفين من مختلف فروع الحكومة أو مستوياتها أو على أيدي مجموعة منظمة، أو أفراد عاديين يعملون باسم الحكومة أو بدعم منها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو برضاها أو بقبولها، ثم رفض الكشف عن مصير الأشخاص المعينين أو عن أماكن وجودهم أو رفض الاعتراف بحرمانهم من حريتهم، مما يجرد هؤلاء الأشخاص من حماية القانون".

ينظر: [الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري](#)، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 133/47، 1992/12/18.

⁵ ينظر: التقرير الثاني، ص17، التقرير الثالث، ص17، التقرير الرابع، ص18، التقرير الخامس، ص21، التقرير السادس، ص16، التقرير السابع، ص10، التقرير الثامن، ص12.

⁶ التقرير الخامس، ص21.

⁷ عرفت [الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن](#) هذه الجريمة في المادة الأولى منها بقولها: "أي شخص يقبض على شخص آخر أو يحتجزه ويهدد بقتله أو إيذائه أو استمرار احتجازه من أجل إكراه طرف ثالث، سواء دولة أو منظمة دولية حكومية، أو شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً، أو مجموعة من الأشخاص على القيام أو الامتناع عن القيام بفعل معين كشرط صريح أو ضمني للإفراج عن الرهينة".

⁸ ينظر: التقرير الخامس، ص20، التقرير السادس، ص15، التقرير السابع، ص9، التقرير الثامن، ص11.

⁹ ينظر: التقرير الثالث، ص23، التقرير الرابع، ص21، التقرير الخامس، ص24، التقرير السادس، ص20، التقرير السابع، ص12.

¹⁰ ينظر: التقرير الثالث، ص24، التقرير الرابع، ص23، التقرير الخامس، ص25، التقرير السادس، ص21، التقرير السابع، ص13.

¹¹ ينظر: التقرير الرابع، ص4، التقرير الخامس، ص27، التقرير السادس، ص22، التقرير السابع، ص15.



10- الاعتداءات ضد فئات الأشخاص والأعيان المشمولة بحماية خاصة¹: أكدت تقارير لجنة التحقيق الدولية المستقلة على حرق "الحكومة" لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، إذ إنها أعاقت بصورة متعمدة جهود المرضى والجرحى لتلقي المساعدة. واستهدفت "القوات الحكومية" بصورة متعمدة المستشفيات الميدانية للحصول على ميزة عسكرية من خلال حرمان المعارضة والجهات التي يُعتقد أنها تدعمها من تلقي مساعدة طبية بشأن الإصابات التي لحقت بها، فارتكبت جريمة الحرب المتمثلة في مهاجمة الأعيان الخاضعة للحماية².

11- نهب الممتلكات وتدميرها: إن الاستيلاء على الممتلكات للاستخدام الخاص أو الشخصي (السلب) في سياق نزاع مسلح يُعد جريمة حرب. وإن تدمير ممتلكات خصم بصورة متعمدة من دون وجود ضرورة عسكرية لذلك أمر غير مشروع بموجب القانون الدولي الإنساني.

وقد بيّنت تقارير اللجنة ارتكاب النظام جريمة الحرب المتمثلة في السلب. وانتهاكه أيضاً القانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالتدخل التعسفي أو غير المشروع في الخصوصية والأسرة والمنزل³.

12- التهجير التعسفي أو القسري: أكد التقرير السابع للجنة التحقيق على تسبب القصف الجوي والعشوائي وغير المتناسب الذي تشنه قوات النظام، في التشريد التعسفي للسكان المدنيين⁴.

13- استخدام الأسلحة المحرمة دولياً: ولعل من أهمها استخدام السلاح الكيماوي في الغوطة الشرقية بتاريخ 2013/8/21⁵، واستخدام غاز الكلور⁶.

مما تقدم، نلاحظ السياسة الإجرامية الممنهجة التي اتبعتها النظام للقضاء على الثورة، بحيث أنه لم يدع جريمة من الجرائم إلا وارتكبها بحق الشعب، الأمر الذي يتطلب محاكمته ومحاسبة مسؤوليه العسكريين والأمنيين، لينالوا الجزاء العادل عما اقترفت أياديهم الأثيمة.

ثالثاً- مكافأة النظام "المجرم" على إجرامه:

يقوم جوهر إعلان جنيف¹ الخاص بسوريا على فكرة التشارك بين النظام وبين المعارضة في الحكم. يمثل هذا الأمر مخالفة لكل المعايير والقيم الأخلاقية والقانونية من حيث أنه يعني المجرم من تبعات إجرامه، لا بل يكافئه على إجرامه.

فبعد أن اتضح لنا، ومن خلال تقارير لجنة التحقيق الدولية المستقلة، إجرام هذا النظام بحق شعبه، فإن المكان الطبيعي لرموزه وأركانه وكبار شخصياته العسكرية والأمنية، التي تعد المسؤولة المباشرة عن ارتكاب هذه الجرائم، هو زنازين السجن وأعواد المشانق جزاء ما اقترفت أيديهم.

¹ أهم الأعيان المدنية التي خصها القانون الدولي الإنساني بالحماية المساجد والمستشفيات والمدارس والأماكن الأثرية.

² ينظر: التقرير الثالث، ص26، التقرير الرابع، ص27، التقرير الخامس، ص30، التقرير السادس، ص26، التقرير السابع، ص18.

³ ينظر: التقرير الثالث، ص27، التقرير الرابع، ص29، التقرير الخامس، ص32، التقرير السادس، ص29.

⁴ ص24، التقرير الثامن، ص30.

⁵ أكد تقرير لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة استخدام السلاح الكيماوي في غوطة دمشق بتاريخ 2015/8/21، وإن لم يحدد الجهة المسؤولة عنه.

⁶ أشار مجلس الأمن في قراره رقم 2209 لعام 2015 إلى استخدام غاز الكلور كسلاح في سوريا، وإن لم يحدد الجهة المسؤولة عنه.



بناء على ما تقدم، نعتقد أن أمام الثوار خيارين لرفض فكرة التشارك مع النظام استناداً إلى الحيشيات والأدلة التي ساقبتها تقارير الأمم المتحدة وقراراتها، وهما:

الأول: التركيز على فكرة "النظام مجرم" إعلامياً وقانونياً من خلال إنشاء هيئة حقوقية (كاللجنة القضائية التي يفترض أن يشكلها الائتلاف)، مدعومة من الفصائل والهيئات الثورية، تتولى جمع الأدلة والتواصل مع اللجان الأممية والمنظمات الحقوقية لبناء ملف حقوقي كامل عن جرائم النظام، وفي الوقت ذاته، تشرف على إرشاد الثوار وتوعيتهم لتلافي أي سلوك أو عمل قد يدينهم قضائياً في المحافل الدولية لاحقاً، وهذا هو المفترض من الناحية المبدئية ابتداءً.

ميزة هذا الخيار أنه سيركز على مسؤولية النظام عن الجرائم المرتكبة، ولكن من أهم سلبياته ضعف القيمة القانونية لهذا الملف وصعوبة تسويقه دولياً نظراً لاعتباره صادر عن جهة تعد خصماً للنظام.

الثاني: اشتراط فتح تحقيق دولي داخل سوريا عن الجرائم المرتكبة فيها خلال هدنة تسبق البدء بإجراءات المرحلة الانتقالية، يمهد لإحالة المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية إلى محكمة دولية خاصة، بحيث يجرمون من لعب أي دور في المرحلة الانتقالية. لتبدأ بعدها المرحلة الانتقالية بالتشارك بين شخصيات من المعارضة والنظام لم تتلخخ أيديها بدماء الشعب السوري.

من أبرز إيجابيات هذا الحل القيمة القانونية للتحقيقات والأدلة التي ستسوقها هذه اللجنة، نتيجة اعتبارها جهة مستقلة ودولية وحيادية، فضلاً عن أنها ستمهد حتماً لإبعاد أبرز الشخصيات الأمنية والعسكرية التابعة للنظام من لعب أي دور في المرحلة الانتقالية - في حال التزمت اللجنة الحياد التام-، نظراً لحجم الجرائم الكبير الذي ارتكبه بحق الشعب السوري.





الملحق الخامس عشر ماذا يعني القبول ببيان جنيف؟



استتاول هذه الورقة بيان جنيف الصادر في 30 حزيران 2012، من ناحية البنود والقرارات التي تضمنها، ومن ناحية القرارات اللاحقة التي بنيت عليه، ونص الدعوة التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة للمشاركة في مؤتمر جنيف 2 باعتبار أنه سيوجه مثلها لحضور جنيف 3، والبيان الرئاسي لمجلس الأمن الصادر بتاريخ 2015/8/17.

بيان جنيف:

استضاف مكتب الأمم المتحدة في جنيف، في 30 حزيران 2012، اجتماعاً ضمّ الأمين العام للأمم المتحدة، و الأمين العام لجامعة الدول العربية و وزراء خارجية روسيا و الصين و المملكة المتحدة و الولايات المتحدة و تركيا والعراق (رئيس مؤتمر قمة جامعة الدول العربية)، وممثلة الاتحاد الأوربي السامية للسياسة الخارجية والأمنية، بوصفهم "مجموعة العمل من أجل سوريا"، برئاسة المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسوريا.

حدد أعضاء مجموعة العمل خطوات وتدابير لتأمين التنفيذ الكامل لخطة النقاط الست وقراري مجلس الأمن 2042 و 2043، بما يشمل وقفاً فورياً للعنف بكافة أشكاله.

تضمن البيان أربعة مبادئ وخطوط توجيهية للعملية الانتقالية على النحو التالي:

أولاً: منظور للمستقبل: وفيه أن الشريحة العريضة من السوريين الذين استشيروا عن تطلعات الشعب السوري أبدوا رغبة واضحة في إقامة دولة:

1- تكون ديمقراطية وتعددية بحق.

2- تمتثل للمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

3- تتيح فرصاً وحظوظاً متساوية للجميع، فلا مجال للطائفية أو التمييز على أساس عرقي أو ديني أو لغوي.

ثانياً: خطوات واضحة في العملية الانتقالية لا رجعة فيها تشمل:

1- إقامة هيئة حكم انتقالية باستطاعتها أن تهيئ بيئة محايدة تتحرك في ظلها العملية الانتقالية، ويترتب على ذلك أن

هيئة الحكم الانتقالية ستمارس كامل السلطات التنفيذية، ويمكن أن تضم أعضاء من الحكومة والمعارضة الحاليين

ومن المجموعات الأخرى، ويجب أن تشكل على أساس الموافقة المتبادلة.

2- وجوب تنفيذ نتائج عملية الحوار الوطني الذي يشارك فيه جميع فئات المجتمع السوري.

3- على هذا الأساس يمكن أن يعاد النظر في النظام الدستوري والمنظومة القانونية، وستعرض نتائج الصياغة الدستورية

على الاستفتاء العام.

4- الإعداد لانتخابات حرة ونزيهة وتعددية.

5- وجوب تمثيل المرأة تمثيلاً كاملاً في جميع جوانب العملية الانتقالية.

ثالثاً: السلامة والاستقرار والهدوء:



- 1- نزع سلاح المجموعات المسلحة وتسريح أفرادها، وإعادة إدماجهم.
- 2- خطوات لحماية الفئات الضعيفة، ومعالجة المسائل الإنسانية، والإفراج عن المحتجزين.
- 3- استمرار المؤسسات الحكومية والموظفين من ذوي الكفاءات، فمن الواجب الحفاظ على الخدمات العامة، أو استعادة سير عملها، ويشمل ذلك فيما يشمل قوات الجيش ودوائر الأمن.
- 4- الالتزام بالمساءلة والمصالحة الوطنية.

رابعاً: خطوات سريعة للتوصل إلى اتفاق سياسي ذي مصداقية:

وأهم ما فيها: أن النزاع يجب أن يحل بالحوار السلمي وعن طريق التفاوض حصراً.

النقاط الست:

- (1) الالتزام بالتعاون مع المبعوث في عملية سياسية تشمل كل الأطراف السورية لتلبية التطلعات المشروعة للشعب السوري وتحديثه ومخاوفه ومن أجل هذا الغرض الالتزام بتعيين وسيط له سلطات عندما يطلب المبعوث ذلك.
- (2) الالتزام بوقف القتال والتوصل بشكل عاجل إلى وقف فعال للعنف المسلح بكل أشكاله من كل الأطراف تحت إشراف الأمم المتحدة لحماية المدنيين وتحقيق الاستقرار في البلاد.
- (3) ضمان تقديم المساعدات الإنسانية في الوقت الملائم لكل المناطق المتضررة من القتال ولتحقيق هذه الغاية وكخطوات فورية قبول وتنفيذ وقف يومي للقتال لأسباب إنسانية وتنسيق التوقيات المحددة وطرق الوقف اليومي للقتال من خلال آلية فعالة بما في ذلك على المستوى المحلي.
- (4) تكثيف وتيرة وحجم الإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفاً وبوجه خاص الفئات الضعيفة والشخصيات التي شاركت في أنشطة سياسية سلمية.
- (5) ضمان حرية حركة الصحفيين في أنحاء البلاد وانتهاج سياسة لا تنطوي على التمييز بينهم فيما يتعلق بمنح تأشيرات الدخول.
- (6) احترام حرية التجمع وحق التظاهر سلمياً كما يكفل القانون.

القرار 2042 و مرفقه النقاط الست، و القرار 2043 : حول إنشاء بعثة مراقبة تابعة للأمم المتحدة، و تسهيل عملها.

القرار 2139:

- 1- يدين بشدة الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من جانب السلطات السورية، فضلاً عن الاعتداءات على حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني من جانب الجماعات المسلحة.



- 2- يطالب جميع الأطراف بوضع حد فوري لجميع أشكال العنف، بغض النظر عن مصدرها،..... ويؤكد أن بعض هذه الانتهاكات قد تشكل جرائم حرب و جرائم ضد الإنسانية.
- 3- يدعو جميع الأطراف إلى القيام فوراً برفع الحصار عن المناطق المأهولة بالسكان، بما في ذلك المناطق الكائنة في الحبي القديم من مدينة حمص(حمص)، ونبل والزهراء(حلب).....
- 4- يطالب جميع الأطراف بوقف الاستخدام العسكري للمرافق الطبية والمدارس وغيرها من المنشآت المدنية، وتجنب إقامة مواقع عسكرية في المناطق المأهولة.
- 5- يهيب بالسلطات السورية وجماعات المعارضة الالتزام بمحاربة ودحر المرتبطين بتنظيم القاعدة من منظمات وأفراد، والجهات المنتسبة له والجماعات الإرهابية الأخرى.

القرار 2165:

يعرب عن جزعه الشديد إزاء الهجمات الموجهة ضد البنى التحتية المدنية، بما في ذلك قطع إمدادات المياه بشكل متعمد.

الدعوة التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة للمشاركة في مؤتمر جنيف 2:

تضمنت أن من أهداف المؤتمر: (الحفاظ على المؤسسات العامة واستعادة دورها، هذا الأمر يتضمن أيضاً الأجهزة العسكرية والأمنية وأجهزة المخابرات).
وفيها ثلاثة ملاحق:

- 1- تضمّن الملحق الأول بيان جنيف.
- 2- تضمّن الملحق الثاني الفقرات الخاصة بقرارات مجلس الأمن الخاصة بمشاركة المرأة، والتي تحث على ضمان زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار.
- 3- تضمّن الملحق الثالث قواعد المؤتمر، ومنها: يعتبر بيان جنيف، وبالتحديد المبادئ الواردة فيه والخطوط التوجيهية لعملية الانتقال السياسي بقيادة سورية ملزم سياسياً وهو الأساس الذي سيعقد عليه المؤتمر، والذي سيعمل الطرفان السوريان على تطبيقه بشكل كامل.

البيان الرئاسي لمجلس الأمن في الجلسة 7504:

- 1- يدين الأعمال الإرهابية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ولجبهة النصرة وجميع الأفراد والجماعات والمؤسسات المرتبطة بتنظيم القاعدة.
- 2- يؤيد خطة ديمستورا في مجموعات العمل الأربع: السلامة والحماية للجميع، والقضايا السياسية والقانونية، والمسائل الأمنية والعسكرية ومكافحة الإرهاب، واستمرارية الخدمات العامة وإعادة الإعمار والتنمية.
- 3- يمكن البناء على مبادرات موسكو والقاهرة وباريس وآستانة.



ماذا يعني القبول ببيان جنيف؟

إن "الشروع في عملية سياسية تفضي إلى انتقال سياسي وفق بيان جنيف" يعني القبول بكل ما ذكر أعلاه، وهذا يعني:

- 1- القبول بالوصاية الدولية في بيان جنيف الذي صيغ بعيداً عن أي مشاركة سورية فيه، لذا نجد الدول التي توافقت عليه تعتمد كحل وحيد، وتحمل كل المبادرات التي صدرت عن قوى الثورة.
- 2- القبول ببيان جنيف قد يكون صالحاً يوم صدوره حين كان عدد الشهداء (18182)، لكن بعد أكثر من ثلاث سنوات وقتل مئات الآلاف، وإخفاء مثلهم، وتشريد الملايين، واستخدام الكيماوي، فإن الإعلان مسبقاً عن القبول بمشاركة النظام المسؤول عن هذه الجرائم في هيئة الحكم الانتقالي يعتبر تنازلاً كبيراً مجانياً من جانب المقاتلين.
- 3- القبول بشكل الدولة المنصوص عليها في (منظور للمستقبل)، وهي: (دولة ديمقراطية وتعددية بحق، وتمثل للمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتتيح فرصاً وحظوظاً متساوية للجميع، فلا مجال للطائفية أو التمييز على أساس عرقي أو ديني أو لغوي).
- 4- أن الخطوات التي تجري في العملية الانتقالية ستكون محصنة دستورياً، أو بمبادئ فوق دستورية بحيث تكون (لا رجعة فيها).
- 5- أن هيئة الحكم الانتقالي سيكون لها (صلاحيات تنفيذية كاملة) فقط، بمعنى أنه ليس لها أي صلاحيات تشريعية وقضائية، وهذا يعني بقاء المؤسسات القضائية والتشريعية القائمة حالياً إلى ما بعد (تنفيذ نتائج عملية الحوار الوطني الذي يشارك فيه جميع فئات المجتمع السوري، وعلى هذا الأساس يمكن أن يعاد النظر في النظام الدستوري والمنظومة القانونية).
- 6- أن هيئة الحكم الانتقالي ملزمة بضم أعضاء من الحكومة الحالية للنظام، وأن للمعارضة الخيار في الاعتراض على قسم منهم وليس جميعهم، كما أن نسبتهم ليس محددة، هل هي النصف أو أقل أو أكثر، كذلك لم يرد توصيف ل (المجموعات الأخرى) التي ليست حكومة ولا معارضة، ولا نسبتهم، ولا الجهة التي سوف تسميهم.
- 5- القبول ب (نزع سلاح المجموعات المسلحة وتسريح أفرادها، وإعادة إدماجهم)، وهذا يجري بوجود الجيش النظامي الحالي، والدوائر الأمنية الحالية.
- 6- القبول ب (الحفاظ على الخدمات العامة، ويشمل ذلك فيما يشمل قوات الجيش ودوائر الأمن).
- 7- الاعتراف بارتكاب الفصائل المقاتلة انتهاكات قد تصل إلى أن تكون جرائم حرب، أو جرائم ضد الإنسانية، مثل حصار تبل والزهران، وقطع مياه عين الفيحة عن دمشق.
- 8- الالتزام بوقف الاستخدام العسكري للمرافق الطبية والمدارس وغيرها من المنشآت المدنية، وتجنب إقامة مواقع عسكرية في المناطق المأهولة، وهذا يعني وجوب الانسحاب إلى خارج المناطق السكنية بالكامل.



- 9- القبول بأن بيان جنيف بوضعه الحالي " ملزم سياسياً" وهو الأساس الذي ستجري وفقه العملية السياسية، وأما ما تشترطه المعارضة من شروط مسبقة فأمر غير مقبول، ويمكن لها أن تطرح مطالبها أثناء عملية التفاوض.
- 10- وجوب إدانة جبهة النصرة باعتبارها تنظيمًا إرهابيًا، واعتبار الفصائل التي تتعاون معها تنظيمات إرهابية.



الملحق السادس عشر

تعليق على البيان المشترك بين الفصائل والائتلاف والمتضمن رفض خطة "اللجان الأربعة"



في اليوم الذي يعلن فيه وزير خارجية نظام الأسد من منصة الجمعية العامة للأمم المتحدة، قبوله لخطة ديمستورا المتضمنة "اللجان الأربعة" والتي نص عليها بيان مجلس الأمن الرئاسي بتاريخ 2015/8/17، أصدر الائتلاف مع الفصائل بياناً مشتركاً يتضمن رفض هذه الخطة.

بعد الاطلاع على البيان وقراءته قراءة سريعة، نبين أبرز نقاط القوة والضعف الواردة فيه، لنتركز على بعض جوانب البيان التي كانت بحاجة إلى توضيح وترويح، لنخرج ببعض التوصيات في سياق الاستفادة من البيان ودعمه وترويجه في الأروقة المحلية والدولية.

أولاً- نقاط القوة:

- 1- توقيع غالبية فصائل الثورة السورية على البيان، وكان لافتاً الحضور القوي لفصائل حوران، بحيث يمكن القول: كان هذا البيان الأول من نوعه الذي يجمع فصائل الثورة السورية.
- 2- اشتراك الفصائل مع الائتلاف في التوقيع على هذا البيان، حيث يعد البيان الأول الذي تشترك فيه فصائل الثورة مع الائتلاف، وقد يبدن لمرحلة لاحقة من التنسيق بين الطرفين.
- 3- سوقه للأسباب والمبررات التي دفعت الموقعين لرفض خطة ديمستورا.
- 4- ترك الباب مفتوحاً لقبول بالخطة في حال اتخذت بعض الإجراءات "أخذ الملاحظات الواردة في البيان، وتوضيح النقاط الغامضة"، وهذا يترك مجالاً للمناورة السياسية للفصائل، والشد والجذب فيما لو تعرضت للضغوط لاحقاً.
- 5- تمسك البيان بثابت واحد مبدئي قبل الدخول في المفاوضات "الإعلان بشكل صريح وفعلي عن استثناء رأس النظام وأركانه من أي دور في العملية السياسية". وهذا الأمر أقوى من الناحية السياسية بحيث لا تشتت الجهود، ويتم تجنب قضية المساومات السياسية فيما لو تعددت الشروط.

ثانياً- نقاط الضعف:

- 1- افتقد البيان لأية أرقام أو إشارة إلى مستندات تبين ماذا يمكن أن يحدث في حال القبول بهذه الخطة. مثلاً (بموجب أرقام الأمم المتحدة، وتقديرات المنظمات الحقوقية، يمكن الإشارة إلى عدد الشهداء الشهري، فمثلاً إذا قدرنا أن الخطة بحاجة إلى ستة أشهر فهذا يعني) وهكذا.
- 2- ما ترشح على وسائل التواصل الاجتماعي من خلاف بين الائتلاف والفصائل، نتيجة قيام الائتلاف بإصدار البيان وتبنيه وكأنه الجهة التي رعت إصداره، الأمر الذي يهدد بالدخول في مهاترات إعلامية بين الطرفين تذهب القيمة السياسية للبيان¹.
- 3- كان من الأفضل الإشارة إلى ضرورة بناء الحل السياسي على أسس عادلة تعطي الشعب حقوقه وتعاقب المجرمين، وربط ذلك بما حدث في العراق من كوارث نتيجة بناء العملية السياسية على أسس غير عادلة.

¹ ينظر: [تغريدات](#) أحمد محمد نجيب أحد قادة أحرار الشام بخصوص البيان بتاريخ 2015/10/3، واتهام الائتلاف بسرقة.



- 4- كانت المسوغات التي جاء بها البيان من أجل إثبات عدم شرعية بشار الأسد ضعيفة خصوصاً تلك المتعلقة "بتوريث السلطة"، فهل كان حافظ الأسد رئيساً شرعياً!!!.
- كان من الأفضل الاكتفاء بإيراد أن الأسد فقد شرعيته بعد أن واجه المظاهرات السلمية المناهضة بالتغيير السلمي بالحديد والنار.
- 5- لم يشر البيان إلى الاجتماعات والمراسلات بين الفصائل وبين ديمستورا وتجاهلها من قبل الأخير.
- 6- عدم الإشارة إلى الثوابت التي وردت في وثيقة المبادئ الخمسة للثورة السورية برعاية المجلس الإسلامي السوري، فكان من المناسب تدويل هذه الوثيقة في بيان له وزنه السياسي كهذا البيان.
- 7- الصورة الإعلامية الضعيفة التي ظهر بها البيان نتيجة عدم وجود حشد إعلامي قوي له.

ثالثاً- قضايا كانت تحتاج إلى تروي وتوضيح:

من خلال التواصل مع بعض المكاتب السياسية للفصائل تبين عدم وجود إطلاع دقيق لخطة ديمستورا وبعدها القانوني، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، كان هنالك تعجل على ما يبدو في ربط الموقف الرفض لخطة "المجموعات الأربعة" بالعدوان الروسي الأخير.

بناء على ذلك نعتقد أنه كان من الأفضل التروي في أمرين اثنين:

- 1- رفض "فكرة المجموعات الأربعة" بالمطلق، خصوصاً وأن الفكرة فيها إيجابيات وسلبيات، ويمكن التركيز على إيجابياتها على الأقل من أجل إحراج النظام، وبالتالي كان هنالك أكثر من خيار:
- أ- خيار الموافقة مع التقييد: بوضع عدة شروط منها على سبيل المثال رحيل الأسد وإعادة هيكلة الجيش والأمن وتقييد المدة بشهر فقط.. إلخ. ويعتقد أن هذا الخيار كان الأفضل خصوصاً وأن النظام ذاته أعلن الموافقة علماً بأنه فسر خطة ديمستورا وفق رؤيته¹، ولن ينفذ شيء منها، وبالتالي كان ممكناً أخذ الموقف ذاته.
- ب- خيار تبادل الأدوار: هذا الخيار جيد ولكن يحتاج إلى تنسيق عالي بين مختلف أطراف الثورة بحيث يقبل طرف، ويرفض طرف آخر. سلبيته الأساسية أنه سيظهر الثورة بمظهر التشتت والتفرق.
- 2- التسرع في الموقف من العدوان الروسي واعتبار روسيا قوة احتلال: يعتقد أن هذا الأمر بحاجة إلى تقييم ودراسة سياسية قانونية لدراسة مختلف الخيارات تجاهه وتقييمها، بدلاً من وضع أنفسنا في موقف "رد الفعل"، والتسرع في إطلاق المواقف تهايباً مع الشارع، هذا من جهة.
- ومن جهة أخرى، كان البيان ذاته مضطرباً في توصيف روسيا، فتارة يصف تدخلها بالتصعيد، وتارة أخرى يصفها بالاحتلال، وكان من الأجدي وضع توصيف ثابت "احتلال أو عدوان" يضطر عليه البيان.

رابعاً- توصيات:

¹ جاء في كلمة وليد المعلم أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 2015/10/2 ما يلي: "سوريا توافق بلجان الخبراء للعصف الفكري الأربعة التي اقترحتها المبعوث الخاص ديمستورا، بعد تأكيده مراراً أن هذه اللجان هي لنبال الأفيكار، وهي مشاورات تمهيدية غير ملزمة، يمكن الاستفادة من مخرجاتها التي يتم التوافق عليها للتخصير فيما بعد لإطلاق جنيف3".



لا شك أن الصورة الجماعية والتوحيدية التي ظهرت في البيان تعد أبرز إيجابية فيه بغض النظر عن صحة الموقف من عدمه. لذلك لا بد من تكاتف الجهود السياسية والإعلامية من أجل تبرير هذا البيان وإظهار الثورة "بمظهر المهاجم لا المدافع"، في موقفها هذا الذي يتطلب ما يلي:

- 1- وضع خطة إعلامية مشتركة والبدء بتنفيذها فوراً تتضمن التسويق لهذا البيان، وتوضيح أسبابه أمام الرأي العام الدولي فضلاً عن المنظمات والدول المهتمة بالشأن السوري، إذ من المؤكد أن النظام سيحاول تبرير عدم التزامه لاحقاً بعدم وجود طرف في المعارضة والثوار يقبل الحل السياسي، خصوصاً بعد إعلانه القبول بمقترحات ديمستورا.
- 2- ضرورة تكثيف الكتابات الصحفية والمقالات، خصوصاً باللغة الإنكليزية، التي توضح مثالب خطة "المجموعات الأربعة" وأسباب رفض الثوار لها.
- 3- إيقاف أية إمكانية للتراشق الإعلامي، ومحاولة حل الخلاف بين الفصائل والائتلاف داخل البيت الداخلي إن أمكن، وإلا فالأفضل إصدار بيان توضيحي من الائتلاف.



الملحق السابع العشر قراءة في وثيقة المبادئ الخمسة



المحتويات

253	مقدمة:
254	أولاً- السياق الزمني والسياسي:
255	ثانياً- اختيار مكان الإعلان عن الوثيقة:
256	ثالثاً- مضمون وثيقة المبادئ الخمسة: الخطاب الوطني
257	رابعاً- قراءة في الموقعين على الوثيقة:
259	خامساً- استعراض ردود الأفعال على وثيقة المبادئ الخمسة:
262	خاتمة:



مقدمة:

ارتفعت في الآونة الأخيرة العديد من الأصوات المحلية والدولية منادية بضرورة وضع حد للمأساة السورية، وإيجاد مخرج سياسي لها. فبدأت كل دولة بتقديم رؤيتها ومقترحاتها في هذا المجال، إما عبر التصريحات السياسية أو عبر البيانات التي كانت تصدر عقب مؤتمرات ترعاها كما حدث في القاهرة وموسكو والأستانا. وليجد السوريون أن خلاصة الحل الذي وصلت إليه هذه الدول هو في بيان جنيف 1 الصادر في 2012/6/30 عن مجموعة الاتصال بخصوص سوريا، والذي يقوم على فكرة أن "النظام شريك في الحل" و"ضرورة المحافظة على مؤسسات الدولة بما فيها المؤسسات العسكرية والأمنية". وليعيد المجتمع الدولي التأكيد على هذا المضمون من خلال بيان مجلس الأمن الصادر بتاريخ 2015/8/17، الذي أضاف بنداً أساسياً هو "محرية الإرهاب" الذي حصره في داعش وجبهة النصرة، متناسياً إرهاب النظام ومليشياته ومرتقته.

شعرت غالبية القوى الثورية بالكارثة التي يمثلها هذا الحل بالنسبة للسوريين وثورتهم، وبأن الدول تضع الحلول المتناسبة مع مصالحها مستغلة حالة فراغ القيادة التي تعاني منها الثورة، ولتتحدث نيابة عن السوريين.

هنا، بادر المجلس الإسلامي السوري - محاولاً سد ثغر قصرت القوى الثورية الأخرى خصوصاً السياسية منها، في سده، وموظفاً مكانته كمرجعية شرعية للثورة، وقبوله العام لدى مختلف القوى الثورية بمختلف تخصصاتها - برعاية إصدار وثيقة مبادئ الثورة وثوابتها التي حملت اسم "المبادئ الخمسة للثورة السورية" بتاريخ 2015/9/18، حيث جمعت توقيع ما يزيد عن ثمانين جهة ثورية وشخصية وطنية، موجهةً بذلك رسالة إلى العالم مفادها: أن للثورة أهلها الذين يعرفون ثوابتهم ومبادئهم التي لن يتنازلوا عنها مهما كانت الظروف.

تأتي الورقة في سياق تقييم الوثيقة من مختلف جوانبها نتيجة الشعور بأهمية وجود دراسة توضح نقاط قوتها من أجل أن يتابع الموقعون عليها تقويتها والبناء عليها، ومن ثم استغلالها. واقترح مجالات التطوير المتاحة، خصوصاً إذا أدركنا أهمية هذه المبادئ من جهة أنها تعد المرة الأولى التي يجمع فيها طيف واسع من القوى الثورية على مجموعة من الثوابت.

قسمنا الورقة إلى خمسة فقرات: استعرضنا في الأولى السياق الزمني والسياسي لصدور الوثيقة، ثم قيمنا مضمونها واختيار مكان إصدارها، لنتنقل إلى دراسة قوائم الموقعين عليها، ونختتمها ببيان ردود الأفعال المختلفة عليها.



أولاً- السياق الزمني والسياسي:

تأتي هذه الوثيقة بعد مرور ما يقارب أربع سنوات ونصف من انطلاق الثورة، في ظل استمرار حالة التشرذم السياسي- العسكري التي تعاني منها الثورة، والتي أدت إلى إطلاق كل طرف -سواء أكان سياسياً¹ أم عسكرياً²- رؤيته الخاصة لثوابت الثورة التي لا يمكن التنازل عنها في أي حل سياسي مستقبلي.

على الصعيد السياسي، عُقدت العديد من المؤتمرات للقوى السياسية "المحسوبة على المعارضة السورية" في القاهرة وموسكو والأستانة، وصدرت عنها بيانات ومواثيق تقبل بفكرة "مشاركة النظام في الحل وفي مستقبل سوريا"³، هذا من جهة.

ومن جهة ثانية، تصاعد اهتمام الفصائل العسكرية الثورية بالحل السياسي، وبدا ذلك واضحاً من خلال ازدياد اجتماعاتها مع مراكز الحوار والأبحاث المهمة بالحل السياسي في سوريا⁴، وعقدتها لعدة لقاءات مع فريق الأمم المتحدة الخاص بسوريا⁵، وتصريحات وكتابات العديد من قياداتها⁶، إضافة إلى إصدار العديد من البيانات ذات المضمون السياسي⁷.

لقد ارتفعت وتيرة الحديث الدولي عن ضرورة الحل السياسي "للحرب" الدائرة في سوريا. بغض النظر عن الدوافع، فقد تصاعدت مؤخراً التصريحات الرسمية التي تعيد التأكيد على ضرورة الحل السياسي، وترافق ذلك بإعادة التركيز على مرجعية "جنيف 1" كوثيقة مقبولة دولياً لهذا الحل⁸، والتي تركز بالجمل على فكرة أن "النظام شريك في الحل"، وتفسير ذلك بضرورة المحافظة على مؤسستي الجيش والأمن، وبقاء بشار الأسد على رأس السلطة على الأقل خلال المرحلة الانتقالية⁹. هذه الفكرة التي تتناقض مع الهدف الرئيس الذي قامت الثورة من أجله ألا وهو: "إسقاط النظام" ممثلاً بالمؤسستين اللتين أجزمتا بحق الشعب السوري "الجيش والأمن" لإعادة بنائهما على أسس وطنية صحيحة.

ضمن هذا السياق، أتت مبادرة المجلس الإسلامي السوري في رعاية إصدار وثيقة المبادئ الخمسة للثورة السورية، لتوضح الثوابت والمبادئ التي لا يمكن التنازل عنها في أية عملية سياسية مستقبلية، خصوصاً بعد تعدد بيانات وإعلانات قوى "المعارضة"

¹ ينظر على سبيل المثال: ثوابت الائتلاف، موقع الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة.

² ينظر على سبيل المثال: بيان للقوى الفاعلة على الأرض بخصوص جنيف 2، والذي تضمن شروط هذه الفصائل للدخول في الحل السياسي.

³ ينظر: النص الكامل لخارطة الطريق كما أقرها مؤتمر القاهرة للمعارضة السورية 2015/6/9، ملف عن مؤتمر موسكو 1 بين ممثلين عن "المعارضة السورية" والنظام السوري، مركز الشرق العربي، 2015/1/31، خبر صحفي: موسكو 2: ورقة من 10 نقاط... وعبد العظيم يعلن الفشل، موقع الأخبار، 2015/4/10. إعلان أستانا للحل السياسي، 2015/5/27.

⁴ على سبيل المثال، تعددت اجتماعات الفصائل الثورية مع هذه المراكز مثل مركز كارتر، ومركز بروكجز للحوار، ومركز Hd للحوار.

⁵ ديمستورا التقى بالهيئة السياسية للائتلاف والفصائل المسلحة، السوري اليوم، 2015/9/22، دي مستورا يبحث مع فصائل المعارضة السورية تقريره النهائي، الخليج أون لاين، 2015/7/4.

⁶ ينظر على سبيل المثال: تغريدات أبو عيسى الشيخ عضو المجلس السياسي في حركة أحرار الشام بتاريخ 2015/9/17، ومقالات مدير مكتب العلاقات الخارجية في الحركة ليب النحاس في صحيفة التلغراف وغيرها.

⁷ كان آخرها البيان الصادر عن العديد من فصائل الثورة السورية بخصوص بيان مجلس الأمن الخاص بسوريا، 2015/9/15.

⁸ ينظر على سبيل المثال: بيان مجلس الأمن بخصوص الوضع في سوريا بتاريخ 2015/8/17.

⁹ ينظر على سبيل المثال: خبر صحفي: على الأسد الرجيل ولو بعد حين، موقع العربية نت، 2015/9/19، خبر صحفي: ميركل: يجب مشاركة الأسد في أية مفاوضات، الجزيرة نت، 2015/9/24.



السياسية التي تقبل بفكرة "مشاركة النظام في حل الأزمة" وبعد إعلان أهم فصائل الثورة قبولها بمبدأ جنيف¹، وذلك في بيانها الصادر بتاريخ 2015/9/15¹.

لقد هدفت هذه الوثيقة لتحقيق عدة أهداف أهمها:

- 1- وضع خطوط حمراء لأية عملية سياسية تهدف إلى حل "الأزمة السورية"، بحيث لا تلتف على الثورة السورية ومطالبها الحقة، مما يذكر جميع الأطراف المحلية والدولية بأصل الثورة وأهدافها.
- 2- توجيه رسالة إلى العالم بأن قوى الثورة والمعارضة على اختلاف توجهاتها ومشاريعها، متفقة على المبادئ الثورية الأساسية.
- 3- التأكيد على رفض الثوار لفكرة مشاركة النظام في حل "الأزمة"، وليس لفكرة الحل السياسي ذاتها. مما يدفع عن الثوار تهمة "الإصرار على الحل العسكري ورفض الحل السياسي".

ثانياً- اختيار مكان الإعلان عن الوثيقة:

اختار المجلس الإسلامي السوري مدينة إسطنبول التركية مكاناً للإعلان عن وثيقة المبادئ الخمسة. لا شك أن موقف الدولة التركية من الثورة كان داعماً، كما أن غالبية الأنشطة السياسية الخاصة بالثورة تركزت بمدينة إسطنبول التي لا يخفى موقعها ورمزيتها التاريخية على أحد.

تتطلب خصوصية كل حدث ومضمونه، اختيار المكان المناسب له، ومن وجهة نظرنا لم يكن اختيار مدينة إسطنبول موفقاً، وكان من الأفضل إعلانها من داخل سوريا لعدة أسباب أهمها:

- 1- مضمون الوثيقة: فهي تمثل ثوابت للشعب السوري وثورته، وبالتالي لم يكن من المناسب إعلانها من خارج البلد.
- 2- وجود مناطق محررة وآمنة نسبياً.
- 3- تأكيد تلاحم القوى الموقعة على الوثيقة بالشعب وأرضه.
- 4- سيشكل إعلان هذه الوثيقة من الداخل علامة فارقة، وسيميزه عن غالبية الإعلانات السياسية التي كانت تطلق من خارج سوريا، وبالتالي إمكانية استخدام هذه الميزة لتسويق الوثيقة وإشعار الشعب السوري والدول الخارجية باختلافها عما سواها من الوثائق.
- 5- طالما أن أحد الأهداف الرئيسة للوثيقة هو الوقوف في وجه سلبات وثيقة جنيف¹ وقرارات مجلس الأمن وبياناته من جهة رفض المحافظة على مؤسسات النظام، وإعادة إنتاجه، فإنه يمكن استغلال نقطة إعلان الوثيقة من الداخل، بأنها تمثل الشعب السوري على عكس تلك التي صممت وفصلت في الخارج بما يتناسب مع مصالح الدول.

¹ ينظر: البيان الصادر عن العديد من فصائل الثورة السورية بخصوص بيان مجلس الأمن الخاص بسوريا، 2015/9/15.



ثالثاً- مضمون وثيقة المبادئ الخمسة: الخطاب الوطني

تبنت الوثيقة خطاباً وطنياً جامعاً ابتعد عن الألفاظ الأيديولوجية التي تثير حساسيات الأقليات والدول، والعبارات "العلمانية البحتة" التي تثير حفيظة الفصائل والقوى "الإسلامية"، وقد انعكس ذلك بوضوح على العبارات والكلمات المستخدمة "السوريون، الشعب السوري" التي تكررت إحدى عشرة مرة، و"الوطنية" التي تكررت أربع مرات، و"سورية" التي ذكرت خمس مرات، والتي بالمجمل تشكل قاسماً مشتركاً بين مختلف قوى المعارضة والثورة على اختلاف توجهاتهم.

على الرغم من ذلك، يمكن أن نورد الملاحظات التالية في سياق قراءة مضمون الوثيقة، وهي:

1- تشير الوثيقة بشكل غير مباشر إلى الطابع الإسلامي المتجذر في الخطاب الوطني السوري، بدا ذلك واضحاً في الترويسة "بسملة" وفي الإشارة إلى حقوق السوريين التي كفلها الإسلام، مع ملاحظة تقديمه على غيره من الأنظمة، حيث أكدت الوثيقة بأن السوريين: "لا يمكن أن يتنازلوا عن حقوقهم الإنسانية والوطنية التي كفلها الإسلام، وكفلتها كل الشرائع السماوية والقوانين والنظم الدولية".

2- جاء في الوثيقة: "بيان إلى الشعب السوري العظيم، وأحرار العالم في كل مكان".

في الواقع، صدرت هذه الوثيقة عن أهم القوى الثورية والسياسية والشخصيات الوطنية مخاطبة الشعب السوري وأحرار العالم، وهذه نقطة ضعف برأينا، إذ كان من المفترض إصدار هذه الوثيقة باسم الشعب السوري، بحيث يكون بيان (من) الشعب السوري، وكان من الممكن تطبيق ذلك عملياً من خلال ترتيب رعاية مشتركة بإصدارها من الجهة التي يفترض أنها "تمثل" الشعب السوري وهي "الائتلاف الوطني"¹ مع توقيعها من الجهات الثورية والشخصيات الوطنية نفسها، فهذا سيعطي قوة سياسية أكبر للبيان.

لقد وقع البيان ذاته في تناقض شكلي؛ وكأنه يخبر الشعب عن نفسه: ("إن السوريين"، "ماضون... متمسكون")، ويعلمه بثوابته ومبادئه. وكان الأولى للخروج من هذا التناقض أن يكون التصدير إما بـ "بيان من القوى الثورية...."، ثم توجه الرسائل إلى الشعب وإلى أحرار العالم كل على حدة، أو بـ "بيان إلى أحرار العالم" بحيث تخاطب الوثيقة هذه الجهة وتعلمها بثوابت الشعب.

3- كان واضحاً لدى كاتب البيان رغبتهم في تذكير الجميع بأصل الثورة وأهدافها الأصيلة التي لا يمكن التنازل عنها، كمقدمة ضرورية لفهم الثوابت، والتفريق بين الضحية والجلاذ.

4- تمثل الثوابت الخمسة سقفاً أعلى مقارنة بالمبادرات السياسية المطروحة، وهي من هذا المنطلق تعد طرْحاً أولياً جيداً للحوار والمعارضة.

5- يوحي ترتيب الثوابت، بوجود أولويات ضمنها.

6- نعتقد أفضلية إضافة كلمة "مليشياوية" إلى العبارة التالية: "تفكيك أجهزة القمع الاستخباراتية والعسكرية"، إيضاحاً لعدم قبول الشعب بالمليشيات التي شكلها النظام أثناء الثورة²، وضرورة حلها.

¹ يمكن الاعتماد في هذا المجال، على الأقل دولياً، على قرارات جامعة الدول العربية وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ذي الصلة.

² من المليشيات التي شكلها النظام: مليشيا الدفاع الوطني، وكتائب البعث، ودرع الساحل وغيرها.



- 7- أكدت الوثيقة على وجوب المحافظة على هوية الشعب من دون أن تحددها، ولعل هذا الأمر مقصود في الوقت الحالي، لعدم إثارة خلاف بين هيئات الثورة وفصائلها.
- 8- يبدو أن الغاية من حصر القوى الأجنبية والإرهابية هو: عدم ترك الأمر فضفاضاً للدول بحيث تستخدمه كوسيلة للضغط على الثوار، ووصمهم بالإرهاب. ومع ذلك فإن لهذا الحصر سلبية أساسية متمثلة بعدم إمكانية توسيع هذا الوصف ليشمل تنظيمات أجنبية وإرهابية متعددة كلواء الفاطميون وغيره من التنظيمات التي يصعب حصرها.
- 9- كان واضحاً من إيراد عبارة "نرى أن تأجيل البت في القضية الأساسية وهي رحيل الأسد وميليشياته، وبناء الدولة السورية الوطنية الواحدة المستقلة، مع عدم تقديم أي ضمانات جديدة في هذا الإطار، لن يزيد المشكلة إلا تعقيداً، والجراح إلا عمقاً"، الرد على الأصوات الدولية التي خرجت مؤخراً القابلة بمنح الأسد دوراً خلال المرحلة الانتقالية.
- 10- يبدو أن الغاية من ذكر بيان مجلس الأمن الأخير الصادر في 2015/8/17، كونه آخر وثيقة دولية أكدت على فكرة "النظام شريك في الحل" والمحافظة على مؤسسات الدولة بما فيها الجيش والأمن، وأعاد التذكير بأساس الحل السياسي في سوريا "جنيف 1".
- 11- تحميل مجلس الأمن المسؤولية المباشرة عما حدث ويحدث في سوريا، يشير إلى أمرين: الأول، رغبة الموقعين بتجنب ذكر دول بعينها وتحميلها المسؤولية، والثاني، قناعة الموقعين، أو على الأقل إظهار القناعة، بقدره مجلس الأمن على وضع حد للمأساة السورية.
- 12- كان واضحاً لدى كاتبي البيان قناعتهم بوجود قصد لدى مجلس الأمن بإطالة النزاع في سوريا، ظهر ذلك من خلال فعل "تغافل" الذي يشير إلى هذا المعنى.
- 13- يستشف القارئ من عبارة "ثوابت شعبنا الكبرى" و"ثوابت الشعب السوري" إلى وجود مبادئ وثوابت أخرى لم ترد في الوثيقة.

رابعاً- قراءة في الموقعين على الوثيقة:

لقد أدى الخطاب الوطني الجامع إلى وجود طيف واسع من الموقعين على الوثيقة، حيث ضمت عدداً جيداً من القوى العسكرية والسياسية والشخصيات الوطنية ذات التوجهات المتعددة، إضافة إلى العديد من منظمات المجتمع المدني.

أبرز ما يمكن ملاحظته في سياق قراءة قائمة الموقعين ما يلي:



- 1- حضور أشخاص بصفتهم الشخصية وغياب الكتل¹، الأمر الذي أضعف -ولو معنوياً ونظرياً- من حضور البيان على الساحة السياسية. يمكن أن نعز هذا الأمر إما لضيق الوقت الذي مُنح للكتل والقوى لدراسة الوثيقة مما لم يتح لها أخذ موقف منها²، أو لوجود حالة من الاختلاف بين الشخصيات الموقعة وبين الكتل المنتمية لها³.
- 2- كان لافتاً حضور شخصيات وطنية نصرانية كميشيل كيلو وجورج صبرا.
- 3- تسجيل غياب شبه كامل للمكون الكردي سواء على مستوى القوى السياسية الفاعلة والحاضرة كالمجلس الوطني الكردي، أو على مستوى الشخصيات الوطنية كعبد الباسط سيديا، إضافة إلى غياب المكون الدرزي والعلوي على صعيد الشخصيات الوطنية كفيصل القاسم وحبيب صالح.
- 4- ضعف حضور القوى السياسية بشكل عام وخصوصاً تلك المحسوبة على الخط الديمقراطي العلماني⁴. برأينا، هذه أكثر نقاط الضعف التي يمكن أن تؤثر مستقبلاً على توظيف الوثيقة. إذ كان على الجهة الراعية أن تأخذ بالحسبان أن هذا الأمر سيؤثر سلباً من جهة إضعاف الوزن السياسي للوثيقة على الرغم من أهمية مضمونها، ومن جهة أن الهيئات السياسية -وهي المعنية بتوظيفها- قد لا تحسن ذلك نتيجة عدم تبنيتها لها.
- 5- شبه غياب لفصائل درعا باستثناء فصيلي لواء اليرموك وفرقة عامودا حوران⁵، إضافة إلى توقيع العقيدين خالد الحوراني وعبد الله الأسعد بصفتهم الشخصية⁶.
- 6- إذا افترضنا أن اللغة الوطنية الجامعة للوثيقة مقبولة لدى غالبية القوى باستثناء تلك المحسوبة على التيار الجهادي العابر للحدود (النصرة وأخوانها)، وتلك المحسوبة على "معارضة النظام" (هيئة التنسيق الوطنية ومثيلاًتها)، فكان لافتاً غياب أحرار الشام⁷ عن توقيع مثل هذه الوثيقة، ولعل أسباب عدة كان وراء امتناعهم عن التوقيع، لعل أهمها ما أشار إليه الشيخ أسامة الرفاعي من أن الحركة طلبت إجراء تعديلات على الوثيقة، وهذا الأمر يحتاج لمزيد من الوقت، في حين كان المجلس مضطراً لإصدارها قبل اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة⁸.

¹ على سبيل المثال: كان لافتاً توقيع السيد خالد حوجه (رئيس الائتلاف الوطني) وغياب الائتلاف ذاته، والأمر ذاته ينطبق على السيد ميشيل كيلو، الذي وقع بصفته الشخصية في حين غابت الكتلة التي ينتمي لها (المنبر الديمقراطي).

² وهذا ما نرجحه إذا أخذنا بعين الاعتبار تصريح عضو الهيئة السياسية للائتلاف الوطني د. نصر الحريري، الذي أكد أن عدم توقيع الائتلاف على الوثيقة كان بسبب ضيق الوقت، وإصدارها قبل اجتماع الهيئة العامة. وبأنه لو أتاحت الوثيقة لأعضاء الائتلاف الآخرين لوقع قسم كبير منهم عليها.

ينظر: خبر صحفي: بتوقيع كبرى الفصائل العسكرية... المجلس الإسلامي يطلق وثيقة "المبادئ الخمسة للنورة"، عنب بلدي، 2015/9/20.

³ قد يؤثر البعض إمكانية إحجام هذه القوى عن اتخاذ موقف واضح من الوثيقة تأييداً أو رفضاً حتى لا يسجل عليها لاحقاً، وهذا الاحتمال وارد ولا يمكن نفيه.

⁴ حلت قائمة التوقيع الثانية والصادرة بتاريخ 2015/9/29 من اسم أية قوة سياسية جديدة.

⁵ لعل السبب في غياب هذه الفصائل هو تحكم غرفة عمليات الموك بقرارها لدرجة كبيرة، وضيق هامش الرأي والتحرك أمامها.

⁶ على الرغم من إدراج اسمي العقيدين في قوائم الشخصيات الوطنية، كتب بجانبهما (ممثل عن فصائل درعا)، الأمر الذي يثير اللبس، إذ يفترض في هذه الحالة وضع (فصائل درعا) ضمن قائمة الفصائل العسكرية، ويوضع اسم العقيدين بين هلالين.

⁷ تعتمد في توصيفنا لأحرار الشام كفضيل وطني، استناداً إلى بيان القيادة العامة للحركة الصادر بتاريخ 2015/8/24، والذي أكد أن "حركة أحرار الشام هي حركة إسلامية سورية أصيلة انبثقت من الشعب السوري للدفاع عنه وعن مصالحه وهويته".

⁸ ينظر: خبر صحفي: بتوقيع كبرى الفصائل العسكرية... المجلس الإسلامي يطلق وثيقة "المبادئ الخمسة للنورة"، عنب بلدي، 2015/9/20.

ومع ذلك، نعتقد أن ثمة أسباب أخرى لهذا الموقف المتردد للحركة أهمها: منها: عدم تهيؤ قواعد الحركة لعمل سياسي من هذا النوع يجمع سوريين من غير طوائف ونساء، إضافة إلى التوتر الذي شاب العلاقة بين المجلس الإسلامي السوري (راعي توقيع هذه الوثيقة) وبين الأحرار عقب التشكيل وتعليق الجبهة الإسلامية لعضويتها آنذاك.



- 7- إيراد أسماء في قائمة الشخصيات الوطنية مع توقيعها من قبل الكيانات والمؤسسات التابعة لها¹، مثل: محمد خليفة من أعضاء التيار الشعبي الحر، ومحمد فاروق طيفور وعلي صدر الدين البيانوني من جماعة الإخوان المسلمين، ومصطفى الصباغ وغسان هيتو من المنتدى السوري للأعمال. ولعل السبب في ذلك رغبة الجهة الراعية في تقوية الوثيقة على الساحة بعدم الاكتفاء بذكر الجهة، وإنما إضافة الأسماء الخاصة التي تمتلك حضوراً على الساحة.
- 8- تعد الفصائل العسكرية بمختلف الأجهزة التابعة لها (شرعية، سياسية، إدارية) شخصية اعتبارية واحدة، غير أن قائمة الموقعين فرقت بين الفصيل العسكري وبين هيئته الشرعية (الاتحاد الإسلامي لأجناد الشام، جيش المجاهدين). من وجهة نظرنا، لا داعي لهذا التفريق والتعداد.

باعتقادنا، كان من الممكن أن تشمل قائمة الموقعين أطرافاً وهيئات أكثر، إذا أخذنا بعين الاعتبار اللغة الوطنية الجامعة التي جاءت بها الوثيقة، والتي تمثل وفق استقراءنا لمواقف مختلف الجهات الثورية قاسماً مشتركاً بينها، غير أن الرغبة في إصدار الوثيقة قبل اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة هو الذي دفع المجلس الإسلامي لإعلان الوثيقة قبل إعطاء الأطراف الثورية الفرصة والوقت المناسبين لتوقيعها²، خصوصاً وأنه حدد المدة المعطاة للأطراف الثورية للتوقيع بثلاثة أيام فقط³، وهي مدة قصيرة جداً إذا أخذنا بعين الاعتبار أهمية الوثيقة، واختصاص المجالس القيادية في المؤسسات بمنح القرار تجاهها، وبالتالي احتياج الأمر لأسابيع وليس لأيام معدودة.

على الرغم من المضمون السياسي للوثيقة، إلا أنها ذات بعد ثوري وشعبي، يهتم ليس الهيئات الثورية السورية فحسب، بل الشعب السوري بأسره، وبالتالي كانت خطوة توقيع المجالس المحلية وهيئات المجتمع المدني عليها موفقة⁴، على الرغم من افتراض عدم تخصصها بالعمل السياسي.

خامساً- استعراض ردود الأفعال على وثيقة المبادئ الخمسة:

على اعتبار أن هذه الوثيقة تم الشعب السوري وثورته، فيفترض أن الجهة الراعية لتوقيعها قد وضعت مخططاً للترويج لها، وحشد الرأي العام الداخلي والخارجي وراءها، وتسويقها لدى مختلف الجهات المهمة بالوضع السوري⁵. يمكن تقييم استقراءنا لردود الأفعال وفق الآتي:

¹ الأمر ذاته تكرر في قائمة الإعلان الثانية بتاريخ 2015/9/29، حيث ورد اسم محمد رياض الشقفة وهو من الإخوان المسلمين، والشيخ حسن دغيم وهو من المجلس الإسلامي السوري، ود.غازي التوبة وهو من التجمع الإسلامي من أجل سوريا.

² وهذا ما أكدته كل من رئيس المجلس الإسلامي السوري الشيخ أسامة الرفاعي، وعضو الأمانة العامة الدكتور حسان الصفدي. ينظر: المرجع السابق.

³ على الرغم من أن المجلس حدد المدة بثلاثة أيام للتوقيع على الوثيقة في كتابه ذي الرقم 147/ تاريخ 2015/9/8، إلا أنه مدد ضمناً المدة بإرساله الكتاب ذي الرقم 149/ تاريخ 2015/9/13، الذي تضمن بعض الإيضاحات بخصوص الوثيقة.

ينظر خطاب المجلس الإسلامي الخاص بالتوقيع على الوثيقة: خبر صحفي: وثيقة المبادئ الخمسة للثورة للمجلس الإسلامي، نشره قبل أن يعلنوه، السوري اليوم، 2015/9/17.

⁴ لذلك، تعد مؤسسات المجتمع المدني الموقعة على البيان قليلة مقارنة بأعدادها الواقعية.

⁵ الذي يمكن أن نستشفه بعد مرور ما يقارب عشرة أيام على إصدار الوثيقة، هو عدم وجود مثل هذه الخطة الترويجية، أو على الأقل ضعفها.



- 1- ردة فعل الرأي العام: على الصعيد الداخلي، بدا واضحاً ضعف اهتمامه بهذه الوثيقة من خلال استقراء التفاعل على صفحات التواصل الاجتماعي، فضلاً عن جهل الكثير من الموجودين بالداخل بالوثيقة ومضمونها¹. أما على الصعيد الخارجي، فلم نلاحظ أي نشاط لدعم هذه الوثيقة وتسويقها لدى الرأي العام العالمي، باستثناء كتابة الوثيقة باللغتين الإنكليزية والتركية. يضاف إلى كل ذلك، ضعف تسويق الوثيقة على مواقع التواصل الاجتماعي من قبل الشخصيات الوطنية الموقعة عليها، والمعروف عنها نشاطها في هذا المجال².
- 2- ردود أفعال القوى العسكرية: على الرغم من توقع غالبية القوى العسكرية "المنتشرة في الشمال السوري" على هذه الوثيقة، فإنها لم تتفاعل مع الوثيقة، فلم تنشرها على معرفتها³، ولم نلاحظ أي نشاط ميداني أو سياسي من مكاتبها لنشرها.
- 3- ردود أفعال القوى السياسية: انسحب ضعف مشاركة القوى السياسية بالتوقيع على الوثيقة، على ردود أفعالها تجاهها، حيث لم نلاحظ أية تصريحات مؤيدة للوثيقة ومسوقة لها باستثناء تلك التي صدرت عن أبرز شخصيات الإخوان المسلمين⁴.
- 4- ردود أفعال وسائل الإعلام: بالنسبة للإعلام الثوري، كانت تغطية غالب الصفحات والمواقع بنقل خبر المؤتمر الصحفي الذي أعلنت فيه الوثيقة⁵، ولكن افتقدنا للقاءات والمقابلات التلفزيونية⁶ منها أم المكتوبة. أما بالنسبة للإعلام الخارجي، باستثناء تغطية الجزيرة مباشر، التي نقلت المؤتمر الصحفي الخاص بإعلان الوثيقة، لم نلاحظ تغطية إعلامية مقبولة على مستوى القنوات والوكالات الإخبارية⁷.
- 5- الدول والمنظمات الدولية: لم يصدر أي تعليق عن أية دولة أو منظمة دولية بخصوص هذه الوثيقة لا تأييداً ولا رفضاً، سواء من الدول المؤيدة للثورة كتركيا وقطر والسعودية، أو الدول المحسوبة على الثورة كفرنسا والولايات المتحدة والأردن، أو منظمة الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص لسوريا دي ميستورا. وهذا إن دلّ على شيء فيدلّ إما على ضعف تنسيق الجهة الراعية مع الدول خصوصاً تلك المؤيدة للثورة، أو رفض هذه الدول تبني الوثيقة رغم عرضها عليها.

¹ قام الباحث بأخذ عينة عشوائية من ما يقارب 15/ شخصاً في منطقة حارم غالبيتهم من الشباب الجامعي، وتم سؤالهم عن أمرين: الأول، هل سمعوا بالوثيقة؟ والثاني، وفي حال سمعوا بها، هل اطلعوا على مضمونها؟
غالبية الأجوبة كانت إما عدم معرفتهم بالوثيقة، وبعضها أحاب بالإيجاب، ولكن لا يعرف ما هو مضمونها، حيث أنه اكتفى بقراءة الخبر من صفحات التواصل الاجتماعي، ولكن لم يكن لديه الدافع لقراءتها.
يمكن أن نعزو هذا الأمر إلى انشغال الغالبية العظمى بتأمين حاجاتهم الأساسية من طعام وشراب خصوصاً في ظروف التهجير والقصف وانعدام الاستقرار.
² على سبيل المثال، لم يذكر الأخ مجاهد ديرانية الوثيقة بأي تعليق أو بيان على صفحاته، والنشاط الوحيد الذي سُجل وأُخذ بعض الصدى المقالة التي كتبها الأستاذ زهير سالم بعنوان: "المجلس الإسلامي السوري يبادر 1..... وثيقة المبادئ الخمسة"، والتي نشرت في أكثر من موقع الكتروني.
³ بالعودة إلى معرفات الفصائل الموقعة على الوثيقة، لاحظنا عدم نشرها في أي منها.
⁴ كالأخ زهير سالم.
⁵ ينظر على سبيل المثال: خبر صحفي: تبنتها أبرز الفصائل العسكرية المعارضة.. الإعلان عن "وثيقة المبادئ الخمسة للثورة السورية"، موقع عكس السير، خبر صحفي: بتوقيع كبرى الفصائل العسكرية، المجلس الإسلامي السوري يطلق وثيقة "المبادئ الخمسة للثورة"، عنب بلدي، 2015/9/20، خبر صحفي: المجلس الإسلامي السوري يطلق وثيقة المبادئ الخمسة للثورة.. وأولها رحيل بشار الأسد، كلنا شركاء، 2015/9/19.
⁶ خصوصاً على قناتي أورينت وحلب اليوم، اللتان تعدان من أبرز القنوات الثورية المتابعة للأحداث على المستوى الداخلي.
⁷ حيث لم نجد أي خبر متعلق بالوثيقة في موقعي الجزيرة والعربية وغيرها من القنوات الإخبارية المهمة، واقتصر الأمر على مقابلة تلفزيونية مع السيد زهير سالم ومحمد فاروق طيفور على قناة الحوار للحديث عن الوثيقة بتاريخ 2015/9/20.



بالمجمل، كانت ردود الأفعال ضعيفة جداً إذا أخذنا بالاعتبار مضمون الوثيقة والأهمية والثقل الذي أراده لها موقعوها. وكما قلنا سابقاً، لعل السبب في ذلك هو عدم توفر الوقت الكافي لوضع خطة ترويجية وتسويقية مناسبة، تشعر المخاطبين بما بأهميتها من جهة أنها تمثل بالفعل ثوابتاً لثورة الشعب السوري لا يمكن التنازل عنها.



خاتمة:

مما تقدم نلاحظ أهمية هذه الوثيقة من حيث مضمونها وتوقيتها وعدد الجهات الثورية الموقعة عليها، فلأول مرة، منذ انطلاق الثورة، يتفق هذا العدد من الهيئات ذي التوجهات والشخصيات المختلفة على مجموعة ثوابت للثورة السورية، تشكل خطوطاً حمراء بالنسبة لها.

لقد احتوت وثيقة المبادئ الخمسة للثورة السورية خطاباً وطنياً جامعاً، شكل الحد الأدنى الذي يمكن أن يجتمع حوله السوريون، وبرهن على إمكانية إيجاد قواسم مشتركة فيما بينهم.

ومع ذلك نعتقد أنه بالإمكان أفضل مما كان من جهة إنضاج الوثيقة ذاتها، وزيادة عدد الجهات والمؤسسات الموقعة عليها. فقد أدى الاستعجال في الإعلان عنها، وضيق الفترة المتاحة أمام الجهات والهيئات الثورية للتوقيع عليها، إلى إضعاف أثرها السياسي الذي من المفترض حدوثه. وهذا ما بدى واضحاً في ضعف ردود الأفعال عليها، والذي نخشى أن يؤدي مستقبلاً إلى إفقار الوثيقة أهميتها، وعدم توظيفها سياسياً.

علمتنا الثورة على مدى السنوات الأربعة الماضية، أن الاستعجال في طرح أي مشروع دون أخذ حقه من الوقت والنقاش، قد يؤدي إلى فشله وعدم تحقق الغاية منه، فكما تقول القاعدة: "من تعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه". وبأن الفترة التي تعقب الإعلان، هي الفترة الذهبية التي يمكن من خلالها توظيف المشروع، وإحداث الأثر المرجو منه. ونعتقد أن الإعلان عن الوثيقة قد وقع في الأخطاء ذاتها، من حيث الاستعجال وضعف الأثر.

صحيح أن "توظيف الوثيقة هي عمل سياسي ومن مهمة السياسيين" كما أشار إلى ذلك عضو الأمانة العامة للمجلس في المؤتمر الصحفي الذي أعلن فيه عن الوثيقة¹، ولكن مضمون الوثيقة وثقلها السياسي أمران مهمان في المساعدة على التوظيف، وهذا أمر تتحمله الجهة التي أخذت على عاتقها رعاية الوثيقة وإعلانها. فما الفائدة من منح السياسي أداة ضعيفة لا تساعد في القيام بعمله بالشكل المطلوب.

¹ ينظر: المؤتمر الصحفي حول إعلان وثيقة المبادئ الخمسة للثورة السورية، موقع المجلس الإسلام السوري.



الملحق الثامن عشر

مخرجات جنيف وبيّنات وأثرها على مسار الثورة السياسي



المحتويات

265	الملخص التنفيذي
266	مقدمة:
266	1- أبرز سلبيات بيانات جنيف وفيينا
267	1-1 النظام شريك في الحكم الانتقالي:
269	1-2 تصنيف الجماعات "الإرهابية":
270	1-3 علمانية الدولة:
271	2- أبرز نقاط بيانات جنيف وفيينا التي يمكن توظيفها لمصلحة الثورة
271	1-2 وحدة سوريا واستقلالها وسيادتها:
271	2-2 الشعب السوري هو من يقرر مصيره:
272	2-3 إجراءات بناء الثقة:
273	3- "مطبات" في بيانات جنيف وفيينا
273	1-3 العدالة الانتقالية:
274	2-3 هيئة الحكم الانتقالي:
275	3-3 وقف إطلاق النار:
276	3-4 الانتخابات:
278	خاتمة:
279	الملحق الأول: (بيان جنيف 1)
283	الملحق الثاني: بيان فيينا (1)
285	الملحق الثالث: بيان فيينا (2)



ملخص تنفيذي

بعد الحراك السياسي الدولي مؤخراً، والذي ارتفعت وتيرته بعد اجتماعي فيينا1 و2، ظهر جلياً توافق مختلف القوى الدولية على اعتماد عدة وثائق كمرجعيات قانونية وسياسية للحل السياسي في سوريا، وهي: وثيقة جنيف1- بيان فيينا1- بيان فيينا2، إضافة إلى قرارات مجلس الأمن¹ وبياناته الرئاسية² وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة³، والتي استندت جميعها إلى وثيقة جنيف1.

إضافة إلى البعد الإقليمي والدولي لاعتماد وثيقة جنيف1 كمرجعية قانونية وسياسية للحل في سوريا، حظيت الوثيقة أيضاً بقبول من مختلف الكيانات والفصائل الثورية، التي مع هذا القبول للوثيقة، تحفظت على بعض بنودها، وفسّرت بعضها الآخر بما يتوافق مع أهداف الثورة.

تأتي هذه الورقة في السياق المتقدم أعلاه فتقدم قراءة سياسية- قانونية لوثائق جنيف1 وفيينا1-2، بحيث تبدي أبرز نقاطها السلبية، والتي تتناقض مع أهداف الثورة السورية، وتحاول في الوقت ذاته تفسيرها وتأويلها بما يحقق تلك الأهداف، مكرسة في سبيل ذلك بعض النصوص الواردة فيها.

لقد خرجت الدراسة بعدة نتائج من أهمها:

- 1- احتوت هذه البيانات على العديد من السلبيات، وهي -بمحملها- كفيلة بنسف أهداف الثورة الأساسية المتمثلة في "إسقاط النظام الطائفي ومؤسساته الأمنية والعسكرية".
- 2- الاستناد إلى العديد من الأدلة القانونية والواقعية والتي تؤكد ضرورة إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية والعسكرية هيكلية كاملة بدمج الثوار فيهما.
- 3- تعد فكرة إجراءات بناء الثقة مهمة جداً، ويجب توظيفها واستغلالها بصورة جيدة، لمعرفةنا بطبيعة النظام، وعدم قدرته على الوفاء بها.
- 4- بما أن تطبيق "وقف إطلاق النار" سيكون تدريجياً على الأغلب، فهذه نقطة تصب في صالح الثوار، وتعطيهم هامشاً للمناورة في اختيار المكان الأفضل وفق عدة محددات لتطبيقه.

¹ ينظر على سبيل المثال: قراري مجلس الأمن رقم 2118 (2013)، ورقم 2139 (2014).

² ينظر على سبيل المثال: بيان مجلس الأمن في جلسته رقم 7039 (2013)، وبيانه في جلسته رقم 7504 (2015).

³ ينظر على سبيل المثال: قرارات الجمعية العامة ذوات الأرقام: 262/67 (2013)، 182/68 (2014).



مقدمة:

برز مؤخراً اعتراف واسع بمرجعية بيان جنيف¹ من الفصائل العسكرية والهيئة السياسية للائتلاف¹، وكذلك اعتماد الائتلاف على مرجعية جنيف¹ (ضمن وثيقة المبادئ الأساسية للتسوية السياسية في سورية بتاريخ 15-2-2015)، إضافة إلى حديث الدول الصديقة للثورة عنه كمدخل للحل، ومشاركة عدد من الدول الصديقة للثورة بفاعلية في مؤتمر فيينا، وما سيأتي من اجتماع للمعارضة السورية في الرياض في سياق بيان فيينا.

لذلك ارتأينا -في مركز الحوار السوري²- إعادة قراءة بيان جنيف¹ ابتداءً وبياني فيينا من باب ما يمكن تسميته بـ"الواقعية السياسية"، لأن ثمة رأي قوي في الساحة الثورية يعتقد أن الطريقة المثلى للتعامل مع جنيف¹ تكمن في عدم رفضه، ليظهر أن النظام هو من يعطل الحل السياسي، وعند قبوله (أي بيان جنيف¹) تفسيره ومحاولة توجيه بنوده على وجه يمكن للثوار أن يقبلوا به مع ذكر التحفظات والشروط التي تجنب الوقوع في المطبات.

وعليه، نقدم هذه القراءة التحليلية لوثائق جنيف¹ وفيينا¹⁻²، وهي وجهة نظر تحتاج مزيد انضاج نعمل عليه حالياً في "مركز الحوار السوري"؛ لتكون مدخلاً -مع وثيقة المبادئ الخمسة برعاية المجلس الإسلامي السوري- لطرح حل سياسي للأزمة السورية كسيناريو بديل ضمن مشروع "تمكين" يقابل سيناريو الانتصار الشامل والحسم العسكري.

بناءً على ما تقدم، تحاول هذه الدراسة تحليل أبرز النقاط السلبية الواردة في بيانات جنيف¹ وفيينا¹⁻² (القسم الأول)، والبحث عن النقاط التي يمكن استخدامها لتطويع هذه السلبات والمناورة تجاهها سياسياً (القسم الثاني)، وتلك الأمور الغامضة التي تحتاج إلى تحرير وتفسير، والتي قد تكون بمثابة سلاح ذو حدين (القسم الثالث)، لنبين أثر هذه النقاط على مسار الحل السياسي لـ"الأزمة السورية".

1- أبرز سلبيات بيانات جنيف وفيينا

احتوت هذه البيانات على العديد من السلبيات، وهي -بمجموعها- كفيلة بنسف أهداف الثورة الأساسية المتمثلة في "إسقاط النظام الطائفي ومؤسساته الأمنية والعسكرية". وأبرز هذه النقاط: النظام شريك في الحل السياسي - تصنيف الجماعات الإرهابية - علمانية الدولة.

¹ ينظر: بيان فصائل الثورة السورية بخصوص مجموعات العمل، 15/8/2015، بيان مشترك حول آخر التطورات وتداعيات العملية السياسية في سوريا، 2015/10/2.

² في الأصل، كان اهتمامنا في "مركز الحوار السوري" والندوات التشاورية الخمس بوثيقة جنيف¹ وما تبعها من وثائق ذات صلة ضمن عملنا في مشروع "تمكين" بنمط "التفاعل" مع ما يجري في الساحة السياسية من حولنا²، ويقابله نمط "المبادر" الذي يطرح مشروعاً متكاملًا لانتصار الثورة السورية وتحقيق أهدافها (مبني على مقدمات توحيد العمل الثوري بتخصصاته الأساسية في كيانات وظيفية احترافية).

كانت النتيجة التي وصلنا إليها حينها أن جنيف¹ وتوابعها تؤول تدريجياً إلى دولة "أسدية بدون أسد"، كونها تعتمد شراكة النظام في الحل السياسي، وكذلك أي اتفاقية تعتمد هذه الفكرة. وذلك بالنظر إلى تفكك المعارضة وكياناتها وتباين مشاريعها وضعف استقلاليتها... الخ، مقابل النظام المتمسك بالرؤية واحترافي الخبرة ومن يسانده من دول، إذ سيكون الشريك الأقوى القادر على إعادة انتاج نفسه.



1-1- النظام شريك في الحكم الانتقالي:

أكد بيان جنيف¹ على هذه الفكرة بصورة واضحة. نص البند "أ" على ما يلي: "ويمكن أن تضم أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة ومن المجموعات الأخرى، ويجب أن تُشكّل على أساس الموافقة المتبادلة". كما جاء في البند "ج": "استمرار المؤسسات الحكومية والموظفين من ذوي الكفاءات. فمن الواجب الحفاظ على الخدمات العامة أو استعادة سير عملها. ويشمل ذلك فيما يشمل قوات الجيش ودوائر الأمن".

في السياق ذاته نص بيان فيينا في البند الثاني على ما يلي: "مؤسسات الدولة ستظل قائمة"، كما جاء في البند السابع: "إن المشاركين وجهوا الدعوة للأمم المتحدة لجمع ممثلي الحكومة والمعارضة في سوريا في عملية سياسية تفضي إلى تشكيل حكومة ذات مصداقية وشاملة وغير طائفية". والعبارة ذاتها تقريباً وردت في بيان فيينا².

لم تكن نصوص جنيف¹ على فكرة إشراك النظام في الحكم الانتقالي والمحافظة على مؤسستي الجيش والأمن، وإنما أتبع ذلك بسحب سلاح الثوار. فقد نص البيان على أنه: "... ويشمل ذلك إكمال عمليات الانسحاب، وتناول مسألة نزع سلاح المجموعات المسلحة وتسريح أفرادها وإعادة إدماجهم".

إضافة إلى ذلك، تجاهلت البيانات الثلاث موضوع تنحي الأسد، حيث أنها لم تشترط عدم وجوده بشكل صريح، حيث نشب الخلاف بين الدول الموقعة على بيان جنيف¹ بخصوص تفسير "هيئة الحكم الانتقالي كاملة الصلاحيات التنفيذية"، حيث ترى غالبية الدول الموقعة باستثناء روسيا أنها تعني ضمناً تنحي الأسد، وعدم إعطائه أي دور في المرحلة الانتقالية أو على الأقل في نهايتها¹.

يترتب على وجود النظام كشريك في الحكم الانتقالي بالأبعاد المشار إليها، خصوصاً بقاء مؤسستي الأمن والجيش مع وضع الثوار، المفكك النتائج التالية:

- 1- استمرار مؤسستي الأمن والجيش التي أجمت بحق الشعب السوري.
 - 2- استمرار سيطرة أركان النظام الحالي على أجهزة الدولة حتى ولو تغير رأس النظام.
 - 3- استمرار النفوذ الروسي داخل سوريا نتيجة احتفاظ الروس بعلاقات متينة مع غالبية ضباط الجيش السوري خصوصاً أصحاب المناصب العليا والمؤثرين منهم.
 - 4- المحافظة على المصالح الإيرانية داخل سوريا، ومصالح المليشيات المرتبطة بها خصوصاً حزب الله، على الرغم من كل الجرائم المرتكبة بحق السوريين.
 - 5- إمكانية عدم القدرة على محاسبة شخصيات النظام التي أجمت بحق الشعب السوري.
- بالجمل بقاء مؤسستي الجيش والأمن من دون إعادة هيكلتهما، يعني فشل الثورة، والعودة إلى الحالة التي كانت عليها سوريا عقب أحداث الثمانينات، والتي شهدت توحش النظام والانتقام من السوريين الذين ثاروا بوجهه.

¹ في هذا الصدد، تتضارب تصريحات المسؤولين الغربيين عن دور الأسد في المرحلة الانتقالية، فبعضهم يشترط تنحيه قبل بدء المرحلة الانتقالية، والبعض الآخر لا يشترط ذلك ابتداءً وإنما كنتيجة، في نهاية المرحلة الانتقالية أو أثنائها.



لذلك لا بد من التفكير في كيفية التأكيد على ضرورة إعادة هيكلة هاتين المؤسستين هيكلية كاملة بدمج الثوار فيهما، إذا بدا أن حلّهما أصبح صعباً في ظل توازن القوى الحالي وفي ظل ضرورة المحافظة على النظام الأمني الإقليمي والعالمي الذي يُشكل أولوية لغالبية الدول، بما فيها تلك الداعمة للثورة.

ويمكن الاستناد إلى الأدلة القانونية والواقعية التالية من أجل دعم هذا التوجه، وهي:

1- توجد ثغرة في بيان جنيف¹ يمكن الولوج منها لتأكيد هذا المعنى، حيث جاء فيه: "استمرار المؤسسات الحكومية والموظفين من ذوي الكفاءات". فيمكن اعتبار هذه الأجهزة مبنية على أساس طائفي وليس على أساس الكفاءة. ولكن هذا التوجه يحتاج إلى مراجعة المحاضر، ومعرفة المقصود بما بالضبط.

كذلك نص البيان على أنه: "ويمكن أن تضم أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة ومن المجموعات الأخرى، ويجب أن تُشكّل على أساس الموافقة المتبادلة." حيث يُفهم من هذا النص إمكانية عدم وجود شخصيات من النظام في هيئة الحكم الانتقالي، وأن المطلوب فقط هو موافقة النظام على أعضاء هذه الهيئة. لكن بالمقابل، إذا فُسر النص بهذه الطريقة فإنه يعني إمكانية اقتصار هيئة الحكم الانتقالي على شخصيات من النظام توافق عليها الثوار، وهذا محذور يجب الأخذ به بعين الاعتبار، فضلاً عن صعوبة -إن لم نقل استحالة- التطبيق العملي لهذا التفسير، إذ لا يعقل قبول النظام أو الثورة بتشكيل أي طرف منهما للهيئة في ظل توازن القوى الحالي، إلا إذا استطاع أحد الطرفين حسم المعركة العسكرية لصالحه.

2- يمكن توظيف عبارة "ضمان الحفاظ على مؤسسات الدولة التي لا تزال سليمة" الواردة في بيان فيينا²، للتأكيد على ضرورة إعادة هيكلة هاتين المؤسستين خصوصاً الجيش على اعتبار أنه تفكك وأصبح أقرب إلى الواقع المليشياوي، الأمر الذي يؤكد استعانة النظام بمليشيات ومرتزة أجنبية، والتدخل الروسي الأخير لصالحه.

3- إضافة إلى ذلك، يمكن التأكيد على المتغيرات التي طرأت على الوضع السوري بعد صدور بيان جنيف¹، بحيث يمكن القول: إن العديد من المعطيات والوقائع التي عاجلها البيان لم تعد موجودة، كما استجدت معطيات أخرى لا يمكن التغاضي عنها في أي حل مستقبلي.

لعل من أهم التطورات التي استجدت بعد توقيع البيان ما يلي: زيادة عدد الشهداء والجرحى ومعدل القتل اليومي¹، وازدياد عدد النازحين واللاجئين، وتفاقم مشكلة اللجوء والنزوح²، وارتكاب المزيد من الجرائم والجوارح بحق الشعب السوري أبرزها مجزرة الكيماوي³، إضافة إلى ظهور داعش وسيطرتها على قسم كبير من مناطق الثورة، وانفراد الأكراد بجزء لا بأس به من الأرض السورية، فضلاً عن دخول المليشيات والمرتزة الطائفية بشكل واضح وصريح إلى جانب النظام.

¹ عندما صدر بيان جنيف¹، بلغ عدد شهداء الثورة المؤقتين 18182 شهيد وفق إحصائية موقع قاعدة بيانات شهداء الثورة السورية.

² بحسب أرقام الأمم المتحدة، بلغ عدد المهجرين السوريين ما يقارب 4 مليون لاجئ و7.6 مليون نازح. ينظر: المفوضية تحذر من حقبة جديدة خطيرة في النزوح العالمي، موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بيان صحفي، 2015/6/18.

³ أكد تقرير لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة استخدام السلاح الكيماوي في غوطة دمشق بتاريخ 2015/8/21، وإن لم يحدد الجهة المسؤولة عنه.



بجمل هذه التطورات لم تعالج حتى في الوثائق والقرارات الدولية الحديثة، باستثناء إرهاب تنظيم داعش، الذي كانت بجمل الأضواء مسلطة عليه. وبالتالي يجب على الثوار التركيز على إثارة قضية إجرام النظام، ويمكن الاستفادة في هذا المجال من تقارير لجنة التحقيق الدولية المستقلة، التي تؤكد بصورة متواترة ارتكاب مؤسسات النظام الأمنية والعسكرية جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بحق الشعب السوري¹. فكيف يُطلب من الضحية أن تشارك جلادها في الحكم!!!!!!

1-2- تصنيف الجماعات "الإرهابية":

جاء في بيان فيينا2: "وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، وفقاً للفقرة 6 من بيان فيينا، كررت المجموعة الدولية لدعم سوريا ISSG أن "داعش"، "النصرة"، وغيرها من الجماعات الإرهابية، على النحو المحدد من قبل مجلس الأمن، وكما هو متفق عليه من قبل المشاركين في فيينا وفق ما يقره مجلس الأمن الدولي، يجب أن يتم القضاء عليها جميعاً.

وقد وافقت المملكة الأردنية الهاشمية على مساعدة ممثلي المخابرات والمؤسسات العسكرية المعنية للوصول إلى فهم مشترك للجماعات والأفراد من أجل تقرير من هي الإرهابية منها لتحقيق هدف القضاء عليها". أ.هـ

كما نص البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 2015/8/17 على أنه: "يدين الأعمال الإرهابية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ولجبهة النصرة وجميع الأفراد والجماعات والمؤسسات المرتبطة بتنظيم القاعدة".

يتضح من هذين النصين وجود توجه لدى الدول المعنية بالقضية السورية بحصر قضية "الإرهاب" في الجماعات التابعة للقاعدة وغيرها من الفصائل "السنية" فقط، من دون التعرض للمليشيات والمرتزة الشيعة الذي ارتكبوا المجازر بحق الشعب السوري، علماً أنه ينطبق عليها تعريف "المقاتلين الإرهابيين الأجانب" (FTF) الوارد في قرار مجلس الأمن رقم 2178 لعام 2014، أضف إلى ذلك أن بيان فيينا الأخير بقي مفتوحاً إزاء إضافات "جماعات أخرى"، علماً أن النقاش حول "الجماعات الأخرى" لا يركز البتة على حزب الله والمليشيات الشيعية والمجموعات التابعة للحرس الثوري الإيراني².

بالطبع لن يقتصر التصنيف بالإرهاب على الفصائل المرتبطة بالقاعدة، بل تشير بجمل التصريحات والبيانات إلى توسع هذا التصنيف ليشمل أي فصيل مسلح يرفض العملية السياسية. وهذا أخطر ما في الأمر، إذ ستستخدم هذه الوسيلة كعصا في وجه الفصائل لإجبارها على القبول بأي حل سياسي تتوصل له الدول.

من المرجح ألا تقبل بعض الدول الإقليمية الداعمة للثورة هذا الابتزاز، بل ستقاومه. لكن سيكون موقفها ضعيفاً فيما لو اتفقت غالبية الدول على ذلك خصوصاً الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن.

سيكون لتصنيف الفصائل "الثورية" فقط في خانة الإرهاب، دون مليشيات النظام ومرتزته نتائج كارثية على الثورة أهمها:

1- حرب بين الفصائل (سنية- سنية)، كما حدث في العراق. وهذا ما يتمناه النظام وبعض الدول المؤيدة له.

¹ أعد مركز الحوار السوري دراسة بعنوان: "إمكانية تسخير تقارير الأمم المتحدة وقراراتها لرفض فكرة مشاركة النظام في الحل السياسي"، يونيو/2015، غير منشورة.

² علي حسين باكير، الغموض غير البناء في مسار فيينا (قراءة في بيان مجموعة العمل الدولية لدعم سوريا)، 2015/11/19.



- 2- انشقاقات كبيرة متوقعة في الفصائل الثورية لصالح النصرة وداعش نتيجة الشعور بالقهر والظلم والعجز.
3- بقاء الميليشيات والمرتقة الشيعة داخل سوريا، وتثبيت وجودها (نموذج حزب الله السوري).

يتطلب التعامل مع هذه الميليشيات بيان توصيفها القانوني. من وجهة نظرنا، فضلاً عن اعتبار عناصر حزب الله والمقاتلين الأفغان والباكستانيين عناصر إرهابية، يعدون كذلك مرتقة¹ بموجب المادة /47/ من البرتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف التي تنص على ما يلي: "المرتزق هو أي شخص:

- أ- يجري تجنيده خصيصاً. محلياً أو في الخارج. ليقاتل في نزاع مسلح.
ب- يشارك فعلاً ومباشرة في الأعمال العدائية.
ج- يحفز أساساً إلى الاشتراك في الأعمال العدائية. الرغبة في تحقيق مغنم شخصي. ويبدل له فعلاً من طرف في النزاع أو نيابة عنه وعد بتعويض مادي يتجاوز بإفراط ما يوعد به المقاتلون ذوو الرتب والوظائف المماثلة في القوات المسلحة لذلك الطرف أو ما يدفع لهم.
د- وليس من رعايا طرف النزاع ولا متوطناً بإقليم يسيطر عليه أحد أطراف النزاع.
هـ- ليس عضواً في القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع.
و- ليس موفداً في مهمة رسمية من دولة ليست طرفاً في النزاع بوصفه عضواً في قواتها المسلحة".

إن توصيف هؤلاء المقاتلين بالمرتقة- فضلاً عن توصيف جماعاتهم بالإرهابية²- سيسهل حتماً ملاحقتهم قانونياً، وإضعاف الموقف السياسي للدول الداعمة لهم، والمطالبة بخروجهم كإحدى إجراءات بناء الثقة، وقبل بدء العملية الانتقالية. وفي جميع الأحوال يجب السعي إلى تعريف الجماعات الإرهابية- على الأقل في الحالة السورية- ووضع معايير واضحة منضبطة لها، حتى لا يترك الأمر للتوازنات السياسية، والتوجهات الإقليمية والدولية، ثم تحدد هذه الجماعات بناء على هذا التعريف.

1-3- علمانية الدولة:

نص بيان فيينا¹ على أنه: "وحدة سوريا و.... هويتها العلمانية أمور أساسية"³. لقد شكّل هذا البند مصادرة صارخة لهوية الشعب السوري وإرادته، وتناقضاً واضحاً بين ما تدعيه هذه الدول من حق الشعوب في تقرير مصيرها وفي اختيار شكل الحكم الذي تريده، وبين تصرفاتها الواقعية.

إن إيراد هذه العبارات، فضلاً عن أنه يشكل مصادرة لإرادة الشعب السوري وهويته، وحرمانه من تقرير مستقبله بنفسه، الأمر الذي يعد تدخلاً سافراً في شؤونه، فإنه يمهّد بشكل غير مباشر إلى تجريم ومحاربة كل من يرفض هذا المبدأ على الأرض وإقصائه

¹ لا ينطبق وصف المرتزق على مقاتلي الحرس الثوري الإيراني، باعتبارهم أعضاء في القوات المسلحة لدولة ليست طرفاً في النزاع وموفدين بمهمة رسمية، وكذلك الأمر بالنسبة للروس. وذلك بفرض أن النظام يمتلك شرعية قانونية تؤهله لعقد هكذا اتفاقات.

² بيان فيينا: كومن معلق وفرص ضئيلة (تقدير موقف)، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، تشرين الثاني/نوفمبر 2015، ص3.
ونود الإشارة هنا إلى أن الأبعاد السياسية تلعب دوراً محورياً في قضية تصنيفهم كجماعات إرهابية من عدمه؛ نتيجة عدم وجود تعريف واضح ومحدد للإرهاب في الوثائق القانونية الدولية، بعكس توصيفهم كـ "مرتقة" الذي يمكن الاستناد فيه للبعد القانوني، طبعاً من دون استبعاد التأثيرات السياسية، التي يبقى له حضور ضعيف في هذه الحالة.

³ وضعت هذه العبارة بطلب من وزير الخارجية المصري.



من مستقبل سوريا، باعتبار أن معظم الفصائل السورية ذات توجه إسلامي ترفض مصادرة إرادة الشعب وهويته، وبالتالي فإن التأكيد على علمانية الدولة، يعني حتماً رفض هذه الفصائل الدخول في الحل السياسي، وابتعادها عن المشاركة في حكم الدولة. يمكن معالجة هذه النقطة من خلال النصوص الواردة في البيانات الثلاث، والتي تؤكد أن مستقبل سوريا هو بيد الشعب السوري، وبالتالي ليس من حق أية جهة مهما كانت أن تقرر هوية الدولة وشكلها نيابة عنه¹.

2- أبرز نقاط بيانات جنيف وفيينا التي يمكن توظيفها لمصلحة الثورة

على الرغم من السلبات المهمة التي اعترت البيانات المشار إليها، إلا أنه وردت فيها بعض النقاط التي يمكن توظيفها، والتمسك بها للمناورة وتحصيل أكبر قدر من المكاسب السياسية. ومن أبرز هذه النقاط: وحدة سوريا واستقلالها وسيادتها- الشعب السوري هو من يقرر مصيره- إجراءات بناء الثقة- العدالة الانتقالية.

وعلى الرغم من أن هذه الأمور بديهية، إلا أنها أصبحت في الواقع السوري الصعب نقاطاً يمكن التمسك بها.

2-1- وحدة سوريا واستقلالها وسيادتها:

نص بيان جنيف¹ على ما يلي: "وليتزم أعضاء مجموعة العمل بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها الوطنية وسلامة أراضيها"، وفي السياق ذاته جاء النص في بيان فيينا¹ على الشكل الآتي: "وحدة سوريا واستقلالها وسلامة أراضيها وهويتها العلمانية أمور أساسية".

إذاً هنالك اضطراب في التأكيد على وحدة سوريا حيث لا يوجد فيها مكان لكانتونات طائفية أو عرقية، واستقلالها بحيث لا يمكن القبول بالتدخل في شؤونها من قبل أية جهة خارجية، ووحدتها الوطنية وسلامة أراضيها بما يمنع من أي تغيير ديمغرافي في تركيبها السكانية.

تمثل هذه النصوص وأشباهها، مركزاً يمكن الاستناد إليه لتقرير بعض النقاط المفيدة في التفاوض، أهمها:

- 1- رفض أي شكل من أشكال التقسيم القانوني أو الفعلي للأراضي السورية.
- 2- رفض أي وجود أجنبي على الأرض السورية خصوصاً الوجودين الإيراني والروسي.
- 3- رفض أي تغير ديمغرافي أو سكاني في المناطق السورية بما يشكل انتهاكاً لوحدها الوطنية وسلامة أراضيها.

بناء على ذلك، يجب السعي لإدراج هذه البنود في المرجعية السياسية لأية عملية تفاوضية، بحيث يمكن تثبيتها لاحقاً في الوثائق القانونية الدولية (قرارات مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة).

2-2- الشعب السوري هو من يقرر مصيره:

نص بيان جنيف¹ على أن: "يحدد الشعب السوري مستقبله بصورة مستقلة وديمقراطية"²، وكذلك جاء في بيان فيينا¹: "سوريا هي التي تملك وتقود هذه العملية السياسية والشعب السوري هو من يحدد مستقبل سوريا".

¹ سنناقش هذه القضية لاحقاً في الفقرة 2-2.

² نقصد بما هنا: أدوات الديمقراطية.



تؤكد هذه النصوص المتكررة في غالبية البيانات والوثائق السياسية على أن الشعب السوري بكافة فئاته هو من يقرر مستقبل سوريا وشكل الحكم فيها ومن يحكمه... إلخ. وهذا أمر إيجابي يفترض أن يسعى الثوار إلى تكريسه، لأن الشعب السوري قام بثورته أساساً من أجل استعادة حقه في المشاركة في الحكم واختيار حكامه.

يمكن الاستفادة من هذه النصوص في أكثر من مجال، مثل:

- 1- رفض أي تحديد دولي لهوية الدولة وشكل الحكم على اعتبار أن هذا الأمر يمثل اعتداء سافراً على حقوق الشعب السوري.
- 2- التأكيد على تمكين الشعب السوري من ممارسة حقه في تشكيل مؤسسات الدولة واختيار من يحكمه، وهذا يقتضي عودة المهجرين والنازحين، ورفض القيام بأية انتخابات أو استفتاءات قبل ذلك.
- 3- إلغاء أية نصوص قانونية وتشريعية تمنع الشعب السوري من ممارسة حقه في الانتخاب والترشيح، كنص المادة/105/ في قانون الانتخابات، والتي تنص على أنه: "يقترح الناخب بجواز سفره السوري العادي ساري الصلاحية والممهور بختم الخروج من أي منفذ حدودي سوري". فهذه المادة تمنع فعلياً الملايين من اللاجئيين المناوئين لبشار الأسد من المشاركة في الانتخابات، وهي وضعت أصلاً لهذا الأمر.

2-3- إجراءات بناء الثقة:

وردت هذه الإجراءات بالأساس في خطة النقاط الست التي اقترحها المبعوث الأممي كوفي عنان، والتي نص عليها بيان جنيف 1، إذ جاء فيه: "يجب أن يُعزَّز وقف العنف المسلح بإجراءات فورية وذات مصداقية وبإدانة للعنان تتخذها حكومة الجمهورية العربية السورية لتنفيذ البنود الأخرى من خطة النقاط الست، بما يشمل: تكثيف وتيرة الإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفاً وتوسيع نطاقه، بما يشمل على وجه الخصوص الفئات الضعيفة... (د) يجب على الحكومة، في جميع الظروف، أن تتيح لجميع المنظمات الإنسانية فوراً وبصورة كاملة الوصول لدواعٍ إنسانية إلى جميع المناطق المتأثرة بالقتال".

كما تضمن بيان فيينا 2 إجراءات من إجراءات بناء الثقة هما:

- 1- ضمان وصول المساعدات الإنسانية على وجه السرعة في جميع أنحاء أراضي سوريا وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2165.
- 2- الضغط على الأطراف لوضع حد فورياً لاستخدام الأسلحة العشوائية ضد السكان المدنيين.

نعتقد أن فكرة إجراءات بناء الثقة مهمة جداً، ويجب توظيفها واستغلالها بصورة جيدة، لمعرفةنا بطبيعة النظام، وعدم قدرته على الوفاء بما، لأن غالبية هذه الإجراءات متعلقة به وتصب في مصلحة الثورة، مثل إيقاف قصف الطيران على التجمعات المدنية، وإطلاق سراح المعتقلين، وفك الحصار عن المناطق المحاصرة وضمن وصول المساعدات الإنسانية إليها.

من خلال استقراءنا للواقع وللتجارب الماضية، كانت هذه الإجراءات هي نقطة ضعف للنظام، وبالتالي لم يستطع الوفاء بما.



3- إشكاليات في بيانات جنيف وفيينا

ونقصد بها تلك القضايا التي لا يمكن تصنيفها (مع أو ضد) مبادئ الثورة بحسب عنوانها، وإنما تعد بمثابة سلاح ذو حدين، والأمر يتعلق بكيفية تعاملنا معها، فإن أحسنا ذلك يمكن أن تصب في مصلحة الثورة، والعكس بالعكس¹.

ولعل أبرز هذه النقاط: العدالة الانتقالية- هيئة الحكم الانتقالية كاملة الصلاحيات- وقف إطلاق النار- الانتخابات.

3-1- العدالة الانتقالية²:

أكد بيان جنيف¹ على أهمية العدالة الانتقالية، فجاء فيه: "الالتزام بالمساءلة والمصالحة الوطنية. ويجب النظر في الجوانب المتعلقة بالمساءلة عن الأفعال المرتكبة خلال هذا النزاع. ومن اللازم أيضاً إعداد مجموعة شاملة من أدوات العدالة الانتقالية، تشمل تعويض ضحايا هذا النزاع أو رد الاعتبار إليهم، واتخاذ خطوات من أجل المصالحة الوطنية والعفو".

بالمقابل، لا توجد أية إشارة إلى العدالة الانتقالية أو إلى مواكبة هذه الإجراءات لهذه العملية في بيان فيينا¹⁻²، باستثناء التركيز على موضوع حماية حقوق السوريين من دون تمييز إلى الانتماء الديني أو الإثني، وهو ما يخشى أن يكون الهدف منه لاحقاً تطوير آلية لحماية مجرمي نظام الأسد من الملاحقة القضائية والقانونية عن الجرائم التي اقترفوها بحق الشعب³.

أضف إلى ذلك أن عدم إقرار موضوع العدالة الانتقالية وتحديد العناصر المسؤولة عن المجازر وانتهاكات حقوق الإنسان في مراكز النظام الأساسية، قد يتيح لهذه العناصر المشاركة في العملية الانتقالية وبتيح لها أيضاً الجلوس على طاولة الحوار مع المعارضة، ما يعني المساواة بين الضحية والجاني على أقل تقدير، وحفظ مراكز القوة في نظام الأسد لمراحل لاحقة⁴.

على الرغم من الأهمية السياسية والقانونية لموضوع العدالة الانتقالية في الحل السياسي المقترح (جنيف وفيينا) من أجل محاسبة رجال النظام ورؤوسه على الجرائم التي اقترفوها بحق الشعب السوري، ولكن ثمة محذور مهم في إدراجه والمطالبة به في ظل تفوق مهارات النظام الذي يملك مقومات الخبرة التراكمية في الدجل القانوني؛ لأنه قد يؤدي إلى محاكمة بعض قادة الثوار العسكريين بحجة ارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية من خلال إدعاءات كاذبة للنظام يمكن أن "يفرك" أدلة لها.

المعركة هنا قانونية سياسية بامتياز، ونملك تجاهها أحد خيارين، لكل منهما إيجابياته وسلبياته:

الأول: التركيز على فكرة "النظام مجرم" إعلامياً وقانونياً من خلال إنشاء هيئة حقوقية (كاللجنة القضائية التي يفترض أن يشكلها الائتلاف)، مدعومة من الفصائل والهيئات الثورية، تتولى جمع الأدلة والتواصل مع اللجان الأممية والمنظمات الحقوقية لبناء ملف حقوقي كامل عن جرائم النظام، وفي الوقت ذاته، تشرف على إرشاد الثوار وتوعيتهم لتلافي أي سلوك أو عمل قد يدينهم قضائياً في المحافل الدولية لاحقاً.

¹ قدما هذه القراءة الأولية بغرض إفادة الأشخاص المدعويين إلى اجتماع الرياض، وتزويدهم بقراءات تحليلية للوثائق محل الدراسة، مع قناعتنا بحاجتها لمزيد بحث واستقصاء.

² ثمة آراء تنتقد فكرة "العدالة الانتقالية" من جهة تطلب إجراءاتها زمناً طويلاً قد يمتد لسنوات.

³ علي حسين باكير، مرجع سابق.

⁴ المرجع السابق.



ميزة هذا الخيار أنه سيركز على مسؤولية النظام عن الجرائم المرتكبة، ولكن من أهم سلبياته ضعف القيمة القانونية لهذا الملف وصعوبة تسويقه دولياً نظراً لاعتباره صادر عن جهة تعد خصماً للنظام.

الثاني: اشتراط فتح تحقيق دولي داخل سوريا عن الجرائم المرتكبة فيها خلال هدنة تسبق البدء بإجراءات المرحلة الانتقالية، يمهد لإحالة المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية إلى محكمة داخلية أو دولية خاصة، بحيث يجرمون من لعب أي دور في المرحلة الانتقالية. لتبدأ بعدها المرحلة الانتقالية بالتشارك بين شخصيات من المعارضة والنظام لم تتلخخ أيديها بدماء الشعب السوري.

من أبرز إيجابيات هذا الحل القيمة القانونية للتحقيقات والأدلة التي ستسوقها هذه اللجنة، نتيجة اعتبارها جهة مستقلة ودولية وحيادية، فضلاً عن أنها ستمهد حتماً لإبعاد أبرز الشخصيات الأمنية والعسكرية التابعة للنظام من لعب أي دور في المرحلة الانتقالية—في حال التزمت اللجنة الحياد التام—، نظراً لحجم الجرائم الكبير الذي ارتكبه بحق الشعب السوري.

3-2- هيئة الحكم الانتقالي:

نصت وثيقة جنيف على إنشاء هذه الهيئة، حيث جاء في البيان: "إقامة هيئة حكم انتقالية باستطاعتها أن تُهيئ بيئة محايدة تتحرك في ظلها العملية الانتقالية. وأن تمارس هيئة الحكم الانتقالية كامل السلطات التنفيذية. ويمكن أن تضم أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة ومن المجموعات الأخرى، ويجب أن تُشكّل على أساس الموافقة المتبادلة".

النقطة الأهم في هذا المجال: هو منح هذه الهيئة كامل السلطات التنفيذية، الأمر الذي فسره البعض بأن منصب رئاسة الجمهورية سيصبح غير ذي فائدة نتيجة تجريده من جميع الصلاحيات التنفيذية. يبدو أن هذا التفسير لم يرق للحلف المؤيد للنظام (الروس والإيرانيين) فسعوا في اجتماعات فيينا إلى إيراد عبارة أخرى تفرغ فكرة هيئة الحكم الانتقالي كاملة الصلاحيات من مضمونها. إذ جاء في بيان فيينا¹: "عملية سياسية... تفضي إلى تشكيل حكومة ذات مصداقية وشاملة وغير طائفية".

الفرق بين الصيغتين كبير وتترتب عليه نتائج مختلفة تماماً وخطيرة، إلا إذا تم في مراحل لاحقة التأكيد على أن الحكم ذو المصداقية الشمولي وغير الطائفي هو بالتحديد هيئة حكم انتقالي بصلاحيات تنفيذية كاملة، وفيما يلي أهم الفروقات بين الصيغتين والنتائج المترتبة عليها¹:

1- تكون كامل الصلاحيات التنفيذية في الحالة الأولى هي بيد الهيئة التي يترتب عليها بمقتضى ذلك "تأمين البيئة المناسبة والأمان والاستقرار والسلام، وتتبع لها بموجب نص جنيف¹، كافة المؤسسات والأجهزة في الدولة بما فيها الأمنية والاستخباراتية، وهو ما يعني بأنه حتى إن بقي الأسد في هذا السيناريو فسيكون بقاؤه شكلياً فقط، وهو ما يفقد الرغبة لدى داعميه بالتمسك به.

أما في الحالة الثانية، فلا يوجد تأكيد على أن الهيئة الانتقالية بالصلاحيات التنفيذية الكاملة، وإنما إشارة إلى "حكم"، والتي قد تفسر على أنها حكومة، مثل حكومة الحلقي وغيرها من الحكومات السورية التي يغلب عليها طابع الإدارة

¹ علي حسين باكير، المرجع السابق.



أكثر منه طابع الحكم، وهذا ما سيفتح المجال أمام تقاسم الصلاحيات والسلطات بين "الحكومة المفترضة" التي سيتم تشكيلها وبين "الرئاسة" التي يتمسك بها الأسد حتى هذه اللحظة.

2- يؤكد بيان جنيف 1 على تبعية الأجهزة الأمنية والعسكرية إلى هيئة الحكم الانتقالية، بينما في الحالة الثانية (فيينا)، فلا يوجد مثل هذا الأمر. بل على العكس، إذا بقي الأسد رئيساً خلال العملية الانتقالية (كما يفترض الوضع الحالي نتيجة النقاشات التي دارت في الاجتماع الأخير حتى الآن)، ولم يعط في المقابل "الحكم ذو المصادقية، الشمولي وغير الطائفي" صلاحيات تنفيذية كاملة، فذلك يعني على الأغلب بقاء الأجهزة الأمنية والاستخبارات تحت إمرة الأسد ونظامه.

وفي حال تحقق ما يريده البعض، وأكدت الوثائق والبيانات على أن المقصود بالحكم ذو المصادقية، الشمولي وغير الطائفي، هو: هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات التنفيذية، فهل انتهت المهمة؟

بالتأكيد لا، سيكون أمامنا معركة أخرى وهي وضع سيناريوهات يتم التحضير لها من الآن بحيث يستطيع الثوار وحلفاؤهم من ممثلي المجتمع المدني الإمساك بزمام هذه الهيئة، أو على الأقل تعطيل قدرة النظام على التحكم بها.

3-3- وقف إطلاق النار¹:

تعد فكرة وقف إطلاق النار من أولى الأفكار التي طرحت كمدخل للحل السياسي في سوريا، منذ استلام كوفي عنان مهمة تمثيل الأمم المتحدة في الملف السوري وانتهاء بديمستورا، وقد تم التأكيد عليها في بيان جنيف وقرارات مجلس الأمن، إلا أنها أخذت زخماً جيداً في اجتماعات فيينا 1-2.

بداية نعتقد أن فكرة وقف إطلاق النار التي تكون بنظرة كاملة لسورية مع وجود رؤية سياسية للحل، أفضل من فكرة الهدن التي يطرحها النظام ومعه إيران حالياً، والتي تفتقد لأي مكسب سياسي وتكون من باب إنساني بحت، ويتم التعاطي معها محلياً في كل منطقة على حدة.

الإشكالية الأساسية المترتبة على فكرة "وقف إطلاق النار" هي: رجحان عدم إمكانية الثوار على الالتزام بها لعدة أسباب أهمها:

- 1- ارتباطها الوثيق بفكرة تصنيف الجماعات الإرهابية: من الراجح أن الجماعات التي ستصنف كـ "جماعات إرهابية"، سترفض وقف إطلاق النار، ولن تلتزم به.
- 2- عدم وجود قيادة موحدة.
- 3- وجود فصائل ترفض بالأساس فكرة وقف إطلاق النار.

¹ ثمة رأي يرى أن وقف إطلاق النار في الوقت الحالي سيبص في مصلحة النظام وإيران نظراً لتراجعهم على الأرض وتقدم الثوار خصوصاً بعد انتصارات جيش الفتح في إدلب وحماة. ينظر: علي حسين باكير، مرجع سابق.

من وجهة نظرنا: نعتقد أن الأمر نسبي، فصحيح أن موقف الثوار قد يكون أفضل في ريف حماة وسهل الغاب مثلاً، ولكن ثمة جبهات أخرى حالياً موقف النظام فيها أقوى كجبهة ريف حلب الجنوبي والبيداني وجبال التركمان... الخ. طبعاً هذه المعطيات قد تختلف من وقت لآخر، فالجبهة التي يكون فيها موقف الثوار أقوى حالياً، قد تتحول لمصلحة النظام لاحقاً، والعكس بالعكس.



السؤال: ما هي الخيارات المتاحة أمام الثوار، في حال تبني قرار وقف إطلاق النار بقرار من مجلس الأمن تحت الفصل السابع؟ غالباً ما سيكون وقف إطلاق النار تدريجياً وهذه نقطة تصب في صالح الثوار وتعطيهم هامشاً للمناورة في اختيار المكان الأفضل لتطبيقه، حيث نرى أن يكون اختيار أماكن وقف إطلاق النار وفق المحددات التالية:

- المناطق التي تكون قوة النظام فيها متفوقة على قوة الثوار.
- المناطق التي تخضع بالأساس لهدنة.
- المناطق التي يكون فيها عدد قليل من الفصائل القوية، والتي يمكن أن تضبط الأمر فيما لو تمرتد بعض الفصائل الصغيرة.
- المناطق التي يضعف فيها نفوذ الفصائل الراضية لفكرة وقف إطلاق النار.

سيؤدي صدور قرار أممي بوقف إطلاق النار، وإعلان النظام التزامه به، وعدم قدرة الثوار على إعلان الالتزام بما إلى نتائج سلبية على الثورة أهمها:

- 1- إخراج الثورة والحلف الإقليمي الداعم لها.
- 2- إظهار عدم قدرة الثوار على المضي في الحل السياسي.
- 3- تأكيد مقولة طالما تحجج بها النظام لرفض الحل السياسي وهي: عدم وجود طرف آخر يمكن الجلوس معه للتوصل إلى هذا الحل.
- 4- تأليب الحاضنة الشعبية على الثوار، حيث باتت بحاجة لهدنة من أجل التخفيف عنها، ومنحها فرصة لاستعادة الزخم والحيوية.

3-4- الانتخابات:

أكدت مجمل ووثائق جنيف وفيينا على إجراء الانتخابات كوسيلة وحيدة، يتم من خلالها بناء مؤسسات الدولة الجديدة، وإنهاء حالة "العنف".

يتمثل الوجه الإيجابي لفكرة إجراء الانتخابات في أنها تمثل إحدى نقاط قوة الثورة مفترضين أن الغالبية الشعبية ستكون مؤيدة لها فيما لو أتيح لها التعبير عن رأيها بحرية. كما أنها ستساهم في كسر الجمود الذي وصلت له الثورة بعد أن تمتدس كل طرف (النظام والثوار) بموقف ثابت غير قابل للتغيير، فطرح كهذا يمكن أن يعيد تدوير القضية بما يسهم للوصول إلى حل يضمن انتصار الثورة بأقل التكاليف، ويحرك مواقف الدول "المؤيدة للثورة" ويخرج الدول المؤيدة للنظام روسيا والصين.

إلا أن لهذه الفكرة سلبيات عديدة وفق المعطيات الحالية، حيث لا تتوفر في سوريا أي أجواء لأية عمليات انتخابية حقيقية، وحتى إذا ما افترضنا جديلاً وجودها بعد وقف إطلاق النار، فسيكون لدينا نصف الشعب السوري تقريباً بين لاجئ ونازح، ونصفه في المناطق التي يسيطر عليها النظام وتنتشر فيها أجهزة استخباراته وشببته. فهل يستطيع أي ناخب في مناطق النظام



أن يكون حر الإرادة في هذه الظروف؟ لمن ستكون الأفضلية؟ هل هي لناخب في بيئة مدمرة، محطمة فاقدة للأمل، أم لناخب في مناطق مستقرة، اسمه مدرج على لوائح حزب البعث ويتقاضى مرتباً عن وظيفته، ولديه مصلحة آنية في استمرار هذا الأمر¹.

أضف إلى ذلك، لربما كان الناخبين في المناطق المحررة - في حال كان لدينا ناخبون - سيصوتون ضد الثوار الحقيقيين نتيجة الحملات الإعلامية التشويهية التي مورست ضدهم، فضلاً عن بعض الأخطاء التي ارتكبوها في إدارتهم للمناطق المحررة. وبالتالي لن يناولوا - أي الثوار - أصوات المقيمين في مناطقهم، ومن باب أولى أصوات المقيمين في مناطق النظام.

فضلاً عن أن النظام قد يشترك في الانتخابات بجزءه القديم أو ربما بجزء جديد تحت مظلة جديدة، لكن في المقابل سيكون لدينا سلسلة من الأحزاب المعارضة جديدة النشأة، ضعيفة الإمكانيات، غير واضحة الأجندات ومتناقضة أو متنافسة مع بعضها البعض، قليلة الخبرة. وهذا يعني - على الأرجح - تصويت الأقليات وأتباع النظام لحزبهم، فيما سيصوت اللاجئون والنازحون إلى عشرات الأحزاب المختلفة، فتكون النتيجة إعادة إنتاج النظام القديم بصورة جديدة، أو انتصار الجدد بفارق بسيط جداً قد يتيح للآخرين إعادة تشريع النظام وأركانه، ولكن بصورة جديدة أيضاً².

في ضوء هذه الخيارات - إجراء الانتخابات الرئسية "الرئاسية والبرلمانية" في وقت قريب بعد بداية المرحلة الانتقالية، أو تأخيرها - ما هو الأصلح للثورة منها؟

نعتقد أن الأصلح بالنسبة للثورة في ضوء الواقع الحالي، ما يلي: "الانتخابات هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق التغيير السياسي والوسيلة الوحيدة بالنسبة للمعارضة لاكتساب الشرعية. الانتخابات يجب أن تبدأ من الأسفل إلى الأعلى، فمن انتخابات محلية تدرج إلى انتخابات جمعية تأسيسية ثم في آخر المرحلة انتخابات رئاسية³. سيكون للانتخابات المحلية دور كبير في إضفاء الشرعية الشعبية على المجالس المحلية وتمكينها، والتي ستشرف بشكل أساسي على إعادة الأعمار الممول من قبل الدول المانحة. ولكي تكون الانتخابات نزيهة، يجب أن تنظم من جهة ثالثة دولية كالأمم المتحدة بحيث لا يستطيع النظام التلاعب بسير العملية".

نعتقد أن هذا الخيار يعطي للثورة هامشاً جيداً في التعاطي مع قضية الانتخابات، فلا شك أن الانتخابات المحلية ستكون بمثابة تدريب للثوار وحاضنتهم في التعامل مع صندوق الانتخابات، خصوصاً وأن هذه التجربة ستكون جديدة عليهم، فضلاً عن أن الخسارة في المجال المحلي يمكن تلافي آثارها، ولن يكون لها نتائج حاسمة في تركيبة الدولة وشكل الحكم، إضافة إلى منح الثوار مزيداً من الوقت من أجل ترتيب أوراقهم.

بناء على ذلك، نعتقد أن الدخول حالياً في الانتخابات، سيكون له نتائج كارثية على الثورة والثوار، ولنا في ليبيا خير مثال: فبعد إجراء الانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة، وأظهرت نتائجها ترجيح كفة الليبراليين (غير الإسلاميين)، رفضت كتائب الثوار النتائج نظراً لأنها لم تر نفسها قادرة على المشاركة بالعملية الانتخابية ترشيحاً لا اقتراعاً، وساورها الشك تجاه الأحزاب

¹ علي حسين باكير، المرجع السابق.

² المرجع السابق.

³ حتى لا يفهم من هذا الكلام، إمكانية بقاء الأسد في منصب الرئاسة حتى انتهاء المرحلة الانتقالية، يجب التأكيد على إلغاء منصب رئاسة الجمهورية منذ بدء المرحلة الانتقالية نظراً لانتقال الصلاحيات التنفيذية الكاملة إلى هيئة الحكم الانتقالي.



التي تشكلت بسرعة، لا سيما حيال تحالف القوى الوطنية الذي حاز على أغلبية الأصوات، والذي ضم شخصيات متنوعة بمن فيها شخصيات من النظام القديم، الذين انقلبوا عليه في آخر لحظة¹.

فالانتخابات المستعجلة في بلد منقسم وغير مستقر ولا توجد فيه مؤسسات، والتي تجري قبل توفر الحد الأدنى من حكم القانون، من شأنها أن تعمق الشرخ بين أبنائه².

خاتمة:

لقد تضمن بيان جنيف¹ أسساً للحل السياسي لـ "الأزمة السورية"، كافية بحد ذاتها لتفريغ الثورة من مضمونها والالتفاف عليها. فإذا كان حال هذا البيان كذلك، فما هو وضع بياني فيينا¹⁻² اللذين تضمنتا عدة تنازلات خطيرة من الواضح أن الجانب الأمريكي قدمها لتقريب الجانب الروسي وبدرجة أقل الإيراني إلى ملعبه³.

سيكون في مواجهة هذا المسار موقف المحور الثلاثي (السعودية- تركيا- قطر)، لكن تبقى الكلمة الأهم للشعب السوري وأطراف المعارضة الحقيقية وأولئك الموجودين على الأرض، والذين تحتم المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقهم اليوم أن يلعبوا بشكل موحد وذكي وأن يتجاوزوا الشكليات إلى المضمون⁴.

لذلك كان حرصنا منذ البداية على بناء مشروع ثوري بنوي قائم على التخصص والاحترافية "تمكين"، إيماناً منا أن الحل ابتداءً هو بيد السوريين الذين إن استطاعوا توحيد صفوفهم ورؤاهم، قادرين على تغيير قواعد اللعبة وفرض أجندتهم حتى على تلك الحلول السياسية التي تضع نصب عينها مصالح الدول التي ترعاها.

¹ د. طارق متري، من الثورة إلى بناء الدولة- تعثر الانتقال في الدولة.

² المرجع السابق.

³ علي حسين باكير، مرجع سابق.

⁴ المرجع السابق.



الملحق الأول: (بيان جنيف 1)

- 1- استضاف مكتب الأمم المتحدة في جنيف، في 30 حزيران /يونيه، اجتماعاً ضمّ كلا من الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية ووزراء خارجية روسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وتركيا والعراق (رئيس مؤتمر قمة جامعة الدول العربية) والكويت (رئيسة مجلس وزراء الخارجية التابع لجامعة الدول العربية) وقطر (رئيسة لجنة جامعة الدول العربية لمتابعة الوضع في سوريا) وممثلي الاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية، بوصفهم مجموعة العمل من أجل سوريا، برئاسة المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسوريا.
 - 2- واجتمع أعضاء مجموعة العمل خطوة أمالها جزعهم على خطورة الحالة في الجمهورية العربية السورية. ويؤيد أعضاء المجموعة بشدة تواصل وتصعيد أعمال القتل والتدمير وانتهاكات حقوق الإنسان. ويساورهم بالغ القلق إزاء عدم حماية المدنيين واشتداد العنف وإمكانية استمرار تفاقم حدة النزاع في البلد، وإزاء الأبعاد الإقليمية للمشكلة. فطبيعة الأزمة وحجمها غير المقبولين يتطلبان موقفاً موحدًا وعملاً دولياً مشتركاً.
 - 3- ويلتزم أعضاء مجموعة العمل بسيادة سوريا واستقلالها ووحدتها الوطنية وسلامة أراضيها. وهم عازمون على العمل على نحو مستعجل ومكثف من أجل وضع حد للعنف ولانتهاكات حقوق الإنسان، وبدء عملية سياسية بقيادة سوريا تفضي إلى عملية انتقالية تلي التطلعات المشروعة للشعب السوري وتمكنه من أن يحدد مستقبله بصورة مستقلة وديمقراطية.
 - 4- وتحققاً لهذه الأهداف المشتركة ، (أ) حدّد أعضاء مجموعة العمل خطوات وتدابير تتخذها الأطراف لتأمين التنفيذ الكامل لخطة النقاط الست وقراري مجلس الأمن 2042 و 2043، بما يشمل وقفاً فورياً للعنف بكافة أشكاله؛ (ب) واتفقوا على مبادئ وخطوط توجيهية للقيام بعملية انتقالية سياسية تلي التطلعات المشروعة للشعب السوري؛ (ج) اتفقوا على إجراءات يمكنهم اتخاذها لتنفيذ ما تقدم دعماً لجهود المبعوث الخاص المشترك من أجل تيسير القيام بعملية سياسية بقيادة سورية. وهم مقتنعون بأن ذلك يمكن أن يشجّع ويدعم إحراز تقدم في الميدان وسيساعد على تيسير ودعم القيام بعملية انتقالية بقيادة سورية.
- الخطوات والتدابير التي حددتها الأطراف لتأمين التنفيذ الكامل لخطة النقاط الست وقراري مجلس الأمن و بما يشمل الوقف الفوري للعنف بكافة أشكاله
- 5- يجب على الأطراف أن تنفذ خطة النقاط الست وقراري مجلس الأمن 2042 و 2043 تنفيذاً كاملاً. وتحقيقاً لهذه الغاية:
 - يجب على جميع الأطراف أن تلتزم مجدداً بوقف دائم للعنف المسلح بكافة أشكاله وتنفيذ خطة النقاط الست فوراً وبدون انتظار إجراءات من الأطراف الأخرى. ويجب على الحكومة ومجموعات المعارضة المسلحة أن تتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية بهدف المضيّ قدماً بتنفيذ الخطة وفقاً لولايتها؛
 - يجب أن يُعزّز وقف العنف المسلح بإجراءات فورية وذات مصداقية وبادية للعيان تتخذها حكومة الجمهورية العربية السورية لتنفيذ البنود الأخرى من خطة النقاط الست، بما يشمل:



- تكثيف وتيرة الإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفاً وتوسيع نطاقه، بما يشمل على وجه الخصوص الفئات الضعيفة، والأشخاص الذين شاركوا في أنشطة سياسية سلمية؛ ووضع قائمة بجميع الأماكن التي يُحتجز فيها هؤلاء الأشخاص وتقديمها دون تأخير عن طريق القنوات المناسبة؛ والعمل فوراً على تنظيم الوصول إلى هذه المواقع؛ والرد بسرعة عن طريق القنوات المناسبة على جميع الطلبات المكتوبة المتعلقة بالحصول على معلومات بشأن هؤلاء الأشخاص أو بالوصول إليهم أو الإفراج عنهم؛
- كفالة حرية التنقل في جميع أرجاء البلد للصحفيين وكفالة منحهم تأشيرات وفق سياسة غير تمييزية؛
- احترام حرية تشكيل الجمعيات وحق التظاهر السلمي على النحو الذي يكفله القانون.
- يجب على جميع الأطراف، في جميع الظروف، أن تتحلى بالاحترام الكامل لسلامة وأمن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية وأن تتعاون مع البعثة وتسهل مهمتها بصورة كاملة في جميع الحالات؛
- يجب على الحكومة، في جميع الظروف، أن تتيح لجميع المنظمات الإنسانية فوراً وبصورة كاملة الوصول لدواع إنسانية إلى جميع المناطق المتأثرة بالقتال. ويجب على الحكومة وجميع الأطراف أن تتيح إخلاء الجرحى، وأن تتيح مغادرة جميع المدنيين الذين يودون ذلك. ويجب على جميع الأطراف أن تتقيد بالكامل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما يشمل التزاماتها المتعلقة بحماية المدنيين.

المبادئ والخطوط التوجيهية المتفق عليها للقيام بعملية انتقالية بقيادة سورية

6- اتفق أعضاء فريق العمل على "المبادئ والخطوط التوجيهية للقيام بعملية انتقالية بقيادة سورية"، على النحو التالي:

- أي تسوية سياسية يجب أن تقدّم لشعب سوريا انتقاليًا؛
- تتيح منظوراً مستقبلياً يمكن أن يتشاطره الجميع في سوريا؛
- يحدّد خطوات واضحة وفق جدول زمني مؤكد نحو تحقيق ذلك المنظور؛
- يمكن أن ينفذ في جو يكفل السلامة للجميع ويتسم بالاستقرار والهدوء؛
- يمكن بلوغه بسرعة، دون مزيد من إراقة الدماء، ويكون ذا مصداقية.

أولاً- منظور للمستقبل

- أعربت الشريحة العريضة من السوريين الذين استُشيروا عن تطلعات واضحة سوريا. وثمة رغبة جامحة في إقامة دولة:
- تكون ديمقراطية وتعددية بحق، وتتيح حيزاً للجهات الفاعلة السياسية القائمة وتلك التي نشأت منذ عهد قريب لتتنافس بصورة نزيهة ومتساوية في الانتخابات. ويعني هذا أيضاً أن الالتزام بديمقراطية متعددة الأحزاب يجب أن يكون التزاماً دائماً يتجاوز مرحلة جولة أولى من الانتخابات؛
- تمثل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، واستقلال القضاء، ومساءلة الحاكمين، وسيادة القانون. وليس كافياً أن يقتصر الأمر على مجرد صياغة التزام من هذا القبيل. فمن اللازم إتاحة آليات للشعب لكفالة وفاء الحاكمين بتلك الالتزامات؛



- تتيح فرصاً وحظوظاً متساوية للجميع. فلا مجال للطائفية أو التمييز على أساس عرقي أو ديني أو لغوي أو غير ذلك. ويجب أن تتأكد الطوائف الأقل عدداً بأن حقوقها ستحترم.

ثانياً- خطوات واضحة في العملية الانتقالية

لن ينتهي النزاع في سوريا حتى تتأكد كل الأطراف من وجود سبيل سلمي نحو مستقبل مشترك للجميع في سوريا. ومن ثمّ، فمن الجوهري أن تتضمن أية تسوية خطوات واضحة لا رجعة فيها تتبّعها العملية الانتقالية وفق جدول زمني محدد. وتشمل الخطوات الرئيسية لأية عملية انتقالية ما يلي:

- إقامة هيئة حكم انتقالية باستطاعتها أن تُهيئ بيئة محايدة تتحرك في ظلها العملية الانتقالية. ويترتب على ذلك أن هيئة الحكم الانتقالية ستمارس كامل السلطات التنفيذية. ويمكن أن تضم أعضاء من الحكومة والمعارضة الحاليين ومن المجموعات الأخرى، ويجب أن تُشكّل على أساس الموافقة المتبادلة؛
- الشعب السوري هو من يقرر مستقبل البلد. ولا بد من تمكين جميع فئات المجتمع السوري ومكوناته من المشاركة في عملية الحوار الوطني. ويجب ألا تكون هذه العملية شاملة للجميع فحسب، بل يجب أيضاً أن تكون مجدية -أي أن من الواجب تنفيذ نتائجها الرئيسية؛
- على هذا الأساس، يمكن أن يعاد النظر في النظام الدستوري والمنظومة القانونية. وستُعرض نتائج الصياغة الدستورية على الاستفتاء العام؛
- بعد إقامة النظام الدستوري الجديد، من الضروري الإعداد لانتخابات حرة ونزيهة وتعددية وإجراؤها لشغل المؤسسات والهيئات الجديدة المنشأة؛
- من الواجب أن تُمثّل المرأة تمثيلاً كاملاً في جميع جوانب العملية الانتقالية.

ثالثاً- السلامة والاستقرار والهدوء

ما من عملية انتقالية إلا وتنطوي على تغيير. بيد أن من الجوهري الحرص على تنفيذ العملية الانتقالية على نحو يكفل سلامة الجميع في جو من الاستقرار والهدوء. ويتطلب ذلك:

- توطيد الهدوء والاستقرار الكاملين. فيجب على جميع الأطراف أن تتعاون مع هيئة الحكم الانتقالية لكفالة وقف أعمال العنف بصورة دائمة. ويشمل ذلك إكمال عمليات الانسحاب وتناول مسألة نزع سلاح المجموعات المسلحة وتسريح أفرادها وإعادة إدماجهم؛
- اتخاذ خطوات فعلية لكفالة حماية الفئات الضعيفة واتخاذ إجراءات فورية لمعالجة المسائل الإنسانية في المناطق المحتاجة. ومن الضروري أيضاً كفالة التعجيل بإكمال عملية الإفراج عن المحتجزين؛
- استمرار المؤسسات الحكومية والموظفين من ذوي الكفاءات. فمن الواجب الحفاظ على الخدمات العامة أو استعادة سير عملها. ويشمل ذلك فيما يشمل قوات الجيش ودوائر الأمن. ومع ذلك، يتعيّن على جميع



المؤسسات الحكومية، بما فيها دوائر الاستخبارات، أن تتصرف بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان والمعايير المهنية، وأن تعمل تحت قيادة عليا تكون محل ثقة لدى العموم، وتخضع لسلطة هيئة الحكم الانتقالية؛

- الالتزام بالمساءلة والمصالحة الوطنية. ويجب النظر في الجوانب المتعلقة بالمساءلة عن الأفعال المرتكبة خلال هذا النزاع. ومن اللازم أيضاً إعداد مجموعة شاملة من أدوات العدالة الانتقالية، تشمل تعويض ضحايا هذا النزاع أو رد الاعتبار إليهم، واتخاذ خطوات من أجل المصالحة الوطنية والعفو.

رابعاً- خطوات سريعة للتوصل إلى اتفاق سياسي ذي مصداقية

الشعب السوري هو من يتعين عليه التوصل إلى اتفاق سياسي، لكن الوقت بدأ ينفد. ومن الواضح:

- أن سيادة سوريا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها يجب أن تحترم؛
- أن النزاع يجب أن يُحل بالحوار السلمي وعن طريق التفاوض حصراً. ومن الواجب الآن تهيئة الظروف المفضية إلى تسوية سلمية؛
- أن إراقة الدماء يجب أن تتوقف. ويجب على جميع الأطراف أن تعيد تأكيد التزامها على نحو ذي مصداقية بخطة النقاط الست. ويجب أن يشمل ذلك وقف العنف المسلح بكافة أشكاله، واتخاذ إجراءات فورية ذات مصداقية وبإدوية للعيان لتنفيذ البنود من 2 إلى 6 من خطة النقاط الست؛
- أن من واجب جميع الأطراف أن تتعامل الآن بصدق مع المبعوث الخاص المشترك. ويجب على الأطراف أن تكون جاهزة لتقديم محاورين فعليين للتعجيل بالعمل نحو التوصل إلى تسوية بقيادة سورية تلي التطلعات المشروعة للشعب. ومن الواجب أن تكون العملية شاملة للجميع كيما يتسنى إسماع آراء جميع مكونات المجتمع السوري فيما يتعلق بصوغ التسوية السياسية الممهدة للعملية الانتقالية.

والجتمع الدولي المنظم، بما فيه أعضاء مجموعة العمل، على أهبة الاستعداد لتقديم دعم كبير لتنفيذ الاتفاق الذي تنتهي إليه الأطراف. وقد يشمل ذلك الدعم وجوداً دولياً مساعداً تحت ولاية من الأمم المتحدة إن طُلب ذلك. وسيُتاح قدر كبير من الأموال لدعم الإعمار وإعادة التأهيل. الإجراءات المتفق عليها

الإجراءات المتفق أن يتخذها أعضاء مجموعة العمل لتنفيذ ما تقدم، دعمًا لجهود المبعوث الخاص المشترك لتيسير القيام بعملية سياسية بقيادة سورية

7- سيتحرك أعضاء مجموعة العمل، حسب الاقتضاء، ويمارسون ضغوطاً منسقة ومطرودة على الأطراف في سوريا لاتخاذ الخطوات والتدابير المبينة في الفقرة 5.

8- ويعارض أعضاء مجموعة العمل أي زيادة في عسكرة النزاع؛

9- ويؤكد أعضاء مجموعة العمل لحكومة سوريا أهمية تعيين محاور فعلي مَفُوض، عندما يُطلب إليها المبعوث الخاص المشترك ذلك، للعمل على أساس خطة النقاط الست وهذا البيان معاً؛



- 10- ويحث أعضاء مجموعة العمل المعارضة على تحقيق مزيد من الاتساق وعلى أن تكون جاهزة للخروج بمحاورين فعليين لهم تمثيل وازن للعمل على أساس خطة النقاط الست وهذا البيان معاً؛
- 11- وسيقدم أعضاء مجموعة العمل الدعم الكامل للمبعوث الخاص المشترك وفريقه في سياق تحركهما على نحو فوري لإشراك الحكومة والمعارضة والتشاور على نطاق واسع مع المجتمع السوري، فضلاً عن سائر الجهات الدولية الفاعلة، من أجل مواصلة تمهيد الطريق نحو الأمام؛
- 12- وسيرحب أعضاء مجموعة العمل بأية دعوة من المبعوث الخاص المشترك إلى عقد اجتماع آخر لمجموعة العمل عندما يرى ذلك ضروريا لاستعراض التقدم الفعلي المحرز بشأن جميع البنود المتفق عليها في هذا البيان، وتحديد ما يقتضيه التصدي للأزمة من خطوات وإجراءات أخرى إضافية تتخذها مجموعة العمل. وسيتولى المبعوث الخاص المشترك أيضاً إطلاع الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية على ما يُستجد.

الملحق الثاني: بيان فيينا (1)

اجتمعون في فيينا في الـ30 من أكتوبر/ تشرين الأول - وهم الصين ومصر والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا وإيران والعراق وإيطاليا والأردن ولبنان وعمان وقطر وروسيا والسعودية وتركيا والإمارات والمملكة المتحدة والأمم المتحدة والولايات المتحدة (المشاركون) - التقوا لبحث الوضع الخطير في سوريا وسبل إنهاء العنف في أقرب وقت ممكن.

وأجرى المشاركون مناقشات صريحة وبناءة شملت القضايا الرئيسية، ولا تزال توجد خلافات جوهرية بين المشاركين إلا أنهم توصلوا لتفاهم مشترك على النقاط التالية:

1. وحدة سوريا واستقلالها وسلامة أراضيها وهويتها العلمانية أمور أساسية.
2. مؤسسات الدولة ستظل قائمة.
3. حقوق كل السوريين يجب حمايتها بصرف النظر عن العرق أو الانتماء الديني.
4. ضرورة تسريع كل الجهود الدبلوماسية لإنهاء الحرب.
5. ضمان وصول المنظمات الإنسانية لكل مناطق سوريا وسيعزز المشاركون الدعم للنازحين داخليا وللاجئين وللبلدان المستضيفة.
6. الاتفاق على ضرورة هزيمة تنظيم "داعش" وغيره من الجماعات الإرهابية كما صنفها مجلس الأمن الدولي واتفق عليه المشاركون.
7. في إطار العمل ببيان جنيف 2012 وقرار مجلس الأمن الدولي 2118 فإن المشاركين وجهوا الدعوة للأمم المتحدة لجمع ممثلي الحكومة والمعارضة في سوريا في عملية سياسية تفضي إلى تشكيل حكومة ذات مصداقية وشاملة وغير طائفية على أن يعقب تشكيلها وضع دستور جديد وإجراء انتخابات. وينبغي إجراء هذه الانتخابات تحت إشراف



الأمم المتحدة بموافقة الحكومة وبالتزام أعلى المعايير الدولية للشفافية والمحاسبة وأن تكون حرة نزيهة يحق لكل السوريين ومنهم المغتربون المشاركة فيها.

8. سوريا هي التي تملك وتقود هذه العملية السياسية والشعب السوري هو من يحدد مستقبل سوريا.

9. المشاركون ومعهم الأمم المتحدة سيدرسون ترتيبات وتنفيذ وقف لإطلاق النار بكل أنحاء البلاد يبدأ في تاريخ محدد وبالتوازي مع هذه العملية السياسية الجديدة.

وسيعكف المشاركون في الأيام المقبلة على تضييق هوة الخلافات المتبقية والبناء على نقاط الاتفاق. ويجتمع الوزراء خلال اسبوعين لمواصلة هذه المباحثات.



الملحق الثالث: بيان فيينا (2)

اجتمع في فيينا يوم 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 باسم المجموعة الدولية لدعم سوريا (ISSG) ممثلو كل من جامعة الدول العربية، الصين، مصر، الاتحاد الأوروبي، فرنسا، ألمانيا، إيران، العراق، إيطاليا، الأردن، لبنان، عمان، قطر، روسيا، السعودية، تركيا الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، الولايات الأمريكية المتحدة، والأمم المتحدة، لمناقشة كيفية تسريع وضع حد للنزاع في سوريا.

بدأ المشاركون الاجتماع بلحظة صمت حدادا على ضحايا الهجمات الإرهابية البشعة التي حدثت في 13 نوفمبر/تشرين الثاني في باريس والهجمات الأخيرة في بيروت، العراق، أنقرة، ومصر. وأدان أعضاء الاجتماع بأشد العبارات هذه الهجمات الوحشية ضد المدنيين الأبرياء وعبروا عن وقوفهم مع الشعب الفرنسي. وفي وقت لاحق، تشارك المشاركون في حوار للبناء على التقدم المحرز في إجتماع فيينا في 30 أكتوبر/تشرين الأول، وأعرب أعضاء المجموعة الدولية لدعم سوريا ISSG عن شعورهم بالحاجة الملحة لوضع حد لمعاناة الشعب السوري، والدمار المادي بسوريا، وزعزعة استقرار المنطقة، والزيادة المستمرة في أعداد الإرهابيين نتيجة استمرار القتال في سوريا. واعترف أعضاء المجموعة الدولية لدعم سوريا ISSG بالرباط الوثيق بين وقف إطلاق النار ووجود عملية سياسية موازية تجري وفقا لبيان جنيف عام 2012، وأنه يجب المضي قدما على وجه السرعة بمبادرات الحل السياسي في سوريا. وذكروا بالتزامهم بضمان انتقال سياسي بقيادة سورية في سوريا على أساس بيان جنيف في الجمل.

وصلت المجموعة إلى تفاهم مشترك حول العديد من القضايا الرئيسية. فوافقت المجموعة الدولية لدعم سوريا على تنفيذ وقف لإطلاق النار في سوريا بحيث يدخل حيز التنفيذ في أقرب وقت، وعلى دعوة ممثلي الحكومة السورية والمعارضة لبدأ الخطوات الأولى نحو التحول السياسي تحت إشراف الأمم المتحدة على أساس بيان جنيف. وتعهد الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن الدولي بتأييد قرار في مجلس الأمن الدولي لتمكين بعثة مراقبة لوقف إطلاق النار من الدخول لسوريا لمراقبة وقف إطلاق النار الذي ستقره الأمم المتحدة في تلك الأجزاء من البلاد حيث لا يكون هناك خطر على المراقبين من هجمات الإرهابيين، ودعم عملية الانتقال السياسي في سوريا وفقا لبيان جنيف.

كما تعهد جميع أعضاء المجموعة الدولية لدعم سوريا ISSG كدول منفردة متحالفة مع مختلف الأطراف المتحاربة بسوريا على اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لضمان الالتزام بوقف إطلاق النار من قبل هذه الجماعات أو الأفراد التي تدعمها. إن وقف إطلاق النار لن ينطبق على الأعمال الهجومية أو الدفاعية ضد "داعش" أو "النصرة" أو أي مجموعة أخرى توافق المجموعة الدولية لدعم سوريا ISSG على تصنيفها كمجموعة إرهابية.

ورحب المشاركون ببيان الأمين العام للأمم المتحدة الذي أفاد بأن الأمم المتحدة بدأت الاستعداد لوضع خطط لدعم تنفيذ وقف لإطلاق النار البلاد، واتفق المشاركون على أن الأمم المتحدة يجب أن تقود جهود وقف إطلاق النار، بالتشاور مع الأطراف المعنية، لتحديد الاحتياجات وطرائق تنفيذ وقف إطلاق النار.

وأعرب أعضاء المجموعة الدولية لدعم سوريا ISSG عن استعدادهم لاتخاذ خطوات فورية لتشجيع تدابير بناء الثقة التي من شأنها أن تساهم في استمرارية العملية السياسية وتمهد الطريق لتنفيذ وقف إطلاق النار البلاد. في هذا السياق، وفقا للفقرة 5



من بيان فيينا، أكدت المجموعة الدولية لدعم سوريا ISSG على ضرورة اتخاذ خطوات لضمان وصول المساعدات الإنسانية على وجه السرعة في جميع أنحاء أراضي سوريا وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2165، ودعت المجموعة جميع الأطراف إلى الموافقة على طلبات للأمم المتحدة لتسليم المساعدات الإنسانية. وأعرب أعضاء المجموعة الدولية لدعم سوريا ISSG عن قلقهم بخصوص مخنة اللاجئين والمشردين داخلياً وضرورة بناء ظروف لعودتهم الآمنة وفقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح البلدان المضيقة. مع التأكيد على أن حل قضية اللاجئين مهم لتسوية نهائية للصراع السوري.

كما أكد أعضاء المجموعة الدولية لدعم سوريا ISSG على الآثار المدمرة لاستخدام الأسلحة العشوائية ضد السكان المدنيين وفي منع وصول المساعدات الإنسانية، كما جاء في قرار مجلس الأمن رقم 2139. ووافقت المجموعة الدولية لدعم سوريا ISSG على الضغط على الأطراف لوضع حد فوراً لاستخدام هذه الأسلحة العشوائية. وأعادت المجموعة الدولية لدعم سوريا ISSG التأكيد على أهمية الالتزام بجميع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن رقم 2199 الذي ينص على وقف التجارة غير المشروعة في مجال النفط والآثار والرهائن، والتي يمكن للإرهابيين الاستفادة منها.

ووفقاً لبيان جنيف 2012، بالإحالة إليه في بيان فيينا في 30 أكتوبر/ تشرين الأول، وقرار مجلس الأمن الدولي 2118، اتفقت المجموعة الدولية لدعم سوريا ISSG على ضرورة عقد ممثلين سوريين للحكومة والمعارضة جلسة مفاوضات رسمية تحت رعاية الأمم المتحدة، في أقرب وقت ممكن، مع تحديد موعد مستهدف في 1 يناير/ كانون الثاني القادم ليكون موعداً نهائياً لهذه الجلسة.

ورحبت المجموعة الدولية لدعم سوريا بجهود مبعوث الأمم المتحدة الخاص لسوريا ستيفان دي ميستورا الرامية لجمع أوسع طيف ممكن من المعارضة، بحيث يكون وفد المعارضة في المفاوضات من السوريين الذين يتم اختيارهم من قبل السوريين، بحيث يحدد هؤلاء من يمثلهم وماهية مواقفهم التفاوضية، وذلك لتمكين العملية السياسية وضمان انطلاقها بفاعلية.

وينبغي على جميع الأطراف في العملية السياسية الالتزام بالمبادئ التوجيهية التي تم تحديدها في اجتماع 30 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، بما في ذلك الالتزام بوحدة سوريا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، والطابع غير الطائفي لها لضمان الحفاظ على مؤسسات الدولة التي لا تزال سليمة، وحماية حقوق جميع السوريين بغض النظر عن العرق أو الطائفة أو الدين، اتفق أعضاء المجموعة الدولية لدعم سوريا ISSG أن هذه المبادئ أساسية.

وأكد أعضاء المجموعة الدولية لدعم سوريا ISSG دعمهم للعملية الانتقالية وفق ما ورد في بيان جنيف 2012. وفي هذا الصدد أكدوا دعمهم لوقف إطلاق النار كما هو موضح أعلاه ولإطلاق عملية سياسية بقيادة سورية من شأنها، في غضون ستة أشهر، إقامة حكم ذي مصداقية وشامل وغير طائفي، ووضع جدول زمني لوضع صياغة جديدة للدستور. وعقد انتخابات حرة ونزيهة وفقاً للدستور الجديد في غضون 18 شهراً. يجب أن تجرى هذه الانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة وفقاً لأعلى المعايير الدولية للشفافية والمساءلة، وذلك بمشاركة جميع السوريين، بما في ذلك سوريا الشتات.



وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، وفقاً للفقرة 6 من بيان فيينا، كررت المجموعة الدولية لدعم سوريا ISSG أن "داعش"، "النصرة"، وغيرها من الجماعات الإرهابية، على النحو المحدد من قبل مجلس الأمن، وكما هو متفق عليه من قبل المشاركين في فيينا وفق ما يقره مجلس الأمن الدولي، يجب أن يتم القضاء عليها جميعاً.

وقد وافقت المملكة الأردنية الهاشمية على مساعدة ممثلي المخابرات والمؤسسات العسكرية المعنية للوصول إلى فهم مشترك للجماعات والأفراد من أجل تقرير من هي الإرهابية منها لتحقيق هدف القضاء عليها.

ويتوقع المشاركون في الاجتماع أن يجتمعوا خلال شهر واحد تقريباً وذلك لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ وقف إطلاق النار وبدء عملية سياسية.





الملحق التاسع عشر

آليات تقوية البناء السياسي للثورة



المحتويات

291	ملخص تنفيذي:
292	مقدمة:
292	1- آليات تدعيم البناء السياسي الموضوعي للثورة السورية.....
294	1-1- آليات تقوية البناء السياسي الموضوعي للحل السياسي:
296	1-2- آليات تقوية البناء السياسي الموضوعي في حال فشل الحل السياسي:
297	2- آليات تدعيم البناء السياسي الهيكلي للثورة السورية.....
298	خاتمة:
299	مخطط توضيحي للورقة:



ملخص تنفيذي:

يشير مصطلح البناء السياسي عادة إلى المفهوم الشكلي أو البنوي الذي يتضمن المؤسسات والهيئات والمنظمات ذات البعد السياسي في المجتمع، وإلى المفهوم الموضوعي الذي يشمل الثقافة السياسية والقيم الاجتماعية السائدة.

عانت الثورة وما تزال من ضعف في بنائها السياسي سواء على المستوى البنوي، حيث لم تستطع "المؤسسات والهيكل" العاملة في المجال السياسي الثوري من إثبات فعاليتها في رسم الخط السياسي للثورة وتمثيلها، أم على المستوى الموضوعي، فقد فشلت غالبية محاولات القوى والأجسام السياسية في الوصول إلى رؤى سياسية واضحة تعبر عن الثورة وأهدافها.

إلا أن ذلك لم ينف من نجاح بعض المحاولات: موضوعياً، كوثيقة المبادئ الخمسة وبيان الرياض. وبنوياً، كالهيئة العليا للمفاوضات.

قدمت الورقة بعض الآليات التي نعتقد بقدرتها على تقوية البناء السياسي للثورة في كلا المجالين، وقد خرجت بأهم النتائج التالية:

- 1- يعد الحشد الشعبي من أهم الوسائل القادرة على تقوية البناء السياسي موضوعياً وبنوياً.
- 2- من أهم آليات تقوية البناء السياسي الموضوعي للحل السياسي: الإعداد للجواب على أسئلة "كيف ولماذا"، وضرورة التوافق على الأمور الخلافية المهمة، وعدم التركيز على المضامين السياسية غير الضرورية.
- 3- من أبرز التحديات التي تعترض تقوية البناء السياسي الموضوعي في حالة المضي بالحل السياسي، التدخلات الدولية والإقليمية، وعدم مرونة الخطاب السياسي والأيديولوجي لدى بعض التيارات والقوى السياسية، وضعف إدارة الخلافات السياسية البيئية الناجم عن ضعف الخبرة السياسية.
- 4- في حالة فشل الحل السياسي والعودة إلى الحل العسكري، يجب التركيز موضوعياً على بناء إعلان دستوري للمناطق المحررة تدريجياً، يبدأ من النقاط المتوافقة عليها وينتهي بأكثرها جدلاً.
- 5- ثمة خيارات متعددة لتقوية البناء السياسي الهيكلي للثورة، لكل منها إيجابياته وسلبياته.



مقدمة:

يشير مفهوم البناء السياسي عادة إلى المؤسسات والهيئات والمنظمات التي تشكل - مجتمعة - النظام السياسي في الدولة (المفهوم الشكلي أو البنوي)، لكنه يشمل - في نظر البعض - الثقافة السياسية والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع (المفهوم الموضوعي)¹. بإسقاط هذا التعريف للبناء السياسي على الثورة السورية، يمكن بيان مفهوم "البناء السياسي للثورة السورية" بأنه: مجموعة المؤسسات والمنظمات المؤثرة في المسار السياسي، والتي نشأت ومارست نشاطها في ظل الثورة، إضافة إلى مجموعة المفاهيم والقيم السياسية التي كرستها الثورة".

من الناحية البنوية، شهدت الثورة ميلاد العديد من المؤسسات والهيئات ذات الأثر السياسي ابتداء من التنسيقيات مروراً بالجلس الوطني والائتلاف والمكاتب السياسية للفصائل وانتهاء بالهيئة العليا للمفاوضات، ولم تنشذ هذه الكيانات عن القاعدة الأساسية التي وصمت البناء السياسي السوري منذ تشكيل الكيان الجمهوري، وهي: الضعف والترهل.

أما من الناحية الموضوعية، على الرغم من بساطة الشعارات التي نادى بها الثورة إبان انطلاقها "إسقاط النظام وبناء دولة الحرية والكرامة"، فقد فشلت الثورة إلى حد كبير في بلورة إجابات عن أهم القيم والمفاهيم التي تتبناها تجاه القضايا الأساسية مثل (شكل الدولة، المواطنة، الأقليات، الديمقراطية، المساواة... إلخ). إلا أن ذلك لا ينفي نجاح بعض المحاولات في تشكيل مبادئ سياسية أولية للثورة كوثيقة المبادئ الخمسة للثورة السورية.

عندما نتحدث عن آلية تدعيم البناء السياسي للثورة، فهذا يعني البناء على شيء موجود وليس الابتداء من الصفر و"اختراع العجلة من جديد" كما يقال. من هذا المنطلق تهدف هذه الورقة لبيان الخيارات المتاحة أمام القوى الثورية بمختلف توجهاتها واختصاصاتها لتدعيم البناء السياسي وتقويته بما يخفف من أسباب النزاع والاختلاف بينها لاحقاً.

ليس المقصود بهذه الورقة تقديم رؤية سياسية موضوعية، فهذا الأمر يحتاج إلى دراسات متعددة ومستقلة، بقدر الإشارة إلى عدة آليات يمكن من خلالها الوصول إلى هذه الرؤية، وبناء هيكل سياسية قوية أو على الأقل قابلة للحياة.

قسمنا الورقة إلى قسمين: نتحدث في الأول عن آليات تدعيم البناء السياسي الموضوعي للثورة، في حين خصصنا الثاني لبحث آليات تدعيم البناء السياسي الهيكلي للثورة.

1- آليات تدعيم البناء السياسي الموضوعي للثورة السورية

تعددت الوثائق السياسية الخاصة بالثورة، منها ما صدر عن الأجسام السياسية التي يفترض أنها ممثلة للثورة والقوى السياسية، ومنها ما صدر عن الفصائل العسكرية، ومنها ما صدر عن القوى الدولية، إضافة إلى تلك الصادرة عن مراكز الأبحاث.

¹ د. عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، النظرية السياسية المعاصرة: دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة، دار حوارزم، الإسكندرية، 2002، ص 186.



غلبت على معظم هذه الوثائق إحدى صفتين، إما أنها تحظى بنوع من التوافق الثوري العام، إلا أنها تكون خاصة بقطاع ثوري معين، كميثاق الشرف الثوري وميثاق مجلس قيادة الثورة. حيث أنهما، وعلى الرغم من تأييد مختلف القطاعات الثورية لهما، كانا خاصين بالفصائل المقاتلة. وإما أنها لم تحظ بتوافق ثوري عام كالرؤية السياسية للائتلاف الوطني.

لعل آخر وثيقتين سياسيتين صدرتا عن القوى الثورية، هما وثيقة المبادئ الخمسة للثورة السورية التي صدرت برعاية المجلس الإسلامي السوري، والبيان الختامي لمؤتمر الرياض¹. ولعل المتابع يلحظ وجود توافق واسع حول هاتين الوثيقتين خصوصاً وثيقة المبادئ، والتي تكاد تحظى بإجماع بين مختلف القوى، كونها اقتصرت على المبادئ الرئيسة قامت الثورة لأجل تحقيقها كإسقاط النظام وبناء دولة العدالة والقانون، ولأنها كتبت بلغة وطنية جامعة تمثل -وفق استقراءنا لمواقف مختلف الجهات الثورية- قاسماً مشتركاً بينها.

يقوم توسيع دائرة التفاهات السياسية بين مختلف القوى الثورية على عدة افتراضات مهمة، لا بد من أخذها بالحسبان، وهي:

- 1- كلما اتسعت الدائرة السياسية المطلوب التوافق عليها زادت إمكانية الاختلاف، فالتوافق على المبادئ أسهل بكثير من التوافق على التفاصيل.
 - 2- لكل مسار سياسي² دائرته وأدواته السياسية الخاصة، فمسار التفاوض والعملية السياسية يتطلب توافقاً حول أدوات ومضامين سياسية محددة تختلف عن تلك المتعلقة بالتركيز على العمل العسكري وبناء المؤسسات واكتساب الشرعية.
 - 3- ثمة آلية ثابتة لتقوية البناء السياسي في مختلف الحالات وهي قضية "الحشد الشعبي للمضامين السياسية"، والتي تحتاجها الثورة سواء أكان التركيز على الحل السياسي أم العسكري؛ فأى مضمون سياسي يحتاج إلى تأييد شعبي يقويه ويجعله راسخاً في العقل الجمعي، بحيث تشعر أية قوة سياسية أو عسكرية تخالفه بأنها خارج الجماعة³.
- بناء على ذلك، سنوضح الكيفية التي يمكن عبرها تدعيم البناء السياسي الموضوعي للثورة في حال المضي بالحل السياسي، وتلك الخاصة في حال فشل الحل السياسي، والعودة إلى الحل العسكري⁴.

¹ لم نشر إلى المضامين السياسية التي وردت في الوثائق الدولية (بياني فيينا 1 و2 وبيان ميونيخ وقرار مجلس الأمن رقم 2254)، لأن هذه الوثائق والمضامين تمثل توافقاً دولياً أكثر منه تعبيراً عن مصالح الثورة.

² نتحدث هنا عن الأدوات والوسائل، أما الأهداف والمبادئ الرئيسة فلا خلاف حولها سواء أكان الحل سياسياً أم عسكرياً.

³ لعل التأييد الشعبي الأخير لرفع علم الثورة يعطينا نموذجاً واضحاً لدوره في تقوية أي وسيلة سياسية، حيث ساد شعور عام بأن أي قوة تتمتع عن رفع العلم هي قوة تخالف التيار العام الثوري - إن صح التعبير -.

⁴ سنتبنى المعيارين التاليين لتحديد أهم المواضيع السياسية التي تحتاج إلى توافق في كلتا الحالتين، وهما:

- 1- إمكانية التوافق: فالنقاط التي تحوز على أكبر قدر من التوافق مقدمة على تلك الخلافية.
- 2- الضرورة: فالمواضيع السياسية المهمة والضرورية مقدمة على تلك التي يمكن تأجيلها.



1-1 آليات تقوية البناء السياسي الموضوعي للحل السياسي¹:

تدور المضامين السياسية الخاصة بالحل السياسي في فلك وثيقة جنيف² وما تبعها من قرارات³ وبيانات دولية⁴، والتي يمكن تلخيصها بما يلي: شكل الدولة المستقبلي - الحكم الانتقالي ومستقبل مؤسسات الدولة خصوصاً مؤسستي الجيش والأمن - الملف الإنساني وإجراءات بناء الثقة - وقف إطلاق النار - الانتخابات - العدالة الانتقالية⁵.

تتلخص الآليات اللازمة لتقوية البناء السياسي الموضوعي في هذه الحالة بما يلي:

1- الإعداد للإجابة على سؤالي: كيف ولماذا: على الرغم من توافق غالبية قوى الثورة والمعارضة على أهم مبادئ الحل

السياسي، والتي أدرجت في مسودة بيان الرياض⁶، ومختلف الوثائق التي صدرت عن الهيئة العليا للمفاوضات، وآخرها تلك المقدمة إلى ديمستورا في 2016/3/23⁷، مثل: "هيئة الحكم الانتقالية كاملة الصلاحيات - إعادة هيكلة الجيش والأمن - الانتخابات - المنظمات الإرهابية - وحدة سوريا واستقلالها وسيادتها... إلخ).

ما تحتاجه هذه المضامين حالياً، هو الإجابة على سؤالين مهمين: (كيف - لماذا) ولعل أسئلة ديمستورا التي عرضها على وفد المعارضة في جنيف مؤخراً، تتعلق بشكل مباشر بهذين السؤالين: فكيف سيتم تشكيل هيئة الحكم الانتقالية، وما هي صلاحياتها، وكيف سنضمن عودة اللاجئين، وكيف سننفذ الانتخابات، كيف سنعيد هيكلة الجيش والأمن، ومن هي الجهة التي ستشرف عليه، ومن هي الجهات التي سينزع منها السلاح... إلخ؟ إضافة إلى التبرير القانوني والسياسي لمختلف الأجوبة التي ستقدمها المعارضة حول هذه المبادئ المتفق عليها⁸.

2- ضرورة التوافق على الأمور الخلافية المهمة: لعل من أهم هذه المواضيع ما يلي⁹:

¹ لا شك أن تقوية البناء السياسي الموضوعي للحل السياسي تحتاج إلى جهود متضافرة لأكثر من جهة، ولا يمكن لجهة واحدة فضلاً عن شخص التصدي لذلك، فوضع تصورات ورؤى مشتركة ومبررات موضوعية وقانونية للمواضيع المتعلقة بالحل السياسي كشكل الدولة المستقبلي والانتقال السياسي والانتخابات والإرهاب... إلخ، لا يمكن لورقة مثل هذه أن تسدها.

² ينظر: [البيان الختامي الصادر عن مجموعة العمل من أجل سوريا](#)، 2012/6/30.

³ من أهم هذه القرارات: قرارات مجلس الأمن ذوات الأرقام: 2042 لعام 2012، 2043 لعام 2012، 2254 لعام 2015.

⁴ من أهم هذه البيانات: [بيان مجلس الأمن بتاريخ 2015/8/17](#)، و**بياني فيينا 1 بتاريخ 2015/10/30**، و**فيينا 2 بتاريخ 2015/11/14**، إضافة إلى [بيان ميونخ بتاريخ 2016/2/13](#).

⁵ تمة مواضيع لا تختلف حولها الرؤية سواء أكان الحل سياسياً أم عسكرياً كفضية المحافظة على مؤسسات الدولة وإعادة هيكلة الجيش والأمن وشكل الحكم المستقبلي... إلخ، إلا أننا في هذه الورقة نقوم بترتيب الأولويات. فمثلاً ستكون أولوية الثورة في حال فشل الحل السياسي والعودة إلى الحل العسكري هي محاولة بناء نموذج حكم سياسي قادر على اكتساب الشرعية داخلياً وخارجياً، وليس الحوض في قضايا المرحلة الانتقالية والانتخابات بعد سقوط النظام... إلخ.

⁶ ينظر: [مسودة البيان الختامي لمؤتمر المعارضة السورية في الرياض](#)، السورية نت، 2015/12/10.

⁷ ينظر: ["السورية نت" تنشر بنود المعارضة للحل السياسي: كيف يقضي دي مستورا على مطالب الثورة؟](#)، السورية نت، 2016/3/26.

⁸ يفترض أن الهيئة العليا للمفاوضات قد شكلت لجنة للاستعانة بمختلف الأبحاث والدراسات الخاصة بالثورة السورية للإجابة على هذه الأسئلة، إضافة إلى استكتاب بعض مراكز الأبحاث والكتاب المستقلين في مواضيع محددة، بما يدعمها بأرقام ومبررات قانونية وسياسية أثناء عملية التفاوض.

⁹ يبدو أن ملف القضاء وإعادة هيكلة هيكلته لم تعد مطروحة في الحل السياسي، خصوصاً وأن مختلف الوثائق السياسية التي تبنتها المعارضة قد أكدت على بيان جنيف¹ بما تضمنه من المحافظة على مؤسسات الدولة مع إعادة هيكلة الجيش والأمن فقط.

ومع ذلك، وحتى ولو كانت الوثائق السياسية قد أكدت على ضرورة إعادة هيكلة القضاء، فإنه لا يوجد تصور واضح من القوى الثورية تجاه السلطة القضائية والحاكم التابعة لها، سواء تلك الخاضعة لسيطرة النظام (القضاء الدستوري - القضاء العادي - القضاء الإداري - محكمة الإرهاب) أو تلك الخاضعة للثوار (الهيئات القضائية والشرعية)، وما يتعلق بكيفية دمج الأخيرة بالجهاز القضائي المستقبلي.



أ- شكل الدولة ومستقبل الأكراد: فبينما ترى مختلف القوى الثورية ضرورة المحافظة على وحدة سوريا بشكل موحد مع تطبيق اللامركزية الإدارية، إلا أن قسماً مهماً من المكون الكردي يميل إلى تطبيق النموذج الفيدرالي¹.

ب- بند الهوية الإسلامية للدولة: فبعد أن حظي البند بموافقة ما يقارب 80% من الحضور، إلا أنه لم يدرج في البيان الختامي، في ظل وجود تحفظ عليه من قبل طيف محدد من قوى المعارضة، وعدم رغبة الدول الإقليمية "المؤيدة للثورة" في إدراجه².

مختلف هذه البنود تشكل نقاط خلافية بين القوى الثورية وهي بحاجة إلى توحيد الرؤى تجاهها وهو ما يجب العمل عليه خلال الثلاثة أشهر القادمة.

3- **عدم التركيز على المضامين السياسية غير الضرورية:** وتشمل سواء تلك التي تحظى بتوافق قوى الثورة والمعارضة أم لا، ولكنها غير ضرورية للمضي في العملية السياسية الحالية، ويندرج تحت هذا القسم مواضيع عدة أهمها³: (العلاقة مع الدول الإقليمية، فكرة المبادئ فوق الدستورية، الحفاظ على المعالم الأثرية، ملف التربية والتعليم، ... إلخ).

نعتقد بأن تقوية البناء السياسي الموضوعي في حالة المضي بالحل السياسي ليست بالأمر السهل، حيث تعترضها تحديات عديدة من أهمها:

1- التدخلات الدولية والإقليمية: يزيد من سلبية هذه التدخلات تأثر بعض الأطراف المعارضة والثورية بها، إضافة إلى ارتباطها بشكل مباشر بالتوازنات الإقليمية ومحاورها.

من أهم الأدوات التي يمكن اللجوء إليها للتخفيف من سلبية هذه التدخلات: الحوار المستمر مع القوى الإقليمية والدولية، زيادة التوافق الداخلي بين القوى الثورية والمعارضة تجاه أهم القضايا السياسية بما يراعي مصلحة البلد أولاً⁴، ومحاولة التهرب من الضغوط الخارجية بتحريك الشارع الثوري الداخلي⁵، وزيادة نسبة الشفافية مع القوى الثورية والحاضنة الشعبية بخصوص مجمل التحركات السياسية.

2- عدم مرونة الخطاب السياسي والأيدولوجي لدى بعض التيارات والقوى السياسية والعسكرية، مما يصعب الوصول إلى تفاهات ورؤى سياسية⁶.

¹ لعل من أهم الأدوات التي يمكن أن تتوافق عليها قوى الثورة والمعارضة لحسم هذه القضية هي اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي، بما يعنيه من تأجيل البت في ذلك إلى حين استقرار الأمور وإمكانية إجراء مثل هذا الاستفتاء.

² من الأدوات المهمة في حال عدم التوصل إلى رؤى سياسية مشتركة بين القوى السياسية والعسكرية، هي التوافق على تأجيل البت في هذه الأمور إلى حين إجراء انتخابات حقيقية وكتابة دستور جديد يمثل حقيقة الشعب السوري.

³ تم الاسترشاد في تحديد هذه المواضيع باتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية اللبنانية، واتفاق دايون الذي أنهى الحرب الأهلية في البوسنة والهرسك.

⁴ كفتح باب للحوار الهادئ مع بعض الأحزاب والتجمعات القومية الكردية ذات النزعة الانفصالية بقصد الوصول إلى صيغة توافقية حول شكل الإدارة المستقبلية للدولة السورية.

⁵ من أبرز الأمثلة على ذلك: التسريبات بخصوص ضغط الولايات المتحدة على الهيئة العليا للمفاوضات في اجتماع كبير مع رياض حجاب بتاريخ 2016/1/24، وما تبعه من حركة استهجان واسعة في أوساط الثورة السورية، الأمر الذي دفع وزارة الخارجية الأمريكية إلى إصدار بيان حول القضية (البيان نشر باللغة العربية فقط ولم ينشر باللغة الإنكليزية).

⁶ بدى ذلك واضحاً في انسحاب حركة أحرار الشام الإسلامية من مؤتمر الرياض، وعدم قدرتها على المضي في عملية الحل السياسي على عكس بقية القوى العسكرية.



3- ضعف إدارة الخلافات السياسية البينية الناجم عن ضعف الخبرة السياسية¹ لدى مختلف القوى، والناجم عن حالة القحط السياسي التي عاشتها سورية على مدى خمسة العقود الماضية.

1-2- آليات تقوية البناء السياسي الموضوعي في حال فشل الحل السياسي:

تحتاج الثورة في هذه الحالة إلى تقديم بعض المضامين والأدوات السياسية التي تختلف في أولويتها عن تلك الخاصة بالعملية السياسية. تقوم هذه المضامين والأدوات بالمحمل على متابعة عملية التحرير، وبناء نموذج حكم قادر على كسب الشرعية داخلياً وخارجياً، بمعنى سنكون بحاجة إلى ما يشبه الإعلان الدستوري² الذي ينظم الحياة السياسية داخل المناطق المحررة.

تتضمن الإعلانات الدستورية عادة ثلاثة أقسام رئيسية:

- 1- مبادئ عامة: تتحدث عن شكل الدولة وهويتها ونظام الحكم فيها وشكل العقد الاجتماعي الذي ينظمها (المواطنة عادة) إضافة إلى شكل العلم وتحديد العاصمة.
- 2- الحقوق والحريات العامة: وتشمل أهم الحقوق والحريات العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يتمتع بها الأفراد الخاضعون لسلطة الدولة، والضوابط الرئيسة التي تنظمها.
- 3- نظام الحكم وشكله: والسلطات الرئيسة التي ستولى تمثيله (التنفيذية- التشريعية- القضائية).

في ظل فشل الثورة حتى الآن في بناء هيكل سياسي تنظيمي قوي، والاختلاف بين القوى السياسية والعسكرية، ووجود أراض واسعة مسيطر عليها من قبل تنظيمات عسكرية رافضة لأي هيكل سياسي قابل للحياة (تنظيمي داعش والنصرة)، إضافة إلى حالة الانقسام والحصار التي تعاني منها المناطق المحررة (ريفي حمص ودمشق)، يصعب الحديث عن بناء هيكل حكم سياسي موحد وقوي.

لذلك نعتقد أنه يمكن في هذه الحالة (فشل الحل السياسي والعودة إلى الحل العسكري) بناء إعلان دستوري للمناطق المحررة تدريجياً، بحيث نبتدئ بالمواد الأساسية المتعلقة بالحقوق والحريات العامة (حق الحياة- الحرية الشخصية- حق التنقل- حق العمل- حق التقاضي... إلخ)، ثم نتقل إلى وضع رؤية للمبادئ العامة (شكل الدولة وهويتها وعلمها... إلخ) خصوصاً أن لهذه الرؤية حالياً أسس يمكن البناء عليها، وردت في وثيقة المبادئ الخمسة ومسودة بيان الرياض³، ومن ثم الحديث عن الحقوق الأكثر إثارة للجدل (الحقوق السياسية كحق تولى المناصب العامة وحق الترشيح والانتخاب... إلخ)،

¹ لعل من أبرز مظاهر هذا الضعف هو طغيان الأمور الشخصية في كثير من الأحيان على المصالح السياسية.

² تعارف الفقه الدستوري على تسمية المبادئ والقواعد الدستورية التي تنظم المراحل القصيرة نسبياً بـ (الإعلان الدستوري) تمييزاً لها عن الدستور الذي تتسم قواعده غالباً بالثبات والاستمرار.

تنصف الإعلانات الدستورية عادة بالاختصار وقلة عدد موادها؛ كون ذلك يتناسب مع الدور المنوط بها من تنظيم الحياة السياسية في الفترات الانتقالية التي عادة ما تكون استثنائية وقصيرة، ومن أمثلتها في سوريا الإعلان الدستوري الذي صدر عقب الإعلان عن الوحدة مع مصر عام 1958.

³ وردت في هاتين الوثيقتين بعض المواضيع المتعلقة بالمبادئ العامة مثل: "سوريا دولة موحدة قائمة على اللامركزية الإدارية، إقامة نظام تعددي من دون تمييز أو إقصاء، مدينة الدولة السورية".



بالطبع في هذه الحالة من المهم التركيز على القوى الثورية خصوصاً الفصائل التي تمتلك القوة على الأرض أكثر من القوى السياسية المعارضة التقليدية كهيئة التنسيق الوطنية التي بالأساس لم تلتزم بخط الثورة ومبادئها، إضافة إلى ضعف وجودها على الخارطة السياسية السورية.

2- آليات تدعيم البناء السياسي الهيكلي للثورة السورية

يصعب -ضمن الظروف الحالية- بناء هيكل سياسي قوي يمثل الثورة فضلاً عن قيادتها لأسباب عدة منها: ضعف الثقة بين السياسيين والعسكريين، اختلاف الرؤى السياسية بين مختلف القوى الثورية والمصنفة ضمن الثنائيات التي باتت معروفة الداخل-الخارج، العسكري-السياسي، الإسلامي-العلماني، إضافة حالة التشرذم والتفرق التي تعاني منها الثورة سياسياً وعسكرياً حتى الآن.

مع ذلك فإن ما تحقق في مؤتمر الرياض من الوصول إلى تشكيل هيئة عليا للمفاوضات تمثل طيفاً واسعاً من قوى المعارضة والثورة¹، أثبت إمكانية تحقيق هذا الهدف في حال توفر عدة عوامل أهمها:

- 1- وجود إرادة حقيقية لدى مختلف الأطراف بضرورة الخروج من الحالة السياسية السلبية التي وصلت لها الثورة².
- 2- التوافق الإقليمي والدولي.
- 3- الالتزام بالحد الأدنى من ثوابت الثورة.

نعتقد بوجود ثلاثة خيارات "من الناحية النظرية" لتقوية البناء الهيكلي للثورة، نلخصها بالآتي:

- 1- إصلاح الائتلاف: نعتقد أن هذا الخيار أصبح شبه مستحيل بعد تشكيل الهيئة العليا للمفاوضات التي انخرط فيها الائتلاف، وفي ظل وجود توجه دولي للتعامل مع الهيئة، إضافة إلى الصورة الذهنية السلبية السائدة عن الائتلاف لدى الحاضنة الشعبية والفصائل العسكرية على حد سواء، الأمر الذي يصعب إلى إعادة تفعيله.
- 2- بناء جسم سياسي جديد: من إيجابيات هذا الخيار أنه يؤدي إلى ميلاد جهة سياسة متوافق عليها من كل القوى على عكس الأجسام السياسية الحالية التي ليست محل إجماع ثوري³، فضلاً عن الدفع المعنوي الذي سيتولد داخل

¹ لا بد من التنويه أن أحد أهم العوامل التي ساهمت في الوصول إلى تشكيل الهيئة هو محدودية الدور المنوط بها، فهي أشبه ما تكون بهيئة تنسيق عليا بين عدة كتل ما تزال تحتفظ بمبادئها، ولعل هذا الأمر هو الذي ساهم في قبول مختلف الكتل والقوى بتشكيلها.

لذلك لا يمكن القياس عليها من جهة تشكيل كيان سياسي يمثل الثورة أو يقودها، لأن مثل هذا الدور المهم سيدفع الكثير من القوى إلى عدم الانخراط به، لأنه يتطلب قدراً أعلى من التوافق حول الرؤية والأهداف (وهو غير متحقق حالياً)، إضافة إلى أنه يتطلب إخماد بعض الميائل وذوبانها بشكل كامل، وهو ما سترفضه غالبية القوى بحسب استقراؤنا للتجارب السابقة.

² نعتقد أن الحالة النفسية التي تعرضت لها القوى الثورية نتيجة تآكل المناطق المحررة، والشعور بالحاجة إلى توحيد الصفوف، ساهمت في تعزيز هذه الإرادة.

³ لا تدخل الهيئة العليا للمفاوضات ضمن هذه الأجسام على اعتبارها أقرب إلى التحالف بين عدة قوى لتمثيل الثورة في المفاوضات لا أكثر، على عكس المجلس الوطني السوري والائتلاف الوطني الذين اعتبرنا عند تشكيلهما "ممثلين للشعب السوري".



الثورة نتيجة ميلاد هكذا جسم. لكن من أهم العقبات التي تعترض تشكيله: عدم وجود إرادة وقدرة لدى بعض القوى السياسية والعسكرية للانخراط في هكذا جسم، وصعوبة تأمين الاعتراف والدعم الدولي له¹.

3- البناء على الهيئة العليا للمفاوضات²: بحيث يتم ترقيتها إلى أن تكون جسماً سياسياً يمثل الثورة. من إيجابيات هذا الخيار، هو وجود طيف واسع من القوى الثورية والسياسية فيها، والتوافق الإقليمي والدولي حولها، والزرخم الإيجابي الذي تحظى به حتى الآن، غير أن من سلبيات هذا الخيار، هو صعوبة تحقيق التوافق بين القوى الممثلة فيها الأمر الذي يجعلها عرضة للانحياز في أي لحظة، إضافة إلى عدم تقبل بعض القوى الثورية لوجود قوى سياسية محددة أبرزها هيئة التنسيق وتيار بناء الدولة.

خاتمة:

مما تقدم، نعتقد أن ما وصلت له الثورة سياسياً على المستويين جيد مقارنة بالتجارب السابقة، حيث أصبح لدينا أسس يمكن البناء عليها، موضوعياً كوثيقة المبادئ الخمسة وبيان الرياض، وهيكلية كاهيئة العليا للمفاوضات.

نعتقد أن الثورة أمام فرصة لا تعوز لتقوية بنيتها السياسي، فلا بد من توظيف حالة التوافق الإقليمي الحاصلة لتحقيق هذا الهدف، خصوصاً وأن حالة التجاذبات السابقة مثلت، إضافة إلى عوامل أخرى، أحد أهم التحديات التي أدت إلى إضعاف البناء السياسي للثورة.

نعتقد بضرورة استحضار مبادئ الثورة وشعاراتها الأولى في أية عملية سياسية، والابتعاد عن خطاب المزاودات والتكلف الذي أرقق الثورة، وحملها أعباء كبيرة. فاستحضار هذه المبادئ في الخلفية الثورية سيعطي أية مضامين وهيكل سياسية زخماً شعبياً كبيراً، سيسهم ولا شك في تدعيم البناء السياسي للثورة.

في ضوء ما تقدم، نعتقد بأهمية اتخاذ مبادرات ذاتية للتغلب على التحديات التي أعاقت وجود بناء سياسي ناضج للثورة، خصوصاً قضية التشدد الفكري التي مثلت أحد أكبر هذه التحديات.

¹ صرح أحد أبرز الإخوة الذين شاركوا في التحضير لمشروع مجلس قيادة الثورة السورية، بأن أهم سبب لفشل المجلس وجموده حتى الآن هو: عدم وجود غطاء ودعم دولي له. لقاء بتاريخ 2015/3/13.

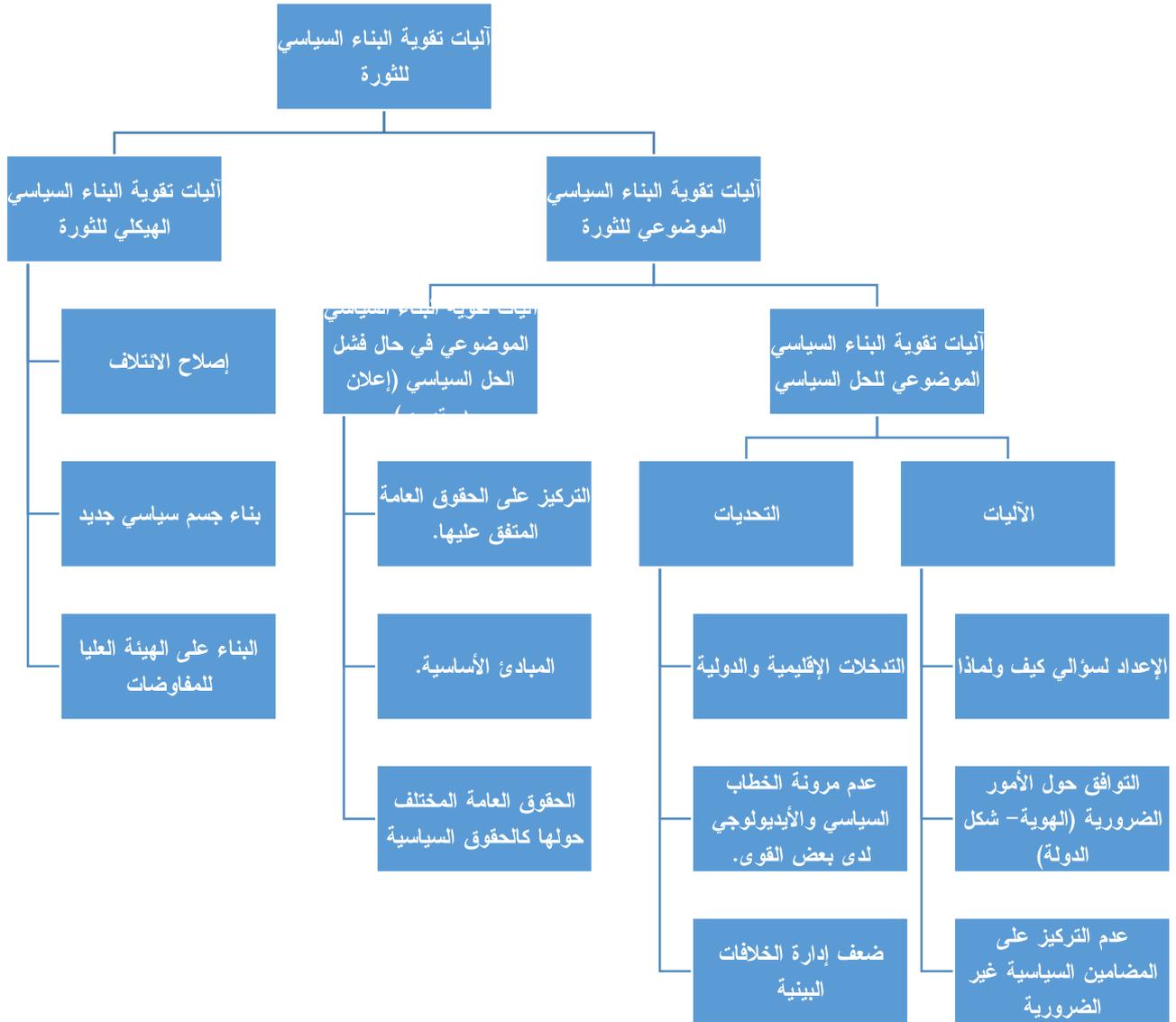
² يمثل هذا الخيار أحد السيناريوهات المستقبلية للهيئة العليا للمفاوضات إضافة إلى خيارين آخرين هما:

أ- استمرار الهيئة بتأدية الدور المنوط بها، من حيث تمثيل قوى الثورة والمعارضة في الحل السياسي، حيث أن دورها سينتهي سواء بنجاح العملية السياسية والانتقال إلى المرحلة الانتقالية، أو فشل العملية السياسية، وبالتالي انتهاء المهمة التي أنشئت من أجلها.

ب- الاحتفاظ بما كهيئة لتنسيق المواقف مع احتفاظ الأقسام المكونة لها على هيكلتها في حال فشل الحل السياسي. وهذا خيار وارد في ظل وجود قوى سياسية كهيئة التنسيق الوطنية وتيار بناء الدولة التي يصعب عليها -بحسب رؤاها السياسية الحالية- العمل وفق محددات الثورة ومبادئها. ومع ذلك نعتقد أن النقطتين المتعلقةتين بـ (هوية الدولة- الموقف من حزب الاتحاد الديمقراطي) تشكلان محور الخلاف بين القوى الثورية وبين هيئة التنسيق وتيار بناء الدولة، بالنظر إلى موافقتهما على معظم البنود الأخرى الواردة في بيان الرياض، والتي بمعظمها تمثل أهداف الثورة بالحد الأدنى.



مخطط توضيحي للورقة:







الملحق العشرون

جدول يبين مستوى التوافق مع مشروع «تمكين» في كل
منطقة والجهات الفاعلة فيها



منطقة.....

المدني	السياسي	العسكري	
			مستوى التوافق والنضج في كل ركن
			الجهات الفاعلة
			المعوقات
			الإيجابيات
			إلخ



الملحق الحادي والعشرون إدلب.... الواقع العسكري والسياسي والخدمي



مقدمة:

تعد محافظة إدلب إحدى محافظتي الشمال مع حلب التي تحدها من الشرق، في حين يشكل الشريط الحدودي مع تركيا الحدود الشمالية وجزءاً من الغربية التي تكملها الحدود الإدارية مع محافظة اللاذقية، ومن الجنوب محافظة حماة.

تقسم المحافظة إلى ستة مناطق إدارية وهي: إدلب وهي مركز المحافظة، معرة النعمان، أريحا، جسر الشغور، حارم، خان شيخون. يبلغ عدد سكانها قبل الثورة ما يقارب 1.6 نسمة.

يسيطر الطابع الزراعي على إدلب، كما هو الوضع في الريف السوري بشكل عام. ويغلب الطابع القروي والأسري على بعض الريف الإدلي خصوصاً في جبل الزاوية والقسم الجنوبي الشرقي من معرة النعمان الذي يتصل بالبادية السورية، في حين شهد بقية الريف خصوصاً في مناطق: إدلب، أريحا، جسر الشغور، نمطاً "تمدنياً" -إن صح التعبير-.

تعاني المحافظة من مشاكل اجتماعية واقتصادية كثيرة، أهمها على الصعيد الاجتماعي المشكلة المتجذرة بين الريف والمدينة، فهناك تنافس دائم بين مراكز المدن والقرى والنواحي التابعة لها، كان يستغلها النظام البائد في دق الأسافين بين الطرفين، وللأسف استمر هذا الأمر بعد الثورة.

أما على الصعيد الاقتصادي، فتعاني المحافظة من اعتماد غالبية الأسر فيها على الزراعة وعلى الوظيفة العامة حيث يعد هذان المصدران أساسيين في الدخل، في حين تفتقد المحافظة لوجود معامل كبيرة، أو أعمال حرة مهمة، وغالباً ما تكون الصناعة فيها مقتصرة على بعض المعامل الصغيرة وأحياناً المتوسطة.

اتصال المحافظة بالحدود التركية، جعلها من المحافظات المهمة خصوصاً في ظل وجود معبر باب الهوى فيها، الذي يعد من أهم المعابر الحدودية حالياً في سوريا.

تحتوي المحافظة على العديد من المخيمات المنتشرة على خط الحدود السورية التركية أبرزها مخيمي قاح وأطمة.

تعتمد هذه الورقة على شهادات بعض الثوار من محافظة إدلب، الذين هم على اطلاع بالواقع العسكري والسياسي والخدمي هنالك¹. مع تعقيب يلخص أهم الأفكار التي وردت، وبما يخدم تصورنا عن المشروع السياسي.

أولاً- الواقع الميداني والعسكري في إدلب:

دخلت المحافظة مؤخراً ضمن المناطق المحررة، بعد تحرير أهم المناطق الموجودة فيها (إدلب، أريحا، جسر الشغور) إضافة إلى تحرير معسكري وادي الضيف والحامدية القريان من مدينة معرة النعمان. ليقصر وجود النظام حالياً على قريتي كفرية والفوعة الشيعيتين.

استطاعت غرفة عمليات جيش الفتح من تحرير ما يقارب 50 كم وهي الطريق الواصل بين سهل الغاب وقريتي كفرية والفوعة مروراً بأريحا وإدلب، في حين تمكنت غرفة عمليات معركة النصر من تحرير مدينة جسر الشغور والقرى المحيطة بها.

¹ كذلك تم الاعتماد على بعض المعلومات الشخصية في إعداد هذا التقرير.



أبرز الفصائل الموجودة في محافظة إدلب:

- 1- حركة أحرار الشام الإسلامية: وتعد أكبر الفصائل الموجودة في إدلب بعد انضمام فصائل "صقور الشام" إليها، وهي أكبر المشاركين في جيش الفتح.
- 2- جبهة النصرة "تنظيم القاعدة": وتلي أحرار الشام من حيث العدد، وهي ثاني أكبر المشاركين في جيش الفتح.
- 3- جند الأقصى: ويعد ثالث القوى في إدلب، حيث يتركز وجوده فقط في (قرية سرمين، مدينة إدلب). وقوي نفوذه بعد تحرير حاجز الخزانات في خان شيخون حيث غنموا العديد من الآليات الثقيلة، والقضاء على جمال معروف، ودخول مدينة إدلب حيث نقلوا جميع المهاجرين المنضوين تحتهم إلى مدينة إدلب، يقدر عددهم 1000-1500.
- 4- فيلق الشام: يفوق بعدده تنظيم جند الأقصى، ويقدر عددهم بـ 3000 عنصر، شاركوا في جيش الفتح بـ 600 عنصر، لهم تواجد في ريف حلب الغربي وفي ريف معرة النعمان.
- 5- جيش السنة: وهو منشق عن أحرار الشام، هنالك مشاكل داخلية فيه، شارك في جيش الفتح بـ 600 مقاتل، هي كامل قوتهم.
- 6- أجناد الشام: دخلوا بـ 300 مقاتل في جيش الفتح.
- 7- لواء الحق: يبلغ عدده بين 150-250، مركزه مدينة تفتناز، شارك في جيش الفتح بـ 150 مقاتل.
- 8- جيش الإسلام: ويقتصر وجوده على معسكر قرب الحدود التركية، يبلغ تعدادده بين 600-1000 مقاتل، شاركوا في معركة تحرير جسر الشغور وفي قتال داعش في حلب.
- 9- بعض فصائل الجيش الحر مثل تجمع صقور الغاب وفرسان جبل الزاوية، التي لا يتجاوز عددها العشرات وفي أحسن الأحوال المئات. ويقتصر دورها في غالب الأحيان على المشاركة في المعارك بالصواريخ المضادة للدروع (تاو).

هذا التقسيم من الناحية الفصائلية، أما من الناحية الجغرافية، فتتوزع فصائل إدلب على الشكل التالي:

- 1- أبرز المناطق الخاضعة لسيطرة أحرار الشام: معبر باب الهوى¹، سراقب، بنش، كفرنخاريم، ترمانيين.
- 2- أبرز المناطق الخاضعة لسيطرة جبهة النصرة: البارة، حارم، سلقين²، سرمداء.
- 3- أبرز المناطق التي يتواجد فيها أحرار الشام والنصرة: أريحا، معرة النعمان، معرفتصيرين، الدانا.
- 4- إدلب المدينة تنقسم السلطة فيها كل من أحرار الشام والنصرة وجند الأقصى، والثقل الرئيس للفصيلين الأولين.

يمكن أن نلخص الوضع العسكري والميداني في إدلب بالنقاط التالية:

- 1- معظم فصائل إدلب مؤدجلة بشكل كبير، وبعضها يتبع الأقوى من الفصائل المؤدجلة كنوع من التملق، وهناك بعض الفصائل ذات الطابع الديني السوري العادي.
- 2- تحتفظ الدول الداعمة للثورة (تركيا وقطر) بعلاقات جيدة مع معظم فصائل إدلب خصوصاً، وتقدم لها الدعم بكافة أنواعه.

¹ سلم المعبر لإدارة مدنية تابعة لحركة أحرار الشام.

² تبرز أهمية هذه المناطق في كونها على المناطق الحدودية.



- 3- لا تتحكم غرفة عمليات "الموم" الموجودة في تركيا بقرار الفصائل، ويتقصر دورها على التحكم بالدعم الذي يأتي عن طريق الحدود.
- 4- أهم الفصائل الموجودة في إدلب (الأحرار والنصرة وجند الأقصى) تقدم بعض أنواع الخدمات، كذلك هنالك توجه من قبل أحرار الشام حالياً لإعادة تشغيل مكتب الخدمات
- 5- تمتلك حركة أحرار الشام مكتباً سياسياً فعالاً، وكذلك لواء الحق لديه ممثل سياسي فعال، في حين أن بقية الفصائل لا تمتلك تمثيل سياسي.

التعليق:

لا يساعد واقع الفصائل الحالي على تطبيق النموذج المطروح فيما يتعلق بما (جيش احترافي وظيفي) لعدة أسباب أهمها: وجود أدلة كبيرة داخل الفصائل المهمة وعناصرها¹، وتدخل الفصائل بالأعمال الخدمية، ووجود تمثيل سياسي لها، بحيث أنها ترى في نفسها مشروعاً أكبر من أن تكون فيه مجرد مشارك في تشكيل الجيش، إضافة إلى قلة الضباط المنشقين المنخرطين أساساً في العمل الثوري، وقلة الفصائل إن لم نقل انعدامها التي ترى في مستقبلها التوجه نحو أن تكون جيشاً، وتحكم الدول الداعمة للثورة إلى درجة ما بدعم بعض الفصائل تمويلاً وتسليحاً، مما يعيق استقلالية قرارها.

نعتقد أن الحلول تتركز بداية في إقناع الفصائل القريبة من المنهج الثوري الوطني في التخصص بالعمل العسكري فقط، وتوجيه خطاب معنوي وطني لعناصرها يقربها من النموذج المقترح.

ثانياً- الواقع السياسي في إدلب:

يمكن تلخيص الواقع السياسي بالنقاط التالية:

- 1- لا يوجد للائتلاف أي ثقل على الأرض، وسمعته سيئة في إدلب، كما في باقي المناطق.
- 2- الطريقة الأنسب لتمثيل إدلب سياسياً: الاعتماد على العامل المناطقي الجغرافي، بحيث يتم تمثيل مختلف المناطق في إدلب. ونعتقد ضرورة أن يكون للفصائل كوتا محددة حتى تقبل بهذا الجسم، خصوصاً وأن لها واجهة سياسية حالية، وتطمح للعب دور سياسي في المستقبل². ولعله لا يمكن تطبيق آلية الانتخاب في المدى القريب نظراً لوجود ثقل للفصائل التي ترفض هذه الفكرة من أساسها.
- 3- لا توجد تيارات سياسية في محافظة إدلب سواء كانت علمانية أو إسلامية، وإن كان ثمة نشاط لبعض الأحزاب مثل حزب التحرير الذي يمارس نشاطه في مختلف أنحاء المحافظة³.
- 4- هنالك تضارب في الآراء بخصوص في قضية وجود الوعي السياسي، وإدراك أهمية العمل السياسي للثورة داخل الحاضنة الشعبية، وإن كان الأرجح هو وجود وعي سياسي جيد لدى عموم الشعب.

¹ تعاني غالبية الفصائل في إدلب من تبعات الأدلة العالية التي تعيشها بحيث أن قسماً لا بأس به

² ثمة رأي من الفصائل يرى ضرورة أن تعين الهيئة السياسية التي تمثل المحافظة من قبل الفصائل.

³ سمعة الحزب سيئة لدى الناس بسبب الصورة المأخوذة عنه بأنه حزب منظر لا وجود له على الأرض، ولأن الأفكار التي يطرحها هي بالأساس أفكار



التعليق:

يبدو أن اختيار هيئة سياسية تمثل الثورة وتقودها أمر معقد في إدلب، نظراً لوجود معوقات كبيرة أمام هذا الأمر، لعل من أهمها: رفض بعض الفصائل (النصرة وجند الأقصى) للعمل السياسي على الأقل في هذه الفترة، إضافة إلى رفضها تمثيل المحافظة سياسياً. ووجود فصائل تعتقد ضرورة اختيار ممثلي المحافظة السياسيين من قبل الفصائل.

في مثل هذه الظروف يصعب الحديث عن تشكيل مثل هذه الهيئة، خصوصاً في ظل عدم الحديث عن التأييد الشعبي والقبول الشعبي والتركيز على قبول مثل هذه الهيئة من قبل الفصائل.

ثالثاً- واقع الإدارة المحلية في إدلب:

يوجد في إدلب مجلس محافظة منتخب ومجالس محلية فرعية، وهي التي تتولى تقديم الخدمات المحلية وإدارتها والتنسيق بين الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني.

1- واقع مجلس محافظة إدلب والمجالس المحلية الفرعية: يمكن أن نبين واقع المجالس المحلية في إدلب من خلال النقاط التالية:

- تشكلت غالبية المجالس المحلية الفرعية عن طريق الانتخاب، والباقي عن طريق التوافق بين مجمل القوى الموجودة في المنطقة.
- لا يحظى مجلس محافظة إدلب بأي تواجد على الأرض، نظراً لعدم إمساكه بالمؤسسات والمرافق الحيوية الموجودة في المحافظة، والتي تتركز حالياً بيد الفصائل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ويعتمد المجلس على الدعم الذي يأتيه من المنظمات والحكومة المؤقتة.
- ومع ذلك فإن وجود المجلس ضعيف على الساحة لأسباب عدة أهمها: نقص التمويل إضافة للأسباب المذكورة أعلاه.
- علاقته مع المجالس المحلية الفرعية جيدة، ولكن تتمتع الأخيرة بالاستقلالية الكبيرة عنه، ولا تخضع له، لعدم وجود روابط تنظيمية تنظم العلاقة بينها.
- يختلف واقع المجالس المحلية الفرعية من منطقة إلى أخرى، بحسب الأشخاص المكونين لها، والدعم الذي تلقاه من الفصائل، والتمويل الذي يحوزه.
- الأعمال الخدمية (نظافة، كهرباء، ماء) تنظم من قبل المجالس المحلية الفرعية بالتعاون مع الأهالي وبعض المنظمات.
- يعد معبر باب الهوى الرئة التي تتنفس منها المحافظة.
- وضع التعليم سيئ جداً.
- مشكلة المجالس المحلية ومجلس المحافظة تكمن في التمويل بنسبة 70%.

2- علاقة المجالس المحلية مع منظمات المجتمع المدني: من أبرز منظمات المجتمع المدني المؤثرة في إدلب غول وميديكال ريلف

وسيف جلدردن وهيئة الشام الإسلامية والقلب الكبير، إضافة إلى عدد كبير من المنظمات والجمعيات المحلية.



يتركز وجود منظمات غول وميديكال وسييف جلدردن في الريف الشمالي للمحافظة (حارم، سلقين، كفر تخاريم وصولاً إلى معرفتمصيرين) خصوصاً منظمة غول التي تدير حالياً ملفين حيويين (مياه الشرب والنظافة). في حين أن سييف جلدردن تدير مدرسة وروضة أطفال في حارم.

يتكامل عمل هذه المنظمات مع عمل المجالس المحلية، حيث هنالك تنسيق جيد بينهما. وتحاول المجالس المحلية التأثير على هذه المنظمات في بعض الأحيان من أجل التمويل وتوظيف بعض العناصر من طرفها داخل هذه المنظمات.

3- علاقة المجالس المحلية بالفصائل: يمكن توضيح العلاقة بينهما من خلال الآتي:

- تقوم بعض الفصائل بتقديم بعض الخدمات بحجة "عدم سرقة الحاضنة الشعبية، وضرورة الاقتراب منها" مثل أحرار الشام والنصرة وجند الأقصى¹.
- ترفض جبهة النصرة تشكيل المجالس المحلية عن طريق الانتخاب، وتتبع الطريقة الآتية: تقوم هي بسؤال أهل المدينة عن الأشخاص، ثم تعين منهم مجلساً محلياً. وقد طرحت فكرة إجراء انتخابات في مدينة إدلب من أجل تشكيل إدارة مدنية، رفضتها النصرة وجند الأقصى بحجة إمكانية نجاح أشخاص غير جيدين، قد نضطر في هذه الحالة إلى التدخل وعزلهم، وبالتالي نظهر بأننا نرفض الخيار الشعبي.
- غالبية الفصائل في المحافظة بما فيهم الأحرار يتدخلون في عمل المجالس المحلية الفرعية ويريدون أن تكون هذه المجالس مجرد واجهة شكلية (أحياناً يختلف الوضع من منطقة لأخرى بحسب الفصيل العسكري وأميره).
- كل الفصائل تضع يدها على مباني الدولة بالقوة إذا لزم الأمر، ولا يستطيع الملحق المحلي فعل شيء سوى الاعتماد على الضغط الشعبي والوسطات التي تفلح في بعض الأحيان بدفعهم إلى إخلائها².

4- الهيئة الإسلامية لإدارة المناطق الحرة: وهي هيئة تشكلت بميثاق وقعت عليه أهم الفصائل الموجودة في إدلب باستثناء

النصرة وجند الأقصى، والغاية منها أن تكون الجهة الإدارية التي تتولى إدارة مرافق الدولة الخدمية في المحافظة. ضمت الهيئة عدة مكاتب أبرزها القضائي والخدمي، حيث ضم الأخير ثمانية أقسام منها المكتب الصحي والمكتب الإغاثي ومكتب المحروقات... إلخ. وكانت تتلقى تمويلها من إيرادات معبر باب الهوى. حالياً جميع المكاتب غير فعالة، حتى القضائي تراجع في الفترة الأخيرة، بانتظار ما سيؤول إليه الأمر في غرفة عمليات جيش الفتح. والرأي لدى الفصائل المشككة للهيئة هي بإعادة تفعيل الهيئة في حال فشل جيش الفتح في الاتفاق على جسم إداري موحد للمحافظة. ترى الهيئة ضرورة تبعية المجالس المحلية الفرعية لها؛ لأن الهيئة هي التي تمتلك القوة التنفيذية التي تستطيع أن تؤيدها، وحتى لا تتبع هذه المجالس إلى الائتلاف والحكومة المؤقتة التي لا وجود لها على الأرض، بل إن الهيئة تدعي أن المجالس هي من طلبت منها أن تمارس دوراً رقابياً عليها من أجل تلقي الدعم والقوة التنفيذية. ترى الهيئة أن مجلس المحافظة غير مؤثر ولا وجود له على الأرض، وهذا ما يضعف تأثيره.

¹ تشرف حركة أحرار الشام على العديد من الأفران داخل المحافظة.

² على سبيل المثال: قامت جبهة النصرة بوضع يدها على مبنى البلدية في حارم، واستطاع المجلس المحلي بعد الضغط عليها لإخلائه، ولكن بعد أن قامت الجبهة بأخذ جميع محتوياته، ورفضت تسليمها.



5- الإدارة المحلية وجيش الفتح: ثمة خلاف بين فصائل جيش الفتح حول كيفية إدارة المحافظة، فثمة رأي داخل الفصائل طالب بتسليم إدارة المدينة للمدنيين، واكتفاء الفصائل بالدور الرقابي والقضائي، في حين أن رأياً آخر - وهو الذي تم إقراره- طالب بأن تكون الإدارة من المدنيين الذين ترشحهم الفصائل. لم يكن لدى الفصائل أي تصور أو توجه لتسليم إدارة المحافظة إلى مجلس المحافظة القائم، فضلاً عن أن التوجه العام كان تحييد المباني الرئيسية وتسليمها إلى الإدارة المدنية التابعة للفصائل، وقد رضخت جبهة النصرة في الفترة الأخيرة في قضية تسليم المباني بعد المظاهرات التي خرجت في المدينة.

التعليق:

يبدو أن وضع الإدارة المحلية في إدلب معقد إلى درجة كبيرة، نتيجة تعدد الجهات التي تشرف على هذا الملف (المجالس المحلية، مجلس المحافظة، الهيئة الإسلامية لإدارة المناطق المحررة، الفصائل) من جهة، وعدم اعتبار كل منها لدى الطرف الآخر من جهة أخرى. يبدو أن تحسين الوضع الإداري في المحافظة في ظل استمرار تدخل الفصائل في العمل الخدمي والمدني، لا يمكن أن يتم دون الضغط عليها من قبل الشعب ومن قبل الإعلام.





الملحق الثاني والعشرون حلب.... الواقع العسكري والسياسي والخدمي



مقدمة:

تعد محافظة حلب أكبر المحافظات السورية من حيث عدد السكان 4.393.000 نسمة، تقع في الشمال، يحدها من الشرق محافظة الرقة، ومن الغرب محافظة إدلب، ومن الجنوب محافظة حماة، ومن الشمال الحدود التركية التي ترتبط مع المحافظة عن طريق معبر باب السلامة.

تقسم المحافظة إلى ثماني مناطق إدارية وهي: حلب، السفيرة، عفرين، اعزاز، الباب، منبج، جرابلس، عين العرب.

تعد محافظة حلب مركز التجارة السوري، حيث تتركز فيها أهم الصناعات السورية. وقد تعرضت الصناعة في هذه المدينة لضربة قاسمة، مع تدمير بعض المصانع وتهديب البعض الآخر باتجاه تركيا وسرقة البعض الآخر.

تعاني المحافظة من مشاكل اجتماعية واقتصادية كثيرة، أهمها على الصعيد الاجتماعي المشكلة المتجذرة بين الريف والمدينة، فهناك تنافس دائم بين مدينة حلب والريف التابع لها.

اتصال المحافظة بالحدود التركية، جعلها من المحافظات المهمة خصوصاً في ظل وجود معبر باب السلامة فيها، الذي يعد من أهم المعابر الحدودية حالياً في سوريا.

تحتوي المحافظة على العديد من المخيمات المنتشرة على خط الحدود السورية التركية أبرزها مخيم باب السلامة.

تعتمد هذه الورقة على شهادات بعض الإخوة من محافظة حلب، الذين هم على اطلاع بالواقع العسكري والسياسي والخدمي هنالك¹. مع تعقيب يلخص أهم الأفكار التي وردت، وبما يخدم تصورنا عن المشروع السياسي.

أولاً- الواقع الميداني والعسكري في حلب:

تم تحرير الريف الحلبلي مبكراً من عمر الثورة، ثم دخل الثوار القسم الشرقي من مدينة حلب في الأول من شهر رمضان لعام 1433هـ ليكون خط الجبهة داخل المدينة.

يعد الوضع في حلب معقداً جداً لوجود أربعة قوى تتقاسم النفوذ فيها:

- 1- النظام: ويسيطر على القسم الغربي من مدينة حلب، والطريق الواصل بينها وبين ريف حماة عن طريق خناصر مروراً بالسفيرة، إضافة إلى قريتي نبل والزهراء الشيعيتين.
- 2- داعش: وتسيطر على الريف الشرقي بالكامل (منبج- الباب- جرابلس).
- 3- PYD: وتسيطر على منطقة عفرين.
- 4- الثوار: القسم الشرقي من مدينة حلب وريفها الشمالي (إعزاز ومارع) والغربي (الأتارب ودارة عزة... إلخ) والجنوبي (شريط يوازي استراد دمشق- حلب بعرض من 5-10 كم).

¹ كذلك تم الاعتماد على بعض المعلومات الشخصية في إعداد هذا التقرير.



أبرز الفصائل الموجودة في محافظة حلب بالترتيب من حيث القوة والتواجد والعدد:

- 1- الجبهة الشامية: ويقتصر عناصرها، بعد أن انفرد عقدها، على لواء التوحيد وأفراد من حركة أحرار الشام (بقايا الجبهة الإسلامية في حلب).
- 2- ثوار الشام: وهي الجزء الأساسي المكون لجيش المجاهدين الذي انفرد عقده كذلك.
- 3- حركة نور الدين الزنكي وهي إحدى مكونات جيش المجاهدين والجبهة الشامية سابقاً.
- 4- تجمع فاستقم كما أمرت.
- 5- الفرقة 16.
- 6- الفوج الأول.
- 7- كتائب الصفوة الإسلامية.
- 8- كتائب أبو عمارة.
- 9- حركة أحرار الشام الإسلامية¹.
- 10- لواء الفتح.
- 11- جيش المجاهدين.
- 12- بعض الكتائب الصغيرة وغالبيتها محسوبة على التيار "السلفي الجهادي" جبهة أنصار الدين² (حركة الفجر، جيش المهاجرين والأنصار) وجبهة النصر³.

هذا التقسيم من الناحية الفصائلية، أما من الناحية الجغرافية، فتتوزع فصائل حلب على الشكل التالي:

- 1- مدينة حلب⁴: الجبهة الشامية حيث تمتلك أكبر عدد من نقاط الرباط فيها، يليها تجمع فاستقم كما أمرت، والذي يغلب على عناصره أبناء مدينة حلب، ثم حركة نور الدين الزنكي التي تراطب من جهة الراشدين، والفرقة 16 التي تراطب على جبهة الخالدية والديرمون. وهناك نقاط رباط قليلة لبعض الفصائل أبرزها جبهة أنصار الدين وجبهة النصر وحركة أحرار الشام⁵.
- 2- الريف الغربي: وأبرز فصائله ثوار الشام والزنكي يليهما جيش المجاهدين.
- 3- الريف الشمالي: وهو من ضمن مناطق نفوذ الجبهة الشامية مع تواجد محدود لثوار الشام وجبهة النصر (في عندان تحديداً)، وفي معبر باب السلامة الذي يخضع لسيطرة الجبهة الشامية.

¹ بحسب مسؤولي حركة أحرار الشام في حلب، يبلغ عدد عناصر الحركة في حلب وريفها 1800 عنصر.

² يشاع بين الناس أن عدد عناصر جبهة أنصار الدين يبلغ 1000 عنصر، منهم ما يقارب 500 تابعين لحركة الفجر الإسلامية. تعد الجبهة المصدر الرئيس للعناصر المنشقة التي تلحق بداعش.

³ يقدر عددها بحوالي 500 عنصر كحد أقصى.

⁴ وفيها 6000 مرابط.

⁵ على الرغم من الأعداد القليلة لفصيلي جبهة النصر وأحرار الشام في حلب وريفها، فإن قوتها معتبرة في حلب بسبب قدرتها على الاستعانة بالمؤازرات من بقية المناطق.



4- الريف الجنوبي: لا يوجد فيه كتائب محلية، وغالبية فصائل حلب موجودة فيه، لأن القوات الموجودة فيه هي قوات مرابطة فقط.

يمكن أن نلخص الوضع العسكري والميداني في حلب بالنقاط التالية:

- 6- تشكلت غرفة عمليات فتح حلب بعد تشكيل جيش الفتح في إدلب وتحقيقه لعدة انتصارات، ما لبث أن انضمت إلى الغرفة غالبية الفصائل الفاعلة في حلب، ثم قامت بعض الفصائل بتشكيل غرفة عمليات عزة حلب على جبهة اليرمون تمكنت من تحقيق بعض الانتصارات، ثم تشكلت غرفة عمليات أنصار الشريعة التي ضمت الفصائل "الإسلامية" في حلب كفصائل جبهة أنصار الدين وجبهة النصرة وأحرار الشام.
- 7- معظم فصائل حلب وأهمها¹ غير مؤدجلة كالجبهة الشامية وثوار الشام وتجمع فاستقم² ويغلب عليها الطابع الوطني، وهي من الفصائل التي تحملت العبء الأكبر في مواجهة داعش عام 2014.
- 8- تواجد الفصائل المؤدجلة في حلب قليل ومحدود.
- 9- على الرغم من ضعف الأدلة لدى فصائل حلب، ولكن بشكل عام تعاني الفصائل من إشكالية المزادات.
- 10- لا تمتلك فصائل حلب حتى تاريخه لاستراتيجية واضحة في مواجهة تنظيم داعش الذي يحاول التقدم باتجاه الريف الشمالي كل فترة.
- 11- تحتفظ الدول الداعمة للثورة (تركيا وقطر) بعلاقات جيدة مع معظم فصائل حلب، وبعض الفصائل موجودة في غرفة عمليات "الموم".
- 12- لا تتحكم غرفة عمليات "الموم" الموجودة في تركيا بقرار الفصائل، ويتقصر دورها على التحكم بالدعم الذي يأتي عن طريق الحدود.
- 13- غالبية الفصائل الحلبية لا تتدخل في العمل المدني والخدمي باستثناء حركة نور الدين الزنكي الموجودة في الريف الغربي، وجبهة النصرة التي تحتفظ بإدارة الخدمات العامة التي تقدم خدمات في مجال المياه والكهرباء. ومع ذلك تحاول الفصائل بشكل عام فرض سطوتها على المجالس المحلية، كما أن بعضها كأحرار الشام كانت ضد مشروع مجلس محافظة حلب، ثم تغير موقفها لاحقاً.
- 14- أهم الفصائل الموجودة في حلب لها تمثيل سياسي، إما عن طريق مكتب سياسي كالجبهة الشامية وتجمع فاستقم كما أمرت، أو ممثلين سياسيين محددين كجيش المجاهدين وجبهة ثوار الشام وحركة نور الدين الزنكي.

التعليق:

مما تقدم، يبدو أن المعوقات التي تتفأ أمام تحول هذه الفصائل إلى جيش "وطني احترافي" تتمثل فيما يلي:

- 1- المناطقية: وهي المشكلة الأساسية التي تعاني منها الفصائل في حلب وريفها، ونعتقد أنها السبب الرئيس الذي أدى إلى فشل معظم محاولات التوحيد التي جرت سابقاً.

¹ بحسب الأشخاص الذين قابلناهم من حلب، فإن الأدلة ضعيفة على مستوى الأفراد في حلب وريفها حتى في الفصائل "المؤدجلة".

² بحسب رأي البعض: إذا اتفقت هذه الفصائل الرئيسة على أي أمر في حلب وريفها، فإنه يمضي ويمكن تنفيذه.



2- وجود بعض الفصائل "المؤدجلة".

3- تطلع بعض الفصائل إلى لعب دور أكبر من مجرد أن تكون جزءاً من جيش وطني.

ومع ذلك، تبقى الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى نجاح خطوة التحول إلى "جيش وطني وظيفي" أكبر من هذه المعوقات والتي نلخصها بما يلي:

1- عدم وجود "أدجلة" لدى معظم عناصر الفصائل في حلب وريفها.

2- أهم الفصائل في حلب "الجبهة الشامية وتجمع استقم كما أمرت وجبهة ثوار الشام" مقتنعة بحسب الظاهر بأن تكون "جزءاً من جيش وطني وظيفي".

3- التوجه العام لدى مختلف الفصائل بعدم التدخل في العمل المدني.

4- ليس لدى غالبية الفصائل توجه بلعب دور سياسي يتجاوز طبيعتها الحالية "العسكرية".

ثانياً- الواقع السياسي في حلب:

يمكن تلخيص الواقع السياسي بالنقاط التالية:

1- لا يوجد للائتلاف أي ثقل على الأرض، وسمعته سيئة في حلب، كما في باقي المناطق.

2- الطريقة الأنسب لتمثيل حلب سياسياً هي بالاشتراك بين مجلس محافظة حلب والفصائل الموجودة. حيث أن هنالك تجربة تشكيل "مجلس ثوار حلب" الذي أنشئ إبان طرح مبادرة دي مستورا لإيقاف القتال في حلب. حيث تم تشكيل المجلس من العسكريين والناشطين المدنيين وحظي بقبول من مختلف شرائح المجتمع.

ويمكن أيضاً تمثيل المحافظة سياسياً عن طريق الانتخاب شريطة أن يكون للفصائل كوتا محددة بحيث تضمن وجودها.

3- التيار السياسي الوحيد الذي يعمل في حلب حالياً هو حزب التحرير الذي لا يحظى بالقبول من الحاضنة الشعبية.

4- هنالك وعي سياسي جيد في محافظة حلب، حيث أنها كانت المبادرة إلى تشكيل المجلس الانتقالي في حلب، والذي تأسس عقب دخول الثوار مدينتها، والذي أعقبه تشكيل مجلس محافظة حلب بمشاركة من لواء التوحيد (الفصيل الأكبر والأبرز والأقوى في حلب) في 2013/3/1.

5- تعيش حلب في حالة فراغ سياسي حالياً، ومؤخراً بدأ الإخوان المسلمون بممارسة نشاطهم في الريف الغربي.

التعليق:

من خلال اللقاءات مع بعض الفاعلين في الثورة من أهالي حلب، تبين إمكانية تمثيل المحافظة سياسياً بسهولة، نظراً لأن الفصائل تدعم مثل هذه الخطوة شريطة أن يكون لها تمثيل داخله.

ثالثاً- واقع الإدارة المحلية في حلب:

يوجد في حلب مجلس محافظة منتخب ومجالس محلية فرعية، وهي التي تتولى تقديم الخدمات المحلية وإدارتها والتنسيق بين الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني.



1- واقع مجلس محافظة حلب والمجالس المحلية الفرعية: يمكن أن نبين واقع المجالس المحلية في حلب من خلال النقاط التالية:

- تشكل المجلس الحالي في 2014/12/3 عن طريق الانتخاب من المجالس المحلية الفرعية، حيث حدد النظام الداخلي نسبة 40% للمدينة و60% للريف.
- تشكلت غالبية المجالس المحلية الفرعية¹ (70-75%) عن طريق الانتخاب، والباقي عن طريق التوافق بين مجمل القوى الموجودة في المنطقة.
- يبلغ عدد أعضاء مجلس المحافظة من 43/ عضواً، ينتخب منهم 18/ عضواً للمكتب التنفيذي.
- لم يتلق مجلس محافظة حلب الجديد أي دعم مادي، الأمر الذي دفع غالبية المجالس كما في اعزاز وتل رفعت إلى تقديم خدمات النظافة والدفاع المدني عن طريق الدعم الذاتي والتبرعات الشخصية.
- تم حل مشكلة المياه والنظافة في محافظة حلب من خلال دعم المنظمات الإنسانية التي حفرت الآبار المحلية، وجهزت مختبراً للمياه في المحافظة.
- يختلف واقع المجالس المحلية الفرعية من منطقة إلى أخرى، بحسب الأشخاص المكونين لها، والدعم الذي تتلقاه من الفصائل، والتمويل الذي يحوزه.
- الأعمال الخدمية (نظافة، كهرباء، ماء) تنظم من قبل المجالس المحلية الفرعية بالتعاون مع الأهالي وبعض المنظمات.
- مشكلة المجالس المحلية ومجلس المحافظة تكمن في التمويل بنسبة 70%.

2- علاقة المجالس المحلية مع منظمات المجتمع المدني: من أبرز منظمات المجتمع المدني المؤثرة في حلب IHH، حيث

- تشرف على المخيمات واللاجئين خصوصاً في الفترة الأخيرة.
- لقد تواصل مجلس المحافظة مع غالبية المنظمات الإنسانية، وقدم لها العديد من المشاريع، ولكن للأسف لم يتلق المجلس أي جواب أو دعم منها.

3- علاقة المجالس المحلية بالفصائل: يمكن توضيح العلاقة بينهما من خلال الآتي:

- غالبية الفصائل في محافظة حلب تدعم المجالس المحلية وتدعم قراراتها، وقلة منها كحركة نور الدين الزنكي لا تتجاوب معها، وتعارض على قراراتها.
- غالبية مقرات الدولة ومؤسساتها في حلب وريفها هي بيد المجالس المحلية ولا تقترب الفصائل منها.
- لا تتدخل الفصائل بعمل المجالس المحلية.
- المرافق الحيوية بشكل عام هي بيد الفصائل وترفض تسليمها لمجلس المحافظة، فقد طلب مجلس المحافظة من الفصيل الموجود في معبر باب السلامة تسليمه للمجلس، فرفض ذلك رفضاً قاطعاً³.

¹ يبلغ عدد المجالس المحلية الفرعية المعتمدة في محافظة حلب 60/ مجلساً.

² الأخ الذي قابلناه أشار إلى عدم امتلاكه لمعلومات عن موقف جبهة النصرة وجبهة أنصار الدين من انتخابات مدينة حلب.

³ يبدو أن الإصرار على بقاء المعبر بيد الفصيل هو بسبب التمويل الذي يدره المعبر عليه.



- 4- علاقة المجالس المحلية مع إدارة الخدمات العامة: تعد هذه الإدارة الذراع الخدمي لجبهة النصرة في مدينة حلب، حيث تحاول السيطرة على ملفي المياه والكهرباء في المدينة. ثمة تنسيق كامل بين مجلس مدينة حلب وبين هذه الإدارة.
- 5- المجالس المحلية والهيئة الشرعية المنحلة: شكلت أربعة من أكبر فصائل مدينة حلب (جبهة النصرة، أحرار الشام، لواء التوحيد، صقور الشام)، حيث كانت الهيئة الذراع الخدمي لهذه الفصائل على الأرض. كانت العلاقة متوترة بين مجلس مدينة حلب وبين الهيئة، وبقي الأمر على حاله حتى تم حل الهيئة الشرعية في الشهر العاشر من 2014.

التعليق:

يبدو أن وضع الإدارة المحلية في حلب قابل للتحسين والتخصص، في ظل عدم وجود رغبة لدى غالبية الفصائل في التدخل في هذا الجانب. والمشكلة الأساسية التي تعاني منها المجالس تكمن في التمويل.





الملحق الثالث والعشرون الغوة الشرقية... الواقع العسكري والسياسي



مقدمة:

تشكل الغوطة الشرقية القسم الشرقي من محافظة ريف دمشق، حيث تعد الغوطة البوابة الشرقية للعاصمة دمشق.

تعد مدينة دوما عاصمة الغوطة وأكبر مدنها حيث يبلغ عدد سكانها قبل الثورة /600/ ألف نسمة.

تعتمد هذه الورقة على شهادات بعض الإخوة من الذين هم على اطلاع بالواقع العسكري والسياسي في الغوطة. مع تعقيب يلخص أهم الأفكار التي وردت، وبما يخدم تصورنا عن المشروع السياسي.

أولاً- الواقع الميداني والعسكري في الغوطة الشرقية:

تدخل الغوطة بجميع مدنها وقراها ضمن المناطق المحررة، فيما تحيط بها قوات النظام إحاطة السوار بالمعصم، مع تواجد لداعش في منطقة بير القصب.

أبرز الفصائل الموجودة في الغوطة الشرقية:

- 1- جيش الإسلام: وهو الفصيل الأكبر داخل الغوطة.
- 2- فيلق الرحمن: ويأتي في المرتبة الثانية من حيث العدد، ويشكل ما يقارب من 25-30% من عدد جيش الإسلام.
- 3- الاتحاد الإسلامي لأجناد الشام: ويبلغ عدد عناصره 300-400 مقاتل.
- 4- جبهة النصرة: ويبلغ عدد عناصرها أيضاً من 300-400 مقاتل.
- 5- كتائب صغيرة ومستقلة مثل فجر الشام وشام الرسول التي يبلغ تعدادها 23 شخص، ولكن لها أعمال أمنية متميزة.

يمكن أن نلخص الوضع العسكري والميداني في الغوطة الشرقية بالنقاط التالية:

- 1- تشكلت القيادة العسكرية الموحدة للغوطة في أواخر العام 2014 (60% عسكريون، 20% مجالس محلية، 10% شرعيون، 10% فعاليات مجتمع مدني)، وكان من المفترض أن تستلم بحسب ما نص إعلانها العمل العسكري والقضائي في الغوطة. ولكن بعد قيادتها لبعض الأعمال العسكرية، تراجع أدائها في الفترة الأخيرة وأصبحت مجرد قيادة شكلية "إصدار بيانات".

ولعل السبب في ذلك هو في التنازعات الفصائلية والمنهجية.

- 2- لقد تعرضت القيادة الموحدة للتشويش ومحاولة التفكيك من قبل جبهة النصرة.
- 3- سعى العسكريون إلى قيادة الغوطة وعدم الاقتصار على الجانب العسكري والقضائي (حكومة مصغرة)، وكان لهم ما أرادوا، حيث أصبحت الشاردة والواردة في الغوطة تحت أمرتهم. ولكنهم فشلوا بعد ذلك لأنهم حملوا أنفسهم ما لا طاقة لهم به، حيث أصبح كل شيء معلقاً بهم حتى تأمين المواد الغذائية و... إلخ، مع ضعف إمكاناتهم المادية والبشرية بالأصل.

- 4- عناصر الفصائل في الغوطة مهياة لأن تكون في جيش سوري وطني، فهناك نوع من التربية الجيدة البعيدة عن الأدلجة العالية.



- 5- العلاقة بين الفصائل ومنظمات المجتمع المدني جيدة، والفصائل لا تتعرض لهم بسبب هيمنة القضاء على الغوطة.
6- جيش الإسلام والاتحاد الإسلامي لديهم تمثيل سياسي ويطمحون إلى طرح مشروع سياسي.

التعليق:

بحسب الظاهر فإن الوضع العسكري الحالي في الغوطة يساعد على أن تكون الفصائل جزءاً من جيش سوريا المستقبلي، خصوصاً في ظل الأدلجة غير العالية، وفي ظل عدم وجود طموح سياسي واضح لدى أهم فصائلها.

تبقى المعوقات الأساسية أمام هذا الطرح، هو في الدور الذي ستلعبه هذه الفصائل في تشكيل نواة الجيش، وما تصبوا إليه هذه الفصائل بأن تكون القيادة لها، في ظل وجود قناعة لديها بأحقيتها في ذلك نظراً لقرابها من العاصمة، ودورها المهم في المحافظة على مؤسسات الدولة حال سقوط النظام.

والأمر الآخر هو نمو الطموح السياسي لديها، بحيث تسعى لأن تلعب دوراً أكبر من أن يكون محصوراً في الجانب العسكري.

ثانياً- الواقع السياسي في الغوطة الشرقية:

يمكن تلخيص الواقع السياسي بالنقاط التالية:

- 1- لا يوجد لائتلاف أي ثقل على الأرض، وسمعته سيئة في الغوطة، كما في باقي المناطق.
- 2- الطريقة الأنسب لتمثيل الغوطة سياسياً: هي بالاعتماد على قوى المجتمع المحلي والفصائل، والأفضل الاعتماد على آلية التوافق مبدئياً. ونعتقد ضرورة أن يكون للفصائل كوتا محددة حتى تقبل بهذا الجسم¹.
- 3- تعد الغوطة الشرقية المركز الرئيس للاتحاد الاشتراكي، وهم موجودون حالياً ولهم عمل في مجال الإدارة المحلية. وسابقاً كان لهم وجود في المجلس الوطني، وحالياً يتلقون الدعم المباشر عن طريق بعض أعضاء الائتلاف.
- 4- حزب التحرير له وجود أيضاً، والبعض يعتبرهم خلية فكرية لداعش. وتحدث البعض بأن قيادات الحزب بايعت داعش سراً.
- 5- هنالك وجود لبعض الجذور من الأخوان المسلمين، وهؤلاء بالجمل لم يدخلوا العمل المسلح، وركزوا على الجانب المدني والتعليمي والخدمي، ولهم جلسة أسبوعية يتواصلون فيها مع الخارج (ندوة أو محاضرة).
- 6- الوعي السياسي في الغوطة الشرقية جيد، يدل على ذلك التنوع الفكري والسياسي داخلها.

التعليق:

يبدو أن اختيار هيئة سياسية تمثل الثورة وتقودها في الغوطة أمر متاح حالياً شريطة أن يتم إقناع فصائل القيادة الموحدة بذلك، وهذا ليس صعباً في الوضع الحالي نظراً لإمكانية التفاهم مع أهم الفصائل المشكلة لهذه القيادة.

¹ نتمنى رأي من الفصائل يرى ضرورة أن تعين الهيئة السياسية التي تمثل المحافظة من قبل الفصائل.





الملحق الرابع والعشرون حوران.... الواقع العسكري والسياسي والخدمي



مقدمة:

تشكل محافظة درعا المحاصرة الجنوبية لسورية، يحدها من الجنوب الأردن ومن الشرق محافظة السويداء ومن الشمال محافظة دمشق، وتندمج حالياً مع محافظة القنيطرة من الناحية العملية لتكون إسرائيل على حدودها الغربية.

تبلغ مساحة المحافظة ما يقارب 4000 كم²، وتقسم المحافظة إلى ثلاث مناطق إدارية هي: درعا، الصنمين، إزرع. تضم 17 ناحية يقطنها ما يقارب المليون نسمة.

يسيطر الطابع الزراعي على درعا، كما هو الوضع في الريف السوري بشكل عام. ويغلب الطابع العشائري الأسري¹ على العلاقات الاجتماعية في حوران، حيث تحتل بعض الأسر مركزاً مهماً داخل المحافظة مثل عوائل: الرفاعي، الحريري، المصري، الزعبي، النصيرات. تعتمد هذه الورقة على شهادات بعض الإخوة من محافظة درعا، الذين على اطلاع بالواقع العسكري والسياسي والخدمي هنالك. مع تعقيب يلخص أهم الأفكار التي وردت، وبما يخدم تصورنا عن المشروع السياسي.

أولاً- الواقع الميداني والعسكري في حوران:

يدخل الريف الحوراني ضمن المناطق المحررة مثل غالبية الريف السوري، حيث يعد 70% من سهل حوران والقنيطرة محرراً. ويقتصر وجود النظام على ما يقارب نصف مركز مدينة درعا، ومنطقة ازرع والصنمين وخرية غزالة ومدينة البعث إضافة إلى المناطق المتاخمة لريف دمشق مثل كناكر. تسيطر كتائب الثوار على كامل الشريط الحدودي مع الأردن ومع إسرائيل (من جهة القنيطرة)، كما تعد نوى أكبر المدن المحررة في درعا إضافة إلى جاسم وطفس والنخل وداعل وجزء من درعا المدينة.

¹ تتجه العلاقات الاجتماعية في حوران مؤخراً نحو التمدن، ولذلك، على الرغم من وجود الطابع الأسري والعشائري، فقلما نجد زعامات عشائرية أو أسرية، مما يشير إلى تحول المجتمع نحو التمدن.



تنقسم الفصائل في درعا إلى ثلاثة أقسام من الناحية الفكرية والأيدولوجية:

- 1- جبهة النصرة (تنظيم القاعدة) (1000-1500 عنصر)
- 2- الفصائل الإسلامية وأهمها: حركة المثنى الإسلامية (1000-1200 عنصر)، حركة أحرار الشام (800-1000 عنصر)، جماعة بيت المقدس (التزام ديني عام) (250-500 عنصر)، جيش الإسلام.
- 3- الجيش الحر: وهو مرتبط مباشرة بغرفة العمليات العسكرية المعروفة بـ "الموك" وينقسم إلى قسمين:
 - أ- الجيش الحر العسكري: يتشكل أساساً من المنشقين عن جيش النظام وأبرز تشكيلاته فرقة الحمزة بقيادة العقيد صابر سفر، والفيلق الأول بقيادة العقيد زياد الحريري ولواء المعتز بقيادة العقيد خالد النابلسي.
 - ب- الجيش الحر المدني: ويرأسه غالباً قيادات مدنية. ومن أبرز تشكيلاته جيش اليرموك بقيادة بشار الزعي¹.

هذا التقسيم من الناحية الأيدولوجية، أما من الناحية الجغرافية، فتتوزع فصائل حوران على الشكل التالي:

- 1- المنطقة الشرقية (من الحراك باتجاه الحدود مع الأردن): يتركز فيها جيش اليرموك بقيادة بشار الزعي.

¹ يعد (جيش اليرموك) التنظيم الوحيد من الجيش الحر الذي قاتل لواء شهداء اليرموك المباع سرّاً لداعش.



- 2- المنطقة الغربية المحاذية للحدود مع الأردن وإسرائيل: لواء شهداء اليرموك¹.
- 3- المنطقة الغربية (الجيدور): يتركز فيها الجيش الأول وأحرار الشام.
- 4- درعا المدينة: لواء توحيد الجنوب، وفرقة 18 آذار التي تعد أقوى التشكيلات العسكرية في هذه المنطقة.

يمكن أن نلخص الوضع العسكري والميداني في حوران والقنيطرة بالنقاط التالية:

- 1- تعد الجبهة الجنوبية من أبرز التشكيلات العسكرية في حوران، وهي عبارة عن تحالف تنسيقي بين عدة فصائل من الجيش الحر، الغاية منه إحداث توازن مع "الإسلاميين".
- 2- التنسيق بين الفصائل "الإسلامية" جيد²، في حين يكاد ينعدم التنسيق بينها وبين فصائل الجيش الحر إلا إذا كان الأمر بقرار خارجي.
- 3- تتحكم غرفة عمليات "الموك" إلى درجة كبيرة بقرار فصائل الجيش الحر، ولذلك فإن العامل الأبرز والأهم المتحكم بقرارها خارجي (الأردن)، على عكس الفصائل "الإسلامية" التي تتمتع بالاستقلال بدرجة كبيرة، نتيجة عدم تلقيها أي دعم خارجي.
- 4- معظم فصائل حوران غير مؤدجلة، ويغلب عليها الطابع الديني السوري الشعبي، باستثناء الفصائل المحسوبة على "الإسلاميين".
- 5- لا تتدخل الفصائل بالمحمل بالعمل الخدمي، ولا تقوم بأعمال خدمية، باستثناء جبهة النصرة التي تثير بعض الإشكالات في هذا المجال من حين لآخر. والعلاقة بشكل عام بين الفصائل والمجالس المحلية ومجلس المحافظة علاقة جيدة، والفصائل بشكل عام تدعم المجالس المحلية طالما أن أعضائه شرفاء وجيدين. ومع ذلك قد تكون هنالك بعض الاستثناءات التي تفتقد فيها المجالس لدعم الفصائل، في حال حسبت هذه المجالس على تيارات وجهات محددة، ومع ذلك لا نجد تضارب بين الفصائل والمجالس المحلية.
- 6- غالبية فصائل حوران ليس لديها مكاتب سياسية تمثلها، وإن كانت الجبهة الجنوبية تتحدث عن أن لديها مشروع سياسي.

التعليق:

يساعد واقع الفصائل الحالي على تطبيق النموذج المطروح فيما يتعلق بها (جيش احترافي وظيفي) لعدة أسباب أهمها: عدم وجود أدلة كبيرة داخل الفصائل وعناصرها، تخصص الفصائل بالعمل العسكري وعدم تدخلها بالعمل الخدمي والسياسي، وجود نسبة لا بأس بها من الضباط المنشقين المنخرطين أساساً في العمل الثوري.

أما معوقات هذا الأمر: فلعل أهمها التدخلات الخارجية، وتحكم "الموك" بقرار الفصائل، وبالتالي إمكانية عدم قبول الفصائل للدخول في أي مشروع لا يكون مرضي عنه خارجياً.

ثانياً- الواقع السياسي في حوران:

¹ يتهم هذا اللواء بمبايعته سرّاً لداعش.

² وكمثال على ذلك: الغرفة الإسلامية التي ضمت غالبية الفصائل الإسلامية مع جبهة النصرة، وكان لها دور في تحرير التلوة وتحرير العديد من المناطق في ريف القنيطرة.



يمكن تلخيص الواقع السياسي بالنقاط التالية:

- 1- لا يوجد للاتلاف أي ثقل على الأرض، وسمعته سيئة في حوران، كما في باقي المناطق.
- 2- بالنسبة لتمثيل درعا سياسياً: هنالك محاذير في طريقة التشكيل ومتطلبات. أما المحاذير فمنها: عدم اقتصار الأشخاص على لون واحد، عدم الاعتماد على العامل العشائري والقبلي، إبعاد المنظمات والأشخاص الذين تثار حولهم شبهات. أما متطلباتها فهي: الاعتماد على ترشيح أشخاص بناء على ثلاثة معايير: معيار جغرافي (أي من المناطق المهمة جغرافياً ولو كانت ذات كثافة سكانية قليلة) - معيار سكاني (أي من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية) - معيار تعدد الشرائح (أي من مختلف الشرائح كالتجار والأكاديميين والوجهاء والعلماء... إلخ).
- والأفضل بالنسبة لتمثيل درعا سياسياً الاعتماد على آلية الانتخاب بترشيح أشخاص من الداخل بنسبة لا تقل عن 90% ويكونوا نظيفين ومعروفين بنزاهتهم وأخلاقهم (بالطريقة ذاتها التي تم انتخاب مجلس المحافظة).
- 3- لا توجد تيارات سياسية في محافظة درعا سواء كانت علمانية أو إسلامية، وإن كان ثمة نشاط لبعض الأحزاب مثل حزب التحرير فهو ضعيف جداً بسبب التضييق الممارس من قبل الإردن.
- 4- هنالك تضارب في الآراء بخصوص وجود الوعي السياسي، وإدراك أهمية العمل السياسي للثورة داخل الحاضنة الشعبية، لذلك الأمر بحاجة إلى مزيد استقصاء.
- 5- الأدلة في حوران غير موجودة، والمنتشر هو الالتزام الديني الريفي السوري.

التعليق:

يبدو أن التوجه العام في حوران بخصوص وجود هيئة سياسية تمثل الثورة ثم تقودها هو لإيجاد جسم جديد، مع الاعتماد على آلية "الانتخابات" لتمثيل المحافظة سياسياً، خصوصاً وأن والأجواء لتحقيق ذلك نتيجة قلة المعوقات التي تعترض هذه العملية، كما حصل تماماً في اختيار مجلس محافظة درعا الحالي. علماً بأن الفصائل بشكل عام يمكن أن تعترف بهذا التمثيل، طالما أن الجسم يحظى بتأييد شعبي نظراً للاعتبارات العائلية والعشائرية التي تصبغ العلاقات الاجتماعية في حوران.

ثالثاً- واقع الإدارة المحلية في حوران:

يوجد في حوران مجلس محافظة منتخب ومجالس محلية فرعية، وهي التي تتولى تقديم الخدمات المحلية وإدارتها والتنسيق بين الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني.

- 1- واقع مجلس محافظة درعا والمجالس المحلية الفرعية: يمكن أن نبين واقع المجالس المحلية في درعا من خلال النقاط التالية:
 - يحظى مجلس محافظة درعا باحترام كبير داخل درعا رغم ضعف إمكانيته نتيجة اختياره من قبل الناس، ولوجود أشخاص شرفاء فيه، ولأن جميع أعضائه من الأشخاص الموجودين في الداخل.
 - أهم الملفات التي يشرف عليها المجلس: تراخيص المنظمات، معبر نصيب بالتعاون والتنسيق مع دار العدل، صوامع الحبوب. ويعتمد بصورة أساسية على الدعم الذي يأتيه من وحدة تنسيق الدعم والحكومة المؤقتة والاتلاف.



- وجود المجلس ضعيف على الساحة بسبب نقص التمويل وضعف شخصياته الموجودة وعدم امتلاكه لرؤية استراتيجية لعمله.
 - علاقته مع المجالس المحلية الفرعية جيدة، ولكن تتمتع الأخيرة بالاستقلالية الكبيرة عنه، ولا تخضع له، لعدم وجود روابط تنظيمية تنظم العلاقة بينها.
 - هنالك توجه عام في حوران باختصاص مجلس المحافظة بالأعمال الخدمية، حتى أنهم يسمون رئيس المجلس بالمحافظ، وهذه نقطة إيجابية.
 - هنالك توجه لدى الفصائل باستثناء النصرة وبعض الفصائل الأخرى (حركة المثني) بتسليم المجلس مؤسسات الدولة والبنى التحتية في حال تم تحرير مركز مدينة درعا¹، وهنالك تجربة حصلت في معبر نصيب المهم جداً، حيث سلمته الفصائل للمجلس ولدار العدل بعد تحريره بـ 48 ساعة.
 - يختلف واقع المجالس المحلية الفرعية من منطقة إلى أخرى، ومع ذلك فإن أبرز نقطة قوة فيها هي: وجود الناشطين المثقفين الذين لهم دور مهم حالياً في الجانب الخدمي.
 - الأعمال الخدمية (نظافة، كهرباء، ماء) تنظم من قبل المجالس المحلية الفرعية بالتعاون مع الأهالي وبعض المنظمات.
 - يتحكم النظام بالمحروقات بشكل تام، والأردن تتحكم بالإغاثة الخارجية بشكل تام أيضاً مما يؤثر سلباً على الواقع المعيشي في حوران.
- 2- علاقة المجالس المحلية مع منظمات المجتمع المدني:** من أبرز منظمات المجتمع المدني المؤثرة في حوران رابطة أهل حوران وهيئة الشام الإسلامية وبعض المنظمات الغربية مثل منظمة آدم سميث.
- يتكامل عمل هذه المنظمات مع عمل المجالس المحلية، حيث هنالك تنسيق جيد بينهما. غير أن هذه المنظمات -في اعتبار البعض- تؤثر بما تمتلكه من إمكانيات وتمويل على المجالس المحلية وقراراتها التي بالجمل تكون متوافقة مع مصلحة هذه المنظمات، نتيجة حاجة المجالس للتمويل.
- 3- علاقة المجالس المحلية بالفصائل:** كما أسلفنا العلاقة تكامل ولا يوجد تضارب بينهما، باستثناء بعض الفصائل الإسلامية التي تحاول أن يكون لها مشاركة في الإدارات.

التعليق:

يبدو أن البيئة داخل حوران مناسبة لتكريس حكم محلي رشيد خصوصاً في ظل عدم تدخل الفصائل في المجالس المحلية ووجود حضور قوي للنشطاء الثوريين، ولكن تعترضه عقبات رئيسة أهمها: عدم وجود نظرة استراتيجية للمجالس، ونقص التمويل، وتحكم الأردن بإدخال الإغاثة والمعدات.

¹ أشار أحد الإخوة إلى أن الجبهة الجنوبية قد تتمتع في البداية عن تسليم هذه البنى التحتية والمقرات، ولكن ستقوم بتسليمها للمجلس بعد فترة قصيرة لعدم خبرة الفصائل بالعمل الخدمي، وعدم وجود رغبة لديها في الإمساك بهذا الملف.